جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

الدولة والنظام العالمى

مؤثرات التبعية ومصر

د. أحمد ثابت

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

الآراء الواردة فى هـــذا الـكتاب تعبر عن آراء مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهـة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٢

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ ـ ٧٢٨١١٦ ـ ٧٣٢٩٧٦ ـ ٧٣٢٩٣٣
تلـكس 93532 CUTPP UN
فاكس : 3444429

فهرس

الموضـــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

مقدمة

تمثل هذه الدراسة أطروحة الدكتوراه التى تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة فى أبريل ١٩٩٠ ، وذلك بعد اضافة عدد من التعديلات والأجزاء الضرورية لمواكبة التحولات والتغيرات بعيدة المدى فى بنية النظام العالمى عقب التغيرات الجوهرية التى تمت فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية والتى لا شك تشكل تحديا نظريا هاما لكافة مقولات وفروض نظريات مدرسة التبعية التى نشأت أساسا من رحم الفكر الاشتراكى العالمى لتفسير قضايا التنمية والتخلف وطبيعة النظام الرأسمالى العالمى التى تقوم على ادماج بلدان العالم الثالث ، الاقتصاد والدولة والمجتمع ، فى تقسيم العمل الدولى وشروط التبادل غير المتكافىء التى تفرضها السوق الرأسمالية العالمية ، ولقد جاء التحدى أساسا من أن نظريات التبعية اعتبرت أو أخذت فى اعتبارها نجاح الأنظمة الاشتراكية المتقدمة فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا كنموذج من ناحية واستمرار هذه الأنظمة كحليف أو رصيد استراتيجى كحركة اشتراكية عالمية مساندة موضوعيا لحركات التحرر الوطنى فى بلدان الأطراف ، كما راهنت هذه النظريات على امكانيات كامنة لدى الشرق الاشتراكى لاجراء تعديل جوهرى فى منظومة المبادلات التجارية الدولية أو انشاء سوق اشتراكية عالمية بديلة تنهى شروط التبادل غير العادلة التى تفرضها السوق الرأسمالية العالمية .

غير أن ما حدث من انهيارات متتابعة فى مجموعة الدول الاشتراكية وما ينتج عنها من تغير بعيد المدى فى بنية النظام العالمى وعلاقات الشرق والغرب لا يعنى احتمال حدوث تغيير جذرى لصالح مجتمعات الأطراف أو العالم الثالث من زاوية تحسن وضعيتها التابعة والمستغلة فى النظام العالمى

من قبل دوائر السيطرة الرأسمالية العالمية واحتكاراتها العملاقة متعدية الجنسية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . أو من حيث احتمال تعديل شروط التبال غير المتكافىء والنمو غير المتوازن فى اطار العلاقة مع المراكز الرأسمالية العالمية ، أو من جانب اقدام الغرب الرأسمالى الدائن على اسقاط مديونية العالم الثالث أو جدولتها أو تخفيف شروط السداد ... الخ . ولعل ذلك ما قد يعطى مصداقية نظرية لطروحات نظريات التبعية حول العلاقة التاريخية والمعاصرة بين الأطراف أو الأرياف المتخلفة والمراكز الرأسمالية العالمية ، وان كان يستدعى من روادها جهدا نظريا ابداعيا لتحليل ودراسة طبيعة ديناميات التطور المجتمعى الداخلى فى بلدان العالم الثالث والتى لا شك أنها تسهم فى أحيان عديدة كفاعل رئيسى فى أزمات المديونية والتخلف وعدم الاستقرار السياسى وشيوع مظاهر التسلط السياسى وظهور أنظمة غير شعبية وقمعية تابعة ، واخفاق أغلب تجارب التنمية والأهم من ذلك وجود فئات وشرائح اجتماعية متميزة ذات روابط ومصالح مرتبطة بشدة باستمرار علاقات التبعية للغرب الرأسمالى ، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بالجوانب الحضارية/الثقافية والسياسية والايديولوجية لعلاقة التبعية/السيطرة .

واذا كان يحسب لمدرسة التبعية أنها أعادت الاعتبار لمنظور الاقتصاد السياسى الذى استطاع تخطى الصعوبات المنهجية والنظرية التى لم تتمكن مدرسة القوة أو المصلحة القومية الغربية الليبرالية فى العلاقات الدولية من تجاوزها ، فقد أهملت الأخيرة دور العوامل الخارجية فى تخلف الأطراف وكذلك آليات السيطرة الاقتصادية التى تمارسها المراكز الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فان منظور الاقتصاد السياسى ينبغى أن يوجه مزيدا من الاهتمام الى الجوانب السياسية والاعلامية والثقافية للعلاقات الدولية فى اطار النظام العالمى الجديد الذى يوشك أن يتشكل فى سنوات التسعينات ، وانطلاقا من تميز واستقلالية المستوى السياسى والايديولوجى بعيدا عن مؤثرات المستوى الاقتصادى .

تستند الدراسة الى منظور الاقتصاد السياسى الذى يمكننا من الاحاطة بمصار واتجاهات التغير التاريخى ، ويطرح أنماطا معينة للعلاقات الاجتماعية وللممارسة السياسية بالعودة الى التفاعل الجدلى بين تناقضات البناء الاقتصادى والتغيرات الناتجة عن تناقضات الميادين الثقافى/ الايديولوجى ، والسياسى لهذه الأنماط التى يجب دائما وضعها فى اطار تاريخى .

وسوف تتبع الدراسة هذا المنظور فى دراسة التغيرات الكبرى والمتحولة فى البناء الاجتماعى المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى تفاعله مع تناقضات ومسارات النظام العالمى وصراعاته ما بين الحرب الباردة والانفراج والحرب الباردة الجديدة ، فهذا التفاعل بين تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية ، التى نشأت ونمت فى اطار التحولات الكبرى فى أواخر الخمسينات والستينات وفى ظل سياسات التخطيط والتحول الاشتراكى وقيادة مصر الناصرية للمد القومى الوحدوى فى المنطقة العربية ، وبين الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التى فرضتها الدوائر الرأسمالية العالمية على مصر كقائد لحركة التحرر العربية وفى بلدان العالم الثالث ، قد جعل هذه التشكيلة تقاوم ضغوط النظام الرأسمالى العالمى فى ظل النظام السياسى الناصرى وتقود تجارب التنمية المستقلة ، فى حين أن بعض شرائح هذه التشكيلة وجدت أن الفرصة مواتية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وانتعشت عقب الأخذ بسياسة الانفتاح ، لاعادة ادماج الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى وفتح الأسواق المصرية والعربية أمام الاستثمارات الأجنبية وعمليات الشركات العملاقة متعدية الجنسية ، ومن هنا تشكلات فئة « انفتاحية رأسمالية تابعة » من روافد قديمة قبل ثورة يوليو ومن رحم بيروقراطية الستينات مع روافد مارست أنشطة الانفتاح والتوكيلات الأجنبية والاستيراد ... الخ .

ولقد مارس التفاعل تأثيره على طبيعة الدولة المصرية وأدوارها وعلاقتها

بالمجتمع وكذلك أكسبت النخبة الحاكمة أو قلب النخبة ملامح وسمات معينة عكست توجهات وسلوك وثقافة الفئة الاجتماعية الجديدة المسيطرة على نحو ما سوف تعالجه الدراسة ٠

ويتصور الباحث أن فهم الطبيعة التاريخية المركزية للدولة المصرية وعلاقتها بالمجتمع وتكويناته المتعددة لا يمكن أن يتم بمجرد الاعتماد على نظريات الاستبداد الشرقى أو نمط الانتاج الآسيوى أو الأنماط الخراجية وما قبل الرأسمالية ، اذ لا يمكن الاحاطة بملامح وسمات هذه الدولة الضاربة في القدم بدون دراسة وضعيتها فى اطار النظام العالمى عقب ادماج مصر فى هذا النظام منذ اجهاض دولة محمد على عام ١٨٤٠ ، فقد دخلت منذ ذلك التاريخ فى مزيج مشوه من التطور الرأسمالى التابع للغرب ، وفى حالة تصارع مع أنماط الثقافة الأصيلة العربية الاسلامية وأنماط الانتاج التقليدية الخراجية أو ما قبل الرأسمالية وكذا أبنية علاقات الحكم والعلاقات الاجتماعية التقليدية والتى مثلت « مؤسسات » راسخة فى الريف والمدينة ظلت حتى الآن مستعصية على الاختراق الكامل من قبل جهاز الدولة لهذه المؤسسات ٠

ويعتبر منظور الاقتصاد السياسى منهجا للبحث والتحليل يقدم أدوات ويطرح أسئلة دون التقيد بطروحات نظرية جامدة أو مقولات محددة سلفا ، والدراسة تستخدمه كمفاتيح منهاجية للفهم والتحليل ، وتحاول على ضوئه اختبار أفكار ومقولات نظريات التبعية حول أثر النظام العالمى وتحولاته على طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدنى أو « الأهلى » فى مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ وبالتركيز على المقارنة بين الستينات من جانب والسبعينات والثمانينات من جانب آخر ، وان كان تطور البنية الاجتماعية والتشكيلة الرئيسية فيها قد لا يتقيد بالضرورة بهذه الحقب الزمنية التى ترتبط بتغير النظام السياسى ونخبته الحاكمة وشخص رئيس الدولة ، وهو ما تحاول الدراسة ابرازه ٠

وتتبنى الدراسة مفهوم النظام العـــالمى بدلا من النظام الدولى ، لأن المجال هنا لا يقتصر على الدول كوحدات أساسية فى العـلاقات الدوليـة ، وانما يشمل ظواهر أخرى ذات أهمية ونفوذ فائقين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومن أهمها الشركات العمـــلاقة متعدية الجنسية وذات الطـابع الاحتكارى فى سيطرتها على جزء كبير من الانتـاج العالمى فى مجـال المـال والصناعة والمنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الاستهلاكية وأعمال الانشاء والمقاولات والادارة والتجهيزات الهندسية وكذا عقود الاستشارات ودراسات الجدوى ومشروعات تسليم المفتاح ، هذا فضلا عن منتجـات ثورة المعلومات والاتصال من حاسبات آلية وبرامج ونظم للمعلومات ... الخ . كمـا أن هذه الشركات التى تمتلك الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحـدة ، أوروبا الغربية ، اليابان ، هولندا ، النرويج والدانمارك ... الخ) النسبة العظمى من هذه الشركات ، تكاد تسيطر على ما لا يقل عن نصف المنتجات والسلع التى تدخل فى حركة الصادرات والواردات على مستوى العـالم ، هذا فضـــلا عن تحكمها شبه الاحتكارى فى انتقال رؤوس الأموال وحركة النقود فى الأسواق النقدية العالمية وفى المصارف الغربية الكبرى ، هناك أيضا ظواهر أخرى فى النظام العالمى مثل حركات ومنظمات حقوق الانسان والمحافظة على البيئة ومناهضة سـباق التسلح والدفاع عن حقوق المرأة ، وغيرها ، والأهم من ذلك بالطبع وجود هيئات التمويل الدولية التى تسيرها الحكومات الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مثل صندوق النقـد الدولى والبنك الدولى وهيئة التسويات الدولية ، بجانب دور المنظمـــات الدولية التى أنشأتها الدول الرأسمالية الصناعية لتكون بمثابة جبهة لهـا فى مواجهة البلدان الأخرى النامية مثل وكالة الطاقة العالمية ، والجـــدير بالذكر أن هذه المنظمات لا تقف عند الأهداف الاقتصادية وانما تتعداها الى مناقشة القضايا والنزاعات السياسية فى العالم أجمع مثل ظواهر (الارهاب الدولى) وحقوق الانسان فى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق والعالم الثالث بجانب أزمات الصراع العربى-الصهيونى وفيتنام وكمبوتشيا

وأمريكا الوسطى والقرن الافريقى وجنوب أفريقيا وغيرها ، فالمنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية واللقاء السنوى للدول السبع الصناعية الكبرى ، أخذت تعمل على تقديم حلول لأزمات النظام الرأسمالى العالمى ذاتها وأصبحت أغلب الدول الغربية تؤيد مواقف وسياسات الولايات المتحدة بعد أن كانت لها سياسة شبه استقلالية فى السبعينات .

ويشير مفهوم التبعية الى جوانب ثقافية/حضارية وسياسية وأمنية/عسكرية واقتصادية اجتماعية وثقافية يمكن قياس بعضها من خلال مؤشرات كمية محددة تعتمد على احصاءات وبيانات ، ولكن هناك جوانب مثل التبعية السياسية والاجتماعية يصعب قياسهما كميا ، وهى التى تهتم بها الدراسة وتعنى التبعية بصفة محددة حالة تاريخية نشأت عن ادماج بلدان العالم الثالث فى النظام الرأسمالى العالمى فى عملية قامت على أساس من التطور غير المتكافىء بحيث توقفت التنمية المتسارعة والثورة الصناعية الأولى والثانية على نقل الفائض الاقتصادى من المستعمرات وأشباه المستعمرات الى المراكز الرأسمالية فى لندن وباريس ، ويقابل ذلك حالة من النمو المشوه أى تنمية التخلف فى المستعمرات ، وتستمر حالة التبعية مع تسخير موارد بلدان العالم الثالث ، وبحكم طبيعة اقتصاداتها وأنماط انتاجها الموجه الى الخارج وذات الحساسية الشديدة لما يدور فى المراكز من انتاج وتسويق وأزمات دورية تعمل هذه المراكز دائما على علاجها عن طريق تصديرها الى الأطراف من قبيل انشاء صناعات متكاملة مع نظيرتها الأم فى دورة انتاجية غير متوافقة مع حاجات سكان أو هيكل الطلب فى بلدان الأطراف .

وفى نفس الوقت يتم اخراج نسبة كبرى من الفائض الاقتصادى المتولد فى البلد التابع فى صورة أرباح وتحويلات مالية للاستثمارات الأجنبية ـ ونسبة لا بأس بها من القروض والمساعدات قد تستقطع لحساب كبار المسئولين فى البلد التابع والخبراء والمديرين الأجانب ـ الى المركز الرأسمالى المسيطر والذى يسهم فى تنمية وتطوير هذا المركز ذاته .

تنطوى حالة التبعية على وضع جدلى ، بمعنى أنها تؤدى الى تشكل فئات اجتماعية معينة تجد من صالحها استمرار علاقات التبعية وترتبط بالاستثمار الأجنبى وبتوكيلات الاستيراد لمنتجات الشركات متعدية الجنسية وبفروع البنوك الغربية الكبرى وبالمشروعات المشتركة مع رأس المال الغربى وهو رأسمال خاص كما نعرف ، وفى نفس الوقت فان استمرار حالة التبعية وفقدان الارادة الوطنية تخلق قوى سياسية واجتماعية مضادة تعمل على التخلص من هذه الحالة ومقاومة الضغوط السياسية للقلب الرأسمالى والتحرز من الاستغلال المضمن فى شروط التبادل والتقسيم الدولى للعمل • وهناك نماذج للتنمية الوطنية يمكن أن تشكل لنا اطارا مرجعيا نستند اليه فى حالات مقاومة التبعية ومحاولة الانتقال الى منطقة الاستقلال ، وتتمثل فى الصين والهند وتجربة مصر فى الستينات •

وتتضمن علاقة التبعية حالة من التعامل غير المتكافىء بين بلدين أو مجموعات من البلاد من الأطراف والمراكز تتبين خطورتها من أن الطرف لا يستطيع أن يؤثر بشدة على اقتصاديات المركز وأمنه واستقراره ، فى حين أن المركز يتمكن من ذلك فى ضوء أن أغلب احتياجات الطرف/الهامش من تقانة واستثمارات وقروض وسلع صناعية وخدمية متطورة توجد فى المركز ، كما أن صادراته ووارداته يتجه الجانب الأعظم منها أو يأتى من المركز ، ولعل هذا يجعلنا نفرق بين التبعية ومفهوم الاعتماد المتبادل فهذا المفهوم فرضه تطور تقسيم العمل الدولى وثورة الاتصال بحيث لا يمكن لأية دولة أن تنعزل عن النظام الرأسمالى العالمى • ولكن ذلك يفيد تبادلا شبه متكافى بين المركز والهامش ويتيح توافر بدائل واختيارات متعددة أمام الطرفين ، مما لا يتوافر بالطبع فى علاقة هذين الجانبين ، فلا يمكن وصف العلاقة بين مصر والولايات المتحدة أو السعودية والولايات المتحدة بأنها علاقة اعتماد متبادل •

تحاول الدراسة اختبار فروض نظريات التبعية مثل أن هناك علاقة

بين طبيعة الدولة وأدوارها فى الداخل بوضعها فى النظام العـالمى الذى يفرض عليها أن تقوم بدور الوساطة بين رأس المـال الأجنبى والشركات متعدية الجنسية ورأس المـال والطبقـات المحلية المسيطرة من جانب وأن تتولى الحفاظ على تناقضات النظام السياسى الاجتماعى القائم لضمان الأمن والاستقرار لحالة التبعية • فبهذا المعنى يحدد النظام العالمى دور الدولة فى الأطراف فى اطار تقسيم العمل الدولى ، ومما يؤدى اليه نظريا من القول بأن « تكوين الدولة فى العالم الثالث من الأساس تم على يد قوة الاحتلال » ومن هذا الوقت وهى تعبر عن « كيان خارجى » يقبـع فوق المجتمع ولا يحاول اختراقه أو تطبيع العلاقات معه ، وكذلك الاستنتاج بأن التشكيلات الطبقية المحلية كان لقوى الاحتـلال والسيطرة الغربية دور أسـاسى فى تكونها وتبلورها ولم تستند فى ذلك الى عوامل التطور الدينامى المحـلى فقط ، وقد تخرج الدراسة بتحليـل مغاير لهذه الفروض كمـا سوف يتضح •

تشتمل الدراسة على قسمين أساسيين الأول منهـا الاطار النظرى للتبعية والدولة في مجتمعات العـالم الثالث ، أما القسم الثـانى فيعرض للاطار التطبيقى الخاص بوضـع الدولة المصرية فى النظام العـالمى وعلاقة الدولة بالمجتمع وأثر آليات التبعية فى ذلك ، ويتضمن القسم النظرى أهم نظريات مدرسة التبعية مثل النظام العـالمى التى تحلل ظروف التوسـع العالمى للرأسمالية الأوروبية وتحولهـا الى نظام عالمى يشمل كافة أرجاء المعمورة ويعمل على الحاق مجتمعات الأطراف ونصف الأطراف بتقسيم العمل الدولى وفرض بنية رأسمالية وعـلاقات اجتماعيـة مشوهة تؤدى الى نقـل الفائض باستمرار الى المركز/القلب ، فى هـذا الاطار يتحدد دور الدولة الطرفية فى الوساطة ونقل الفائض والخضـوع لمقتضيات التقسيم الدولى للعمل ، ولا تستطيع الحركات الوطنيـة والشعبية النمو والنهوض سوى بفك الروابط مع النظام العالمى •

وهناك نظرية الدولة الرأسمالية التابعة التى تعالج النظام الاقتصادى

والأداء الاقتصادى للدولة التابعة وحيث تتبنى نماذج للتنمية موجهة للخارج بغرض التصدير بعد فشل سياسة التصنيع من خلال احلال الواردات ، ويتكون تحالف طبقى من بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والرأسمالية المحلية ورأس المال الأجنبى ، أما نظرية الدولة « الادماجية » أو « الكوربوراتية » التى تقوم على تنظيم هرمى للمجتمع من أعلى فى نقابات وتجمعات مهنية تتحكم فيها الدولة وتستخدم فى ذلك ايديولوجيا للتعبئة الجماهيرية خلف النخبة الحاكمة على أساس التعاون لا الصراع والتصنيف الفئوى لا الطبقى ، فى حين تتعرض نظرية البيروقراطية التسلطية لنماذج الادارة السياسية للمجتمع والتى ظهرت فى عديد من بلدان العالم الثالث ، وتقوم هذه الأنظمة على احتواء الصراعات السياسية فى المجتمع من خلال السيطرة الأمنية والبيروقراطية ووجود نخبة حاكمة ذات قاعدة اجتماعية ضيقة تستبعد الطبقات الشعبية والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى .

وفى القسم الثانى من الدراسة يتعرض الباحث للاطار التاريخى لوضع مصر فى النظام العالمى وكيف أدى اندماج مصر فيه الى تناقضات شديدة فى التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والى احتلال مصر على يد بريطانيا فى عام ١٨٨٢ واغراق البلاد فى مديونية باهظة والى حالة من النهب المستمر ، وكذا محاولة تطور رأسمالى معوق بسبب حصار المصالح الأجنبية فى مصر لهذه التجربة الوليدة على يد طلعت حرب .

وفى الفصل الثانى من القسم الثانى يتعرض الباحث لنشأة ونمو فئات اجتماعية جديدة مسيطرة على جهاز الدولة وتقود تجارب التنمية والتحول أو التحول المضاد، ومواقف هذه الفئات من النظام الرأسمالى العالمى والدوائر المسيطرة بين المقاومة والصراع من جانب والتجاوب معه والانفتاح عليه من جانب آخر ، فقد تكونت فئة تكنوقراطية - بيروقراطية فى خضم التحولات الاشتراكية الكبرى وفى القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية

وذلك فى الستينات وحتى الأخذ بسياسة الانفتاح أو النمو التابع مع منتصف السبعينات ، والذى شهد بدوره ملامح فئة اجتماعية جديدة أخرى تتكون من رأسمالية قديمة وكبار ملاك الأراضى وبعض من بيروقراطية الستينات ، « ورأسمالية الانفتاح الخاصة » من ذوى المشروعات المشتركة مع الاستثمار الأجنبى وأصحاب الأنشطة الطفيلية والاستهلاكية وصناعات التجميع لمنتجات الشركات متعدية الجنسية وأصحاب مكاتب وكالات الاستيراد وكذلك تضم قطاع شركات الأموال التى ترفع شعارات « اسلامية » .

أما الفصل الثالث من الدراسة التطبيقية فيتعرض للدولة والنخبة وادارة الصراع السياسى ولطبيعة الدولة وانتقالها من دولة تعبوية شعوبية (ادماجية) فى الستينات الى دولة بيروقراطية تسلطية فى السبعينات والثمانينات وانعكاس ذلك على تركيب النخبة الحاكمة وكيفية ادارتها للصراعات السياسية فى المجتمع مع الاحتواء الاجتماعى الى السيطرة الأمنية رغم تعدد الأحزاب الموجه .

ويتناول الفصل الأخير الأساس الطبقى والاجتماعى للدولة المصرية ويعرض لأفكار « رأسمالية الدولة الوطنية » و « رأسمالية الدولة التابعة » ورأى الباحث حول التحول الاشتراكى وتحول الدولة المصرية من أكبر مؤسسة انتاجية قابضة على مصادر التراكم الرأسمالى الى أكبر مؤسسة استهلاكية « ريعية » وتختتم الدراسة بعرض النتائج واستشراق آفاق المستقبل ، ويأمل المؤلف أن تقدم هذه الدراسة خطوة متواضعة سبقتها دراسات لباحثين عرب وأجانب حول الدولة والتبعية والمجتمع فى مصر الحديثة ، وسوف يحاول مزيدا من التطوير فى دراسات لاحقة .

أحمد ثابت

يوليو ١٩٩١

الفصل الأول

نظريات التبعية والدولة في العالم الثالث

ظهرت نظريات الدولة التابعة حول المجتمعات النامية أو الأقل تطورا فى اطار مدرسة التبعية وكتابات روادها حول الدولة فى العالم الثالث ، وقد وجهت مدرسة التبعية انتقادات عديدة للنظريات الليبرالية والتعددية الغربية حول التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية ، وبصفة خاصة ما ورد فى نظريات التنمية الغربية المسماة ب « نماذج الانتشار » ومراحل التطور حول تجارب التنمية فى الدول المستقلة حديثا ، كما وجهت مدرسة التبعية النقد للأفكار الغربية حول الدولة والنظام السياسى والمؤسسات السياسية فى هذه الدول ، وقد جاء النقد أساسا مما تراه مدرسة التبعية من اغفال النظريات الغربية لدور الاستعمار التقليدى والجديد فى تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث .

ومن الجدير بالذكر أن نظريات التبعية حول الدولة تأسست بناء على كتابات ماركس وانجلز ولينين وروزالوكسمبورج حول التوسع الرأسمالى العالمى والامبريالية ودورهما فى نهب موارد المستعمرات وشبه المستعمرات وقد أسهم فى هذه النظريات كتاب ماركسيون وغير ماركسيين سواء من باحثى الغرب أو من العالم الثالث .

ورغم وجود بعض نقاط الاتفاق بين أصحاب نظريات الدولة التابعة مثل النظر الى النظام العالمى من زاوية أن العلاقات الدولية القائمة فى اطاره تدور بين مراكز رأسمالية متقدمة وأطراف متخلفة وتابعة ، وضرورة تحليل الدولة والبناء الاجتماعى فى مجتمعات العالم الثالث فى اطار قوانين وآليات

النظام الرأسمالى العالمى ، رغم ذلك يوجد عدد لا بأس به من نقاط الخلاف بين هذه النظريات ·

وسوف نتعرض فى هذا الفصل لنظرية النظام العالمى ونظرية الدولة الرأسمالية التابعة ونظرية الدولة البيروقراطية ـ السلطوية ثم نقدم نقدا لكل منها ·

أولا : نظرية النظـــام العـــالمى

يقدم هـذا المبحث عرضـا تحليليا ونقديا لنظرية النظـام العـالمى World system وما قدمته من تفسير لقضايا التنمية والتخلف وفى ضوء ظاهرة التطور غير المتكافىء التى ميزت الرأسـمالية الأوروبية كمركز منذ تحولها الى نظام عالمى تغلغل فى كافة مناطق العـالم ، وكان سمة أساسية للتوسع الرأسـمالى الدولى ، وذلك فى اطار علاقة هذا التوسع بالأطراف من المستعمرات وأشباه المستعمرات من جانب ، وبعد استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية من جانب آخر • ويعرض أيضا للفروض العامية والمقولات لأساسية التى يوردها أصحاب النظرية حول اخفاق نظريات التنمية الغربية فى تفسير أسباب تخلف بلدان الأطراف ، والقوانين الرئيسية لحركة التطور التاريخى للنظـام الرأسـمالى العالمى والتى تحـكم العلاقة بين مكوناته : المراكز ، الأطراف ، أشباه الأطراف ، وبين الأبنية والمؤسسات العاملة فى اطـاره على نطـاق دولى ومن أهمهـا الدول والطبقـات والجمـاعات الاثنية والاقتصادات المعيشية •

وقد انطلقت نظرية النظام العالمى من وحدة تحليل أساسية هى النظام العـالمى وليس الدولة القومية ذات السـيادة التى اعتمدت عليها النظريات الغربية والقـانون الدولى ذو الاتجـاه الغربى (البرجوازى) ، وترد هـذه النظريات التطورات والمتغيرات والأزمات الداخلية (القومية) الى القوانين الأساسية الحاكمة لمسـار النظام الرأسـمالى العالمى وان كانت لا تنكر أهمية العوامل الداخلية فى تطور المجتمعات ، الا انها ترى أن المحددات الخارجية والنابعة بالأسـاس من حركة هذا النظام الرأسـمالى العالمى تبقى المنطلق المركزى فى التفسير •

وفى اطار تحليلاتها حول تطور النظـام العالمى قدمت النظرية تصورها

لطبيعة ودور الدولة ـ كأحد أبنية النظـام العالمى ـ عموما والدولة فى العالم الثالث خصوصا .

(١) التوسـع العـالمى للرأسـمالية

اكتسبت نظرية النظام العالمى هذا الاسم من اهتمامها الأساسى بالبحث عن تفسير منهجى كلى لمسـار التطور التاريخى لمجتمعـات العـالم كافة ، ورفضت منذ البداية الاقرار بمسيرة تطور مسـتقل لمجتمع ما أو منطقة معينة من العـالم ، وان القول بوجود خصوصيات محددة تميز أيا من المجتمعات أو المناطق لا يخل بالقانون الأساسى الحاكم للتطور الانسانى خاصة بعد تحول الرأسمالية الأوروبية الى نظـام عالمى مهيمن ، من حيث صـدقه النظرى ، وان هذه الخصوصـيات انما تعزى أحد أسبابها الى اختلاف مراحل دخول المجتمعات فى عصر السيطرة الرأسـمالية العالمية . فحسب أصحاب النظرية لا يوجد سوى عالم واحـد وسوق عالمية واحـدة وتقسيم دولى موحـد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسـمالية العالمية ، أما ظاهرة الدول القومية فقـد تراجعت أهميتها كفاعل رئيسى ولم يعد الحديث عنها ملائما سوى فى اطار القانون الدولى والمنظمات الدولية ، وأغلب الظواهر والعمليات التى يحسب انها تدور فى اطارات قومية ووطنية انما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على مستوى عـالمى .

واذا كانت النظريات الغربية البرجوازية فى التنمية ، والتى يسميها سمير أمين « نظريات الميل للتجانس »(١) تنحو هى الأخرى منحى عالميـا تحت ادعاء ان البلدان المختلفة تعانى من فوارق كمية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، وان النظام الدولى يتجه الى التجانس والتكافؤ والاعتماد المتبادل ، فان نظرية النظام العالمى تنحو نفس المنحى أيضا ولكن بتفسـير شديد الاختلاف لاتجاهات النمو فى النظـام العالمى ، حيث تحـكمه آليات عدم التكافؤ بفعل مظاهر الاستغلال والاستنزاف التاريخى والمعاصر من قبل

القوى الرأسمالية الغربية لموارد مجتمعات الأطراف ، ومن هنا لا توجد امكانية حقيقية لتطور وتنمية هذه المجتمعات فى اطار ديناميات النظام الرأسمالى العالمى ، وتطرح بديلا عن ذلك استراتيجيات « فك الارتباط » والخروج من قوانين التبادل العالمى والسوق الرأسمالية العالمية وعلاقات التبعية للقوى المهيمنة على هذا السوق .

اعتمدت أطروحات أصحاب النظرية على أفكار «لينين» و «بوخارين» و «هوبسون» حول الرأسمالية ونزوعها الى التوسع أثر تحولها الى الطابع الاحتكارى الامبريالى ، وكذلك تحليلات «روزالكسمبورج» و «كوندراتيف» بخصوص الاتجاهات العالمية للتوسع الرأسمالى ، على ان الرواد المحدثين لنظرية النظام العالمى قاموا بادخال تطوير هام على تحليل هؤلاء الكتاب وبخاصة فيما يتعلق بآثار اندماج مجتمعات وأطراف ما قبل رأسمالية فى موجات التوسع والتغلغل الاستعمارى الرأسمالى ، اذ كانت النظرة الماركسية التقليدية الى ذلك ايجابية فى الغالب تجاه دور التوسع الرأسمالى ودخول الرأسمالية الى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، حيث يعتبر ذلك ايذانا بهدم الأبنية وأساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية وعلاقات الانتاج السائدة فيها والتى تعوق ، فى تصورها ، تطور قوى الانتاج وفنونه ، وذلك كشرط أساسى للانتقال الى الاشتراكية سواء بأساليب ثورية أو سلمية .

فى هذا الصدد ربما لم تتجاوز هذه النظرة التقليدية أفكار ماركس حول آثار الاستعمار الرأسمالى البريطانى للهند ، غير ان بقاء المستعمرات وأشباه المستعمرات من بلدان آسيا وأفريقيا على تخلفها ، بل وما قاد اليه الاحتلال الأوروبى ودخول الرأسمالية من تشوهات كبيرة فى أبنية مجتمعات الأطراف ومن انقطاع مروع فى سياق تطورها التاريخى والحضارى أوقع التحليلات الماركسية فى مأزق ، أدى بكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الماركسيين الى اعادة النظر فى المقولات التقليدية سالفة الذكر وتوجيه النقد اليها والبحث من ثم عن تفسير ملائم جديد .

وجاءت الخطوة الأولى على يد الاقتصادى الأمريكى الماركسى الشهير « بول باران » الذى حاول ربط تاريخ مجتمعات العالم الثالث بتاريخ العالم الرأسمالى المتقدم ولكن على أساس مختلف ، محوره الأساسى ان التاريخين لا ينفصلان بمعنى ان تخلف العالم الثالث نتاج موضوعى لتقدم العالم الرأسمالى ، وان التوسع العالمى للرأسمالية لاستنزاف فائض مجتمعات العالم الثالث أدى ، بفضل تعاون السلطات المحلية ، الى نشوء بناء رأسمالى متخلف وليس متعددا أو فى سبيله الى ذلك • ذلك ان هذا الفائض يتم نقله باستمرار الى المركز مما يؤدى الى نموه وازدهاره فى مواجهة تخلف التوابع الدائرة فى اطاره(٢) •

وقد تابع «جوندر فرانك» أفكار باران حول التوسع العالمى للرأسمالية وان كان قد اهتم بتحليل بناء المجتمعات التابعة خاصة الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والدولة ، سوف يأتى الحديث عن تصوره لدور الدولة التابعة فى المبحث الثانى ، أما سمير أمين و « والشتين » فقد تقدما بالنظرية الى محاولة التأصيل المنهجى والنظرى ، حيث ركز الاثنان وزملاؤهما على « المسارات العالمية »(٣) Secular Trends فى النظام الدولى ودراسة الأخير من خلال مفهوم الدورات التاريخية التى يمر بها ، وبالنسبة لأفكار سمير أمين فسوف يركز الباحث هنا على كتاباته الحديثة من ناحية وعلى المداخل المنهجية الأساسية لديه فى التحليل من ناحية أخرى(٤) •

ورغم أن أمين يتفق مع « فرانك » و « والشتين » فى تتبع المسارات العالمية للتوسع الرأسمالى ، غير أنه يرجع تكثف هذا التوسع الى القرن التاسع عشر ، بينما يرجعه الآخران الى القرن السادس عشر ، كما سيأتى فيما بعد ، ففى هذا القرن اندمجت أنماط الانتاج « الخراجية » والأنماط القائمة على التجارة بعيدة المدى فى النظام الرأسمالى العالمى وتحولت الى أنماط تابعة يسيطر عليها كبار ملاك الأراضى الذين تحولوا تدريجيا الى رأسمالية زراعية وتجارية وعقارية تابعة ، من ناحية أخرى اختلف أمين معهما حول العناصر الحاسمة فى التوسع العالمى للرأسمالية ، ويبدو أنه

أمين يتحفظ على تفسير هذا التوسع اعتمادا على علاقات السوق والتبادل وتداول السلع ورأس المال والتى تنزع الى التوسع بغرض تحقيق تراكم فى رأس المال فى المركز ، فهذه العناصر تمثل متغيرا واحدا فقط ، وهناك متغير آخر قال به سمير أمين وهو العمل المأجور أو التحول البروليتارى ، حيث ألغت الرأسمالية أشكال العمل الأخرى وحولتها الى عمل أجير أدى الى ما يسميه ظاهرة « التكديح البروليتارى » Proletarianization .

ذلك ان تراكم رأس المال لم يؤد الى التحول الرأسمالى سوى بعد ارتباطه بنمو قوة العمل المأجور(٥) .

تميز التوسع العالمى للرأسمالية عند أمين بتعمق الطابع العالمى له ، وكان دائما غير متكافىء ، ويحدد سمات عامة لهذا التوسع على النحو التالى(٦) :

(١) نمو قوى الانتاج كقاعدة عامة ، وهو يرد على منتقدى نظريته الذين رأوا ان أصحاب نظرية التبعية ينكرون نمو قوى الانتاج فى المناطق المتخلفة عندما اندمجت فى المراكز الرأسمالية وحكمت عليها بالركود ، فمن رأيه ان نمط الانتاج الرأسمالى يتميز بديناميكية محددة تؤدى بالفعل الى نمو قوى الانتاج فى جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة ، ولكن منطق التوسع فى النظام الرأسمالى حكم بالركود أو التدهور على منطقة أو أخرى من خلال فرض وظائف محددة عليها كأن تقدم المواد الخام أو السلع الزراعية .

(٢) ازدياد كثافة « عالمية » التوسع الرأسمالى وتجاوز حدود الدول .

(٣) انتشار وتعميم بعض المظاهر المميزة للرأسمالية كالعمل المأجور وأساليب تنظيم العمل وأنماط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتحضر وغيرها .

ويتفق سمير أمين مع « والشتين » وزملائه على ان تعمق الطابع العالمى للرأسمالية كنظام وعلاقات وان كان يمحو تدريجيا خصوصيات مختلفة

المناطق والشعوب ، الا ان ذلك يتعلق فقط بالتوسع الاقتصادى وبالتاريخ الاقتصادى للتوسع الرأسمالى ، أما العوامل السياسية والأدوار السياسية للدولة وللحركات الوطنية فلا تخضع لمقتضيات هذه العالمية على نحو ما سيأتى تفصيله بعد •

ويحـدد سمير أمين طبيعة النظام العالمى بالقول انه ليس عبارة عن مجموعة متجاورة من التكوينات والقوى الوطنية (الداخلية) جنبا الى جنب، وانما تحـكمه سلسلة من علاقات التداخل والتفاعل تتجاوز حدود الدولة الوطنية ، وتدخل فيه ظواهر متعدية الجنسية والنشاط الداخلى القومى ، هذا فضلا عن ان التكوينات القومية لا تحدد وحدها حركة مكوناتها وانما تتوقف على هيكل النظام العالمى والقوى العاملة على صعيد عالمى(٧) •

ويطرح أمين سـؤالا هاما : لـماذا لم يؤد التوسع العالمى للرأسمالية الى نمو متكافىء وبالتالى نمط رأسمالى متقدم ؟

ويقـدم اجابته بالقول أن منطلق الديناميكية الكلية للنظام الرأسمالى أدى الى بلورة ظواهر النمو حول مركز أو مراكز محددة من ناحية ، ونشـوء عدد من التوابع حـول المركز ، والمدخـل النظرى لتفسير ظـاهرة التطور اللامتكافىء فى العلاقة مراكز/أطراف وأيضا للتمييز بينهما هو قدرة المراكز على السيطرة على شروط التراكم يقابلها عجز للأطراف •

وبداية ، فان منطق ديناميكية النظام الرأسـمالى رفض منـذ بداية القرن العشرين دخول « برجوازيات وطنية » جديدة وطبقة رأسمالية كشريك متسـاو للمراكز الرأسـمالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، ورغم اشتراك المراكز والأطراف فى الحساسية للظروف المفروضة من الخارج، الا أن الاستجابة تختلف •

هنـاك اذن مقولتان/محوران : شروط السيطرة على التراكم وتوافرها فى المراكز وعكس ذلك فى الأطراف ، وأسباب عدم ظهور برجوازيات مسيطرة

جديدة تحدث تنمية رأسمالية متقدمة فى الأطراف منذ مطلع هذا القرن .

أولا : لماذا نجحت المراكز فى السيطرة على التراكم واستخدام الفائض فى النمو ؟ استطاعت القوى الاجتماعية المحلية فى المراكز السيطرة عملية على تراكم رأس المال واخضاع العلاقات الخارجية لذلك ، بينما تخضع عملية التراكم فى الأطراف للتوجهات الخارجية ، ويحدد أمين شروط السيطرة على التراكم كضرورة لتنمية حقيقية مستقلة وليست تابعة ، والتى منعت الأطراف من اقامة تنمية رأسمالية ومن قيام « بورجوازية وطنية » كما يسميها مثلما فعلت البرجوازية الأوروبية ودولتها ، وهى شروط خمسة(٨) :

أ - السيطرة على اعادة تكوين قوى العمل ، وتتطلب فى مرحلة أولى تنمية زراعية تعطى السوق فائضا كافيا من السلع وبأسعار تضمن ربحية لرأس المال ، وفى مرحلة تالية انتاجا على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية لمواجهة كل من توسع رأس المال وزيادة الأجور .

ب - السيطرة على تركز الفائض المالى لتوجيهه باستقلال عن الأموال متعدية الجنسية فى الاستثمار المطلوب لدفع نمو قوى الانتاج .

جـ - السيطرة على السوق المحلية والقدرة على المنافسة الدولية ولو فى قطاعات محدودة .

د - السيطرة على الموارد الطبيعية .

هـ - السيطرة على التكنولوجيا ، ولا يشترط ذلك عدم استيرادها ، وانما تطويعها واعادة تكوينها لتناسب الفن الانتاجى الوطنى .

وقد استطاعت البرجوازية الأوروبية اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلى وتحقيق تنمية متمحورة على الذات ، وأيضا خلق تجانس اجتماعى تدريجى من خلال احداث توازن بين مختلف قطاعات الانتاج من ناحية ، وزيادة الأجور مع ازدياد الانتاجية من ناحية أخرى .

ثانيا : وعن أسباب عدم سماح آليات النظام الرأسمالى بظهور

رأسماليات جديدة متقدمة كشريك متساو مع المراكز فى الأطراف ، وذلك منذ مطلع هذا القرن وهو ما يطلق عليه أمين « القطيعة الاستعمارية »، يرى ان رأسمال المركز بانتقاله الى مناطق الأطراف « منذ القرن التاسع عشر » عمل على احداث تفاوت بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لصالح الحاق القطاع المرتبط به والفئات المحلية التابعة بآليات السوق الرأسمالية العالمية واحتياجات المراكز ، كما عمد الى عدم زيادة الأجور لتتناسب مع مضاعفة الانتاجية ٠ وقد ورثت « البرجوازيات » المحلية هذه الأوضاع بل وعملت على خفض الأجور المتدنية من الأصل واستخدام الفائض فى التصنيع للاحلال محل الواردات والاستهلاك الترفى ٠ ومن هنا لم تجد هذه البرجوازيات أمامها سوى دور تابع « كومبرادورى » تؤديه لصالح الرأسمال المسيطر على النظام العالمى(٩) ٠

وقد سار « والشتين » على ذات المنحى من خيث التأكيد على التوسع العالمى للرأسمالية وتعمق الطابع العالمى له ، وان كان يرجع بداية ذلك الى القرن السادس عشر كما سبق القول ، حيث شهدت بداية القرن التحلل التدريجى للامبراطوريات العالمية والقائمة على السيطرة السياسية لجمع الخراج ، عكس النظام العالمى الذى تأسس على تقسيم اقتصادى دولى للعمل ، وادخال هذه الامبراطوريات فى النظام العالمى(١٠) ٠

ركز « والشتين » على علاقات التبادل والسوق فى نزوع النظام الرأسمالى الى التراكم بفعل سعيه الى الربح فى سوق عالمية ، ومن هنا رأى أن مقولة العمل المأجور لا تعد أداة منهجية كافية لتفسير توسع الرأسمالية ، ومع أن وحدات النظام العالمى من مراكز وأطراف وأشباه أطراف أو « نصف أطراف » اتسمت بسيادة أسلوب معين للانتاج ٠ فالمراكز يسود فيها النظام الرأسمالى وتنظيم العمل المأجور ، أما الأطراف فتتميز بسيادة النمط العبودى ابان بدء التوسع الرأسمالى والتنظيم الاجبارى للعمل وتتسم نصف الأطراف بوجود نظام الانتاج بالمشاركة وأشكال مختلطة

من العمل الحر والاجبارى(١١) الا ان خضوع النمطين الأخيرين لنظام السوق ومنطق التوسع الرأسمالى جعلها أنماطا رأسمالية تابعة وخاضعة لآليات السوق التى يسيطر عليها المنتجون/المنظمون فى المراكز الرأسمالية(١٢) .

وقام « والشتين » وزملاؤه بتأسيس تصورهم على أساس نقد المنظور التنموى الغربى "Developmentalism" فى العلوم الاجتماعية كما سلف الذكر ، وكذلك وجهوا النقد الى برامج الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية والعالم الثالث بسبب دفاعها عن سياسة التحالف مع « البرجوازيات الوطنية » ضد كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الكومبرادورية(١٣) ، استنادا الى اخفاق محقق لهذه السياسة للخروج من دوائر النظام العالمى والذى يقتضى بدلا من ذلك تحقيق الشروط التاريخية لقيام بروليتاريا عالمية ، من ضرورة توافر الوعى التنظيمى والطبقى لهذه الطبقة للقيام بثورة عمالية عالمية .

ويمكننا هنا الحديث عن أهم الفروض التى قدمها « والشتين » حول السمات العامة للنظام العالمى ، وكيف استطاع اثبات صحتها وذلك على النحو التالى :

١ ـ فقد انطلق « والشتين » أساسا من تحليل التاريخ الاقتصادى لنشأة الرأسمالية فى أوروبا وانهيار الامبراطوريات وتوسعها على نطاق عالمى ، وكان التركيز على المتغير الاقتصادى قد دفعه الى التقليل من أهمية العوامل السياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، فمن وجهة نظره أن منطق التوسع العالمى للرأسمالية وكذا أسلوب الانتاج الرأسمالى بغرض الربح من خلال التبادل والبيع فى سوق عالمية استلزم ألا تكون الوحدات السياسية (الدول) غير متوافقة مع الحدود الاقتصادية ، واذا كانت نشأة الرأسمالية وتطورها فى أوروبا اتسمت بتطابق الحدود السياسية مع نظيرتها الاقتصادية، فان الحال لم تسر بنفس المنطق فى الأطراف ونصف الأطراف بفعل ارتباط الأبنية المحلية بحركة رأس المال العالمى وبقراراته ونشأة « برجوازيات »

محلية مرتبطة به وتقوم بتوظيف الدولة التى تسيطر عليها فى خدمة مصالحها الكمبرادورية(١٤) .

ولا يمكن تحليل بنية الاقتصاد العالمى على أساس قوانين التطور فى الرأسمالية التقليدية ، وانما على أساس مفاهيم المركز ، الطرف ، وأن الرأسمالية التابعة فى الأطراف لا تعمل بالقوانين الاقتصادية وعوامل النمو التى سادت نموذج الرأسمالية الأوروبية (التقليدية) ، لأن المركز والأطراف فى الاقتصاد الرأسمالىالعالمى لا يمثلان « اقتصاديات منفصلة » بقوانين مختلفة ، وانما يوجد نظام رأسمالى واحد بتكوينات تختلف من حيث الوظائف فى النظام العالمى(١٥) .

يفسر « والشتين » هذه الفرضية بالقول بوجود علاقة استقطاب داخل النظام العالمى بين ثلاثة تكوينات : المراكز والأطراف وأشباه الأطراف ولكل وحدة وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى : فاذا كانت المراكز تنتج السلع تامة الصنع وتسيطر على رأس المال العالمى وتقوم الأطراف بمد المركز بالمواد الخام والمنتجات الزراعية وتصنيع بعض الأجزاء ، فان أشباه الأطراف تحتل موقعا وسيطا أفضل من أحوال الأطراف ويحدوها الأمل فى اللحاق بالمراكز انطلاقا من الاحساس بامكانية الخروج من وضعها الحالى ، بعكس الأطراف التى تجد نفسها فى حالة لا تستطيع الفكاك منها .

وتحاول أشباه الأطراف رفع معدلات الأجور مع تحسين الانتاجية ، وتقليص نسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى ، كما تعمل الطبقة المسيطرة فيها على تشجيع سيطرة الدولة على السوق المحلية بأكثر مما يوجد فى المراكز والأطراف ، ويرى أن دولا شبه طرفية مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا تؤدى دورا اقتصاديا بارزا فى الاقتصاد العالمى يفوق الدور السياسى الذى تقوم به فى النطاق الدولى(١٦) .

٢ – وحدة التحليل الأساسية هى النظام العالمى ويسيطر عايه الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يعمل فى سوق عالمية واحدة رأسمالية

بالأساس ، وينقسم هذا النظام الى أنساق فرعية تدور فى حلقات متمحورة حول المركز ، ومن هنـا يعتبر فاعلا أساسيا وليس الدولة القومية فى الساحة العالمية ، وقد تطور النظام العالمى كـ « نظام تاريخى » على حد قوله ضمن اتجاهات عالمية فى اطارين(١٧) : اطار جغرافى أو مكانى Spatial scope يقوم على تقسـيم دولى للعمـل بين مناطق وأقـاليم العـالم ، واطـار زمنى Temporal scope جعل مناطق العالم تؤدى وظائف متباينة حسب دورها فى النظام العالمى .

ويستند تحليل نظرية النظام العالمى لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى الى أربع قضايا أساسية(١٨) :

(أ) تقسيم دولى للعمل كما سبقت الاشارة .

(ب) نظـام الدولة State-system حيث تكونت الدولة القـومية الحديثة فى اطار النظام العالمى ، ولا تعتبر لذلك فاعلا أساسيا وانما كموضوع للدراسة الأكاديمية فى القانون الدولى والمنظمات الدولية .

(جـ) مفهوم « الدورات التاريخية » Cyclical rhythms ويطبق على المراحل التى مر بها النظام الرأسـمالى العالمى بين الركود والانتعاش ، غير ان أصحاب النظرية يرون أن هذا النظام دخل منذ السبعينات فى مرحلة طويلة من الركود ومن غير المتوقع أن يخرج منها فى الأمد المنظور بفعل التناقضات المكثفة التى تعانى منها المراكز الرأسمالية ومن أهمها انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب البطالة ، وتدنى معدلات الانتاجية والتشغيل وأزمة السيولة النقدية والنظام النقدى الدولى عموما ... الخ .

(د) الاتجاهات العالمية أو تعمق الطابع العالمى فى النظام الرأسمالى كما سلف الذكر أيضا .

٣ - بينما تفترض النظرية ان الاقتصاد الرأسمالى يعتبر بنية «عالمية» أساسا ، الا أن النشاط السياسى لا زال يدور داخل التكوينات « الوطنية » للدول ، بحدود تعد أضيق من تلك الخاصة بالنشاط الاقتصادى ، ومن هنـا

يمكن الحديث عن حركة رأسمال عالمى يسيطر على السوق العالمية بحيث تخترق الحدود السياسية وتسير عبر القوميات ، بينما لا يمكن القول حتى الآن بوجود حركة واحدة لعنصر العمل على نطاق دولى(١٩) ٠

وحتى فى اطار الاقتصاد العالمى تحدث معادلة العرض والطلب على أساس ان العرض عالمى بالأساس وهو وظيفة للسوق التى تخضع لقرارات المنتجين الأفراد ، بينما يتوقف الطلب على أشكال توزيع الدخل فى التكوينات القومية(٢٠) ٠

٤ ـ ان ازدياد الطابع العالمى الرأسمالى يدفع الى القول بأن القوى الخارجية والتيارات العالمية تؤثر على ما يحدث داخل أى نظام فرعى ، فعلى سبيل المثال تتحدد الأبنية والصراعات الطبقية داخل بلد معين بالموقع الذى يشغله فى النظام العالمى ، وان أمكن الحديث عن استقلالية ما لقوى داخلية معينة ، الا أن مجموع القوى العالمية تلعب الدور الحاسم ٠ ويرى أصحاب النظرية أن التغييرات داخل نظام فرعى ما يمكن اعتبارها بالأساس محاولات لتعديل أو ابقاء الوضع داخل الاقتصاد العالمى سواء لمصلحة أو ضد قوى معينة فى بلد معين(٢١) ٠

٥ ـ ومن هنا يرفض « والشتين » الحديث عن وجود أنظمة اشتراكية فى الاقتصاد العالمى ، طالما أنه اعتبر أن بنية الاقتصاد الرأسمالى العالمى واحدة ، بنفس القدر الذى لا يرى وجود أنماط انتاج اقطاعية أو ما قبل رأسمالية(٢٢) ٠ ومن هنا يعتبر أن دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى تمثل « أشباه » أطراف فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ولا تعتبر اقتصادات اشتراكية (قبل الأحداث الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية) ٠

واقـــع الأمر أن « والشتين » يطبق تقسيمه للأنساق الفرعيـة فى الاقتصاد العالمى (مراكز ، أطراف ، أشباه أطراف) ، على هـذا الاقتصاد

منذ تحوله الى العالمية فى القرن السادس عشر ، فقد أدى تقسيم العمل الدولى السائد مع الثورة الصناعية كمثال الى قيام مركز راسمالى وليد فى بريطانيا ، بينما شكلت البرتغال وأسبانيا أطرافا حوله ، ثم تطور الأمر لتمثل الأخيرتان ومعهما شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى أشباه الأطراف(٢٣) وبقيت المستعمرات كأطراف حتى بعد حصولها على الاستقلال، وسعت بعض بلدان العالم الثالث كالبرازيل وكوريا الجنوبية الى اتخاذ موقع أشباه أطراف كما سبق القول ، وحتى اذا قامت ثورة اجتماعية فى بلد معين ، مثلما حدث فى كوبا ، فهى تسهم فقط فى الاسراع بتنمية نسق فرعى ، وحسب رأى « والشتين » أن دولا مثل كوبا أو أنجولا لا يمكن اعتبارهما بلدانا اشتراكية ، وتستطيع فقط الانتقال من وضعيتها كطرف الى شبه طرف داخل النظام الرأسمالى العالمى ، ذلك أن أى نسق فرعى لا يصبح اشتراكيا طالما ظل مرتبطا بآليات هذا النظام(٢٤) والتغيير الثورى الممكن والمنوط بالطبقة العاملة لا يمكن أن تحدثه فى بلادها فقط ، وانما يجب توافر الوعى الطبقى الثورى لديها للقيام بمهامها الثورية على نطاق عالمى كما سبق القول .

(٢) الدولة فى اطار عمليات النظام العالمى

اهتم أصحاب نظرية النظام العالمى بالدولة باعتبارها احدى مؤسسات الاقتصاد الرأسمالى الدولى الأربع ، ولم يقدم أغلبهم دراسات مستقلة سواء للدولة بوجه عام أو فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن هنا تم التركيز على دور الدولة وسمات جهازها وعلاقاتها بالتشكيلة الاجتماعية ومقومات البناء الاقتصادى عامة وبالشرائح الاجتماعية المسيطرة من الرأسمالية المحلية خاصة ، وذلك فى اطار عمليات النظام العالمى وحركة رأس المال الدولى والشركات متعدية الجنسية .

وفى كتاباته الأولى لم يعط « فرانك » كبير اهتمام بالدولة وأجهزتها

فى اطار حديثه عن التراكم العالمى وتفسير التخلف فى مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وانما عنى بطبيعة وتركيب الجماعة الحاكمة التى تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية ، وتتركز فى أيديها كفئة محدودة غالبية مصادر هذه القوة وأيضا الهيبة الاجتماعية ، وتتشكل الجماعة الحاكمة من طبقة برجوازية تابعة - كما يرى - تتحالف مع كبار ملاك الأراضى والأوليجاركية العسكرية المدنية ، ويطلق على هذه التكوينة « أوليجاركية برجوازية »(٢٥) كما اهتم بعلاقة البرجوازية المحلية بالبرجوازية العالمية « المتروبوليتانية » .

وقد أعطى « فرانك » اهتماما ملحوظا بالدولة فى كتاباته الحديثة وفى احداها يرى أن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الراهنة تطلبت فى أحد مسالك الخروج منها اعادة تنظيم وتوجيه جهاز الدولة فى بلدان العالم الثالث التابعة(٢٦) ، لاستخدامه كدافع سياسى لدور الدولة الاقتصادى المتغير بدوره تبعا لمقتضيات التقسيم الدولى الجديد للعمل ، وتضمن ذلك اعادة توجيه انفاق الدولة لصالح الرأسمال المحلى والدولى وكذا لتأسيس العنف السياسى وعسكرة المجتمع تحت دعوى مستلزمات الأمن القومى للدولة ، وهذه الاجراءات لا تؤدى رغم ادعاءاتها المعلنة الى تحول برلمانى ديمقراطى صحيح .

تعتبر الدولة أداة رئيسية لأداء الدور التابع لاقتصادات بلدان العالم الثالث فى اطار التقسيم الجديد للعمل الدولى ، وتؤدى دورا وسيطيا بين رأس المال والطبقة العاملة المحليين والرأسمال العالمى ، ويحدد « فرانك » عدة وظائف اقتصادية للدولة التابعة داخليا وخارجيا على النحو التالى(٢٢) :

(١) ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والأجهزة الأمنية .

(٢) تشجيع النشاط الخاص والغاء القيود على حركة الأموال والسلع داخل الدولة ، وحماية الاحتكارات الخاصة وتقديم المرافق والخدمات الأساسية لها .

(٣) احداث نوع من التوازن الاجتماعى من خلال تخفيف حدة التوتر

الناجم عن استغلال القطاعات الاجتماعية العريضة ٠

(٤) الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلى ٠

ويتمتع جهاز الدولة بدرجة عالية من التحكم ضد القطاعات غير الحاكمة ، وربما ضد شرائح معينة من الجماعة الحاكمة ، اذا كانت تتألف من أكثر من شريحة اجتماعية ، وتتميز الدولة فى العالم الثالث بالقوة فى مواجهة حتى البرجوازية المحلية وتلعب دور الأداة للبرجوازية العالمية فى المركز ٠ ورغم أن الأخيرة تحاول التقرب للبرجوازية المحلية ، غير أنها تفضل الاعتماد على الأوليجاركية البيروقراطية المدنية ـ العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة بفعل ضعف البرجوازية المحلية ، حيث تعمل الأولى على ازالة الحواجز بين السوق العالمية والسوق والنشاط الاقتصادى الوطنى ٠

خلاصة القول بالنسبة لـ « فرانك » أن القوة السياسية للدولة تسهم فى ادماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية فى عملية التراكم لرأس المال العالمى ، ويتطلب ذلك مزيدا من استغلال القوة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، وأيضا ازدياد الدور التدخلى للدولة فى النشاط الاقتصادى لخدمة تحالف رأس المال المحلى والعالمى(٢٨) ، فالدولة التسلطية بشكلها الجديد « الدولة الطوائفية » فى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تستخدم أدواتها فى التدخل الاقتصادى : رسوم الاستيراد ، حوافز التصدير ، الائتمان والنقد والتمويل ، الأسعار والدخول والاستثمار والتحكم فى حركة السوق المحلية وغيرها فى نقل الفائض الاقتصادى والأرباح للتحالف سالف الذكر ، ولقد وجدت من الضرورى أن تدخل بنفسها شريكا فى مشروعات مختلطة مع الشركات متعدية الجنسية لحماية ارتباطاتها التابعة ، وتقوم بنزع الطابع الوطنى عن رأس المال الوطنى العام والخاص ٠

وقد أولى سمير أمين أيضا اهتماما الى حد ما بالبناء السياسى والدولة فى مجتمعات العالم الثالث ، وجاء الحديث عنهما لديه فى اطار دراسة

نوعية الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة ، حيث تحاول « البرجوازية التابعة » السيطرة على هذه الأجهزة من خلال الروابط الأسرية والاشتراك فى الفساد السياسى والاقتصادى مع قمة الجهاز البيروقراطى ، وتتحالف هذه مع برجوازية المدن والرأسمالية الزراعية فى الريف(٢٩) • وفى دراسة حديثة له يدافع عن استمرار الدولة فى اطار الأقطار التى تفك الروابط مع النظام العالمى ، ويرى أن الدولة لن تختفى فى الأمد المنظور بمجرد نجاح الثورة الاشتراكية وهو ما حدث فى تجارب الدول الاشتراكية التى تواجه الآن تناقضات ثلاثة(٣٠) :

(أ) تناقض نمو الطابع الاجتماعى للعمل وتخلف القوى الانتاجية ، بحيث يعبر الاتجاه الاشتراكى الصحيح عن المضمون الشعبى للقوى الاجتماعية ، وعن عدم المساس بالتوازن بين الأجور فى الريف والأجور فى الصناعة •

(ب) الاتجاه نحو مركزية نظام الدولة فى تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية ويعبر عنه بـ « الدولنة » •

(جـ) الاتجاه الرأسمالى ويتصل باحتياجات تنمية قوى الانتاج ودخول الثورة الصناعية الثالثة وما يقتضيه من الاهتمام بالحريات الليبرالية وانعاش الحياة السياسية والايديولوجية نحو اتاحة فرص المشاركة السياسية وحريات الرأى والنقد والاجتماع وغيرها ، فى مجتمعات العالم الثالث •

وبالنسبة للدولة والتحالف الطبقى الحاكم وعلاقتهما بالتطورات فى النظام الرأسمالى العالمى من حيث تقسيم العمل الدولى وآليات السيطرة فيه يركز سمير أمين على ربط صعود وتطور حركات التحرير الوطنى ذات الطابع الليبرالى منذ مطلع هذا القرن فى مجتمعات العالم الثالث بانتقال النظام الرأسمالى الى المرحلة الاحتكارية منذ بداية هذا القرن أيضا ، فقد اتسمت الرأسمالية الاحتكارية بظهور وسيطرة تحالف طبقى جديد من البرجوازية الصناعية والرأسمالية الزراعية ، وذلك فى دول غرب أوروبا

مثل انجلترا وألمانيا • وقام هذا التحالف الطبقى بقيادة التوسع الرأسمالى الاستعمارى ونقل الفائض الاقتصادى من المستعمرات وأشباه المستعمرات لمواجهة احتياجات التراكم الداخلى فى الدول الأوروبية الاستعمارية واعادة توليد شروط التجدد الرأسمالى • وعمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية الى خلق ودعم تحالفات طبقية فى المستعمرات وأشباهها تكون بمثابة توابع لها ، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية على حد قوله(٣١) • ويرى أمين أنه لا يمكن الحديث فى هذا الاطار عن وجود دولة قومية مستقلة فى المستعمرات وأشباهها ، تعمل فى خدمة مصالح الطبقات المحلية المسيطرة سالفة الذكر ، وانما مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكارى الأوروبى سواء بطريق مباشر (من خلال الحكم الاستعمارى) أو غير مباشر (النظام شبه الاستعمارى) •

وفى مواجهة التحالف الحاكم فى المستعمرات وأشباهها ، والتابع لرأس المال الاحتكارى قامت حركات التحرير الوطنى بتحالف من ثلاث قوى هى(٣٢) :

(أ) « بروليتاريا ناشئة » تعانى من الاستغلال •

(ب) جماهير فلاحية مستغلة من كل من « الطبقات المحلية المسيطرة » ورأس المال الاحتكارى الأجنبى •

(ج) « البرجوازية الوطنية » وكانت فى طور التكوين ولم تتحول الى طبقة فعلية بعد ، وقد عملت على تعديل شروط تقسيم العمل الدولى لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها •

تزعم هذا التحالف ، بقيادة « البرجوازية الوطنية » ، حركة التحرير الوطنى ونادى بنوع من الاستقلال الاقتصادى الوطنى وبدأ بالفعل ببعض خطوات التصنيع • وقد ظهرت حركات التحرير الوطنى هذه فى أماكن كثيرة من بلدان العالم الثالث ، ففى المكسيك مثلا قامت ثورة عام ١٩١٠ ، وفى تركيا ظهرت تجربة مصطفى كمال أتاتورك ، وفى مصر ابان ثورة

١٩١٩ وبقيــادة الوفد ، وفى البرازيل والأرجنتين بظهور أنظمة الحكم «الشعبوية» Populist فى الثلاثينات والأربعينات ، وفى مناطق أخرى جاءت متأخرة ،مثلما حدث فىجنوب آسيا عقبالحربالعالمية الثانية ،وفى أفريقياعقب الاستقلال فى الستينات ، وفيما عدا الصين وكوبا ، اتجهت « البرجوازية الوطنية » الى نمط التصنيع القائم على احــلال الواردات والذى انتهى الى تنمية تابعة ومزيد من توجه البناء الاقتصادى الى الخارج وظهور تفاوت حاد فى توزيع الدخل واستغلال وتهميش الجماهير الشعبية • ومن أهم نتائج هذا النموذج التنموى اخفاق ما سماه أمين « البرجوازية الوطنية » فى خلق تجربة تنمية مستقلة وعجزها عن السيطرة على شروط التراكم الداخلى ، سالفة الذكر ، لعدة أسباب أهمها استقرار ارتباط التجربة بآليات التقسيم الدولى للعمل ووجودها فى داخل السوق الرأسمالية العالمية(٣٣) •

ويرى أمين أن أنظمة الحكم الوطنية التى أسقطت حـكم « البرجوازية الوطنية » وتحالفها مع القوى الحاكمة فى المراكز الرأســمالية فشلت هى الأخرى فى فك الارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية وفى تحقيق تنمية مستقلة نظرا لسيطرة « البرجوازية الصــغيرة » بأفقهــا الايديولوجى والاجتماعى الضيق ، ويفسر أمين أسباب عجز حركات التحرر الوطنى التى أفرزت النظم الحاكمة عقب الاستقلال عن الخروج من النظام الرأسمالى العالمى بأنهــا لم تخلق تحالفا وطنيا يضم العمــال والفـلاحين ويوفر الأسس الاجتماعية الشعبية لنمط التنمية المتبع ، بل ان نماذج التنمية التى قادتها النظم الحاكمة عقب الاستقلال فى أفريقيا وآسيا خاصة جوبهت بمقاومة من القوى الفلاحية خاصة نظرا لأن هــذه النماذج التنموية قامت على أساس استخراج فائض قيمة العمل من الفــلاحين وتوجيهه الى تنمية القطاعات الحضرية والصناعية فى المدن ، كما أنها لم تساو بين عائد العمل فى القطاعين الزراعى والصناعى •

ويحدد أمين فى ختــام تحليله لأوضــاع النظام العــالمى وآثاره على

العلاقات بين دول المراكز والأطراف عدة سمات أساسية هى(٣٤) :

(١) ينبغى النظر الى أنماط العلاقات الدولية بين المراكز والأطراف فى ضوء أنها علاقات بين أنماط انتاج رأسمالية وما قبل الرأسمالية ٠

(٢) تتضمن السيطرة التى تمارسها المراكز على الأطراف استخراج فائض العمل القائم ليس فقط على تبادل السلع ولكن تغلغل رأس المال فى عملية الانتاج أيضا ، من حيث تحديد نوعية القطاعات الانتاجية والمنتجات فى الأطراف ٠

(٣) ونظرا لأن فائض العمل فى الأطراف يوجه لتنمية قوى الانتاج فى المراكز بالأساس فانه يؤدى الى حرمان القطاعات العمالية فى هذه الأطراف من التمتع بمزايا ومستويات معيشة ذات القطاعات فى المراكز وينتج عنه تعويق تطور القوى الانتاجية فى الأطراف ، ومن هنا فان المقاومة الفلاحية لسياسات التنمية فى الأطراف والتى لم تخرج حسب رأى سمير أمين عن قوانين النظام الرأسمالى العالمى أو تقسيم العمل الدولى سوف تهدف بالضرورة الى رفض نمط النمو الرأسمالى فى الأطراف وتعد جزءا من الكفاح فى سبيل القضاء على الرأسمالية ٠ فهى لم تعد تحتمل قيادة « البرجوازية » لها وسوف تكون تحت قيادة ايديولوجية البروليتاريا فى هذه الأطراف ٠

أما « والشتين » فقد تناول البناء السياسى والدولة فى النظام العالمى من خلال التمييز بين الدولة القوية فى المراكز ، والضعيفة فى الأطراف ، ومتوسطة القوة فى أشباه الأطراف ، ويرى بداية أن التناقض الأساسى فى التحليل الطبقى على نطاق عالمى يكمن فى دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها ، فبينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة فى أوروبا فى اطار الحدود القومية بين البرجوازية التى نما وعيها الطبقى وسبقت البروليتاريا فى ذلك ، فان التناقض فى مجتمعات الأطراف لم يكن بين

جماعتين تحاول أى منهما السيطرة على بنية الدولة فى اطار قومى ، وانما بين مصالح منظمة جمعت برجوازية المركز مع حلفائها المحليين فى مواجهة غالبية سكان الأطراف • ومن ثم يكتسب الكفاح السياسى للطبقة العاملة بعدا طبقيا عالميا(٣٥) •

والدولة كمؤسسة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تتميز بالقوة فى المراكز والضعف فى الأطراف من حيث اتساع أو ضيق حدودها السياسية والاقتصادية ، وقدرتها على التحكم فى حركة تدفقات رأس المال والسلع والعمل عبر حدودها ، وكذلك قدرتها على اصدار القرارات وتنفيذها على الأفراد والجماعات داخل حدودها وفرض ارادتها فى الخارج • ومن جانب آخر يحاول مختلف الفاعلين الأساسيين داخل وخارج وعبر حدود دولة ما مضاعفة أو تقليص أو المحافظة على قوة الدولة والسعى لتغيير علاقات القوة لانماء قدرتها على الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من عمليات السوق الأولية باستخدام الدولة كوسيط مؤسسى(٣٦) •

ورغم ما اتسم به عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من ازدياد الدول القومية ، الا أن الدولة لم تعد الفاعل الأساسى فى الساحة الدولية وانما اتجه منطق التطور التاريخى للاقتصاد الرأسمالى العالمى الى تشكل نظام أكثر ادماجا للدولة(٣٧) •

ومن هنا يضع « والشتين » أسسا للتمييز بين الدول من حيث القوة والضعف على الأسس التالية :

(١) القواعد الحاكمة لعلاقات الانتاج الاجتماعية التى تؤثر فى توزيع فائض القيمة •

(٢) القواعد المنظمة لتدفق رأس المال والسلع والعمل والمؤثرة فى بنية السوق ، بما يؤدى الى تغيير القدرة التنافسية للمنتجين وبالتالى معدلات الربح ، وذلك يعنى أن دولا ما بصياغتها هذه القواعد تتدخل فى عمل دول أخرى (أضعف) تحاول صياغة القواعد المناسبة لها ، فى اطار

سيطرة شروط رأس المال العالمى وضغوط المنتجين فى المراكز بهدف الربح ونقل واستنزاف فائض الأطراف(٣٨) ، حيث تتجه الى تخفيض أجور القوى العاملة بمعدلات أدنى بكثير من الزيادة فى الانتاجية ، وتكون أقل من أجور القوى العاملة فى المراكز الصناعية(٣٩) ، وهو يتفق فى ذلك مع سمير أمين ، هذا من حيث النقطة الأولى ، أما الثانية فان الدول الضعيفة فى الأطراف لا تملك القدرة على تنظيم وضبط تحركات عناصر رأس المال والسلع والعمل لتتماشى مع احتياجات سوقها الوطنية •

وهكذا يعالج « والشتين » موضوع الدولة انطلاقا من محورين أساسيين : عمليات النظام العالمى وقانون القيمة الذى يسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى وكيف يستثمره المنتجون الرأسماليون على نطاق عالمى للتأثير على دولتهم وعلى الدول الأخرى سواء القوية أو الضعيفة من جانب ، ومن جانب آخر يحدد الأسس المميزة بين الدول القوية والضعيفة ومتوسطة القوة •

نقد النظرية :

حظيت نظرية النظام العالمى ومقولاتها الرئيسية فى التطور اللامتكافىء والتوسع العالمى للرأسمالية وقوانين التقسيم القديم والجديد للعمل والتراكم على صعيد عالمى وأوضاع تكوينات النظام العالمى (مراكز ـ أطراف ـ أشباه أطراف) بانتقادات عديدة وعلى مستويات مختلفة :

١ ـ ومن أهم الانتقادات الموجهة اليها ما يتعلق باهتمامها بالبحث عن قوانين كلية حاكمة لتفسير التاريخ العالمى منذ توسع الرأسمالية خارج أوروبا ، فقد أدى هذا من ناحية الى ضعف الاهتمام بالعمليات الفرعية التى تحدث فى تكوينات النظام العالمى والعجز بالتالى عن تطبيق القوانين العامة على قضايا بحثية خاصة ، فقد اتسمت محاولة رواد النظرية بالابتعاد عن الانطلاق من دراسة الوقائع التاريخية تجريبيا ثم الانتقال الى التنظير ، مثلما فعل لينين وروزالوكسمبورج • ومن ناحية أخرى انطلق أصحاب

النظرية من تحليل مسبق للبناء الطبقى فى مناطق مختلفة من النظام العالمى : فقد تصور « والشتين » أن البناء الطبقى فى المراكز يعد مستقرا لأن كثيرا من تناقضاته تم تصديرها الى الأطراف ، فمن منظور التبادل غير المتكافىء استفادت الطبقة العاملة فى المراكز من عمليات المشروعات الاحتكارية فى الخارج ·

وفى هذا الاطار تحدث « والشتين » عن اقتصادات مترابطة Articulated فى المراكز ، بما يشير الى تقارب عضوى بين مصالح رأس المال والعمل فيها ، بينما تعانى الأطراف من اقتصادات غير متصلة ، وفى الولايات المتحدة مثلا لا يوجد هذا التمفصل جزئيا ، حيث تفضل الاحتكارات الامريكية الانتاج والتصنيع من خلال حلقات متعددة تقوم بعض البلدان التابعة بتصنيع أجزاء من السلعة المصنعة بفعل ميزة ضعف أجور العمال بها ، كما تلجأ الاحتكارات الى استجلاب والاعتماد على الأيدى العاملة الوافدة من الأطراف لمواجهة التنظيمات النقابية القوية للطبقة العاملة ، وهذا ما دفعه أيضا الى تجاهل واقع وجود تفاوت فى النسيج الداخلى للطبقة العاملة ذاتها فى المراكز والأطراف ، فالعمال فى مشروعات احتكارية يستفيدون بالفعل من زيادة الانتاجية الا أنهم يمثلون نسبة محدودة من القوة العاملة ، ومن هنا فان العلاقة بين بقية الطبقة العاملة فى المركز والاقتصاد الدولى لا يمكن تحليلها ضمن مفهوم التمفصل ·

٢ ـ هناك نقد آخر يوجه للنظرية بوجه عام ، ورغم أن أصحاب النظرية من الماركسيين فقد وجهه كتاب ماركسيون أيضا ، اعترضوا على الاضافة النظرية التى أدخلها « بول سويزى » اعتمادا على فكرة « آدم سميث » عن علاقات التبادل ، وأخذها أصحاب النظرية بديلا عن المقولة الماركسية التقليدية الخاصة بأن نمط الانتاج وعلاقاته هما المحدد الحاسم فى الانتقال من نظام انتاجى اجتماعى الى آخر ، وخاصة النظام الاقطاعى وتحوله الى نظام رأسمالى · ويرى منتقدو النظرية أن نمط انتاج معين هو الذى يحدد أشكال التبادل والاستهلاك والتوزيع كما أثبت ماركس فى

كتاباته ، وان هذه الأشكال تعد أجزاء من كل هو نمط الانتاج(٤٠) . وقد دفع تركيز أصحاب نظرية النظام العالمى على علاقات التبـادل والتوزيع والسوق الى اعتبار أن هناك نظاما عالميا واحدا فقط هو النظام الرأسمالى ويسود فيه أسلوب الانتـاج الرأسمالى ، وأن الدول الاشتراكيـة من ثم لا تشكل تكوينات اجتماعية منفصلة ، ولم يعطوا وخاصـة « والشتين » ، اهتماما كافيا لدور أساليب الانتاج المتعددة داخل النظام العالمى وأيضـا داخـل نفس التكوين الاجتماعى المحـلى ، فحتى فى المجتمعـات الرأسمالية الأوروبية فى بداية القرن العشرين . تجاورت معا أساليب الانتاج الاقطاعية مع الانتاج السلعى الصـغير مع الانتاج الرأسمالى بأشـكاله التنافسية والاحتكارية ، وفى الولايات المتحدة ذاتها فان أسلوب الانتـاج الرأسمالى الاحتكارى رغم سيادته ، الا أن هناك أسـاليب أخرى تتعايش معـه مثل أسلوب الانتاج السلعى الصغير والملكية الزراعية الصغيرة وغيرهما(٤١) .

٣ ـ كما أن التركيز على الأبنية الاجتمـاعية والطبقية على مستوى عالمى أدى بأصحاب النظرية الى عدم الاهتمام بديناميات هذه الأبنية عـلى الصعيد الداخلى ، وأثر الصراع الطبقى عليهـا ، وحيث ان جـذور البناء الطبقى والصراع الطبقى ترتبط بالانتاج أكثر مما تتحـدد بالتبادل ، ومن هنا يختلف وضعهما داخل تكوين اجتماعى محدد عن وضعهما داخل النظام الرأسمالى العالمى . ذلك أن بناء اجتماعيا ما داخل تكوين اجتماعى معين يشير الى علاقة الطبقـات والشرائح الطبقية المختلفة بأساليب الانتـاج الموجودة ومستوياتها المختلفة (سياسى واقتصادى وايديولوجى) ، ومع أن العلاقات الخارجية للسوق العالمية تؤثر على البناء الاجتمـاعى والصراعات داخله ، الا أنها ليست المحدد الحاسم .

٤ ـ ومن جانب آخر أدى تركيز « والشتين » خاصـة على علاقات التبادل فى نشوء النظام العالمى بتكويناته الثـلاثة (مراكز ـ أطراف ـ أشباه أطراف) الى تجاهل أوجـه الاستقطاب الأخرى فى العـالم وهى سياسية وعسكرية وحتى الاقتصادية التى ركز عليها ، فقد اعتبر البعض

من المـاركسيين أيضـــا أن العالم لا زال يشهد اســتقطابا ملحوظا بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى ، وان الانقسام بينهمـــا ليس انقساما فرعيا ثانوى الأهمية ، وانما تدعمه اختلافات نوعية ليس فقط من حيث النظام الاقتصادى وانما أيضا أساليب ونوعيات الحياة السياسية والثقافية لكل منهما ، فضلا عن تجاهل وجود بلدان العالم الثالث والدول غير المنحازة منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وهـــذا يتناقض مع اعتبار « والشتين » شديد التبسيط بأن الدول الشيوعية « مجرد مشروع رأسمالى جماعى » يظل مشاركا فى السوق الرأسمالية العالمية .. وان الاتحاد السوفيتى قوة مركزية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى(٤٢) .

٥ ـ هناك نقـــد خامس وجهتـــه « ثيدا سكوكبول » Skocpol لـ « والشتين » وهو انه رغم انتقـاداته الحـادة للاقتصـاديين الليبراليين بسبب تركيزهم على المتغير الاقتصادى وحده ، فانه عاد واعتمد عـلى نفس المتغير فى تفسير ديناميات النظام العالمى وتجاهل وحدة التحليل المركزية فى المـاركسية ومفادها أن علاقات الانتاج الاجتماعية وتعبئة الفائض تفسر عمل وتطور أى نظام اقتصادى ، ومن ثم طبق نفس المنظور الاقتصـــادى الضيق على دور الدول فى النظام العالمى وتفسيره للتفاوت بينهما من حيث القوة أو الضعف استنادا الى الظروف الاقتصادية السائدة داخل دولة معينة ومصالح السوق العالمية ، وتجاهل بذلك أهميـــة متغيرات أخرى مثل دور الأشكال المؤسسية التى وجدت قبل التوسع العالمى للرأسمالية فى كـل بلد على حدة بالنظر الى اختلاف أزمان دخولها فيه ، كذلك دور المعطيات والقيود الجيوبوليتيكية والتوترات الاجتماعية الآتية من أسفل(٤٣) .

ومن ناحية أخرى تصور « والشتين » وجود اتفاق فى مصالح الطبقة المسيطرة المحلية والرأسمال العالمى ، والواقع أن هناك اختـلافا يتبين من سعى هذه الطبقة فى الأطراف وأشباه الأطراف الى السوق العـالمية لحماية مصالح محددة لها تنبع من ارتباطها بآليات هـــذه السوق ، بينما تتجه

مصالح رأس المال المسيطر فى المركز الى مضاعفة الربح واستخدام أجهزة الدولة لاحكام السيطرة على السوق العالمية ، وبجانب ما أدى اليه التصور السابق من تقليص أهمية المتغيرات السياسية كمتغيرات مستقلة وفاعلة ونفى دور الدولة القومية ، فانه يدعونا الى قبول الافتراض بأن برجوازيات المراكز تحصل دائما على ما تريده من خلال اعادة تشكيل مؤسسات معينة(٤٤) وخلق أو تسهيل تكوين طبقات محلية (فى الأطراف وأشباه الأطراف) متعاونة ، ورغم قدرتها الا أنها تحتاج لمساندة الدولة القوية كما سبق القول .

٦ – يتفق الباحث مع بعض الانتقادات السابقة ، الا انه يختلف مع كلا الفريقين حول تحديد الدور الحاسم فى الانتقال من أسلوب انتاج معين لآخر : نمط الانتاج والفائض الاقتصادى وكيفية تعبئته وتوجيهه ، أم علاقات التبادل والسوق والتوزيع ، ثم تطبيق أى منهما لتفسير التوسع العالمى للرأسمالية ، فاذا اتفق على أن تحول النظام الاقطاعى الى نظام رأسمالى جاء من داخل النظام ذاته بسبب العوامل التى أوردها « موريس دوب » فى كتابه « دراسات فى تطور الرأسمالية » كما سبق الذكر ، وغيره كماركس ولينين وآخرون ، غير أن توسع الرأسمالية على نطاق عالمى لم يستند على الجوانب الاقتصادية المادية فقط ، وانما أيضا الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها ، وهنا يمكن القول أن الاحتلال العسكرى لمصر استند الى أهمية موقعها الاستراتيجى والجيوبولتيكى وكذا يمكن تطبيق ذلك على شمال أفريقيا فى حالة الاستعمار الفرنسى لتونس والمغرب ، بينما اختلفت الأسباب فى حالة مستعمرات ومناطق أخرى مثل الهند وأفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال ، وتختلف الأسباب أيضا عن حالة بلدان أمريكا اللاتينية والاستقلال المبكر لها وسيطرة رأس المال البريطانى فالامريكى لأسباب اقتصادية ومالية ... الخ .

٧ – ويوجه النقد أيضا الى عدم اهتمام أصحاب النظرية بدور الدول القومية وديناميات البناء الاجتماعى – الاقتصادى الداخلى على وجه الاجمال ،

واعتبـارهم ان الدول والطبقـات والشرائح الاجتمـاعية والجمـاعات الاثنية والأقليات باختلاف أشكالها مجرد مؤسسات فى النظام العالمى يتجدد دورها بناء على العلاقات السـائدة فى السوق العـالمية وشروط التراكم فى المراكز وسعى بورجوازيات المراكز الى الربـح ، والواقع أن أهمية وخطـورة الدور الذى تلعبه الظواهر العالمية مثل الاحتكارات متعدية الجنسية والشركات دولية النشاط ورؤوس الأموال العالمية والمصارف الدولية وهيئات التمويل مثـل صندوق النقد الدولى والبنـك الدولى والدوائر الاعـلامية المحتـكرة لتدفق المعلومات والأنباء ، لا تلغى أهمية دور الدول القومية والتجمعات الاقليمية الكبيرة فى النظام العالمى ، كما ان ديناميـات وتفاعـلات الأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فى الدولة القومية قد يكون لها الدور الحاسم فى أوجه التغيير المختلفة داخليا وليس المتغيرات الخارجية وعمليات النظام العالمى، كما لا يجب انكار أهمية أشكال المقاومة الوطنية فى مجتمعات العالم الثالث خاصـة والتى تتمرد غالبا على شروط وضغوط مؤسسـات وهيئات النظام الرأسـمالى العالمى كالصندوق والبنك الدوليين ، وهناك تجارب زاخرة تدل على ذلك فى أغلب هـذه البلدان ومنهـا تونس والمغرب وبيرو والبرازيـل والارجنتين وزامبيا وغيرها ٠

٨ ــ وبالاضافة الى ما سبق تقديمه من انتقادات لتصورات «والشتين» فانه وقع فى تناقض آخر عندما اسـتند فى تحليل مسارات وعمليات النظام العالمى الى آليات محددة من قوانين السوق العالمية وضغوط المنتجين/المنظمين ومقولات طبقية من قبيل : « البورجوازية العالمية » والبروليتاريا العالمية »، نجـ أولا اخفـاق المقولات الطبقية فى تفسير عـلاقات التبعيـة/السـيطرة والانقسامات الموضوعية بين البورجوازية وشرائحها المختلفة على نطاق عالمى أو فى داخل المراكز ذاتها ، وكذلك بالنسبة للبروليتاريا كما سبق القول ٠

على أن ما يثير الانتباه هو اعتماد « والشتين » على المفاهيم الطبقية فى تفسير عمليات النظام العالمى ، والواقع أن الفاعلين الأساسيين فى هذا النظام لا يمكن النظر اليهم باعتبارهم « طبقات » كما أن تعريف الطبقة على أساس

عالمى تحوطه عـدة محاذير : فالشركات دولية النشاط ورأس المـال العالمى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا يمكن النظر اليهم كطبقات عالمية ، فهى وان كانت تعبر عن مصالح البورجوازيات المسيطرة فى المراكز الا انها أيضا تسهم فى رفع أجور ومستويات معيشة بعض الشرائح من الطبقة العاملة الصناعية فى المراكز ، فضلا عن ان شروطها فى التعامل مع الأطراف وأشباه الأطراف تتجـاوز الجانب الاقتصـادى الى الجوانب السـياسية والاجتماعية وغيرها ، فضلا عن تداخل مصـالح الدول والطبقات البرجوازية المسـيطرة ومختلف الاحتكارات معـا فى هذه الظواهر الرأسـمالية العالمية ، بجانب اختلاف مصالحها عن مصالح التحالفات والنخب الحاكمة والمسيطرة فى الأطراف وأشـباه الأطراف فى الارتباط بالسوق العالمية .

٩ — ولقد سـاد الاضطراب مفاهيم محددة مثل « فك الارتباط » عن ميكانيزمات النظام الرأسـمالى والسوق العالميين ، عند سمير أمين ، فلم يحدد استراتيجية معينة ولا أساليب واضحة لخروج الأطراف منه ، واستشهد فى ذلك بتجربة الصين دون تقديم معايير واضحة تثبت ذلك خاصة بعد مـاو ، كذلك الحال أيضا عند « والشتين » وكان من أحد أسباب الاضطرابات سيطرة التحليل الطبقى المـادى عند أمين خاصـة لدى حديثه عن تجارب التنمية المستقلة وحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا مثـل مصر الناصرية ، كما سـيأتى بالتفصـيل ، ورغم تفرقته الواضـحة بين « فك الارتبـاط » و « العزلة » عن النظام الرأسـمالى العالمى ، الا أنه لم يحدد كما سلف طرق فك الارتباط .

على أن التحولات الأخيرة فى النظام العـالمى وخاصة انهيـار الاتحاد السوفيتى السابق كقوة عظمى ، والتى نتجت أساسا عن المراجعات الهائلة والتغيرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والقومية بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والتى قادها الرئيس السـوفيتى السابق جورباتشوف عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨٥ وان برزت بشدة مع أوائل عام ١٩٨٨ ، هذه التحولات تستدعى القاء الأضواء عليها من واقع

تأثيرها على بنية النظام العالمى وما تفرضه من تحديات نظرية وعملية على نظريات التبعية وبخاصة نظرة النظام العالمى ·

٣ ـ تحولات النظام العالمى فى التسعينات :

لايتسع المقام هنا لتناول مختلف التغيرات بعيدة المدى فىالاتحادالسوفيتى السابق ونظم أوروبا الشرقية والتى انفجرت بشدة بعد اقدام الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف فى قيادة عملية مراجعة واسعة النطاق شملت أغلب جوانب الحياة فى الاتحاد السوفيتى فى اطار « البريسترويكا » أى اعادة البناء و « الجلاسنوست » أى المصارحة والشفافية ، وانما ينبغى التركيز على انعكاس هذه المراجعة على طبيعة النظام العالمى ونوعية العلاقات الدولية المنبثقة فى اطاره بين الشرق والغرب وانتقالها من الحرب الباردة الجديدة أى الصراع وتوازن القوى الى انفراج جديد يتأسس على مفاهيم مستحدثة ادخلها جورباتشوف على علاقات المعسكرين وأهمها توازن المصالح والدعوة لاقتصاد عالمى واحد وضرورة التعاون بدلا من الصراع لمواجهة الخطر النووى وتلوث البيئة والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة فى الثقافه والمعلومات والهندسة الوراثية والعقول الالكترونية ··· الخ ·

بيد أن هذه التحولات الضخمة لا تعنى نشأة نظام عالمى جديد وتبلوره ، وانما نجد أننا ازاء نظام عالمى فى طور التشكل يحمل بعض سمات النظام السابق ويضيف سمات أخرى مستحدثة قوامها غياب شبح المواجهه بين المعسكرين واختفاء الحرب الباردة وبداية اندماج أغلب دول أوروبا الشرقية فى النظام الرأسمالى العالمى بفعل أزمات أنظمة الحكم الشيوعية وتطبيق الاشتراكية بمضمونها الماركسى ـ اللينينى ، والأهم من ذلك هو التحول العميق فى طبيعة المعسكر الاشتراكى السابق ودور حلف وارسو ، فقد جرت عملية التخفف من التخطيط المركزى والاشتراكية الماركسية وانهاء حكم الحزب الواحد أو الجبهة التى تضم أحزابا يسيطر عليها الحزب الشيوعى وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتعددية السياسية والحزبية والترحيب

بالانضمام الى المؤسسات الرأسمالية العالمية وخاصة من قبل الدول الاشتراكية سابقا التى لم تكن أعضاء حتى وقوع الانتفاضات الجماهيرية واسعة النطاق والتى فرضت التغيير الأخير، فقد أعلنت روسيا وعدد من قادة الأنظمة الجديدة فى شرق أوروبا عن استعداد للانضمام الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمساهمة بجدية فى النظام النقدى الدولى ، مع فتح امكانيات الاستفادة من الثقافة الغربية المتقدمة ومن الاستثمارات الغربية ، وقبل ذلك بالطبع عن صيغ للاندماج فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ومن أهم أدوات ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية وأشكال التعاون الفنى مع اسرائيل منذ قطعها بسبب عدوان ١٩٦٧٠ حتى انه يمكن القول أن اسرائيل كانت الطرف الأكثر استفادة على المدى المنظور من التحولات الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ٠ هذا فضلا عن اجراءات الوحدة الألمانية والغاء حلف وارسو وانتهاء الاتحاد السوفيتى ٠

ولكن القضية الجديرة بالبحث وهى وضعية بلدان العالم الثالث ومصر والأقطار العربية خاصة فى اطار هذه التغيرات عميقة الجذور ، لم تنل حظها من البحث والتحليل حتى الآن ٠ فهذه الوضعية تختلف تماما بالطبع عن وضعية الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى النظام العالمى الأخذ فى التحول ، كما أن الأزمات التى تواجه بلدان العالم الثالث تختلف أيضا عن الأزمات التى تعانى منها الأنظمة الاشتراكية الماركسية والتى جعلتها تقدم على احداث تحولات هائلة فى بنيتها الدستورية والسياسية والأيديولوجية والاقتصاية والاجتماعية والقومية ٠ فهذه الأزمات مترتبة على أزمات النمو وتداعياته والتى تقتضى مواجهة من نوعية مختلفة عن تلك التى تواجه بلدان العالم الثالث والناتجة عن أوضاع التبعية والفقر والتخلف والمديونية الخارجية الثقيلة وانتكاس أغلب تجارب التنمية ٠

ويثار التساؤل هنا عن مدى تجاوب القوى الرأسمالية المسيطرة

فى النظام العالمى وعلى رأسها الولايات المتحدة مع المبادرات السامية والتنازلات الرئيسية التى طرحها الاتحاد السوفيتى السابق ، وحجم تخلى هذه القوى عن سياسات المواجهة وسباق التسلح النووى فى مواجهة السوفييت وعن آليات استغلال والسيطرة على بلدان العالم الثالث وازدياد تعميق تبعية هذه البلدان للمراكز الرأسمالية العالمية ؟ خاصة وأن ما يتم من تحولات جذرية حتى الآن يكاد يبرز عدم وجود مكان أو فرصة للاستفادة الايجابية لبلدان الأطراف ٠

يمكن القول بداية أن محددات ودوائر الصراع الدولى تحمل تغييرا ذا مغزى فى مفاهيم ومضامين هذا الصراع وذلك بالانتقال من الصراع بمحتواه العسكرى والأمنى الى صراع من لون آخر يدور حول القدرات الثقافية والاقتصادية والعلمية ، أى حول قدرة الأطراف المتصارعة على سرعة الدخول فى الثورة الصناعية الثالثة والاستفادة بأكبر قدر ممكن من ثمارها ونتائجها ، ومن ثم تكتسب المنافسة الدولية معان أخرى مختلفة عما سبق فى ظل الحرب الباردة والحرب الباردة الجديدة ٠ غير أن الصراع على العالم الثالث والمنافسة عليه قد لا يعنى بالضرورة اختفاء استخدام الحرب والصراعات الاقليمية المحدودة وما يستتبعها من استمرار تغذيتها بمبيعات السلاح واستمرار اعتماد الحكومات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على أنظمة سياسية عنصرية (اسرائيل وجنوب أفريقيا) أو موالية وغير شعبية مثلما كان الحال فى ايران الشاه والفلبين فى عهد ماركوس وباكستان فى عهد ضياء الحق وغيرها وهناك بالطبع أمثلة أخرى لا زالت قائمة ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع حتى فى حالة تخلى روسيا فى ظل توجهاتها الجديدة عن سياسات الصدام غير المباشر مع الولايات المتحدة عن طريق الدول الحليفة أو الصديقة له فى العالم الثالث ٠

وبالنسبة لتشخيص طبيعة النظام العالمى الجديد فقد اختلفت الكتابات اختلافا كبيرا وغلب على عدد منها التسرع فى اصدار الأحكام وفى التحليل .

من ذلك مثـلا ما يراه البعض من القول بأن هذا النظام يعود الى أربعة متغيرات لعبت دورا كامنـا طوال العقود المـاضية وبـدأت فى البروز خـلال عقـد الثمانينات ، وهى : حالة الضعف الهيكلى فى النظام الاشتراكى ، الثـورة الصناعية الثالثة ، ثم ما أظهره النظام الرأسـمالى الغربى من قدرة على التكيف ومواجهة أزماته ، والانقسام الذى يعانى منه العالم الثالث(٤٥) ٠

ففيمـا يتعلق بضعف النظام الاشـتراكى يتصور الرأى السابق أن هذا النظام واجه خللا بنيويا فى جوهر الفلسفة التى قام عليها – وليس خللا ناجما عن التطبيق – يتجسـد فى فكرتين أساسيتين : فكرة ماركسية مفادها أن الملكية العامة لوسائل الانتاج هى أساس النظام الاشـتراكى ، والأخرى لينينية تقول بضرورة وحتمية دكتاتورية البروليتاريا ٠ فقد أدت هاتان الفكرتان فى نهاية السبعينات الى حالة ركود فى الاقتصاد وستالينية فى السياسة وتآكل فى الطاقة الابداعية للنظام ٠ ومع أن التطبيق أسـهم فى البداية فى بنـاء قاعدة صناعية قوية الا أنها ولدت بيروقراطية حزبية متسلطة أدت الى حصار طاقة الابداع والابتكار لدى الشعب السوفيتى ، ولم تؤد سياسة خروتشوف الى تحجيم هذه البيروقراطية التى وضعت زيادة القوة العسكرية للنظام بديلة عن زيادة قدرته الاقتصـادية والاجتمـاعية ٠ وهكذا ومع نهاية السـبعينات وطوال النصف الأول من الثمانينـات عانى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية من المظاهر التالية :

١ – حدوث حالة من الركود السياسى ومزيد من تسلط البيروقراطية الفاسدة على المجتمع والحزب والدولة ، بحيث بدأ الحزب عاجزا عن مواجهة مشكلات المجتمع الجوهرية ٠

٢ – ضعف الأداء الاقتصادى وما نجم عنه من تراجع معدلات النمو فى النصف الأول من السـبعينات بعد زيادة متسارعة خلال الخمسـينات والستينات ، ورغم حدوث تقدم عسكرى كبير ، فان مستويات المعيشة ظلت على حالة سيئة ٠

٣ - شهدت دول أوروبا الشرقية أحداثا مشابهة ووصلت الى حد الأزمة ، ومن أبرز الحالات التى ظهر فيها الصدام الشديد بين الحزب والطبقة العاملة ممثلة فى حركة « تضامن » ، ووصل الأمر الى حد سيطره الجيش على السلطة . ولم تخرج دولة واحدة عن حالة الركود الاقتصادى سوى المجر التى كانت قد أخذت بعدد من الخطوات تجاه الرأسمالية مع ازدياد ديونها .

٤ - ولم يبد من تطبيق الاشتراكية الماركسية فى بعض بلدان العالم الثالث أنها خرجت من حالة الأزمة بدورها ، حيث شهدت البلدان الماركسية فى الهند الصينية صداما دمويا فيما بينها تجلى أولا فى تجربة الخمير الحمر فى كمبوديا من مذابح دموية وما خلفته من تدخل فيتنامى أدى لخروج أعداد كبيرة من اللاجئين فيما سمى بـ « شعوب القوارب » كظاهرة تعبر عن حالات الفقر والقمع السياسى والمادى .

٥ - هناك أيضا الآثار السلبية للنزاع الصينى السوفيتى من ضعف المنظومة الاشتراكية وحيث أضافت فى المقابل رصيدا موضوعيا لصالح الغرب مع توجه الصين للمصالحة معه فى مواجهة السوفييت .

٦ - ولقد أدى ذلك لأن يصبح النظام الاشتراكى موضع شكوك قوية حول مصداقيته كبديل للنظام الرأسمالى ولليبرالية الغربية ، فقد مارس سياسات امبريالية فى كمبوديا وأفغانستان كمثال ، فضلا عن نواقص التجربة ذاتها من قمع سياسى ومعنوى .

أما الثورة الصناعية الثالثة فهى تعبر عن فتح جديد فى استغلال الموارد ، ففى حين ركزت الثورتان الأولى والثانية على الاستثمار فى مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد والنفط بما يعنى وجود حدود على النمو ، فان ثورة المعلومات فى اطار الثورة الثالثة تستند الى مصادر متجددة هى

التدفق اللانهائى للمعرفة والابتكار فى مجالات ثلاثة هى : الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وتطبيقات علوم الفضاء ٠

ورغم أن الاتحاد السوفيتى دخل منذ الأربعينات الثورة الثالثة فى مجال الفضاء الا أن السبعينات شهدت تواضع مشاركة النظم الاشتراكية فيها ، بينما بلغت آفاقا غير مسبوقة فى الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل أوروبا الغربية ، وقد أدى ذلك الى قيام الولايات المتحدة بتطوير برنامج ضخم لحرب النجوم يخل بالتوازن النووى القائم مع الاتحاد السوفيتى ٠ كما أن الثورة الثالثة تعطى الغرب قدرات جديدة فى مجال السيطرة الاقتصادية والطاقة الدعائية على مستوى النظام العالمى بأكمله(٤٦) ٠

ومن ناحية أخرى فقد استطاع النظام الرأسمالى ـ حسب هذا الرأى ـ التغلب على أزماته وبادر الى سياسات للتكيف مع الظروف العالمية كما يلى :

(أ) الاقدام على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمه من خلال عدد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة الجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجماعة الأوروبية ووكالة الطاقة الدولية ، وبجانب ذلك فقد خلقت هذه الدول اطارا مؤسسيا جديدا منذ عام ١٩٧٦ يتمثل فى اللقاء السنوى لقادة الدول السبع الصناعية الكبرى ، كما أدت الشركات متعدية الجنسية فى المجالات المالية والصناعية والخدمية والاتصالات العالمية الى مزيد من تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الدول ، ومكنت ثورة الاتصالات العالمية من الربط بين أسواق المال العالمية سواء فى الربط بينها أو تسهيل التعامل مع ظواهر أخرى مثل ديون العالم الثالث بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس ٠

استطاعت الدول الرأسمالية الصناعية بفضل هذه المؤسسات العالمية زيادة تكثيف التفاعل الاقتصادى والتبادل التجارى فيما بينها(٤٧) ، كما منحتها قدرة أكبر على ادارة الأزمات مثل الارتفاع الحاد فى سعر الدولار عام ١٩٨٥ ثم انخفاضه عام ١٩٨٨ وأزمة سوق المال ٠٠٠ الخ ٠

(ب) اتجهت هذه الدول الى مرحلة أرقى من التعاون الثقافى فى مجالات الثورة الصناعية الثالثة فيما بينها ، وذلك فى برامج للحكومات مثل برنامج حرب النجوم الذى وافق على الاشتراك فى أبحاثه كل من ألمانيا الغربية واليابان وبريطانيا واسرائيل .

(ج) وقد سلكت أيضا مجموعة من السياسات بغرض التكيف مع معطيات البيئة العالمية التى تشكلت فى السبعينات مثل قضية الطاقة .

(د) وأخيرا فقد حاول الغرب تحسين صورته عقب انسحاب أمريكا من فيتنام باللجوء الى شعار « حقوق الانسان » ومع أنه وجه أساسا ضد الاتحاد السوفيتى وحلفائه ، الا أن ظلاله سرعان ما امتدت الى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية وآسيا ، وحيث أصبحت الديمقراطية السياسية قيمة سياسية تسعى الدول الحليفة للقرب لبلوغه ، ومما ساعد على نجاح هذه السياسة ، أن المثال الأخلاقى والانسانى للنظام الاشتراكى واجه مأزقا شديدا أسهمت ثورة الاتصال فى اظهار الفوارق بين النظامين فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية ومستوى المعيشة وحرية المعلومات ... الخ .

وعلى الجانب الآخر فى العالم الثالث ، فقد شهدت نهاية السبعينات ظاهرة انقسامه الى دول أو مجموعات متمايزة بسبب عوامل منها :

١ ــ حدوث تمايزات اقتصادية كبيرة بين مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع ، ومجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، ثم تلك ذات الدخل المتوسط المنخفض وأخيرا دول منخفضة الدخل . وزاد الأمر الى اختلافات من حيث معدلات النمو فى ميادين الصناعة والصناعة التحويلية ونصيبها من الناتج المحلى الاجمالى فى مقابل نسب الزراعة والخدمات ، فضلا عن التمايز من حيث القدرات الثقافية والتعليمية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أهم من ذلك ما حدث من تمايز بين مصالحها فى التعامل مع النظام العالمى .

٢ ــ استطاعت الدول الصناعية مواجهة مطلب النظام الاقتصادى

العالمى الجديد صياغة استراتيجية بديلة تعمل على تجزئة دول العالم الثالث الى قسمين : يضم الأول عددا قليلا من الدول صاحبة الارتباط الوثيق مع السوق الرأسمالية الغربية تركزت فيها أنشطة الشركات متعدية الجنسية وتتوافر فيها قدرة صناعية مناسبة أو تتمتع بموقع استراتيجى هام أو موارد طبيعية كبيرة ، وتضم دولا مرتفعة الدخل وأخرى من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض بجانب الهند والصين من الدول منخفضة الدخل • وفى حين يشمل القسم الثانى غالبية الشريحتين الثالثة والرابعة • ولغرض توسيع السوق الرأسمالية وتجزئة العالم الثالث عمدت الدول الغربيه الى تمييز بلدان القسم الاول لكى يكون رصيدا احتياطيا للعالم الرأسمالى ، مع بقاء القسم الثانى فى تبعية متزايدة •

على أن مثل هذا التحليل(٤٨) يركز على مفاهيم القوة والمصلحة القومية التى صاغتها المدرسة الغربية فى العلاقات الدولية وتعطى الاعتبار الأول لقضايا الصراع السياسى والأيديولوجى والعسكرى بين الشرق والغرب ، وبما يجعلها تفسر العلاقات بين المعسكرين بناء على محور الامن فقط بقصد احتواء أو حصار الطرف الآخر ، وتضع بالتالى مراحل زمنية بناء على ذلك الفهم مقسمة بين الحرب الباردة ثم الانفراج ثم الحرب البادرة الجديدة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) ولا تأخذ فى اعتبارها قضايا هامة أخرى اقتصادية وثقافية ، كما لا تهتم كثيرا بتطور الدوائر السياسية الموجودة داخل القوتين الأعظم وبقية دول المعسكرين وحجم نفوذها فى الدفع تجاه الانفراج أو ازدياد المواجهة والحرب الباردة ، هذا فضلا عن أنها تسقط من حسابها تماما بلاد العالم الثالث وأشكال تأثرها وتأثيرها فى مجرى علاقات الشرق والغرب •

ويمكننا منظور الاقتصاد السياسى الذى يأخذ فى الاعتبار أهمية المستوى الاقتصادى مع عدم اغفال ما للمستوى السياسى والأيديولوجى من استقلالية نسبية تبرز فى أن لقضايا الصراع والقوة وسباق التسلح النووى من أولوية قد تعلو على أهمية المستوى الاقتصادى فى ظروف التوتر فى

النظام العالمى واشتداد حدة المواجهة والتنافس بين القوتين الأعظم ، وان كان ذلك لا يعنى أن سياسات وأفكار الاستغلال الاقتصادى والحصار الثقافى والاستيعاب الثقافى التى تمارسها المراكز الرأسمالية العالمية سواء ضد الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية أو ضد بلدان العالم الثالث .

بناء على ذلك المنظور يمكن تحليل عودة الحرب الباردة الجديدة واستمرارها الى تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى الى تنامى نفوذ وقوة الاتجاهات اليمينية المتطرفة المعادية للسوفييت فى الولايات المتحدة ويمثلها المجمع الصناعي العسكرى بصفة أساسية والذى دعا الى تصعيد سباق التسلح النووى وفى اشعال حروب وصراعات اقليمية محدودة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وكذا فى محاولة استنزاف السوفييت وجرهم الى سباق تسلح رهيب يرهق الميزانية السوفييتية ويحرم المواطنين هناك من توجيه جزء كبير من الموارد الموجهة لسباق التسلح لتطوير الاقتصاد وتحسين معيشتهم ، وقد تجلى ذلك فى برنامج حرب النجوم كمثال ، ووجد فى هذه السياسة مكسبا اقتصاديا صافيا يتيح للرأسمالية العالمية الخروج من أزماتها البنيوية الدورية والتى استمرت لمدة طويلة هذه المرة منذ أواخر الستينات حتى منتصف الثمانينات .

هذا بالاضافة الى أن أوروبا الغربية ركزت فى اطار اتفاقية هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى (١٩٧٥) على الاستيعاب الاقتصادى والثقافى لدول أوروبا الشرقية ، بينما انصبت الاستراتيجية الامريكية على المواجهة والحصار الأمنيين وحظر تصدير الثقافة المتقدمة للاتحاد السوفييتى وحلفائه(٤٩) .

أما مقولة الضعف البنائى فى النظام الاشتراكى العالمى فهى لا تعتبر صحيحة من حيث عدم دقة تشخيصها للأزمة من جانب وارجاعها هذا الضعف الى خلل فى الفلسفة والنظام من أساسهما من جانب آخر ، ذلك أن الأزمة انما تعود بالنسبة للنظام السوفييتى الى عجز هذا النظام

بتركيبته الايديولوجية والحزبية والاقتصادية والقومية ، والتى ظلت شبه جامعة تقريبا لحقبة طويلة طالت عشرين عاما منذ منتصف الستينات الى الى منتصف الثمانينات ، عن الدخول فى مرحلة جديدة من النمو كان لابد من ولوجها(٥٠) ، فبعد أن نجح الاتحاد السوفييتى فى بناء قاعدة تنمية واسعة فى اطار من التعبئة الشاملة للجماهير بميكانيزمات لها ملابساتها ، بدأت هذه القاعدة تتهدد بفعل ما أعقب الحرب العالمية الثانية من حالة حصار شديد فرضته الدول الغربية جعلت النظام السوفييتى يركز على قضايا الأمن حتى فى علاقته بالنظم الاشتراكية الوليدة فى شرق أوروبا والتى جاءت الأحزاب الشيوعية فى أغلبها الى الحكم بتأثير الجيش الأحمر السوفييتى وليس نتيجة تطور ديمقراطى حقيقى ، ولم تكن تجربة التكامل الاقتصادى فى اطار « الكوميكون » بذات الشأن لأن تخطيط النمو فى كل دولة تأسس على تنمية الاقتصاد الوطنى بمعزل عن الاقتصادات الأخرى ، فى حين حققت دول غرب أوروبا اندماجا اقتصاديا حقيقيا فى اطار الجماعة الاقتصادية مكنها من تحقيق تطوير اقتصادى وتقنى فعلى ٠

ولقد استلزمت المرحلة الجديدة من النمو وهى مرحلة اشباع الحاجات وتحسين نوعية استهلاك المواطن السوفييتى ضرورة ادخال تغييرات أساسية فى الفكرة الماركسية عن القوميات وعن المساواة بينها وكفالة حقوقها ، وكذا فى الممارسة الديمقراطية وحريات التعبير والمعلومات والتجمع والتنظيم وبما ينهى احتكار الحزب الشيوعى للحكمة وللممارسة السياسية وبما يكفل للجماهير مشاركة حقيقية فى صنع القرار السياسى وفى صياغة المستقبل ، ولم يكن ممكنا للاتحاد السوفييتى أن يلحق بالتطور التقانى الرهيب فى الغرب سوى بمشاركة ديمقراطية فاعلة للعمال والفلاحين والمثقفين والمهنيين بعيدا عن تسلط بيروقراطية الحزب وفسادها وجمودها الطويل زمنيا ٠ هذه البيروقراطية التى جعلت الحزب الشيوعى لا يعبر عن الطبقة العاملة ذاتها ولا عن تحالف العمال والفلاحين ، حتى ان البروليتاريا تناقص تمثيلها فى الحزب الى ٤٠٪ من مجمل العضوية ،

وشغلت الفئات المهنية ٤٠٪ ، فى حين تركت الـ ٢٠٪ للفلاحين والفئات الأخرى ، بما يعنى غياب مفهوم دكتاتورية البروليتاريا الذى جعله الرأى السابق أحد أهم مبادىء وجوهر الفلسفة الماركسية فى التطبيق ٠

وهناك أيضا ما تروجه بعض دوائر الغرب والكتاب العرب منذ أحداث الكتلة الاشتراكية من دمج متعسف بين التسلطية السياسية وأنظمة الحكم الشمولية وبين الفكرة الاشتراكية ذاتها والملكية العامة لوسائل الانتاج ، فما حدث بالفعل هو تطبيق محدد فى اطار ظروف تاريخية خاصة للغاية ، وبحيث لا يمكن الربط بين الاشتراكية من جانب وبين الحزب الواحد كحتمية وغياب التعدد السياسى والحزبى ٠ وفى بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص يروج البعض لمقولة أن انجاز التحرر من التبعية لم يحقق فى حقل الواقع ديمقراطية حقيقية ، لأن روابط التبعية لا تستند الى قوى سياسية طبقية خارجية فقط وانما الى قوى تابعة لها فى الداخل ، حيث ان فك روابط التبعية استدعى اهدار الحقوق السياسية للقوى التابعة وبما يتنافى مع الديمقراطية السياسية(٥١) ٠

ان قدرة النظام الرأسمالى على التكيف لا ترجع كما يتصور البعض الى كفاءة الرأسمالية كطبقة أو كنمط انتاج ، وانما وبالأساس الى سياسات الحكومات الرأسمالية التى تتدخل بصفة دورية لترشيد الرأسمالية وكبح جماحها وخاصة فى ظروف الأزمات الشديدة التى يمكن ان تعصف بالنظام من أساسه ، بجانب وجود مؤسسات متطورة للممارسة السياسية والثقافية والتى استطاعت الخروج عن اطار المصالح الضيقة للرأسمالية كطبقة ، وأسهمت مظاهر استغلال بلدان العالم الثالث وتكديس الأرصدة المالية الضخمة من نفطية وغيرها فى البنوك الغربية الكبرى بجانب دور الحكومات الغربية الرئيسى فى توجيه نسبة كبيرة من الانفاق العام نحو التطوير العملى والتفانى بما مكن من احداث ثورة صناعية ثالثة فى مجال الالكترونيات الدقيقة واستغلال المعلومات والحاسب الآلى ٠

ولقد قلل الرأى السابق كثيرا من دور آليات السيطرة العالمية التى تمارسها المراكز الرأسمالية (الشركات متعدية الجنسية ، صندوق النقد ، البنك الدولى) فى استمرار تبعية وتخلف بلدان الأطراف ، بل وتشجيع نموذج يقوم على الاستثمار الأجنبى المشترك مع رأس المال العام والخاص ونقل الثقافة الغربية كثيفة الاستخدام لرأس المال وذات التكلفة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية العالية ، ورغم أن بعض التجارب الرأسمالية التامعة فى كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين والبرازيل وسنغافورة وهونج كونج حققت نجاحا لا يمكن انكاره الا أن ذلك كان لأسباب خاصة للغاية أهمها تركيز الشركات متعدية الجنسية لأنشطتها فى هذه البلدان مما مكنها من الاستفادة من مزايا الاستثمارات التى تقوم بها ومن الفروع التى أنشأتها هذه الشركات لتحدث تكاملا مع الاطار التقنى والصناعى للشركة الأم فى بلادها الغربية الأم ، كما أن ما حدث كان على حساب الديمقراطية والحريات وعدالة توزيع الدخل والثروة ، مما أدى الى شيوع مظاهر الاضطراب والسخط الاجتماعى ، وقاد الى تغيير أساسى فى هيكل الأنظمة السياسية وفى ترشيد الأداء الرأسمالى التابع والمشوه .

وكان من المنطقى أن يؤدى تركيز الرأسمالية العالمية على بلدان معينة الى حالة الانقسام بين بلدان العالم الثالث بجانب عوامل طبيعية مثل ظهور النفط فى البلدان العربية وغير العربية ، هذا فضلا عن غياب اطارات مؤسسية اقليمية بين الأطراف تمكنها من احداث نوع من التكامل أو الاندماج الاقليمى اقتصاديا وثقافيا ، وتظل المسألة فى النهاية لا تقوم على أساس التفاوت من حيث متوسط الدخل السنوى للفرد وانما تتوقف على مجموعة من العوامل تفضى الى اما تنمية مستقلة تحقق اشباع الحاجات الأساسية وتحاول التخفف من قيود وروابط التبعية سواء للنظام الرأسمالى العالمى أو للدول الاشتراكية المتقدمة قبل التحولات الواسعة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى .

ولقد تناولت هذه الدراسة فى الاطار النظرى كيف أدى التوسع

العالمى للرأسمالية الى عدم اتاحة الفرص لظهور رأسمالية قوية فى بلدان الأطراف تتيح لها قيادة نمط مستقل للنمو الرأسمالى ، وبحيث تستطيع الاسهام كشريك فاعل فى النظـــام الرأسمالى العالمى أو تشكل مراكـــز رأسمالية جديدة ، وانما يمكن القـــول أن بعض الدول التى حققت نموا ملحوظا فى الإطار الرأسمالى مثل كوريا الجنوبية توجد أمامها فرص متاحة لاستثمار التحولات الجديدة فى النظام العـــالمى وبالذات مع اندحار شبح الحرب الباردة وتحول المنافسة الدولية الى الجوانب الاقتصادية والثقـــافية والاعلامية والعمل المشترك لمواجهة مخاطر تلوث البيئة ومشـــكلة الطاقة والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة التى لم تحقق نتائج ذات بعد اقتصادى وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية التى يمكن لها أن تؤدى الى تطور هائل فى ميدان زيادة الانتاجية فى الزراعة والثروة الحيوانية وتوليد مصادر جديدة للطاقة ومواجهة مشكلات التصحر والنقص فى المياه • ومن هنا فان هذه التغيرات الهائلة تؤدى بالضرورة الى تقوية التكتلات الاقتصاديه الدولية الحالية والى نشوء تكتلات جديدة بتوسيع التكتلات السابقة ، مثال ذلك انضمام أوروبا الشرقية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أو بدخول أطراف كانت فيما سبق متنازعة ، وهكذا يمكن تصور قيام تكتل اقتصادى فى آسيا تقوده اليابان وتدخل فيه الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وبقيـــة ما يسمى بالنمور الأربعة (سنغافورة وهونج كونج) مع الأخذ فى الاعتبار احتمال قوى لارتباط الاتحاد السوفييتى بروابط اقتصادية وتقانية عالية مع هذا التكتل ، ومن ناحية أخرى قد تجد الولايات المتحدة أمامها ضرورة الدخول فى تكتل اقتصـــادى مـــع كندا وبعض دول أمريكا الجنوبيه مثـــل البرازيل والأرجنتين لمواجهة منافسة أوروبا والتكتل الآسيوى •

على أن هذه الصورة الجديدة لا تعنى غياب استمرار تبعية أغلب بلدان العالم الثالث للسوق الرأسمالية العالمية ولمظاهر استغلال المراكز الرأسمالية خاصة فى ظل الضعف الاقتصادى الرهيب لهذه البلدان ومواجهتها لأزمات الديون والمجاعة والتصحر وغيرها ، وفى اطار تراجع السوفييت عن سياسات

التحالف والتعاون مع هذه البلدان فى ظل أزماته التى سوف تستغرق وقتا لا يقل عن عشرين عاما للتغلب عليها ، وكذلك فى اطار انحسار التحرر الوطنى والحركات القومية المناوئة للاستغلال الرأسمالى الامبريالى ، ففى ضوء فشل خبرة الاعتماد على القروض والمعونات والاستثمارات الخارجية الآتية من الدول الصناعية الرأسمالية فى ذاتها ، بل ومع توجه هذه الاستثمارات والمساعدات الى دول شرق أوروبا لدفعها الى مزيد من اقتصاد السوق وتعميق الاندماج فى تقسيم العمل الدولى ، تبدو مخاطر المحاولات الانفرادية التى تقوم بها بعض بلدان الأطراف لتحسين وضعيتها فى شروط التبادل الدولى والاستفادة من التبعية السياسية والتحالف الأمنى مع دول الغرب ، وذلك أن الاحتكارات الأولية العملاقة تتولى توظيف الأموال والأرباح الهائلة المحولة من بلدان العالم الثالث سواء فى صورة فوائد وأقساط الديون أو ودائع الدول والأفراد أو الرشاوى والعمولات والحسابات السرية الخاصة بكبار المسئولين فى هذه البلدان والمودعة فى المصارف الغربية • تتولى توظيفها ليس فى اعادة توجيهها لهذه البلدان وانما لتنمية البلدان الرأسمالية ذاتها ودول شرق أوروبا •

لا يبقى - اذن - أمام أغلب بلدان الأطراف لمواجهة التحولات واسعة النطاق فى النظام العالمى والتى جاءت بالسلب ولغير صالحها(٥٢) ، سوى احداث تحولات ديمقراطية حقيقية تتيح مشاركة سياسية واسعة للجماهير فى صياغة حلول لمقاومة ضغوط التبعية العالمية وآليات السيطرة ومواجهة كافة مظاهر الفساد السياسى والادارى وأخيرا عمل تجمعات اقتصادية لتحسين الموقف التفاوضى مع المراكز الرأسمالية لمواجهة أزمات الديون والتبادل الدولى وللاستفادة بأكبر قدر ممكن من التطور التقانى الكبير •

ولا يمكن أيضا قبول مقولة أن النظام العالمى الجديد سوف يتجه الى نوع من السيطرة الواحدية أى وجود قطب واحد مسيطر هو الولايات المتحدة فى ضوء أن الاتحاد السوفييتى السابق لم يتأثر حفاظه على توازن الردع النووى رغم تنازلاته العسكرية الكثيرة فى مجال سباق التسلح النووى

والتقليدى ، وفى شرق أوروبا وانسحابه من مواقع عديدة من العالم الثالث، كما أن ازدياد النزعات العنيفة والعدوانية للولايات المتحدة جعلت السوفييت يتراجعون من مفهوم « توازن المصالح » وتسوية الصراعات الاقليمية بالطرق السلمية وخاصـــة فى أفغانستان وكمبوتشيا ، هذا فضـلا عن أن اقدام الولايات المتحدة على التـــدخل العسكرى المباشر فى بنمـا حتى فى ظـل الظروف الجديدة انما يعبر عن سلوك متكرر قوبل بصمت سوفييتى حتى فى ظل الحرب الباردة ، مثلما حدث فى جرينادا وليبيا و ... الخ .

هذا بجانب أن تغير ميادين المنافسة العالمية من الجانب العسكرى الى مجالات الاقتصاد والتقانة وفى ظل أزمات الاقتصـــاد الامريكى التى جعلت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم وتراجع صادراتها فى الانتـاج العالمى يجعلنا نخرج بنتيجة أن النظام الجديد سوف يتميز بأنه عالم متعدد الأقطاب .

ثانيا : نظرية الدولة الرأسمالية التابعة في الأطــــراف

جاءت نظرية الدولة الرأسمالية التابعة أو الطرفية عقب انتقــادات نظرية ومنهجية عديدة وجهها أصحابها للمقولات الأساسية التى أوردتهـا نظرية الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ، وبصفة خاصة عند « حمزة علوى » و « جون سول »(٥٣) ، ومن أهم هذه المقولات ما ذهب اليه الاثنان من أن « الدولة ما بعد الاستعمار » تمتعت بقدر كبير من الاستقلال النسبى فى مواجهة البناء الاجتماعى التابع عموما و « الطبقات » المحليــة المسيطرة من الرأسمالية التجارية والكمبرادورية وكبار ملاك الأراضى ، واستنادا الى أن هذه الدولة تسيطر عادة على الموارد الاقتصادية وعلى وسائل الانتــاج وتتمكن من ثم من تعبئة والحصــول على قدر عال من الفـائض الاقتصادى توجهه لأغراض التنمية ، ذلك أن « الطبقات المسيطرة » لم تـكن تستحوذ على وسائل الانتاج سواء بالملكية المباشرة أو غير المباشرة ، سواء ابان فترة الاحتلال الاستعمارى أو بعد الحصول على الاستقلال ، وهذا الأمر مكن جهاز الدولة والقلة العســكرية ـ البيروقراطية الحـاكمة « الأوليجاركية » من استخدام الدولة ، التى لم تصبح عندئذ أداة فى يد طبقة واحدة وكهيكل مستقل فى القيام بدور المصالحة والوساطة بين « الطبقات الثلاث » التى ذكرها « علوى » على النحــو السالف ، التى وان كانت متنافسة الا أنهـا غير متناقضة ، بغرض حماية هذه المصالح وفرض النظام العام فى المجتمع ، بجانب ما تدعيه من القيام بدور تنموى .

وفيما يبدو أن المحــور الرئيسى لهذه الانتقادات دار حــول رفض أصحاب نظرية الدولة الرأسمالية الطرفية لمقولة الاستقلال النسبى للدولة. وطرحوا من جانبهم قضايا وتساؤلات أهمهــا ما يتعلق بدور الدولة فى

استمرار المجتمع ، وان هذا الدور يتسم بالطابع المميز للدولة فى الحفاظ على التناقضات القائمة فى البناء الاجتماعى التابع ، وتوثيق شروط اعادة الانتاج الاقتصادى فيه بشروط اعادة الانتاج فى رأس المال الدولى ، وعلى مستوى عالمى ، وبالنسبة لمسألة الاستقلال النسبى للدولة فانها تتصل بدور البيروقراطية أساسا بناء على ارتباطها التاريخى بالدولة ٠

ويعد الكاتبان الألمانيان « زايمان » Ziemann و « لانزندورفر » Lanzendorfer من أهم رواد النظرية واللذين ربطا منهجيا بين الدولة والطبقة ودور علاقات الانتاج فى ادارة الصراع الطبقى ، فضلا عن آثار عمليات الانتاج واعادة الانتاج الاقتصادى على علاقة الدولة بالمجتمع ٠ ويبدو تأثرهما واضحا بآراء « بولانتزاس » التى أوردها فى كتابه « الدولة والقوة والاشتراكية » وذهب بشأنها الى اعتبار الدولة تجسيدا أو ساحة للصراع الطبقى ، وذلك بعد تطوير آرائه السابقة حول الاستقلال النسبى للدولة ٠ من هنا رأى كل من « زايمان » و « لانزندورفر » أن الدولة تحتضن عملية الصراع الطبقى الذى ينتقل اليها بشكل مؤسسى Institutionalized ويستقر فى جهازها ، وتبعا لبناء القوة تتواجد مصالح كافة الطبقات — بدرجات متفاوتة — فى أجهزة الدولة وتتفاعل فى داخلها ٠ ومن جانب آخر فان ما تقوم به « الطبقات المسيطرة » من ممارسة نظرية وعملية عن طريق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط ، وانما تحاول كذلك استعمال هذه الممارسة فى الحفاظ على قدر من التراضى العام بين الحاكمين والمحكومين ، وميدان النشاط النظرى والعملى هو الدولة على حد قولهما ٠ وهو طرح أقرب الى الدقة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث ٠

ويذهب « زايمان » و « لانزندورفر » الى القول بأن عملية اعادة الانتاج الاقتصادى الاجتماعى فى مجتمع رأسمالى متقدم تحدد شكل ووظيفة الدولة ، فهذه الدولة تعتبر بناء على ذلك نتاجا عضويا لهيكل المجتمع وفى نفس الوقت عنصرا بنيويا أساسيا فى المجتمع وتعبر من ثم عن تناقضات

العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى هذا الأساس يقدم كل من « زايمان » و « لانزندورفر » محورين أساسيين لفهم الدولة فى مجتمع رأسمالى متقدم وهما(٥٤) :

أولا : الوظيفة الاقتصادية للدولة التى تجعل منها مؤسسة اقتصادية لاعادة الانتاج وتحددها أنماط الانتاج والتجارة ٠

ثانيا : الوظيفة السياسية للدولة ، حيث تساهم فى اعادة الانتاج من خلال أدوارها السياسية وتعد تعبيرا عن وحدة المجتمع ، وتحدد العلاقات المعقدة والمركبة بين الطبقات وأقسام الطبقات الوظيفة السياسية للدولة كمؤسسة لاعادة الانتاج ، ويمكن قيام الدولة بهاتين الوظيفتين من احتكار ما يسميه « زايمان » و « لانزندورفر » قوة اقتصادية اضافية ٠

وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع فهما يحددانها على أساس عنصرين رئيسيين أيضا هما(٥٥) :

١ ـ تميز الدولة كقوة مؤسسية من ناحية الوظائف عن المجتمع كبنية بسبب أداء الأولى للعمليات الاقتصادية وعلاقتها بالحركات الطبقية ٠

٢ ـ وجود علاقة وظيفية ، رغم هذا التميز ، بين نشاط الدولة وعملية اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ٠

وهذان العنصران هما أساس أو جوهر تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال النسبى عن المجتمع ، وهو ما يبدو واضحا فى العوامل التالية :

(أ) فالوظيفة الاقتصادية للدولة والتى تتمثل فى دورها الهام فى عمليات الانتاج واعادة الانتاج المادى فى كافة الظروف تعطيها استقلالا نسبيا بحيث لا تصير مجرد أداة للقوى الاقتصادية المسيطرة ذات النشاط الخاص ٠

(ب) وقيام الدولة بالوظائف الأخرى من أيديولوجية وأمنية وتوحيد سياسى لفئات وطبقات المجتمع يكسبها هذا الاستقلال النسبى من خلال

اقدامها على عملية التوافق والتراضى بين المصالح المتعارضة للأفراد والجماعات ٠

(ج) وأخيرا تمارس الدولة السلطة بصفة مستقلة نسبيا استنادا الى عمليات التمثيل النيابى والمؤسسى للمواطنين ٠

يؤكد « زايمان » و « لانزندورفر » فى ثنايا التحليل دائما على الدور الفعال لقوانين الانتاج المادى فى صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وهى علاقة متفاعلة لا تجعل من الدولة كيانا فوق الجميع أو يتجاوز الأفراد والمصالح ، وانما هى تعبر عما يسميانه « استجابة مؤسسية » لخلاصة تناقضات وتفاعلات المجتمع ، وفى هذا الاطار يبرر دور البيروقراطية القابض على السلطة ، والتى تتمتع فى ظروف اعادة الانتاج الاجتماعى باستقلالية نسبية بفعل الامتيازات التى يكسبها الأفراد المرتبطون بها ، وكذلك الاجراءات واللوائح التنفيذية التى تعطيها سلطات التنفيذ والاشراف والتحكم(٥٦) ٠٠٠ الخ ٠ بعبارة أخرى استطاع جهاز الدولة البيروقراطى أن يؤسس لذاته آلية هيكلية منظمة تقوم على العلاقات السلطوية مع القوى الأخرى فى المجتمع ٠

واذا كان ما سبق يتصل بالدولة فى مجتمع رأسمالى متقدم ، فان الوضع يختلف بالنسبة للدولة فى مجتمع طرفى ، فحسبما يرى « زايمان » و « لانزندورفر » ان هذه الدولة قد اندمجت فى السوق الرأسمالية العالمية وتأثرت، لذلك أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية بممارسات آليات اعادة الانتاج فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وامتد ذلك الى القطاعات العسكرية والثقافية فى مجتمعات الأطراف مما أدى الى اخضاع هذه الأبنية والقطاعات التابعة للنظام الرأسمالى الدولى (المتروبول) والذى ينمو باستمرار على حساب تخلف الأطراف فى عملية عالمية واحدة ٠ أكثر من ذلك ، ومن وجهة نظرهما ، فان قوى الانتاج تدفقت من المتروبول الى الأطراف لتعيد تكييف البناء الاقتصادى التابع مع عملية اعادة الانتاج التى تتم فى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة أو المراكز ٠ ويخلص « زايمان » و « لانزندورفر »

من ذلك الى حالة العجز التى تعانى منها مجتمعات الأطراف عن امكانية التطور المستقل بفعل اندماجها التاريخى فى السوق العالمية ، ووجود الموارد المتاحة للانتاج واعادة الانتاج خارج حدودها . وهكذا ينقلنا هذان الباحثان الى القول بأن ما تملكه الأنظمة والقوى الحاكمة فى مجتمعات الأطراف هو مجرد سلطة تنفيذية ادارية لتكييف ظروف البلاد مع شروط عمليات الانتاج واعادة الانتاج فى قلب المراكز الرأسمالية الدولية التى تتحكم فيها بدورها « قلة مالية عالمية » تسيطر سياسيا فى المراكز والأطراف معا .

ويتفق كل « زايمان » و « لانزندورفر » على هذا النحو مع التفرقة التى طرحها بعض الباحثين بين « طبقة حاكمة » و « طبقة حكومية » وقام البعض من الباحثين(٥٧) بتطوير هذه الفكرة بالقول أن ما تتمتع به الدولة الطرفية من استقلال نسبى ازاء مجتمعها انما يرجع بالأساس الى تكيفها مع عمليات الانتاج واعادة الانتاج على مستوى عالمى وما يقوم به الجهاز البيروقراطى لهذه الدولة ، فى اطار ذلك من تكوين مصالح خاصة به وفى أدائه لوظائفه ، فهو اذن « استقلال من حيث الأداء » Instrumentaly autonomous يمكن الدولة الطرفية من خدمة مصالح « القلة المالية المحلية » ككل وليس مصالح فئة أو شريحة فيها .

بيد أن الدولة لا تستطيع أن تلعب دورا مستقلا من الناحية السياسية فى ضوء تحكم « الطبقة المسيطرة فى الداخل والخارج » فى وسائل الانتاج التى قد تتمكن من الضغط على الدولة بالانسحاب من ميادين الانتاج والاستثمار مما يفرض على الأخيرة اختيارات محددة لا تستطيع تجاوزها . فالدولة ، فى أمريكا اللاتينية كمثال ، ليست بذات قدرة على تغيير آليات السيطرة فى البناء الاجتماعى – الطبقى وهى آليات بنيوية تتحكم فيها « الطبقة المسيطرة » محليا ورأس المال الدولى خارجيا ، كما تتعرض الدولة لضغوط الطبقات والجماعات المحكومة / الخاضعة ، وقد تحاول الاستفادة من تشجيع التحركات الشعبية لهذه الطبقات لتأمين استقلالها ازاء « الطبقة المسيطرة » ، ولكن ذلك لا يؤدى عادة الى احداث خلل فى التركيب الاجتماعى

السائد أو الى تهديد مصالح « الطبقة المسيطرة » بعبارة أخرى لا تتمكن الدولة من تحقيق استقلالها الذاتى بفعل الوضعية البنيوية لها داخل التشكيل الاجتماعى الطبقى السائد داخليا ، ومكان هذا التشكيل فى النظام الرأسمالى العالمى(٥٨) ٠

والمعنى الذى ينتهى اليه هذا الاستنتاج ان هناك شكا حول مصداقية الغرض القائل بتطابق الاطارات/الحدود السياسية والاقتصادية القومية ، فحدود الدولة القومية سياسيا لم تعد تتطابق مع حدود الأبنية والعلاقات الاقتصادية المحددة تاريخيا بالسوق (العالمية) وهكذا فان دور الدولة بمؤسسة اعادة انتاج سياسية يذهب الى الحفاظ على استمرار البناء الطبقى غير المستقر وهى تعمل كوسيط لتسوية المشكلات السياسية بين جهاز الدولة والطبقات المختلفة ، وكذلك الوساطة لحل الخلافات السياسية بين قطاعات « البرجوازية الوطنية » ومصالح البرجوازية الأجنبية ، وتتسم الدولة بعدة خصائص أهمها الضعف وعدم الاستقرار وغياب الشرعية وعدم التكامل القومى ومحدودية الموارد وفعالية ، وعدم فعالية الأجهزة الحكومية فى الرقابة على الأسعار والنشاط الاقتصادى الوطنى والأجنبى(٥٩) ٠

ويفسر « زايمان » و « لانزندورفر » ضعف الدولة بعدة أسباب منها حالة التنافر البنيوى الذى يظهر فى عدم سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية ومحدودية تطور القوى الانتاجية ومن ناحية أخرى اعتماد عملية اعادة الانتاج على السوق العالمية التى تسيطر على أجزاء هامة من الموارد الاقتصادية للبلاد ، ويرجع عدم الاستقرار السياسى للتغيرات المستمرة فى شكل الدولة ومؤسساتها وقياداتها ، وذلك بفعل التغييرات الدائمة فى البنية الطبقية وتعمق المصالح الطبقية الخاصة ، التى تحتل الأولوية على المصالح التى تحاول الدولة صياغتها لكى يخدم مصلحة عامة والفساد المستشرى فى الدولة والذى يؤدى لأن تصبح أداة خاصة لمصالح طبقة محددة ٠ ويعود فقدان الشرعية الى اخفاق الدولة فى اقامة أشكال ديمقراطية برجوازية لممارسة الحكم ، وكذا فى انحيازها لـ « الطبقة الحاكمة » والتناقض بين

أشكال الحكم على المستويات القومية والاقليمية والمحلية ، وأخيرا الطابع التسلطى للدولة سواء كان يحكمها نظام الحزب الواحد أو الانقلابات العسكرية(٦٠) ٠

على ان هناك جوانب معينة توفر للدولة مصادر قوة على حد قولهما ، ومنها الدور الذى تؤديه فى التنمية بفعل ضعف القاعدة الاقتصادية لـ « الطبقة الحاكمة » التى تعتمد على الدولة فى عملية اعادة الانتاج ، فضلا عن ان ازدياد حدة الأزمات السياسية والاقتصادية يزيد من الدور التدخلى للدولة لمواجهة نمو التفاوت الاجتماعى وما يقود اليه من صراعات وتوترات ، وهذا يؤدى بدوره الى قيام نظام حكم عسكرى بيروقراطى - تكنوقراطى ويرى الباحثان ان هذه العمليات تدور فى اطار شروط اعادة الانتاج الرأسمالى التى تحكمها السوق العالمية ، وتفضى لمزيد من تدخل الدولة وازدياد الطابع المركزى لها ٠

وتؤدى الدولة الطرفية كمؤسسة اقتصادية لاعادة الانتاج وظائف محددة أيضا فى اطار شروط اعادة الانتاج الرأسمالية العالمية(٦١) ٠

١ - ربط الاقتصاد الوطنى بالسوق العالمية من خلال ازالة الحواجز السياسية بينهما باتباع سياسة معينة للتصدير والاستيراد ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبى والارتباط بمؤسسات وهيئات مالية واقتصادية دولية ٠

٢ - اتاحة الفرص لتوسع السوق العالمية فى الاطار الاقتصادى الوطنى بالميل نحو توفير شروط اعادة انتاج رأس المال الأجنبى العامل فى الداخل ، ورأس المال الوطنى المتجه للخارج ٠

٣ - توجيه رأس المال الوطنى لكى يعيد انتاجه فى السوق المحلية والصناعة والزراعة فى اطار عملية دمج الاقتصاد الوطنى فى السوق العالمية ٠

٤ - الابقاء على التنافر البنيوى بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،



بحيث تظل هناك أبنية غير رأسمالية متخلفة وغير مندمجة فى شروط اعادة الانتاج الرأسمالى ٠

فى اطار وظائف الدولة السياسية والاقتصادية سالفة الذكر ، قد تحاول الدولة الطرفية أن تجعل استقلالها بنيويا وليس « أداتيا »(٦٢) من خلال العمل على تخفيف ضغوط « الطبقة المسيطرة » بالداخل والدول و « الطبقات المسيطرة » بالخارج ، خاصة اذا كان رأس المال الأجنبى يشكل « الطبقة المسيطرة » على البناء الاجتماعى ، ولكن ذلك يكون بصفه مؤقتة وعارضة فى اطار الظروف الدولية السائدة ، حيث يصير استقلال الدولة مقيدا باختيارات تاريخية محددة تتوقف على تطور قوى الانتاج داخل التكوينة الاجتماعية وموقعها هى الأخرى فى نطاق النظام الاقتصادى العالمى وقد تتوفر صورة أخرى للاستقلال البنيوى للدولة وترتبط بقدرتها على صياغة تحالفات مستحدثة مع « الطبقات » المحكومة وخاصة الشرائح النشطة منها ، على أن هذا الاستقلال يعد محدودا أيضا ، حيث ينبغى على الدولة أن تتحكم فى عملية توجيه وتعبئة هذه الطبقات المحكومة لكى تتمكن من مواجهة « الطبقة الخاضعة » ٠ وقد يؤدى الى ثورة تطيح بالدولة ذاتها ، ومن جانبها تدعم « الطبقة المسيطرة » تماسكها الداخلى وتوثق من تحالفاتها الخارجية ٠

وفى حين يركز « زايمان » و « لانزندورفر » على دور آليات السوق الرأسمالية العالمية فى الدولة الطرفية والذى يظل محكوما بديناميات النمو فى المراكز الرأسمالية التى تتحكم فى الموارد الاقتصادية لهذه الدولة ، ومن ثم لا يتعدى دورها تهيئة الظروف والامكانات السياسية والاقتصادية لدعم وضعها التابع فى التقسيم الدولى للعمل ، ولخدمة تحالف « البرجوازية المسيطرة » بالداخل مع رأس المال الأجنبى ٠ فان نظرية « كاردوسو » و « فاليتو » عن « الدولة التابعة » تنطلق على العكس من ديناميات التطور الداخلى وأوضاع الصراع الطبقى على المستوى الوطنى وحيث تلعب الحركات الشعبية دورا أكبر أهمية فى تشكيل طبيعة الدولة ، وحيث

توجد امكانية لحدوث تنمية اقتصادية سريعة وحقيقية حتى مع وجود نفوذ مؤثر لرأس المال الأجنبى ، وكذلك مع احتمال قيام اتجاه مستقبلى لدى الدولة نحو أشكال ديمقراطية .

ويلاحظ ان الاثنين تأثرا بأفكار « بولا نتزاس » الأخيرة أيضا حول علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي التى تجعل منها حلبة للصراعات الطبقية ، فمع ان الضغوط التى تمارسها القوى الشعبية على الدولة قد لا تكون ثورية النتائج ، غير أنها تمتلك قوة غير منكورة تدفع بالدولة الى الاتجاه الديمقراطى، وطبقا لرأيهما فان هناك امكانية لحدوث صراع طبقى مستمر قد ينتج انتصارات شعبية تتضمن شكلا من الديمقراطية الاجتماعية . مثل هذه التحولات لا تعتبر نتاجا لدور قوى خارجية ، وانما تعبيرا عن « توافر ظروف تاريخية ـ بنيوية » على حد قولهما تجعل الأبنية الاجتماعية تتشكل بالصراع والحركات الاجتماعية والصراع الطبقى فى الداخل(٦٣) .

ورغم اتفاقهما مع « فرانك » وسمير أمين على عدم امكانية تحليل أى اقتصاد طرفى الا فى اطار السيطرة الاقتصادية للمراكز التى خلقت هذا الاقتصاد تاريخيا ، وحيث يمكن ، أيضا ، فهم عملية التطور فى الأطراف فى اطار الدور الرئيسى للتغلغل الرأسمالى والقوى الخارجية .. رغم ذلك فان « كاردوسو » و « فاليتو » يتصوران أن التوسع الرأسمالى فى دول مختلفة وفى فترات زمنية متفاوتة لا يقود الى نفس النتائج بالنسبة لشكل التطور فى مجتمعات الأطراف . ذلك ان اختلاف تواريخ اندماج هذه المجتمعات فى النظام الرأسمالى الدولى يعتبر نتاجا لاختلاف ظروف الوحدات التاريخية وارتباطها بوجود شرائح من « الطبقات المحلية » متحالفة أو متصارعة مع رأس المال الأجنبى ، وكذلك باختلاف أشكال الدولة ووجود أيديولوجيات متمايزة وبدائل محددة لاستراتيجيات متعاونة او متحدية للقوى الامبريالية(٦٤) .

يركز « كاردوسو » و « فاليتو » رؤيتهما على تحليل دور الدولة فى

بلدان أمريـكا اللاتينية فى قياة استراتيجية التصنيع أبان أزمة الكسـاد الكبير فى الثلاثينات والتى أتاحت فرص قيام صناعة وطنية فى اطار حماية جمركية وتحجيم الواردات ، ويعتبر الاثنان أن الدولة أدت دورا هاما فى ذلك سـواء كأداة لتعبئة الموارد المحلية لتشجيع صناعة تعتمد على قطاع التصدير ، وكذلك كآلية لتدعيم وتوليد سيطرة « البرجوازية الصناعية » المحلية • ومن وجهة نظرهما فان ذلك لا يجعل الدولة مجرد أداة فى يـد رأس المـال الأجنبى ، وقد تكون كذلك فى حالة واحدة فقط عندما تتمكن البرجوازية المسيطرة على قطاع التصدير من تنظيم صفوفها لغرض تحدى محاولات الدولة للتحرر من التبعية • وهما يفسران ذلك بالقول ان بعض بلدان أمريـكا اللاتينية وجدت فيها جماعات من الرأسمالية الزراعية العاملة فى مجال التصدير قبل أزمة الكسـاد العالمى (عام ١٩٢٩) وقد وجدت أثناء الأزمة أن من مصلحتها اقامة قطاع صناعى كقطاع مكمل ومن خلال توسيع السوق المحلية ، غير أن الأحوال تغيرت بعدانتهاء أزمة الكساد العالمى ولكن ليس بسبب الأزمة ، وانما بفعل جماعات اجتماعية بدأت تضغط على الدولة وتتصارع مع الجماعات المرتبطة بقطاع التصدير(٦٥) ، أى كان هناك صراع بين القوى المسـيطرة المحلية المرتبطة بالقطاع الأجنبى أو المشروعات المملوكـة للأجانب وبين الطبقة الوسـطى التى طمحت الى زعزعة نفوذها وحاولت من أجل ذلك استقطاب عمال القطاع الأجنبى والفلاحين كحلفاء فى الصراع ، والواقع ان الكسـاد العالمى لم يؤد الى تدهور هذا القطاع ، وانما ظهرت المشكلات الاقتصادية فى داخله وعانى من بطالة حادة ، وحسب هذا التحليل فان الدولة كانت « مستقلة » الى حد كبير عن القطاع الأجنبى فى الاقتصاد الوطنى ، ومن هنـا اعتبرت الطبقة الوسطى الصـاعدة ان الدولة أداة هامة فى خلق سوق وطنية وفى نقل تمويل ايرادات القطاعات الأجنبية لاستثمارها فى الصناعة الوطنية ، وهكذا نتج عن الصراع تقاسم السلطة بين البرجوازية الوطنية الصاعدة والقوى التقليدية المكونة من كبار ملاك الأراضى •

واذا كان التغير على المستوى الخارجي (أزمة الكساد مثلا) قد أدى الى تغيير الاطار العـام بحيث انعكس على ديناميات البنـاء الاجتماعى الداخلى ودور الدولة أيضا ، فان الصراع الطبقى وانتصار الاتجاه الداعى الى اقامة قطاع تصديرى فى الاقتصاد الوطنى لعب دورا مساويا ان لم يكن أكبر . وقد قادت الدولة عملية تنظيم السوق الداخلية وتراكم رأس المـال الوطنى ، ومع أن بعض البلدان وجد فيها قطاع صناعى تصديرى هام قبل عام ١٩٢٩ ، وكان التصـنيع قائما على توسـع المشروعات الخاصة ، فان الدولة خلقت مجالات جديدة للاستثمار فى الصناعة الثقيلة والبنية التحتية . وفى البلدان الأخرى التى لم تشهد هذا القطاع فقد دفعت جماعات معينة فى اتجاه خلق قاعدة صناعية . وظهرت فى اطار ذلك سياسات التصنيع من خلال احلال الواردات التى تطلبت فى المرحلة الأولى دورا هاما للدولة فى تعبئة الموارد والسـيطرة على التـراكم الداخلى ، غير ان هـذه السـياسات شـهدت فى الخمسينات والستينات ازدياد الحاجة الى الاقتراض من الخارج والارتبـاط بالشركات متعدية الجنسـية خارجيا واتسـاع حـدة التفاوت الاجتمـاعى وانخفاض أجور العمالة الصـناعية خاصـة مما أدى الى انفجارات شـعبية ونجاح الأحزاب السياسية الجماهيرية فى الانتخابات هناك . على أن الأوضاع تغيرت مع قيام عدد من الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الديمقراطية التى استمرت من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٦ فى بعض بلدان أمريـكا اللاتينية (البرازيل ، بيرو ، باراجواى ، تشيلى ، الارجنتين)(٦٦) ، وقد نتج عن هذه الانقلابات نشـوء أنظمة بيروقراطية - سلطوية يحكمها العسكر .

وقـد طبق « جيمس بتراس » مفهوم الدولة الرأسـمالية التابعة على عدة حالات من تجارب التنمية فى بعض البلاد فى العالم الثالث مثـل ليبيا والجزائر وبيرو وفنزويلا مع مقارنتها بالنماذج الأقدم للدولة الرأسـمالية والتى ظهرت فى دول أخرى من العـالم الثالث مثـل تركيا والمكسيك فى الثلاثينات وبوليفيا فى الخمسينات .

بيـد أن « بتراس » يركز ليس على نمط التصنيع والتنمية فى هذه

البلدان ، وانما يوجه اهتمامه الأساسى الى الفئات المسيطرة محليا والتى تتميز بضعف التكوين والتبلور الطبقى وبعجزها عن قيادة خطى التنمية فى بلادها على غرار ما قامت به الرأسمالية فى غرب أوروبا عشية الثورة الصناعية ، ولقد دفع ذلك الى أن تقوم الدولة فى البلدان التى درسها بدور رئيسى فى عمليات الانتاج والتنمية وتراكم رأس المال وتعبئة الفائض الاقتصادى ... الخ · وهذا ما أدى بدوره الى خلق شريحة اجتماعية جديدة فى كنف الدولة يطلق عليها « برجوازية الدولة » ، وحيث وجدت الأخيرة فى توسع سيطرة جهاز الدولة على عناصر الانتاج مصلحة هامة لها ، وقامت « برجوازية الدولة » من جانبها بالتعامل مباشرة مع رأس المال الأجنبى ، وان كان ذلك لم يتضمن الغاء أو تقييد نشاط رأس المال المحلى الخاص(٦٧) ·

ويرى « بتراس » أن نموذج رأسمالية الدولة جاء بعد اخفاق تجربة التصنيع الموجه للخارج ، وعلى يد شريحة اجتماعية رائدة اتجهت مباشرة الى تبنى هذا النموذج ، وتم ذلك سواء فى اطار تطور سياسى طبيعى أو انقلاب عسكرى أو حركات شعبية أو بمزيج من هذه الأشكال · وتتمثل الشريحة الجديدة أساسا فى موظفى الدولة من المدنيين والعسكريين ويفسر طبيعة هذه الشريحة بقوله « انها لا تتطابق مع أى من الطبقات التى وصفها ماركس فى تطور الرأسمالية فى أوروبا ، فهى ليست برجوازية كبيرة أو صغيرة لأنها لا تملك ، وهى ليست من العمال لأنها لا ترتبط مباشرة بالعملية الانتاجية ، برغم انها قد تبيع قوة عملها لقاء أجر · وحتى اذا سلمنا بوجود تداخل معين مع العمال أو مع البرجوازية الصغيرة فان علينا أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة أن قوة اجتماعية جديدة هامة تسمى « شريحة وسطية » Intermediary-stratum قد حددت مشروعا رأسماليا جديدا للتنمية يربط علاقات السوق الرأسمالية بتوسع دور الدولة »(٦٨) ·

ويوضح « بتراس » ان السمات المعروفة عن « البرجوازية الصغيرة » من « تذبذب » بين « البرجوازية الكبيرة » و « البروليتاريا » لا تفيد فى تفسير سلوك تلك الشريحة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) التى تسيطر

على السلطة وتقود عمليات التنمية ، هذا فضلا عن ان مفهوم « البرجوازية الصغيرة » لا يفسر ما تتمتع به هذه النظم من استمرارية نسبية أو حتى تكرار ظهورها . ذلك ان الموقف الذى يبين تمزق أو زوال « البرجوازية الصغيرة » يظهر فقط فى حالة وجود طبقات عمالية وفلاحية متبلورة ومنظمة وذات قيادة واعية طبقيا تتصارع مع « برجوازية » منظمة ومتماسكة أيضا ، ومن هنا فان غياب هذه الشروط يجعلنا نتصور وجود شريحة واعية طبقيا مترابطة رأسيا وأفقيا تعمل كـ « طبقة مستقلة » (عن العمال وعن البرجوازية) صاحبة مشروع سياسى اقتصادى خاص بها .

وقد دفع فشل نماذج النمو الرأسمالى الوطنى الخاص من ناحية واخفاق امكانات الاعتماد على رأس المال الأجنبى من ناحية أخرى بهذه الشريحة الوسطية الى طرح مشروعها التنموى القومى معتمدة فى ذلك على سلاحها الرئيسى وهو « القدرة السياسية » أى قدرتها على التحكم فى جهاز الدولة ، وتقوم بتغيير نمط توزيع القوة الاجتماعية واعادة تنظيم الاقتصاد من خلال تأميم المشروعات الأجنبية التى تشكل المصدر الرئيسى للفائض الاقتصادى(٦٩) .

فى تلك الظروف يبدو دور الدولة فى المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال حاسما فى ضوء التضخم النسبى لجهاز الدولة البيروقراطى المدنى والعسكرى والذى أحدثته السلطة الاستعمارية السابقة وأولته دورا مركزيا فى استخراج الفائض وفى تراكم رأس المال ، وعقب الاستقلال يتضاعف دور الدولة وتزداد مسئولياتها على النحو التالى(٧٠) :

١ - مهام « بناء الدولة » فى تحديث الأجهزة الحكومية الخدمية أو القمعية (الجيش والبوليس) .

٢ - انهاء أو احتواء الانقسامات الداخلية المختلفة .

٣ - مواجهة التحديات الخارجية .

٤ ـ خلق الأساس الاقتصادى من خلال نزع ملكية المشروعات الأجنبية ونقلها الى قطاع الدولة وتقديم القروض والاعانات للقطاع الخاص .

وبدون هذا الدور الحاسم للدولة ، من المشكوك فيه أن يخاطر رأس المال الخاص المحلى ، حتى فى صورة شركات احتكارية ، بالدخول فى مشروعات التنمية ، هذا فضلا عن أن الشركات متعدية الجنسية تحبذ تمويل تلك المشروعات التى تملكها أو تشرف عليها الدولة فى مجتمعات العالم الثالث .

ومع أن مصادرة المشروعات المملوكة لأجانب والتى تمثل أحد مظاهر الاستعمار القديم تؤدى الى نقل الفائض الى الدولة ، فانها لا تغير من طبيعة علاقات الملكية الرأسمالية ذلك أن انشاء قطاع مملوك للدولة لا يقود الى احداث تغيير جذرى فى علاقات الانتاج الاجتماعية أو فى سيطرة قوى السوق ، كما لا يؤدى الى تغيير ظروف استغلال العمال ، حيث ينتقلون من استغلال قديم مارسته المشروعات الأجنبية الى استغلال جديد تقوم به الدولة (حيث يظل هناك تفاوت كبير فى الأجور) على حد قوله ، وربما يعبر عن تغير فى توجيه الفائض ، حيث تتحول نسبة كبيرة من الأرباح الى قروض وتسهيلات انتاجية تقدم لرأس المال الخاص فى الداخل بدلا من تحويلها الى الخارج ، وتحت ضغوط جماعات الملكية الخاصة تتجه الدولة الى التعاون مع رأس المال الأجنبى ، كما تحتفظ « برجوازية الدولة » بروابط مباشرة أو غير مباشرة مع رأس المال المحلى الخاص ، الأمر الذى يتيح أمامها تكوين ثروات تمكنها فى مرحلة لاحقة من الاتجاه الى المشروعات الخاصة ، وفى هذه الظروف يستخدم « رأسماليو الدولة » سلطة الدولة فى قمع الحركات الشعبية ومحاصرة التوجيهات الاشتراكية الديمقراطية أو حتى أشكال الديمقراطية النيابية(٧١) ، ومن ناحية أخرى تؤدى الظروف الجديدة لاستغلال العمل وكذلك تنمية القوى الانتاجية بفعل دور رأسمالية الدولة والقطاع الخاص الى زيادة احساس القوى الشعبية بضرورة الحصول على نصيب أكبر من ثمار التنمية وكذلك زيادة قدرتها على تحدى التحالف المسيطر من

« رأســماليى الدولة ورأس المــال الخاص » ، مما يجعل الأخير يوثق من روابطه مع كبار ملاك الأراضى المحليين(٧٢) .

ويتفق « بيترايفانس Evans مع « بتراس » حول ملامــح نموذج رأســمالية الدولة وامــكانياته فى تحقيق تنمية فى اطار رأســمالى بغض النظر عن ارتباطاته مع الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات الدولية ، وهو يؤكد على أن الدولة فى العــالم الثالث لا يمكن اعتبارها مجرد أداة طيعــة لرأس المــال الدولى ولا مجرد كونها ممثلا لمصالح « البرجوازية الصناعية المحلية » ، فهذه الدولة ، وبعبارة أدق المشروعات المملوكة لها ، قد تصير فى الواقع شريكا أساسيا فى ترسيخ الرأســمالية . وأن مشاركة الدولة الأساسية لا تسلب من الرأســمالية خصائصها الجوهرية كنمط انتاج يسعى للربح الخاص ، فضلا عن انها لا تغير من شكل التصنيع الرأسمالى(٧٣) .

بنــاء على ذلك قدم « ايفانس » دراسة تفصيلية حول تطور صناعة البتروكيماويات فى البرازيل منذ الخمســينات ودور الدولة الرئيسى فى انشاء وتدعيم هذه الصناعة . فقد قامت الحــكومة البرازيلية بانشاء شركة مملوكة للدولة تحتــكر استخراج وتكرير البترول فى عام ١٩٥٤ ، فى وقت كانت توجد معامل تكرير صغيرة مملوكة للقطاع الخاص وســمح لها بالاستمرار فى العمل غير أن احتياج الشركة العامة لرؤوس أموال ضــخمة ولكفاءات فنية ومهنية لاداراتها ، جعلها تتجه الى طلب مســاعدة شركات البترول متعدية الجنسية العملاقة مثــل « أســو » و « شــل » والشركات المحلية الصغيرة ، وبالذات فى عمليات الحفر والتنقيب ومــد خطوط الأنابيب الى معامل التكرير ، والتى استلزم الأمر توسيعها على نطاق أكبر . ومن أجل ذلك قامت الشركة الأم المملوكة للدولة « بتروبراس » Petrobras بانشاء شركة فرعية ســمح لها بالدخول فى مشروعات مشتركة مع شركات البترول المحلية والعالمية ، ورأى « ايفانس » أن التحالف الجديد المكون من الدولة ورأس المــال المحلى والشركات متعدية الجنسية نجح فى اقامة صناعة

متطورة للبتروكيماويات واستخراج مشتقات البترول فى البرازيل بما يضارع مثيلاتها فى بريطانيا واليابان وسوف يقترب فى التسعينات من مستوى الصناعة البتروكيماوية فى الولايات المتحدة(٧٤) .

وفيما يبدو من تحليل المقولات الأساسية لمفهوم رأسمالية الدولة على النحو السابق انه استطاع الاقتراب الى حد كبير نسبيا من واقع تطور البلدان النامية عقب حصولها على الاستقلال وبصفة خاصة من ابرازه لأهمية الجوانب الوطنية والقومية والتى كانت فى قمة اهتمامات الجماعات الحاكمة وقادة هذه البلدان وحيث أدى ضعف التكوين الاجتماعى وعدم التبلور الطبقى للقوى والشرائح الاجتماعية من عمالية وفلاحية ووسطى وفى ضوء ضعف ما يسمى بـ « البرجوازية الوطنية » الى تركيز الأنظمة الحاكمة عقب الاستقلال على التحديات القومية والوطنية المتمثلة فى أزمات عدم التكامل والتخلف الاقتصادى والوجود الاستعمارى الأجنبى فى اقتصاديات البلاد فى مشروعات ومصالح مختلفة ، وحيث احتلت المواجهة مع القوىالاستعمارية القديمة وممثليها فى الداخل وضرورات القيام بتنمية لموارد البلاد بعد مصادرة المشروعات الأجنبية الأولوية بدلا من التركيز على ضرورة حل التناقضات الطبقية فى الداخل ، والتى لم تكن حادة بفعل ضعف التكوين الطبقى من ناحية غياب برجوازية صناعية قوية تواجه بروليتاريا صناعية منظمة وواعية طبقيا(٧٥) ، ومن جانب آخر فقد أكد المفهوم على الدور البارز لتلك « الشريحة الوسطية البيروقراطية » المدنية والعسكرية فى قيادة عمليات التنمية وتعبئة الفائض والسيطرة على التراكم مستخدمة فى ذلك سلطة وجهاز الدولة اللذين فى حوزتها ، ونجحت الى حد ما فى توصيف طبيعتها وتكوينها الاجتماعى ، وأبرزت دور العسكريين كأفضل قوة سياسية منظمة فى الاستيلاء على السلطة فى ظروف التفكك السياسى والتشرزم الاجتماعى ... الخ .

غير أن أنصار المفهوم استندوا الى فرضية امكانية حدوث تنمية

حقيقية فى الاطار الرأسمالى تستند الى قوة الدولة وتوسع أدوارها ، وحيث لا يؤدى تدخل الدولة الى نفى سمات التحول الرأسمالى ، وهو ما لم يحدث فى ضوء تحول التنمية الرأسمالية الى تنمية مشوهة وتابعة للاحتكارات الدولية متعدية الجنسية وهو ما تشهد به نفس التجارب التى استندوا اليها فى البرازيل والارجنتين وتركيا والهند وغيرها . فقد افترض هؤلاء ان هناك علاقة تعاون وصراع أو منافسة فى ذات الوقت بين « برجوازية الدولة » ورأس المال المحلى من جانب ورأس المال الدولى من جانب آخر ، وهو ما لم يتحقق أيضا فى ضوء انتهاء التجربة الى حالة شبه خضوع لآليات التقسيم الدولى الجديد للعمل ولشروط رأس المال الدولى وهيئات الاقراض والتمويل العالمية ، ولم تظهر أنظمة رأسمالية الدولة وضعا تنافسيا أو صراعا مع رأس المال الدولى ، وانما غلب طابع التعاون والتحالف على شكل العلاقة .

من جانب آخر نلاحظ أن أصحاب المفهوم لم يوضحوا لنا المسارات المستقبلية للدور الحاسم للدولة فى النموذج ، ويظهر هنا تناقض واضح : فبينما يعتبر هؤلاء أن هذا الدور ضرورى لقيادة تحولات التنمية الرأسمالية فى بداية هذه التحولات ، نجد أن دور الدولة واستقلالها السياسى الواضح عن القوى المحلية الضعيفة من رأس المال وكبار ملاك الأراضى عادة ما يضعف مع تحول رأسمالية الدولة الى رأسمالية خاصة فى ضوء الافتراض السابق من الاعتقاد بقدرة الرأسمالية المحلية (الخاصة وبرجوازية الدولة بعد تحولها الى المشروعات الخاصة) على المنافسة مع الاحتكارات متعدية الجنسية وهو ما لم يتحقق كما سبق القول .

هذا بالاضافة الى أن أصحاب المفهوم اعتمدوا على تغير الأوضاع فى العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ومن أهم مظاهر ذلك كما يؤكد « بتراس » فقدان الولايات المتحدة لمركزها الاحتكارى المسيطر الذى تمتعت به لفترة معينة بعد الحرب مباشرة بفعل ظهور قوى دولية أخرى منافسة

سواء فى المعسكر الرأسمالى (أوروبا الغربية واليابان أو خارجه (المنظومة الاشتراكية) ، مما يوفر لأنظمة رأسمالية الدولة حرية أكبر من المناورة وفى الاختيار بين مصادر المعونات والمساعدات وتوجيه العلاقات التجارية والاقتصادية(٧٦) ٠ ولقد برهنت الأحداث على أن امكانية استغلال التناقضات بين المراكز الرأسمالية الدولية (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان) فى توفير فرص التنمية الرأسمالية الحقيقية غير ممكنة فى ضوء سيطرة الاحتكارات الدولية المكونة من هذه المراكز مجتمعة على آليات السوق الرأسمالية العالمية ووضعها لأشكال التقسيم الدولى الجديد للعمل الذى لا يؤدى الى تنمية رأسمالية متوازنة وحقيقية فى الأطراف ٠

ثالثا : الدولة البيروقراطية السلطوية و « الدولة الادماجية »(٧٧)

تمثل الدولة البيروقراطية التسلطية Authoritarian-Burcaucratic State نوعا معينـــا من أنظمـــة الحـــكم فى بلدان العـــالم الثـالث وخاصـــة فى أمريكا اللاتينية من النـــاحية السـياسية ، فى حين تتنـاول نظرية الدولة التابعة النظام الاقتصادى التابع ، وزغم أن القائلين بها استخلصوا النموذج من خبرة مجتمعات وأنظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية فى ضوء الدور البارز للمؤسسة العسكرية وظاهرة الانقلابات المتوالية التى تقودها هذه المؤسسة ، وحيث قامت بتأسيس نظام سـياسى اقتصـادى اجتماعى ذى ملامح هيكلية واضحة استقرت لفترة طويلة من الزمن حتى وقت قريب فى الارجنتين والبرازيل والمكسيك قبل تحول هذه الدول الى الحكم المدنى والديمقراطية الليبرالية ، ومـا زال دورها موجـودا فى دول أخرى ٠٠ غير أن السمات العامة نظريا وتجريبيا لا تختلف الى حد كبير عن أحوال بلدان أفريقيا وآسيا ٠

فقد اسـتند أصحاب نموذج الدولة البيروقراطية التسلطية الى عدة خصائص تميزت بها مجتمعات أمريكا اللاتينية عن بقية بلدان العالم الثالث، من أهمها سبق حصولها على الاستقلال السياسى منذ أوائل القرن التاسع عشر عقب انهيار الامبراطوريتين الأسـبانية والبرتغـالية من جانب ، ومن جانب آخر اختلاف ظروف التطور التاريخى للبناء الاجتماعى ككل والتشـكيلات الاجتماعية هناك وكذلك تحقق التبلور القومى والتكامل بين مناطق وأقاليم وسـكان البلد الواحد ، ومن جانب ثالث مرور جهـاز الدولة والتكوينات الاجتماعية ـ الطبقية بمرحلة أطول من التطور ، بحيث يمكن الحديث عن نمو « برجوازية وطنية » صناعية وتجارية محلية بقاعدتها الاقتصادية التى تحققت من التراكم الرأسـمالى فى السوق الوطنية ، وكان ذلك فى بـلاد

مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو وأورجواى وغيرهما • ورغم أنها نمت سريعا فى اطار تحالف مع رأس المال الأجنبى فلا يمكن وصفها بغلبة الطابع الكمبرادورى على نشاطها الاقتصادى مثلما هى الحال فى البلدان الأفريقية والآسيوية حيث أمنت لنفسها قاعدة صناعية متطورة نسبيا بتشجيع من الرأسمالية العالمية (الأمريكية والبريطانية خاصة) ، كما ازدهرت القوة السياسية للحركات العمالية والفلاحية من خلال الاتحادات التجارية والتنظيمات النقابية •

فى هذه الظروف كانت الدولة تتسم بالضعف النسبى وغير قادرة على أداء دور مستقل فعال ازاء الرأسمالية والعمال والارستقراطية التقليدية (كبار ملاك أراضى أو « اللاتيفوند ») والفلاحين ، كما أنها عاجزة عن تحقيق مواجهة السيطرة الأمريكية والبريطانية(٧٨) •

ويذهب أصحاب النموذج الى القول بأن كبار ملاك الأراضى قاموا عقب خروج الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى بتأسيس الدولة الجديدة ، وعملوا على انماء وتوسيع دور جهاز الدولة فى الأنشطة الاقتصادية غير المربحة ، ودعم سيطرتها على المجتمع من خلال اضفاء « روح شعبية » على هذه السيطرة ، واتجهوا فى نفس الوقت الى التحالف مع المؤسسة العسكرية ، بينما راحت القطاعات الصناعية الخاصة تتحالف مع « البرجوازية التجارية » وكبار ملاك الأراضى الذين يصدرون السلع الزراعية للمركز الرأسمالى وذلك لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على التحالف الحاكم من الأرستقراطية التقليدية والعسكريين بهدف اضعاف سيطرته على الدولة والعمل على فتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبى(٧٩) •

وقد استغلت « البرجوازية الصناعية » الصاعدة ، أزمة الكساد العالمي فى المطالبة بفرض سياسة حمائية جمركية والاتجاه الى السوق الوطنية من خلال تصنيع السلع التى كانت تستورد قبل الأزمة ، وكذلك القيام باصلاحات اجتماعية فى الداخل ، وازاء نمو الطبقة العاملة الحضرية والزراعية

وصغار المزارعين شجعت قيام حكومات ذات طابع « شعبوى » Populist فى أغلب دول القارة بالتحالف سياسيا مع المؤسسة العسكرية وخاصة عناصرها التكنوقراطية الجديدة .

فقد تمثلت احدى النتائج الهامة للكساد العالمى والحرب العالمية الثانية فى قيام نمط التصنيع لاحلال الواردات وما يفرضه من حماية المنتجات المحلية وتوسيع السوق الوطنية وازدياد سيطرة الدولة على جزء هام من النشاط الاقتصادى من خلال مشروعاتها العامة والمشتركة مع رأس المال المحلى والأجنبى ، وحصيلة الضرائب والرسوم التى تفرضها على الانتاج والدخل والخدمات ، ويرى البعض أن الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة اتجهت الى تشجيع هذه السياسة(٨٠) ، وحتى بعد فشل سياسة الاحلال محل الواردات أقدمت هذه الدول على تعديل بعض شروط تقسيم العمل الدولى لمعالجة الآثار السلبية ، والترحيب باقامة ودعم بعض الصناعات المرتبطة برأس المال الأجنبى وضمن التقسيم الجديد للعمل الدولى وفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات هذه الصناعات فى الدول الثلاث الكبيرة (الارجنتين ، البرازيل ، المكسيك) وذلك لاستغلال الميزة النسبية لانخفاض الأجور فيها ، وقد اجتذبت الرأسمالية الصناعية هناك أجزاء من الشرائح الوسطى والصغيرة كالمثقفين والتكنوقراط والبيروقراطيين والجيش وقطاع من الطبقة العاملة فى النشاط الصناعى « المدول »(٨١) .

ويعرف « أودونيل » الدولة البيروقراطية - التسلطية بأنها « نظام يقوم على ابعاد أو اقصاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية والاقتصادية واعادة التوجه ناحية القطاعات والشرائح المسيطرة من البرجوازية الصناعية بعد أن أخفقت فى تحقيق أهداف النظم « الشعبوية » التى أقامتها ، وذلك بهدف فرض « النظام الاجتماعى » وحماية الأوضاع المسيطرة لهذه الطبقات وكذلك الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ، واللذين يعدان من الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير

الظروف المهيئة لتطور القوى الانتاجية »(٨٢) · هذا النموذج من الحكم فرضته المؤسسة العسكرية بتدخلاتها المستمرة فى الحياة السياسية ، واستهدفت منه تقوية سلطة الدولة وفرض هيمنتها على البناء الاجتماعى عموما وحتى على البرجوازية الصناعية المسيطرة ، وهذا يعنى ان الدولة فى هذا النموذج ليست تعبيرا عن سيطرة طبقة معينة أو ان للدولة سمات طبقية تماثل فى تكوينها وتركيب سلطتها النموذج الكلاسيكى للدولة الرأسمالية فى أوروبا الغربية ، فرغم أن البرجوازية الصناعية الأمريكيه اللاتينية اتجهت الى تدعيم سلطة الدولة لحماية مصالحها وتقليص النفوذ السياسى والاقتصادى للأرستقراطية التقليدية ولجأت فى ذلك الى استدعاء المؤسسة العسكرية · فان هذه المؤسسة المتحررة أصلا من نفوذ البرجوازية الصناعية سواء من حيث الانتساب الاجتماعى أو من حيث الارتباط بالبرلمان والأحزاب والسياسيين عموما ، عملت على تقوية الدولة فى مواجهة البرجوازية ذاتها(٨٣) ، وجسدت فى ذاتها المحصلة العامة للدولة ، وأسست ودعمت الطابع التسلطى للدولة أو ما يسمى بـ « الدولنة » وفى سبيل ذلك ، وكما سنرى ، اتجهت الى الغاء الأحزاب وحل البرلمانات ، والاعتماد على الجهاز البيروقراطى المدنى فى ادارة دفة الحكم وكذا على أجهزة القمع المدنية ·

على أن المؤسسة العسكرية لم تقم بتصفية النفوذ الاقتصادى للبرجوازية الصناعية الاحتكارية بعد أن صفت قوتها السياسية ، على العكس أبقت عليه وشجعته وحافظت على ارتباط رأس المال المحلى الخاص برأس المال الأجنبى ، واعتمدت عليه فى جباية الضرائب والرسوم وغيرهما ، فى نفس الوقت اتجهت الى تقييد حرية الحركات العمالية والفلاحية وتصفية الأطر التنظيمية والسياسية لها ·

ويؤدى ذلك الفهم الى تفسير آخر لاستقلال الدولة النسبى يختلف عن تفسير أصحاب نظرية الدولة ما بعد الاستعمار سالف الذكر ، فالدولة

البيروقراطية - التسلطية رغم أنها ليست أداة مباشرة للبورجوازية الصناعية العليا ، فانها من الناحية الاقتصادية تحافظ على العلاقات الاجتماعية القائمة والنظام الاجتماعى كما هو ، والذى تهيمن عليه البرجوازية الصناعية المسيطرة ورأس المال الأجنبى المتحالف معها ، أما من الناحية السياسية فان الدولة تحاول اكتساب الشرعية من خلال مؤسسات تحتكر وسائل القوة المادية والترويج لايديولوجية تميل الى ادماج الأمة - الشعب فى الدولة والادعاء بأن الدولة تمثل « الروح العامة » للأمة وتقف فوق المجتمع ، بينما هى فى الواقع تخفى علاقات السيطرة الاجتماعية ، بعبارة أوضح ان سيطرة الدولة المحكومة من قبل المؤسسة العسكرية انما تعود بالأساس الى قوتها السياسية واحتكارها لأدوات الاكراه والقمع المادى(٨٤) ، وتصوغ ذلك من خلال عدد من الاشكال والتشريعات القانونية ، وتظهر المؤسسة العسكرية الدولة على أنها تمثل محور القبول أو التراضى العام وهى مصدر الشرعية ، وتقوم الدولة بخلق القبول بشرعيتها وبسياساتها من قبل المواطنين عن طريق عاملين أساسيين هما(٨٥) :

أولا : مفهوم المواطنة ، أو خلق وتنمية الشعور بالمواطنة من خلال متغيرين رئيسيين هما :

١ - المساواة نظريا بين كافة المواطنين فى الحقوق والواجبات كأساس للادعاء بأن سلطة الدولة تقوم على رضاء المواطنين ٠

٢ - النص فى الدستور والقوانين التشريعية على احترام سلطة القضاء وحق المواطنين فى اللجوء اليه فى مواجهة الممارسات التعسفية لبعض أجهزة الدولة ٠

ثانيا : قيام الدولة ببعث « الروح الوطنية » لدى أفراد الشعب ، ولا يتم ذلك عن طريق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين وتمتعهم بالحقوق

الأساسية ، وانما من خلال انابة الدولة عنهم وتصوير نفسها كمعبر عن جموع الأفراد بصيغة « نحن » ٠

على أن دور الدولة الذى يضمن بقاء الأحوال على ما هى عليه وبالتالى الحفاظ على نمط السيطرة الاجتماعية لحساب بعض الفئات المتميزة فى الواقع يثير تناقضا واضحا ، فالدولة البيروقراطية ـ السلطوية تعبر عن تمثيلها للمصالح العامة كما تدعى بصفة مؤقتة وعابرة فى أغلب الأحيان كما يرى « أودونيل » ، بينما تتجه بعد ذلك الى الكشف عن انحيازاتها الطبقية الفعلية وتلجأ الى استعمال الأساليب القمعية ضد القطاعات الشعبية الواسعة ، ومن هنا يضيف « أودونيل » خصائص أخرى لهذه الدولة على النحو التالى(٨٦) :

(أ) تقوم الدولة بتشويه مفهوم المواطنة ، ففضلا عن تقييد فرص المشاركة السياسية وتصفية التنظيمات والتجمعات الديمقراطية كالأحزاب والنقابات ، تعيد فرض مفهوم غامض وغير محدد للدولة كمشروع Project فى طور التكوين ، وليس كما هى قائمة بالفعل كحقيقة اجتماعية ، وتلجأ فى سبيل تحقيق مفهومها الى اجراءات قمعية ٠

(ب) تحبيذ نمط للتراكم الرأسمالى يشجع تكون احتكارات صناعية فى الداخل من قبل رأس المال الخاص مع تعميق اندماج البنية الانتاجية الوطنية فى رأس المال الدولى ٠

فقد وجدت المؤسسة العسكرية أن تقوية نفوذها وسيطرتها على الدولة يستوجب فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية العملاقة ودمج الاقتصاد الوطنى فى الاحتكارات الرأسمالية الدولية من خلال انشاء صناعة تجميع وفروع للصناعات الغربية فى البلاد تتكامل أساسا مع دورة الانتاج الرأسمالى الدولى كما هو معروف فى صناعة السيارات فى البرازيل على سبيل المثال ، وأيضا دخول رأس المال العام فى المشروعات والوحدات المملوكة لها والتى لا تحقق أرباحا الى القطاع الخاص ، فضلا عن اللجوء الى

سياسات التقشف التى يفرضها صندوق النقد الدولى على الدول المقترضة(٨٧) .

(جـ) بناء على ذلك نجد أن الدولة البيروقراطية التسلطية تؤسس شرعيتها السياسية على معايير اقتصادية فنية مثل معدلات النمو فى الناتج القومى وزيادة الاستهلاك ، بمعنى آخر تعبر عن شرعية «الفعالية التقنية» ، وهى تخاطب بذلك الشرائح المرتبطة برأس المال المحلى والأجنبى والطبقة الوسطى . بينما تعمل على ابقاء العمال والفلاحين فى حالة خامدة باستخدام الأجهزة الأمنية .

نموذج الدولة « الادماجية » أو « التعاضدية »

The Corporate State

يشير هذا النموذج الى أنظمة حكم معينة تقوم على نوع من التعبير عن مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية والمهنية فى أشكال تنظيمية نقابية ينخرط فيها أصحاب وممارسو نشاط انتاجى أو خدمى محدد ، فيما يشبه نظام الطوائف الحرفية القديم ، ومن هنا أخذت تسمية الادماجية(٨٨) Corporatism ، ويسيطر التنظيم الادماجى على مجالات عمل الفئات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المختلفة ، بحيث تخلق الدولة أو ترخص لجماعات مصالح معينة بتنظيم عضوية أفرادها بما يؤدى الى التمثيل شبه الاحتكارى للعاملين فى المهن والحرف المختلفة ، وتعطى امتيازات خاصة بها .

وتهدف الدولة من ذلك الى منع أو الحيلولة دوو نشوب الصراعات على أساس طبقى واجتماعى .

وبهذا المعنى تعبر « الادماجية » عن نظام للادارة الاجتماعية من خلال تمثيل المصالح تقوم الدولة بتنظيم الوحدات المكونة له فى كيانات ذات عضوية فردية ، أى ينضم اليها الأفراد بذواتهم وتكون العضوية اجبارية ، وينتفى شكل الانضمام الجماعى أو الطابع الاجتماعى - الطبقى لتكوين عضوية التنظيمات النقابية ، على أن تسيطر الدولة على قيادات هذه التنظيمات وتتولى الاشراف الصارم على حركتها وتوجيهها لتأييد السياسات الرسمية(٨٩) .

فقد واجهت البلدان التى خاضت تجارب النمو الوطنى والاستقلال الاقتصادى ، وان كانت تتم فى اطار « رأسمالى وطنى » مستقل الى حد ما عن تأثيرات النظام الرأسمالى الدولى فى فترة ما بين الحربين ، انقسامات

اجتماعية وثقافية كبيرة وضعت للجماعات القائمة على أساس من الروابط الحرفية والمهنية المنظمة والتى تنمو بصفة مستقلة أو طوعيـة بعيـدا عن تدخل الدولة ، وبالتالى ضعف الوعى بأهمية تجميع المصالح على أسـاس تنظيمى فى روابط مهنية ونقابية ، ومن هنـا قامت الدولة بتنظيم وخلق أشكال نقابية ومهنية على أساس جمع أعضاء مهنة أو حرفة واحـدة فى تنظيم نقابى واحد يشبه فى تركيبه الهرمى وتسلسله الادارى ما يوجد فى المشروع الاقتصادى أو التجارى Corporation من تنظيم « هيراركى » ومن هنا جاء المفهوم Corporate State (٩٠) .

ومن ناحية أخرى فان السياسات التى انتهجتها الأنظمة الحاكمة فى بعض بلدان العالم الثالث عقب استقلالها فى الخمسينات والستينات والتى اتجهت الى جمع وتعبئة كافة قوى وفئات الشعب خلف القيادة لانجاز مهام ومتطلبات التنمية والاستقلال الاقتصادى والتكامل القومى ، على أسـاس قومى غير طبقى أو غير حزبى ، فيما أطلق عليـه الطابع « الشعبوى » .. هذه السياسات جعلت الدولة تتدخل فى تنظيم وتجميع الأفراد على أساس « ادماجى » أى يؤكد على الوحـدة والتضامن وليس على الصراع ، وهـو ما أطلق عليـه « شميتر » « ادماجيـة الـدولة » State Corporatism تمييزا عن « الادماجية المجتمعية » Societal Corporatism التى تتسم بنشأة الجماعات والنقابات على أسـاس طوعى ومستقل دون تدخـل من الدولة ، وبالنسبة للنظام الادماجى الذى تقوم عليـه سلطة الدولة فانه يتميز بعدد من الخصائص أهمها(٩١) :

(أ) العضوية المحدودة التى تقتصر على بعض العاملين فى مهنـة أو حرفة معينة ويسددون الاشتراكات بجانب بعض الشروط التى تحـددها الحكومة والتى لا تعطى لكافة أصحاب المهنـة أو الحرفة الواحدة التمتـع بالعضوية .

(ب) العضوية الفردية ، أى يدخل الفرد بشخصه ولا تكون العضوية جماعية .

(ج) العضوية اجبارية أى أن يفرض على أعضاء مهنة أو حرفة معينة الدخول فى جمعية أو نقابة محددة ولا تترك العضوية لاختيار الأفراد خاصة فى اطار أن جمعية أو نقابة معينة تحتكر تمثيل أصحاب نشاط معين .

(د) الطابع الاحتكارى غير التنافسى للروابط والجمعيات والنقابات .

(هـ) التنظيم الهرمى والذى تحدده الدولة على غرار الأجهزة البيروقراطية الأخرى كوجود رئيس ومرؤوسين وتسلسل قيادى ويصدر بذلك مرسوم أو قرار حكومى كما تسيطر الدولة على قيادات هذه الجمعيات والنقابات .

(و) وأخيرا فان الدولة تشترط لقيام جمعية أو نقابة ما أن تحظى بموافقتها وأن تصدر القانون أو اللائحة الخاصة بها .

ويمكن القول بصفة عامة أن كثيرا من دراسات النماذج السلطوية البيروقراطية و « الادماجية » و « الشعبوية » لم تعط اهتماما ملحوظا لطبيعة العلاقات التى تربط بين هذه النماذج ، وان أشارت الى وجود بعض المسمات المشتركة بينها على أساس أن هذه النماذج تصف وتفسر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى كثير من مجتمعات العالم الثالث ، بل هى أقرب الى حقائق هذا التطور مما تقدمه نظريات التحديث الغربية التى تنطلق من مفاهيم التحديث والرشادة والاستقرار المؤسسى والتوازن المجتمعى ، ومن هنا نجد أن بعض الباحثين فى هذه النماذج قدم دراسات حالة لعدد من مجتمعات العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية(٩٢) . حيث يرى البعض منهم أن السمات « الشعبوية » و « الادماجية » للنظام السياسى قد تكون سابقة على النظم البيروقراطية السلطوية فى اطار المراحل الأولية من التنمية من خلال احلال الواردات وحيث يهتم النظام الحاكم بتأسيس شرعيته السياسية على أساس من التعبئة السياسية لكافة قوى الشعب ضمن مفاهيم التضامن والوحدة ، أو قد تأتى لاحقة بعد اخفاق

الدولة البيروقراطية ـ السلطوية فى انجاز مهام التنمية واكمال مراحل سياسات التصنيع عن طريق احلال الواردات وخاصة المرحلة الخاصة بـ « تعميق نمو القوى الانتاجية » ، وحيث تشغل السياسات والاجراءات السلطوية والقمعية للنظام مما يؤدى الى ادخال تحسينات سياسية فى أدائه وتغير فى الشرائح المكونة له أو انتهاء الحكم العسكرى وقيام نظم مدنية ديمقراطية غير راسخة بعد ٠

وبالنسبة لأنواع النموذج « الادماجى » يميز « ستبان » بين نموذجين أساسيين هما(٩٣) :

النموذج الأول : نموذج « القطب الاستيعابى » "Enclusionary Pole" ويشير الى محاولة النظام الحاكم اقامة صورة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق سياسات تهدف الى اشراك قطاع نشط سياسيا من العمال والذى يعمل فى الصناعة الحديثة فى النظام الجديد بعد ضعف سلطة القلة العسكرية البيروقراطية الحاكمة ، وذلك بغرض محاولة احتواء مظاهر النشاط السياسى غير المنظم للعمال ويحاول أصحاب النشاط الصناعى الخاص ومسئولو القطاع العام تحت قيادة الجماعة الحاكمة الجديدة الدخول فى تحالفات مع العمال ضد الأقلية الارستقراطية فى الريف ، والرأسمالية التجارية فى المدن ، وضد رأس المال الأجنبى خاصة فى قطاع الاستثمار التقليدى مثل استخراج المعادن ٠

النموذج الثانى : نموذج « القطب الاستبعادى » Exclusionary Pole ويعمل على صياغة توازن جديد بين الدولة والمجتمع على أساس سياسات واجراءات ارغامية بالأساس لتعطيل وضرب حركة الجماعات النشطة من الطبقة العاملة واعادة توجيهها ٠

خلاصة : نقـــد النظريات المـاركسية والغربيـــة حول الدولة فى المجتمعات العربية الاسلامية :

لعـل من أهم الملاحظـات التى يمـكن الخروج بها من الجزء النظـرى السابق ، أن المفاهيم والنظريات والنماذج النظرية والتطبيقية حول الدولة فى متجمعات العالم الثالث ، والتى قدم أغلبها كتاب مدرسة التبعية الذين اعتمدوا على التحليل الماركسى أو على المنظور الطبقى الموسع دون أن يكون جميعهم ماركسيين بالضرورة ، هذه المفاهيم والنظريات تواجه صـعوبات تحليلية تعد بمثابة تحديات تتعلق أسـاسا بالتطور التاريخى الاجتمـاعى لمجتمعات القارات الثلاث ، ومتى بدأ هذا التطور بالفعل؟ ·· أو ما هى وحدة تحليل التغيرات الحادثة فى هذه المجتمعات ؟ وما هى القوى الفاعلة فى هذا التغيير ؟ وهل هى قوى خارجية أم ديناميات داخلية لعبت الدور الحاسم فى هذا التغيير ؟

وفيما بدا من تحليل النظريات والنماذج المختلفة أن بعض الدراسات اهتمت أسـاسا بطبيعة الدولة ووظـائفها المتعددة وعلاقاتها الخـارجية فى مجتمعات العالم الثالث عقب حصولها على الاستقلال ، وكانت تدرس مؤثرات الحقبة الاستعمارية والاحتلال الأجنبى المباشر وغير المباشر فقط ، لتدعيم فروضها النظرية ومنطلقاتها التحليلية ·

وقد ظهر فى أغلب أفـكار وملاحظـات أصـحاب نظرية الدولة بعد الاستعمار ، حيث أسقطت من التحليل مسارات التطور التاريخى لبلدان العالم الثالث قبل خضوعها للاستعمار الأوروبى ·

أما فيما يتصـل بنظرية رأسـمالية الدولة فى المنظور الماركسى أو غير الطبقى فى اطارها الأوسـع وفروضها النظرية المعممة ، فقد حاولت الانطلاق من منظور تاريخى يراعى الخبرات السابقة لمجتمعات القارات الثلاث ، قبل وابان الحقبة الاستعمارية الطويلة مع بدايات القرو التاسع عشر ، وحتى

الاستقلال فى الخمسينات والستينات ·· فقد واجهتها هى الأخرى صعوبات منهجية ونظرية ومعرفية كبرى لعل أهمها أنها لم تهتم بمجريات التطور السياسى الاجتماعى لبلدان العالم النامى فى الفترات التاريخية التى سبقت دخول الاستعمار الغربى ، واعتبرت أن التغلغل الرأسمالى الأوروبى مدخل التحليل الأساسى من واقع ما أدى اليه من تغيير فى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية ، وما صاحب ظهور الرأسمالية فى هذه الأبنية من تطورات مختلفة ·

ولقد أدى ذلك ببعض أصحاب نظرية رأسمالية الدولة الى الاعتقاد بأن التوسع الرأسمالى الدولى فى المستعمرات وأشباه المستعمرات قاد الى سيادة نمط الانتاج الرأسمالى على ما عداه من أنماط انتاج تقليدية وبالتالى خلق سوق رأسمالية واحدة فى داخل البلاد المستعمرة كذلك اعتقد هؤلاء أن ميلاد رأسمالية محلية متعاونة مع رأس المال الأجنبى صاحبه ضعف نفوذ الفئات الاجتماعية الأخرى مثل كبار ملاك الأراضى والتجار ، وأيضا نشأة بروليتاريا مصنعية مواكبة لظهور الرأسمالية المحلية · وهذا الرأى لم تثبت صحته بدليل استمرار أنماط الانتاج التقليدية والفئات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية متجاورة مع نمط الانتاج الرأسمالى والرأسماليه المحلية ·

وقد سبق توجيه النقد أيضا لنظرية النظام العالمى ، أما الدراسات الغربية الليبرالية حول التطور التاريخى لمجتمعات العالم النامى فقد اهتم بعضها بنمط الاستبداد الشرقى والارث الأبوى كما طبقه « ماكس فيبر » وغيره ، ويلاحظ على هذه الدراسات أنها تنطلق من تحليل المجتمعات النامية بناء على خبرة التطور الأوروبى وقيمه ، أى انها تستند الى المركزية الأوروبية أو تمحور أوروبا حول ذاتها واعتبار أية خبرة تاريخية مغايرة بمثابة نماذج للاستبداد والتخلف من جانب ، ومن جانب آخر فقد اعتبرت أن تطور مجتمعات العالم الثالث سلبى قبل دخول الاستعمار الأوروبى الذى أحدث

تحولات جذرية ايجابية من أهمها ارســاء قيم العقلانية والحرية واعلاء قيمة الفرد ٠

أدى ذلك التصــور بالدراسات الغربية الى النظر الى المجتمعــات غير الأوروبية على أنها تمثــل أبنية منغلقة على ذاتها وتمنع التطور بخلاف الحال لدى المجتمعات الغربية التى تعبر عن أبنية منفتحة تستجيب للتقدم ٠

ولقد حاولت دراسات طبقية ماركسية تطبيق مفاهيم الاقطاع ونمط الانتاج الاقطاعى على تطور المجتمعات المستعمرة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، ولكنها واجهت مأزق نموذج نظرى يتناقض جذريا مع المعلومات المتاحة عن البناء الاجتماعى والتطور الاقتصادى والسياسى فى هذه المجتمعات ، ومن هنــا خرجت المحاولة مشوهة لا تراعى وقائع التاريخ الاجتماعى ٠

ومن ناحية أخرى غلب على هذه الدراسات انها تحاكم التطور التاريخى لمجتمعات العالم الثالث فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، وفى ذهن أصحابها ليس المنظور التاريخى العضوى لهذه المجتمعات فى ذاته ، وانما استخدمت مفهوما يفسر ما حدث فى هذه المجتمعات بعد أن دخلها الاستعمار وليس قبل ذلك(٩٤) ، بمعنى أن تفسيرها لتطور هذه المجتمعات متوقف على التطور اللاحق وهو خضوعها للتوسع والاستعمار الرأسمالى الغربى ، فماذا لو لم يكن لدينا نموذج رأسمالى نقارن به ؟

واقع الأمر ان أى تحليل نظرى معمق لتطور البناء الاجتماعى وموقع وأدوار الدولة وعلاقاتها الخارجية مستقلة كانت أو تابعة ينبغى أن يرتكز على جملة من الفروض والظروف التاريخية والعوامل الخارجية والداخلية التى حـكمت وما تزال تتحـكم فى تطور هـذا البنـاء الاجتمـاعى والدولة فى اطاره ٠٠ على أن يستند التحليل بالأساس الى منظور معرفى عام ووحـدة أساسية للتحليل ، بحيث يستطيع الاثنان وخاصة وحدة التحليل تفسير طبيعة التطور التـاريخى والمعـاصر ومسـاراته ودور الأبنيـة والأنسـاق الداخلية ٠

فى هذا الاطار نجد بناءين معرفيين مركزيين يجمع كل منهما اتجاهات ورؤى متعددة ومتفاوتة تنطوى تحت راية المنظور المنهجى العام وهما الاطار المعرفى الماركسى والاطار المعرفى الغربى ، واللذين يسودان الجانب الأكبر من دراسات الدولة والبنـاء الاجتماعى فى العالم الثالث بتنويعات ودرجات متفاوتة ، وهى الحال أيضا فى الدراسات التى أجريت حديثا حول الدولة والبنـاء الاجتماعى فى المجتمـع العربى . وبجانب مـا سبق عن النظريات الماركسية والغربية هناك دراسات أخرى حول الدولة فى المجتمعات العربية، وهذه الدراسات تنقسم الى نوعين :

النوع الأول : يهتـم بتحليـل ومحـاولة فهم طبيعة وشـكل البناء الاجتمـاعى قبل خضـوع البلدان العربية للاسـتعمار الأوروبى أو المرحلة ما قبل الرأسمالية .

النوع الثانى : بتتبـع تطور المجتمعات العربية فى ظل الاسـتعمار الغربى وادماج الأبنية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فى النظام الرأسـمالى العالمى .

وينقسم النوع الأول من الدراسات بدوره الى نموذجين :

(أ) نموذج الجمود الآسـيوى أو نمط الانتاج الآسيوى ، وغلبت على دراساته المفاهيم الماركسية رغم ان المصادر الأولى له وجدت لدى كتاب عصر التنوير فى أوروبا مثل مونتسكيو ، وأدخل « كارل فيتفوجل » تعـديلات وتوسيعات كبيرة عليه(٩٥) ، وقد استخدمه بعد تعديله من الكتاب العرب أحمد صادق سعد فى كتابين له همـا : تاريخ العرب الاجتماعى : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى الى النمط الرأسـمالى (بيروت : دار الحداثة ١٩٨١) وتاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى فى ضوء النمط الآسيوى للانتاج (بيروت : دار بن خلدون ١٩٧٩) .

(ب) النموذج الفيبرى : (٩٦) والذى لا يراعى المنظور التاريخى عكس مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ، وانما يحاول بنـاء نمط مثالى جديد يركز

بالأساس على دور الثقافة والقيم والنظر الى المجتمع العربى كمجتمع تقليدى قبلى ورعوى ، وتحليل سلطة الدولة بمفهوم « الارث الأبوى » وأجهزتها كتعبير عن البيروقراطية التقليدية Patriarchal .

والجدير بالذكر أن هذين النموذجين (الاستبداد الشرقى أو نمط الانتاج الآسيوى والاستبداد أو الارث الأبوى) قد أعدا لدراسة تاريخ المجتمعات العربية فى مرحلة ما قبل الاستعمار ، بهدف تفسير جمود هذه المجتمعات والمجتمعات الشرقية عموما فى مواجهة تطورية وفاعلية المجتمع الغربى ، أى بمعنى سلبى غيرى ، وحسب تعبير « بريان تيرنر » ان أصحاب النموذجين وجدا فى هذه المجتمعات مرآة يروا من خلالها تطور المجتمع الغربى ، أو حسب تعبير « بيرى أندرسون » انهما يعاملان المجتمع الشرقى على أنه « فضلة » جامدة تتبقى بعد أن يتوصل الكتاب الى تحديد قوانين تطور المجتمع الغربى(٩٧) .

ان المساحة الزمنية الضخمة من تطور المجتمعات العربية الاسلامية ومنذ بدء تكون الدولة العربية الاسلامية الأولى وعصر الفتوح الكبرى فى القرنين السابع والثامن الميلادين وحتى القرن التاسع عشر مع بداية الغزو الاستعمارى الأوروبى ، ينظر اليها النموذجان على أنها مجرد حقبة تنتمى للعصر الوسيط ـ حسب التقسيم الغربى لمراحل التطور الانسانى ـ مثلت مجتمعا شرقيا راكدا يعانى من السلطة الأبوية والقيم التقليدية والاستبداد من قبل الدولة المركزية المتحكمة ، وجمود البناء الاجتماعى الذى لم يستطع التطور الى آفاق النمو الرأسمالى ، رغم ما بدا من ادانة ماركس الواضحة لوحشية وبربرية السياسة الانجليزية فى الهند ، لدى دراسته لنمط الانتاج الآسيوى ، وبجانب ما سبق من انتقادات ، فان خلدون النقيب يقدم أربعة انتقادات اضافية هى(٩٨) :

١ ـ أن النموذجين خلطا بين النمط المثالى التصورى والواقع ، حيث أوردا مفاهيم معممة غير مستندة الى أدلة تاريخية مثل المساواة

والديموقراطية فى النموذج القبلى أحد النماذج الفيبرية والطغيان المطلق فى النموذج الآسيوى ٠

٢ - غلبة « الثنائية » فى التحليل ، فبالنسبة للمجتمعات الأوروبية يرى هؤلاء أنها تتسم بالتطور والديناميكية ، بينما تعانى المجتمعات العربية الاسلامية من الثبات والجمود ، وهو الأمر الذى لا يأخذ بعين الاعتبار استمرارية التطور بالنسبة لهذه المجتمعات منذ ظهور الدعوة الاسلامية حتى عصور الانحطاط ، وانما ينظر أصحاب النموذجين سالفى الذكر الى هذا التطور كانقطاع يفصل بين المراحل التى مرت بها المجتمعات الاسلامية وينظر الى كل مرحلة على حدة ٠

٣ - غلبة التفسير اللاحق أو الغيرى بمعنى وضع النموذج الأوروبى كمقياس للتغير وأهمال التطور التاريخى للمجتمع العربى الاسلامى قبل احتكاكه بالغرب ، ومن ثم حصر تحليل هذا التطور مع بداية دخول الاستعمار الرأسمالى الأوروبى ، وهذا ما دعا الكتاب من أصحاب النموذجين الى اثارة مجموعة أسئلة تدور فى اطار التصور السابق مثل : لماذا لم تتطور الرأسمالية فى الشرق الاسلامى ؟ ولماذا غابت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وانعدمت بالتالى الطبقات الاجتماعية التى ظهرت فى أوروبا ابان الثورة الصناعية ؟

٤ - عدم شمولية تحليل أى من النموذجين ، فالنموذج الأبوى يركز على أبنية تقليدية مثل القبلية والبداوة وعدم مركزية الدولة ، بينما لا يعطى كبير اهتمام لدور الفلاحين والدولة المركزية ٠ فى حين يهتم النموذج الآسيوى أساسا بمركزية الدولة وتحكمها فى استخراج الفائض الاقتصادى وكذلك بدور الفلاحين كطبقة رئيسية ، ولا يعير اهتماما ذا بال للقبائل والعلاقات القبلية وللصراعات بين مركز الدولة وأطرافها ٠

وبالنسبة للنوع الثانى من الدراسات فقد اهتم بدراسة تطور

المجتمعات العربية الاسلامية والدولة منذ دخول الاستعمار الأوروبى واتخذ من خبرة الحقبة الاستعمارية منطلقا أساسيا لتحليل الواقع المعاصر للبناء الاجتماعى ودور الدولة فيه عقب حصولها على الاستقلال فى الخمسينات والستينات ، وقد تبلور هذا النوع من الدراسات ردا على الانتقادات الموجهة الى مفهوم ونموذج الانتاج الآسيوى ، وحاول البعض استحداث نمط فرعى من نمط الانتاج الاقطاعى بحيث يتفق مع خصوصية المجتمع العربى وبما يميزه عن الاقطاع الأوروبى(٩٩) ، الا أن أوجه نقد أخرى وجهت له أيضا ، وبالتالى ظهرت محاولة لتجاوزهما وتقديم نموذج جديد يحاول أن يفسر الاستمرارية التاريخية والتواصل الحضارى للمجتمعات الاسلامية والتأكيد على ان كلا من المجتمعات الغربية والشرقية تتحكم فى تطورها حقائق موضوعية واحدة ، ويهتم بخصوصيات وديناميات المجتمعات الشرقية وخاصة العربية والاسلامية مثل مصر وتركيا والعراق ، على يد سمير أمين الذى قدم مفهوم التكوينة الخراجية الاجتماعية التى يسيطر فيها نمط الانتاج الخراجى على الأنماط الأخرى مثل الانتاج السلعى البسيط والمشاعى ، وقد فسر أمين كيفية نشوء المجتمعات العربية الاسلامية منذ تبلور الدولة المركزية الموحدة فى الامبراطوريتين الاسلامية والعثمانية ، وانهيارها بفعل الغزو الأوروبى وضعف المصدر الأساسى للحصول على الفائض من التجارة بعيدة المدى بعد السيطرة الأوروبية (البرتغال وأسبانيا أولا ثم بريطانيا وفرنسا) على طرق التجارة العالمية فى ذلك الوقت(١٠٠) ، ويمكن تلخيص أهم الملامح الرئيسية للتكوينة الخراجية على النحو التالى :

١ ــ تتحكم الدولة المركزية فى هذه التكوينة فى الفائض الاجتماعى الذى تستخرجه من الخراج كدخل لها يمثل أهم مصادر الحياة الاقتصادية ، وتقوم الدولة باستخلاص الفائض باستخدام وسائل غير اقتصادية أى سياسية من خلال استيلاء الدولة عليه ، ويتسم تنظيم الانتاج بأنه يعتمد على القيمة الاستعمالية للأرض التى تسيطر عليها ملكية الدولة الجماعية ويكون للفلاحين حق استعمالها مع دفع الخراج ، وليست التبادلية (أى فى

صورة نقود) ، وقد لا يتم استخلاص الخراج بالعنف بالضرورة ، وانما بنوع من الموافقة الجماعية ، غير أن ذلك لا يعنى سرمدية أو جمود التطور ، وانما تميزت المجتمعات الخراجية بوجود صراع متصل بين الفلاحين وجباة الخراج المستغلين ، على ان الصراع لم ينته الى انتصار فلاحى حاسم بفعل الظروف السائدة ، وانما أدت انتصاراتهم الى نشوء وتقوية فئة ثالثة هى التجار ٠

٢ - يتميز نمط الانتاج الخراجى على الصعيد الاقتصادى بزيادة نمو القوى الانتاجية دون آلات مما يوفر فائضا كبيرا ٠

٣ - وعلى المستوى السياسى تتميز الدولة بالمركزية والتطور سواء كانت مملكة أو امبراطورية بما يتجاوز الواقع القروى أو القرابى ٠

٤ - يرى أمين ان التكوينة الخراجية تنطبق على كافة المجتمعات والتشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية سواء فى أوروبا أو خارجها مثل الصين ومصر ، وان هذا المفهوم يحل التناقض المنهجى بين الاستمرارية الحضارية والانقطاعات البنيوية فى المجتمعات على هيئة حقب ومراحل تاريخية متغايرة اى بين النمط الاقطاعى والنموذج الآسيوى ، وان الاضافة النظرية هنا تبدو من أن الرأسمالية لم تنشأ الا عندما تطور نمط الانتاج الخراجى من شكله اللامركزى الاقطاعى نحو شكله المركزى المطلق والمغلق ، بما ينفى الميلاد الاستثنائى للرأسمالية فى أوروبا ، فلأن التكوينة الخراجية الأوروبية تميزت بضعف سلطة الدولة ولا مركزيتها وعدم شمول أيديولوجيتها لكل الطبقات مكن ذلك من الانتقال بفعالية الى الرأسمالية ، عكس الحال فى التكوينة الخراجية الشرقية التى حالت مركزية الدولة فيها ونسقها الأيديولوجى المغلق وجمود القيم والتقاليد دون التحول للرأسمالية من خلال ديناميات التطور الداخلى ٠

أدخلت الاضافة النظرية لسمير أمين أداة تحليل منهجية استطاعت تخطى الطابع السكونى الجامد لنموذج الاستبداد الآسيوى والنماذج الفيبرية الغربية كما سمحت بادخال عنصر الصراع الطبقى والتحليل الطبقى الذى

يسمح بدراسة أشكال وأنساق مختلفة وظواهر معقدة من الملكية والتنظيمات السياسية وان لم تكن طبقية بالضرورة واستبعدت التقويم الأخلاقى فى الدراسات المقارنة للنموذجين سالفى الذكر بين «الشرق العبودى» و «الغرب المتحضر »(١٠١) ٠

على أن تفسير سمير أمين لانهيار التكوينة الخراجية واخفاق نمط الانتاج الخراجى فى التطور الذاتى والانتقال من ثم الى الرأسمالية التى جاءت من الخارج بفعل السيطرة الرأسمالية الغربية تجعله يشترك مع النموذجين الآخرين فى اضفاء الطابع الجمودى الساكن على هذه التكوينة التى لا بد لها أن تنتظر فرص التطور والتحول من الخارج ، فرغم أنه قدم ديناميةالتطور التى يوفرها الخراج لزيادة فهو القوى الانتاجية فانه أخفق فى تفسير كيف كف التراكم من خلال الحصول على الفائض الخراجى عن التحول داخليا ؟

ولذلك يتأرجح تحليل أمين حول مصدر الفائض الخراجى بين التجارة بعيدة المدى والحرف والزراعة فى الداخل ، ويحذرنا من ثم من ترجيح كفة مصدر واحد للفائض ، فاذا كان الفائض يستخرج من التجارة والحرف كقطاع دينامى فى المجتمع العربى فان ذلك يقف فى وجه تأليده ندرة معلوماتنا عن الوزن النسبى للتجارة والحرف فى الاقتصاد ٠ من جانب آخر عاد أمين فى أحدث كتاباته عن تفسير سبب انهيار التكوينة الخراجية الاجتماعية الاقتصادية (كنسق داخلى جامد) ليرى أنه كانت هناك مدارس واتجاهات داخل الثقافة الاسلامية وفى السياسة تدفع باتجاه التطور والتجديد والاصلاح من الداخل ولم يتوقف التحديث على دخول الاستعمار الغربى ، ولكن يبدو أن تفسيره سياسى بالأساس بحيث لم يستطع أن يتخطى مقولاته الأولى منهجيا(١٠٢) ٠

أنطلق سمير أمين من مفهوم التكوينة الخراجية لتفسير التوسع العالمى للرأسمالية فى نظريته عن التطور اللامتكافىء والتى سبق الحديث عنها ، وقدم دراسة له عن « مصر الناصرية » طبق فى مفهومه للتطور المصرى بعد

الاستعمار ، وبجانب أمين قدم عدد من الباحثين العرب والأجانب دراسات للمجتمع العربى منذ الاستقلال فى الخمسينات والستينات ، وتراوحت هذه الدراسات أيضا بين المدرسة الماركسية والمدرسة الغربية ذات المنظور الفيبرى أيضا • ويلاحظ هنـا أولا ان الدراسات الماركسية ركزت على بعض الدول العربية مثـل مصر والجزائر والعراق وغيرهم • وقد سبقت الاشارة الى هذه الدراسات بجانب ما سوف يتم الاستعانة به عند دراسة الدولة فى مصر ، ويلاحظ بصفة عامة انه رغم حذر الباحثين فى هذه الدراسات من الاستخدام الآلى للمصطلحات والمفاهيم الماركسية الا انها تراوحت بين تطبيق التحليل الطبقى بأصولياته دون مراعاة جوانب ومتغيرات التحليل الاجتماعى الموسع ، مثـل دور الاسـلام والثقافة العربية فى التطور الحضارى الاجتماعى ، ودور الانساق والتراكيب الطائفية والسلالية واللغوية وغيرها ، أهم من ذلك أنها لا تعطى أهميـة تذكر لدور التحرر الوطنى والتطور القومى للأمـة العربية ومفاهيم بنـاء الأمـة التى تملك خصـوصية تطورها المسـتقل فى الاطـار الاجتماعى العربى عن تطور الظاهرة القومية البرجوازية فى أوروبا الغربية وغيرها ، وانما اعتبرت هذه المتغيرات من مكونات البنـاء الفوقى السياسى والقانونى والثقافى فقط • من ذلك نجد نقد مغنية الأزرق لـ « جاك بيرك » Jacque Berque فى كتاباته بقولها : « ان التأكيد الذى يعقده «بيرك» على دراسـة الظواهر الثقـافية وبنـاء الأمة بصـفتها خصـائص أسـاسية للمجتمعات حديثة العهد بالاستقلال تأكيد مبالغ فيه ويعجز عن اسـتبعاد الحاجة الى التحليل الطبقى »(١٠٣) • ومع ان مغنية تحذر من استخدام المفاهيم الطبقية الماركسية مثـل « البرجوازى » و « البرجوازية » التى لا تنطوى فى حالة الجزائر على ذات المعنى الذى ينطوى عليه ضمن السياق الأوروبى ، وانها تستخدمها للاشارة الى طبقة تتطلع الى القيام بنفس الدور الذى قامت بها نظيرتها الأوروبية ولكن دون أن يكون لديها النوع نفسه من السـلطة الاقتصادية(١٠٤) ، الا انها لم تقدم نموذجا تصوريا خاصا بها •

ومن جانب آخر استندت الكتابات الماركسـية للدولة فى المجتمعـات

العربية الى نظرية رأسمالية الدولة ومفاهيم « أنماط الانتاج الخاضعة لسيطرة الدولة » دون تحليل أمبريقى أو نظرى معمق وبجانب ما سبق من انتقادات وجهت لهذه المفاهيم ، يمكن القول أن الصورة المرجعية للغرب الصناعى الرأسمالى(١٠٥) ، والمفاهيم « البعدية » التى تربط تطور الدولة العربية بالتطور اللاحق لرأسمالية الدولة الاحتكارية فى غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت دائما فى ذهن أصحاب هذه الكتابات •

أما عن الدراسات الفيبرية الغربية فقد ركزت على المتغيرات المضادة للمفاهيم الماركسية مثل قدرات النظام السياسى على الانجاز وديناميات بناء الأمة ، بجانب رفضها لمفاهيم حركات التحرير الوطنى(١٠٦) •

على ان الانتقادات السابقة لا تعنى الرفض المطلق لكل ما تقدمه النماذج الماركسية والفيبرية من مفاهيم وأدوات تحليل وفروض عملية ومقولات أساسية ، فهذه النماذج هى الغالبة على مجمل المدارس الاجتماعية العالمية فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا وانما يمكن الاستفادة بها مع محاولات عملية جادة لتطويعها لمقتضيات ومعطيات التطور الاجتماعى والسياسى للدولة فى المجتمعات العربية وعلاقاتها بالبناء الاجتماعى العام ودور آليات التبعية الخارجية فى ذلك •

ويتصور الباحث أن المنظور الطبقى الموسع الذى يشترك فى استخدامه الباحثون الماركسيون وغير الماركسيين فيما يتعلق بالدولة هو الأقرب الى واقع المجتمعات العربية من النماذج الفيبرية ، فهذا المنظور يفترض وحدات أخرى للتحليل بجانب الطبقات الاجتماعية ويشير الى علاقة محتملة مع هذه الوحدات ، كما أنه يتجاوز التناقضات المنهجية المتولدة من التركيز على متغيرات أخرى اثنية أو طائفية أو ثقافية وغيرها ، كل على حدة ، ويحاول الالمام بالأبعاد الصراعية والعنيفة فى العملية السياسية ، كما انه يفيد فى حقل الدراسات المقارنة(١٠٧) •

يتفق الباحث مع هذه الأسباب ، غير أنه يرى ان المنظور الطبقى يجب أن يطعم بصفة أساسية بالمتغيرات القومية والوطنية من تطور المجتمع ويراعى فى ذلك خصوصية تطور التكوين الاجتماعى نحو التشكل القومى والوحدة الحضارية والسياسية لكيانات وأبنية اجتماعية متعددة سياسيا بفعل عوامل تاريخية مثل السيطرة الغربية ، وتمثل الأمة العربية أحد أبرز النماذج فى هذا الصدد ، كما يجب ايلاء أهمية كبرى للتطور الثقافى الحضارى ودور الخبرة العربية الاسلامية فى التحولات والتغيرات التطورية للمجتمعات العربية ، وفى تصور الباحث ان الاحاطة بهذه الجوانب والأبعاد تسهم اسهاما كبيرا فى تخطى الصعوبات المنهجية التى أخفق التحليل الطبقى فى تجاوزها ، من ذلك تركيزه شديد العمومية على أنماط الانتاج ودور الطبقات الاجتماعية والادعاء بالتبلور الطبقى فى المجتمعات العربية شاكله التطور الرأسمالى الصناعى الأوروبى ان لم يكن من حيث نوعية التطور ، فهو متوفر من حيث الدور الذى تطلع اليه طبقة معينة - هى « البرجوازية الصغيرة » لأداء نفس الدور للبرجوازية الأوروبية .

كما ينجح التحليل الاجتماعى القومى الموسع الذى يقترحه الباحث فى ادخال خبرة التطور القومى والثقافى للوطن العربى ككل فى الدراسة ، ويتلافى التركيز المسبق على ظاهرة الدولة القطرية الوطنية فى المجتمعات العربية التى هى من حيث الخطاب السياسى والأيديولوجى القومى أخفقت كمشروع فى تجاوز مشكلات التخلف والاستبداد والاستعمار والسيطرة الأجنبية والتجزئة والتفاوت الطبقى - الاجتماعى الحاد والاقليمية ، فضلا عن النظر الى هذا المشروع على أنه تعبير عن تجزئة سياسية وتكريس للأوضاع الاستعمارية السابقة ، ومن هنا يثير الخطاب والمشروع القومى العربى الشك حول الشرعية السياسية لهذه الدولة القطرية وحول امكان نجاحها فى جذب ولاء المواطنين نحو مشروعها للتنمية ، ولم يعد ذلك ينطبق فقط على المشرق العربى ومصر وانما أصبح الآن يمتد للتشكيك فى أصول شرعية الدولة القطرية فى المغرب العربى وفى الاطارات المرجعية لوجود الدولة ذاته ، بفعل

بروز وتصاعد القوة السياسية والحركية لتيارات القومية العربية من جانب، والتيارات الأصولية الدينية من جانب آخر(١٠٨) ٠

تبقى مسألة كيف يمكن حل اشكالية دور الدولة وطابعها وتركيبها الاجتماعى وعلاقتها بالبناء الاجتماعى ، ولتجاوز صعوبات الافتراض الخاص بالطبيعة الطبقية لسلطة الدولة كما فى الدراسات الماركسية يمكن الانطلاق من محور جوهرى هو : من يستخلص الفائض الاجتماعى وكيف يستخلصه ؟ ومن خلال ذلك نعرف أن الملكية فى النهاية ما هى الا وسيلة للاستيلاء على الفائض وأن أنماط الانتاج فى الأساس(١٠٩) ، تختلف فى الأساليب التى يتم من خلالها استخلاص هذا الفائض ، وفى هذا الاطار التحليلى الذى يمكن أن يشكل وحدة تحليل مطعمة بالمنظور الاجتماعى القومى الموسع ، ينطلق الباحث فى دراسة الدولة وخاصة فى مصر ابان عهدى عبد الناصر والسادات ، ويتفق الباحث مع الآراء القائلة بأن الدولة هى ميدان أو حلبة للصراعات الطبقية ـ الاجتماعية ، حيث تحاول كافة الفئات والشرائح والأقسام الاجتماعية الاستفادة من أجهزة ومؤسسات الدولة فى صراعها ضد القوى الأخرى ، وتبقى الدولة ميدانا محتملا للسيطرة حتى فى ظل ضعف القوى والشرائح الاجتماعية الشعبية ٠

فالقول بأن الدولة تشكل بأجهزتها المختلفة (من حكومة وادارة ، وجهاز اعلان وأيديولوجى وجهاز أمن) ميدانا رئيسيا للصراعات السياسية والأيديولوجية والاجتماعية يثير عدة أمور هامة منها :

١ ـ ازدياد قوة الدولة وتسلطها ازاء أبنية المجتمع بفعل سيطرتها التامة على أجهزة الأمن والقمع مثل البوليس والجيش ـ الذى يعتبر فى حالات عديدة من بلدان العالم الثالث عامة والأقطار العربية خاصة ـ المؤسسة القابضة على السلطة وتشكل مصدرا أساسيا لشرعية النظام السياسية بل والقانونية ، كما تكون دعامة القوة الرئيسية الذى يستند اليها فى ممارسة

الحكم ، وبالتالى تعتبر المؤسسة العسكرية قوة مركزية لحماية النظام ولتأكيد استمراره فى مواجهة السخط السياسى والتوتر الاجتماعى ٠

على أن ذلك لا يعنى وجود تناقض بين حقيقة ازدياد هيمنة الدولة على المجتمع فى العالم الثالث وما يعتقده الباحث من أن التفسير الأقرب للدقة حول وصف طبيعة الدولة هنا هو أن هذه الدولة تعتبر حلبة للصراعات السياسية وكونها مجالا تبرز فيه تناقضات البناء الاجتماعى ككل وأوجه الصدام أو التنافس أو التعاون السياسى بين الجماعة الحاكمة والقوى المعارضة منظمة كانت أو غير منظمة ٠ ومع اقرار الباحث بضعف المؤسسات السياسية للدولة فى المجتمعات النامية وبالتالى بضعف القوى المعارضة لنظام الحكم سياسيا وتنظيميا ومحدودية الدور المسموح لها بممارسته بين جماهير الشعب ، وكذلك ضعف التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والنقابات والتجمعات الشعبية وتجمعات المثقفين ، مما قد يعطى الانطباع لأول وهلة بتناقض السمات سالفة الذكر مع القول بأن الدولة هى ميدان لممارسة الصراع السياسى والعقائدى والاجتماعى ، مما يثير التساؤل :

وأين اذن هى الدولة التى تعتبر حلبة للصراع ؟

غير ان دراسة خصائص وديناميات الممارسة السياسية فى أغلب المجتمعات النامية تدلنا على أن الخلافات والصراعات السياسية بين الأنظمة الحاكمة والقوى المناوئة لها لا تدور فى أغلب الحالات حول أبنية ومؤسسات خارج الدولة أو لا تنتمى الى الدولة ، وانما تتركز حول اما الثورة على التحالف أو الانقلاب العسكرى أو التحركات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية بغرض اما تغيير النظام الحاكم (الثورة الايرانية) أو ادخال تعديلات على طبيعته وعلى أساليب الممارسة السياسية (الفلبين) أو اجبار النظام على تغيير سياساته وممارساته بما يحقق مطالب القوى المعارضة وفرض ممثليها على النظام الحاكم من خلال توسيع أبنية المشاركة السياسية وقنوات العمل السياسى بحيث يتاح لممثلى القوى المعارضة القيام بأدوار تشريعية وسياسية

فى قلب عملية صنع القرار (ما حدث فى كوريا الجنوبية الى حد ما) ، ومن الناحية الاجتماعية تهدف الصراعات السياسية الى اما استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة فى النظام أو توسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من ثمار السياسات الاقتصادية وبرامج الانماء ، أو تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل للقوى الشعبية الدنيا ... الخ .

ويمكن القول أن هناك حالات تحليلية اتجهت فيها الصراعات السياسية الى ما هو خارج مؤسسات الدولة وبهدف تدعيم المجتمع المدنى وأبنيته مثل الأحزاب والنقابات والتجمعات التطوعية والأندية الثقافية وغيرها ، بحيث تعمل قوى المعارضة على تقوية المجتمع المدنى بما يوازن هيمنة الدولة وسطوتها وتحدى سيطرة الصفوة الحاكمة التى تستند الى أجهزة الدولة وأدوات السلطة ، وتصبح مؤسسات المجتمع المدنى ، من ثم ، دعامات أساسية فى يد القوى الديمقراطية والوطنية من حركات حزبية ونقابية وتجمعات المثقفين وغيرهم من أبناء الفئات الوسطى أساسا ، فى ادارة صراعها السياسى مع الصفوة الحاكمة ومن أجل التغيير السياسى والسيطرة على جهاز الدولة فى مرحلة لاحقة .

٢ ـ توضح تجارب التطور السياسى فى مجتمعات عديدة من العالم الثالث مدى ضعف المؤسسات السياسية للدولة المنوط بها احداث التغيير والتناوب فى السلطة مثل البرلمان وأنظمة الانتخابات وكذلك القوانين التى تكرس الحريات السياسية والمدنية وحقوق الانسان ، ومن هنا لا تعتبر هذه الأنظمة بمثابة أدوات فعالة للتغيير وتداول السلطة مثلما هى الحال فى التقاليد الليبرالية الغربية ، وهذا ما يدعو الى القول بأن الدولة فى أغلب مجتمعات العالم الثالث قد تقتصر فقط على أجهزة الأمن والجيش والادارة المدنية حيث تتنافس القوى المختلفة حاكمة ومعارضة على السيطرة عليها . وربما يعنى ذلك أن هذه الأجهزة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال النسبى تجاه الجماعات المختلفة بما فيها الفئة المسيطرة اقتصاديا ، الا أن هذا الاستقلال النسبى لا يعنى وجود تجمعات وقوى وأبنية منظمة وقوية ، وانما

يعبر عن قوة جهاز الدولة بحيث لا تستطيع فئة معينة محلية أو أجنبية أن تسيطر عليه بمفردها ، وانما تستخدمه الصفوة الحاكمة فى تحقيق مصالحها ومصالح الفئات المتحالفة معها مثل فئات رأس المال المحلي والأجنبى وبحيث يؤدى دور الوساطة ، بين هذه المصالح المختلفة .

وهذا يثير بدوره مسألة تأثير آليات التبعية الخارجية (الشركات متعدية الجنسية ، هيئات التمويل الدولية ، رأس المال المالى الدولى الدول الرأسمالية الصناعية ، وغيرها) فى تحديد طبيعة الدولة فى العالم الثالث وشكل الصفوة الحاكمة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها . ذلك أن هذه الآليات تلعب دورا هاما ـ وان لم يكن وحيدا ـ فى تشكيل واعادة تشكيل طبيعة الدولة المتخلفة وصياغة الهياكل الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فى الداخل ، وتبين خبرة الدول التى تعاملت على سبيل المثال مع صندوق النقد الدولى سواء فى عمليات الاقتراض أو اعادة جدولة الديون مدى ما يلعبه الصندوق من خلال شروطه المعروفة فى تكييف سياسات الدولة التابعة مع مقتضيات النظام الرأسمالى الدولى ، وهذا ما سوف نتناوله عند دراسة تجربة مصر مع الصندوق فى السبعينات والثمانينات .

٣ ـ ولكن كيف تكون الدولة فى ذاتها تابعة أو كيف تسهم فى تبعية البلاد للنظام الرأسمالى الدولى ؟

أظهرت كثير من الدراسات والنظريات التى سبق عرضها فى الجزء النظرى مدى تبعية الدولة بقراراتها وأجهزتها من خلال اقدام الصفوة الحاكمة على اصدار التشريعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التى تعمل على تسهيل دخول رأس المال الأجنبى والاستثمارات الخارجية فى البلاد واعطائها الامتيازات والاعفاءات ، وقيام الدولة من خلال رأس المال العام أو القطاع العام بتجهيز البنية الأساسية اللازمة لأنشطة رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، وكذلك دخول القطاع العام أو الحكومى كشريك أساسى مع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة فى المشروعات الصناعية والتجارية والمالية والخدمية وغيرها ، هذا فضلا عن توجيه هيكل الاقتصاد فى الداخل والخارج الى ما يخدم التوجهات الجديدة مثل التركيز على قطاع التصدير وتوجيه موارد البلاد والقروض والاستثمارات الى ما يجعل الاقتصاد متوجها للخارج .

الهـــــوامش

(١) د٠ سمير أمين « حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية » ، المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة) السنة التاسعة ، العدد الثالث والتسعون ، تشرين ثان/نوفمبر ١٩٨٦ ، ص٨٩ ٠

(٢) بول باران ، الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمة أحمـــد فؤاد بلبع (القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٧) ص ٧٥ ــ ٨٥ ٠

(٣) Alejandro Portes, John Walton (eds.), Labour, Class, and the International System (New York, London; Academic Press, 1981), pp. 4, 13.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أفكار « فرانك » وســـمير أمين انظر رسالة الباحث للماجستير « دور علاقات التبعية فى أزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر ٧٠ ــ ١٩٨٠ » كلية الاقتصاد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ ــ ١٠٦ فى مواضع مختلفة ٠

(٥) د٠ سمير أمين ، التطور اللامتكافىء ، ترجمـــة برهـــان غليون (بيروت : دار الطليعة ط ٣ ، ١٩٨٠) المقدمة ٠

الواقع أن أصحاب نظرية النظام العـــالمى طوروا المقولة المـــاركسية التقليدية حول تحول العمل الى سلعة كعنصر حاسم فى تطور الرأسمالية عند التطبيق على التوسع العالمى للرأسمالية ، واعتمدوا على علاقات التبادل وانتقال السلع ورأس المـــال فى نطاق السوق العالمية كعامل أساسى فى هذا التوسع ، واستفادوا فى ذلك من فكرة آدم سميث عن علاقات السوق والتى قام بتطويرها بول سويزى والذى رأى أن ميلاد الرأسمالية جاء من خارج النظام الاقطاعى بمعنى دخوله فى التجارة بعيـــدة المدى والتى أدت بدورها الى دخوله فى سلسلة من علاقات التبادل التجارى وظهور الانتاج السلعى وانتقاله من ثم الى النظام الرأسمالى ،

P. Sweezy et al., The Transition from Feudalism To Capitalism (London : New Left Books, 1976), p. 42.

(٦) د٠ سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية » ، مصدر سابق ، ص ٨٧ ــ ٨٨ ٠

(٧) نفس المصدر ، ص ٩٠ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

(٩) د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) ص ١٨ ـ ٢٢ .

(١٠) Immanuel Wallerstein, The Modern world System, Part 1 (New York and London : Academic Press, 1974), pp. 15-16.

(١١) Wallerstein, "The Rise and the Future Demise of the World Capitalist System", Comparative Studies in Society and History, Vol. XVI, 1974, p. 401.

(١٢) Ibid., pp. 399 - 400.

(١٣) Peter Worsley, "One World or Three ? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein", The Socialist Register, 1980, pp. 298 - 99.

(١٤) I. Wallerstein, "Dependence in an Interdependent World : The Limited Possibilities of Transformation Within the Capitalist World Economy", African Studies Review, Vol. 17, No. 1, April 1974, p. 2.

(١٥) Ibid., p. 2.

(١٦) Ibid, pp. 4 - 8.

(١٧) Wallerstein, "The Present State of the Debate on World Inequality", in I. Wallerstein (ed.), World Inequality : Origins and Perspectives on the World System (Montreal : 1975), p. 26.
Terence Hopkins and I. Wallerstein, "Patterns of Development of the Modern World System", Review, Vol. 1, No. 2, Fall 1977, p. 111.

(١٨) Hopkins and Wallerstein, Ibid., pp. 113 - 119.

(١٩) Ibid., p. 127.

(٢٠) — T. Hopkins, "Notes on Class Analysis and World System", Review, Vol. 1, No. 1, Summer 1977, pp. 71 - 72.
Hopkins and Wallerstein, Op. City., pp. 132 - 34.

(٢١) Wallerstein, "The Present State of the Debate on World Inequality", Op. Cit., p. 17.

(٢٢) Wallerstein, "The Rise and the Future Demise of the World Capitalist System"; Op. Cit., p. 415.

(٢٣) Ibid., p. 403.

(٢٤) Wallerstein, The Modern World System, Op. Cit., p. 7.

(٢٥) A.G. Frank, Latin America : Underdevelopment of Revolution (New York : Monthly Review Press, 1919), pp. 269 - 359.

(٢٦) Frank, Crisis in the Third World (London : Hienmann, 1981), p. 231.

(٢٧) Ibid., pp. 232 - 34.

(٢٨) Ibid., pp. 245 - 47.

(٢٩) د. سمير أمين ، التطـــور اللامتكافىء ، مصـــدر سابق ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٣٠) د. سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية » ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ ـ ١٠٦ .

(٣١) Samir Amin, Class and Nation; Historically and in the Current Crisis (London : Heinemann, 1980), pp. 133 - 6.

(٣٢) Ibid., pp. 136 - 7.

(٣٣) Ibid., pp. 144 - 5.

(٣٤) Ibid., pp. 168 - 70.

(٣٥) I. Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", Monthly Review, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975, pp. 34 - 41.

(٣٦) Wallerstein, "The States in the Institutional Vortex of the Capitalist World Economy", International Social Science Journal, Vol. N. 4, 1980, pp. 743 - 45.

(٣٧) Ibid., p. 745.

(٣٨) Ibid., p. 746.

(٣٩) رغم وجود كيانات سياسية متعددة فى شكل دول قومية ، الا أن « عالمية » الاقتصاد الرأسمالى الدولى تعطى المنتجين/المنظمين فى المراكز فرصا متاحة للاستفادة من مظاهر ضعف دول الأطراف وتجعلهم لايخضعون

لقرارات الأخيرة ويستغلون القوانين والاجراءات المقيدة للعمال فى الأطراف وأشباه الأطراف ، والتى تبقى على أجورهم منخفضة عما يوجد فى المراكز ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Charles Ragin, Daniel Chirot, "The World System of I. Wallerstein : Sociology and Politicals History", in : Theda Skocpol (ed.), Vision and Method in Historical Sociology (New York and London : Cambridge Univ. Press, 1984), pp. 288 - 92.

(٤٠) Vicente Navaro, "The Limits of the World System Theory in Defining Capitalist and Socialist Formations", Science and Society, Vol. XLVI, No. 1, Spring 1982, pp. 82 - 3.

(٤١) Ibid., p. 83.

(٤٢) Wallerstein, The Capitalist World Economy (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1979), pp. 68 - 9, 35, 33.

(٤٣) T. Skocopol, "Wallerstein's World Capitalist System : A Theoretical and Historical Critique", American Journal of Sociology, Vol. 82, No. 5, March 1977, pp. 1079 - 80

(٤٤) Ibid., pp. 108 - 81.

(٤٥) انظر فى ذلك : د. عبد المنعم سعيد ، « مصر والنظام الدولى فى التسعينات » ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، ٨ يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٠ ـ ١٣ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل راجع : د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ـ سلسلة عالم المعرفة ، ١٤٧ (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، مارس/آذار ١٩٩٠) ص ٢٠ ـ ٥٥ .

(٤٨) انظر فى ذلك أيضا رأى آخر حول النظام الدولى الراهن والذى يتسم تبعا له بثلاث سمات أساسية هى : أ ـ شيوع حالة من السيولة الدولية . ب ـ حدوث تغيرات فى سياسات ومواقف القوتين الأعظم وذلك فى ظل اعادة ترتيب الأوضاع فيما بينهما . ج ـ تزايد الارتباط بين اعادة الأوضاع على صعيد المواجهة المركزية والصراعات الاقليمية . د. على الدين هلال ، « النظام الدولى وتأثيره على النظام العربى » ، الباحث

العربى (لنــدن) العدد ١٦ ، يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٤٩) انظر كمثال : د. محمد السيد سعيد ، « آفاق النظام الدولى فى التسعينات » ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ، ١٨ (أغسطس ١٩٨٩) ص ٨ .

(٥٠) د. ابراهيم سعد الدين ، أزمة النظام الاشتراكى ، كتاب الأهالى (القاهرة : ١٩٨٩) ، د. أنور عبد الملك « تحرك الاتحاد السوفييتى المستقبلى » ، ملف : « الاتحاد السوفييتى من الداخل » ، السياسة الدولية، السنة ٢٤ ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٤٧ - ١٦٢ .

(٥١) محمد سيد أحمد « حول اشكاليات كتاب سمير أمين ما بعد الرأسمالية » المستقبل العربى ، السنة ١٢ ، العدد ١٢٦ ، أغسطس/آب ١٩٨٩ ، ص ١٦٨ ، د. حازم الببلاوى ، تعقيب على ورقة د. ابراهيم سعد الدين و د. ابراهيم العيسوى « تجربة القطاعين العام والخاص فى مصر » ندوة القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، القاهرة : ١٤ - ١٥ مايو/آيار ١٩٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى .

(٥٢) انظر كمثال : سمير أمين « « حول أزمة الاشتراكية » تعقيب على نقد محمد سيد أضمد لكتابه ما بعد الرأسمالية ، المستقبل العربى ، نفس العدد ، ص ١٧٣ .

(٥٣) انظر كمثال :

Hamza Alavi, "The State in post-Colonial Societies", in : H. Gouldbowrne, ed., politics and state in the Third World (London : The Macmillan Ltd. Press, 1979), pp. 36 - 51.

(٥٤) Ziemann and Lanzendorfer, "The State in Peripheral Societies," The Socialist Register, 1977, p. 151. also : N. Poulantzas, State, Power, and Socialism (London : New Left Books, 1980).

(٥٥) Ibid., pp. 151 - 2.

(٥٦) Ibid., p. 152.

(٥٧) Nora Hamilton, "State Autonomy and Dependent Capitalism in Latin America", British Journal of Sociology, Vol. 32, No. 3, Sep. 1981, p. 306.

Ibid., pp. 305 - 10. (٥٨)

Ziemann and Larzendorfer, Op., Cit., pp. 161 - 62. (٥٩)

Ibid., pp. 162 - 5. (٦٠)

Ibid., pp. 160 - 1. (٦١)

Nora Hamilton, Op. Cit., pp. 310 - 13. (٦٢)

Cardoso, F.H., and Erzo Faletto, Dependency and Development in Latin America (Berkeley : Univ. of California Press, 1979), p. X. (٦٣)

Ibid., p. XVII. (٦٤)

Ibid., pp. 129 - 31. (٦٥)

Ibid., pp. 166 - 7. (٦٦)

James Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", in : P. Limqueco & B. McFarlane (eds.), Neo-Marxist Theories of Development (London : Croom Helm, 1983), p. 210. (٦٧)

Petras (ed.), Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World, (New York : Monthly Review Press, 1978), p. 86. (٦٨)

Ibid., p. 87. (٦٩)

Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", Op. Cit., p. 211. (٧٠)

Petras, "Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World", Op. Cit., pp. 88 - 9. (٧١)

Petras, "New Perspectives on Imperialism...", Op. Cit., pp. 212, 219. (٧٢)

Evans, Op. Cit., p. 44. (٧٣)

Ibid., pp. 45 - 63. (٧٤)

Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes...", Op. Cit., p. 206. (٧٥)

(٧٦) Petras, "Critical Perspectives on Imperialism...", Op. Cit., p. 90.

(٧٧) Authoritarian-Bureaucratic State and Corporate State

جدير بالذكر أن هناك خلافا حول تعريب مفهوم ال Corporate State بين الباحثين العرب ، فالبعض يعرفه ب « الدولة الطوائفية » ونظرا لعدم امكانية النسب الى صيغة الجمـــع فى اللغة العربيـــة ، أى « طوائفية » من طوائف ، فسوف يعتمد الباحث على مفهوم « الدولة الادماجية » .

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط راجع :

— I.I. Horowitz and E.K. Trimberger, "State Power and Military Nationalism in Latin America", Comparative Politics, Vol. 8, No. 2, Jan. 1976, pp. 231-3.
— Goran Therborn, "The Travail of Latin American Democracy", New Left Review, No. 113-113, Jan.-April 1979, pp. 101-102.

(٧٩) Wolfgang Hein and Konrad Stenzel, "The Capitalist State and Underdevelopment in Latin America : The Case of Venezuela", in H. Gouldbourne (ed.), Politics and the State in The Third World, Op. Cit., pp. 94-6.

(٨٠) O'Donnell, "Comporative Historical Formations of the State Apparants and Socio-Economic Change in the Third World", International Journal of Social Science, Vol. XXXII, No. 4, 1980, p. 728.

(٨١) يرى « أودونيل » أن هناك معايير لفهم الاختلافات التـــاريخية فى تكون جهاز الدولة فى العالم الثالث من أهمها وجود أو عدم وجود دولة قومية وبرجوازية محلية متبلورة نسبيا متعاونة مع رأس المـــال غير القومى بحيث يشجعها الأخير على نوع معين من التصنيع ، وهـــذا يؤدى الى تميز دول أمريكا اللاتينية عن دول القارتين الافريقية والآسيوية ،
O'Donnell, Op. Cit., p. 722.

(٨٢) نقلا عن :

A. Portes and J. Walton, Labour, Class, and The International System.

(٨٣) Horowitz and Trimberger, Op. Cit., pp. 232-3.

(٨٤) G. O'Donnell, "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.),

The New Authoritarianism in Latin America (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979), pp. 286 - 6.

(٨٥) Ibid., pp. 288 - 9.

(٨٦) Ibid., pp. 292 - 3.

(٨٧) Alfred Stepan, The State and Society : Peru in Comparative Perspective (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978), pp. 76 - 7

(٨٨) Ibid., p. 65

(٨٩) Ibid., p. 66.

(٩٠) Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?", in : F. Pike and T. Stritch, eds., The New Corporatism (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974), pp. 89 - 90.

(٩١) Ibid., pp. 120 - 126, 102 - 104.

(٩٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب انظر :

W. Canak, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", Vol. 19, No. 1, 1984, pp. 3 - 28.

(٩٣) Stepan, State and Society..., Op. Cit., pp. 74 - 80.

(٩٤) رغم أن خلدون النقيب يقدم هذا النقد لمفهوم التكوينة الخراجية أو نمط الانتاج الخراجي الذى طرحه سمير أمين ، الا أنه يمكن توجيهه بصفة عامة لمفاهيم نمط الانتاج الآسيوى ونمط الانتاج الاقطاعى ، وحتى المفهوم « الفيبرى » فى الارث الأبوى والتنظيم التقليدى للسلطة والبيروقراطية والدولة غير العقلانية ، ولمزيد من التفاصيل راجع دراسته الرائدة فى هذا المجال : « بناء المجتمع العربى : بعض الفروض البحثية » ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ ، ص ٦ ـ ٢٤ .

(٩٥) Karl Wittfogel, Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power (New Haven : Yale Univ. Press, 1957).

(٩٦) وهناك دراسات عديدة طبقت النموذج على تاريخ المجتمعات العربية قبل خضوعها للسيطرة الغربية نذكر منها على سبيل المثال

لا الحصر الدراسات التالية عربية وغربية :

— Elbaki Hermassi, Leadership and National Development in North Africa (Berkeley, Calif : Univ. of California Press, 1972).
— C.H. Moore, Politics in North Africa : Algeria, Morocco, and Tunisia (Boston : Little Brown and Co., 1970).
— Samy Zubaida, "Economic and Political Activism in Islam", Economy and Society, Vol. 1, No. 3 (1972).
— Hisao Otsuka, "Max Weber's View of "Asian Society"," The Developing Economics, Vol. 4 (1966).
— Nikki R. Keddie, "Pre-capitalist structures in the Middle East", Journal of Arab Affairs, Vol. 1, No. 2, (1982).

ولمزيد من التفاصيل حول الأفكار الرئيسية لكل من مفهومى نمط الانتاج الآسيوى والارث أو الاستبداد الأبوى راجع :

— د· خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ ـ ١٧ ·

— د· عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجمتاعية فى الشرق الأوسط » ، المستقبل العربى ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، مارس/آذار ١٩٨٢ ، ص ١٢ ـ ١٧ ·

(٩٧) نقلا عن : د· خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ ·

(٩٨) نفس المصدر ، ص ١٧ ·

أنظر أيضا انتقادات عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٠ ـ ١٧ ·

(٩٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا النمط والذى يسمى « نمط الاقطاع المستحدث » ، انظر د· عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٣ ، وردا على ما تقوله بعض الدراسات الغربية من أن الدولة نشأت كظاهرة حديثة فى الوطن العربى أى منذ دخول الاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر ، يثبت ايليا حريق أن هذه الدولة تعد ظاهرة قديمة فى أغلب البلاد العربية سواء فى المشرق أو المغرب وان الاستعمار الأوروبى لم يخلق الدولة سوى فى أقطار سوريا والعراق والأردن ، انظر ايليا حريق ، « نشوء نظام الدولة فى الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد ٩٩ ، مايو/آيار ١٩٨٧ ، ص ٧٧ ـ ٩٥ ·

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل انظر الكتابات التالية لسمير أمين :

— التراكم على الصعيد العالمى : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن

قبيسى (دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢) ص ١٩٦ ـ ٢٢٥ .

— The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle (London : Zed Press, 1978), pp. 21-35.
— Class and Nation : Historically and in the Current Crisis, Op. Cit., pp. 46-70.

(١٠١) Amin, The Arab Nation..., Op. Cit., p. 22.

(١٠٢) انظر الفصل الثامن « أصول الازدواجية فى الثقافة المصرية » ، من : أزمة المجتمع العربى لسمير أمين ، مصدر سابق ، ص ١١٩ ـ ١٣٤ ، انظر أيضا : د. بهجت قرنى ، « تناقضات الدولة العربية القطرية » ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/تشرين ثانى ١٩٨٧ ، ص ٣١ ـ ٥١ .

(١٠٣) مغنية الأزرق ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(١٠٤) نفس المصدر ، ص ٣٢ .

(١٠٥) د. عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٠٦) تراجع دراسة عبد الباقى الهرماسى :
Leadership and National Development in North Africa, Op. Cit., p. 92.

ولا تخرج دراسة عبد الله العروى عن الاطار الفيبرى فى مفهومه عن الدولة العقلانية والبيروقراطية المرشدة ، انظر : مفهوم الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ ـ ١٥٨ .

(١٠٧) يقدم مصطفى كامل السيد خمسة أسباب مترابطة تبرر تفضيل استخدام المنظور الطبقى فى تحليل الظاهرة السياسية فى دراسته: « المنظور الطبقى ودراسة الظاهرة السياسية » بحث مقدم لندوة الاتجاهات الحديثة فى علم السياسة : نظرة نقدية والتى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ١٥ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥ ـ ٨ .

ـ أيضا : د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(١٠٨) ان الدولة القطرية أضحى وجودها ذاته محل شك فى ضوء رفض هذين التيارين لاطاراتهما المرجعية كما يقول عبد الباقى الهرماسى فى دراستيه التاليتين ، بعد أن أخفق مشروعها فى دولنة المجتمع وشخصنة الدولة :

ـ « الدولة والنظام فى المغرب العربى » ، المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٥٣ ، يونيو/حزيران ١٩٨٣ ، ص ٣٢ ـ ٣٨ ٠

ـ « المغرب العربى المعاصر : الخصائص المؤسسية والايديولوجيـــة للبناء السياسى » ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ ص ١٦ ـ ٢٨ ٠

(١٠٩) يتفق الباحث مع خلدون النقيب فى هذا الصدد ، انظر المصدر السابق ، ص ٢٠ ٠

الفصل الثانى

مصر والنظام العالمى

مقدمة :

عند دراسة وضع مصر في النظام العالمى (الرأسمالى) نجد أننا ازاء اشكالية نظرية واضحة ، تتصل أساسا بتفاعلات هذا النظام ودور القوى الرئيسية المسيطرة فيه فى اختراق مصر كدولة ونخبة حاكمة ومجتمع ، وتغلغل تأثيرات السيطرة الرأسمالية العالمية فى ديناميات التطور الاجتماعى لمصر الحديثة . وتبدو الاشكالية النظرية أولا من جهة أن ما قدمته نظرية النظام العالمى سالفة الذكر ، والتى تبحث فى الاقتصاد السياسى للعلاقات الدولية ، يقتصر غالبا على تحليل طبيعة النظام العالمى ودور الرأسمالية الغربية فى استغلال ونهب موارد مجتمعات العالم الثالث ، غير أن هذه النظرية عندما تنتقل الى حقل الواقع لا تستطيع الاحاطة بمفردات الواقع وتطور الديناميات الداخلية لمجتمع ما من مجتمعات الأطراف . ويكاد يتوقف أصحاب النظرية عند مقولات عامة حول استغلال الرأسمالية الغربية لبلدان العالم الثالث وادماجها فى التقسيم الدولى للعمل واظهار مظاهر تبعية هذه البلدان سياسيا وعسكريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا للمراكز الرأسمالية العالمية ، ولم يعن هؤلاء كثيرا بوضع مفاهيم اجرائية أو اصطلاحية للتبعية وللتطور غير المتكافىء ، وكذلك بصياغة مؤشرات كمية يمكن اختبارها لقياس شروط التبادل غير العادلة التى تخضع لها بلدان العالم الثالث .

ومن ناحية ثانية ، فقد اكتفي أصحاب النظرية ، مثلما فعل سمير أمين ، بالحديث عن أفكار عامة تتناول قدرة الدولة على السيطرة على شروط التراكم دون اهتمام بدراسة امكانية التحقق عمليا من توافر قدرة

الدولة فى هذا الصدد ، وتبدو أهمية هذه المسألة خاصة ونحن نعيش فى نظام عالمى شامل لا يمكن الحديث فيه عن تنمية مستقلة بعيدة عن ضغوط ومؤشرات هذا النظام ، كما أن هؤلاء قد تحدثوا بصفة شديدة العمومية عن مفهوم ذلك الارتباط عن النظام العالمى بدو تحليل لامكانيات ذلك ، خاصة وأن أغلب دول العالم الثالث تعتبر شديدة الارتباط بهذا النظام بل وبالدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة عليه · ومن ثم فهى شديدة الحساسية لما يحدث من تغيرات فى نظام النقد الدولى وحركة تبادل الصادرات والواردات والأوضاع الاقتصادية السائدة فى الدول الغربية (صادرات وواردات) يمثل نسبة كبيرة نسبيا لا تقل عن ٢٥٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى لأغلب البلدان النامية فى حين أنها لا تزيد عن ٧٪ مثلا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ··· الخ ·

ومن ناحية ثالثة تبدو الاشكالية النظرية بارزة عند دراسة وضعية الدولة المصرية فى اطار النظام العالمى ، فليس من شك أن هذه الدول تتمتع بخصوصية مميزة فى النظام العالمى من حيث الموقع الجغرافى والاستراتيجى والسياسى والاقتصادى بحيث تختلف فى ذلك عن دول أخرى عربية أو غير عربية ، وهنا يثور التساؤل : من أين نبدأ عند دراسة وضع مصر فى النظام العالمى ؟ هل من مقولة تطور هذا النظام وانعكاساته على ما يحدث فى مصر ، ونجد هنا أن هذه المقولة لا تمكنا من الاحاطة بديناميات التطور الاجتماعى الداخلى ، فقد لا نستطيع أن ندرس هنا سوى السياسة الخارجية لمصر · أما اذا درسنا هذا الوضع من ناحية مفهوم الدولة المركزية فى مصر فقد نجد أنفسنا أمام تطور مجتمعى صرف طويل تاريخيا وليست له علاقة ذات بال مع النظام العالمى · واذا تم التركيز على حقل الاجتماع التاريخى بتحليل تطور البنية الاجتماعية والتركيب الطبقى ومدى العلاقة مع النظام العالمى لوجدنا اشكالية نظرية أخرى وهى أن ما تقدمه نظرية النظام العالمى ونظريات التبعية عموما عبارة عن مقولات عامة لا تتغلغل فى صميم

تطور النسيج الاجتماعي ، فاذا كان التركيب الاجتماعى قد تأثر فعلا بالتغلغل الاستعمارى الرأسمالى الغربى من حيث ميلاد الرأسمالية وتطورها ، الا أن تتبع تحليل نظرية النظام العالمى لا يجعلنا نحيط بتفاعلات التطور الإجتماعي من زاوية نشوء وتكون الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والفئات الوسطى وعلاقة كل ذلك بنشأة الشريحة الرأسمالية التى تأثرها ميلادها بالوجود الأجنبى الرأسمالى •

ان نظريات التبعية عموما تطرح تعريفات عامة غير مدققة للدولة وأجهزتها والسلطة والنخبة الحاكمة والمجتمع ، وتتناول الدولة مثلا كشىء غامض قد يشمل النظام السياسى والطبقة الحاكمة والسلطة السياسية معا •

ولعل ذلك ينقلنا الى بعد آخر من الاشكالية وهو كيفية قياس تبعية الدولة وامكانية اختبار كفاءة أجهزتها ونخبها الحاكمة فى التعبئة السياسية للجماهير والتوجيه الأيديولوجي والقدرة على تشكيل واعادة البناء الاجتماعى أو المجتمع المدنى ، وكذلك قياس قدرة الدولة فى السيطرة على مواردها الوطنية وتعبئتها بغرض التنمية المستقلة والاعتماد على الذات والتخلص من مختلف صور التبعية • وتبدو الصعوبة المنهجية والنظرية هنا ليس فى قياس التبعية الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها ، وانما فى اختبار تبعية الدولة سياسيا • وهنا نجد محاولات قليلة للقياس ومن أهمها كتاب الدكتور ابراهيم العيسوى « قياس التبعية فى الوطن العربى » (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩) وقدم فيه ١٠٧ مؤشرات لقياس التبعية ، واستطاع قياس مؤشرات عديدة للتبعية (الواقع الجغرافى ، التبعية الاقتصادية ، الثقافية ، المالية ، العسكرية) غير أن مؤشرات التبعية السياسية لم تكن قابلة للقياس بسهولة كما سنرى فيما بعد •

ازاء أوجه القصور التى تعانى منها نظرية النظام العالمى ، ونظرا لأن نظريات التبعية الأخرى تتناول الأبعاد المختلفة للدولة التابعة ، فنظرية الدولة التابعة تتعلق بطبيعة الادارة الاقتصادية للدولة ، فيما تحلل نظرية

الدولة الأدماجية أو التعاضدية نمط الادارة الاجتماعية ، وتتناول نظرية الدولة البيروقراطية ـ التسلطية طبيعة النظام السياسى ونموذج الحكم ، ومن هنا نجد أن هذه النظريات تبدأ من دراسة طبيعة الدولة وعلاقتها بالنظام الرأسمالى العالمى ، ولم تعط اهتماما ذا بال لتاريخ التطور الاجتماعى المحلى الذى يضفى على الدولة الطبيعة السياسية والطبقية التى تكتسبها كانعكاس لهذا التطور بالأساس • ويكون من الأفضل هنا تتبع التطور الاجتماعى المصرى الحديث وبصفة خاصة دور وتحول التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية منذ يوليو ١٩٥٢ ، مع الاشارة بالطبع الى ارهاصات تكونها الجديث فى نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين وحيث تبلورت بعض ملامحها مع قيام ثورة ١٩١٩ • فهذه الفئة الاجتماعية الحيوية وهى التى قادت عملية التطور السياسى الاجتماعى والاقتصادى فى تاريخ مصر الحديثة وقد تغيرت ملامحها كثيرا وتبدلت تحالفاتها مع الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى تبعا لتغير الظروف الدولية والداخلية •

وقد اتسم تطور هذه الفئة (الفئة الوسطى عموما) بتغير مواقعها من النظام العالمى ومن تفاعلات الصراع والتعاون فيه حسب توافق أو تعارض هذه التفاعلات مع طموحاتها وأدوارها التى رسمتها لنفسها ، وكذلك تبعا لسياسات الدولة والقوى المسيطرة عليها أجنبية كانت أم وطنية ، عسكرية كانت أم مدنية ، ولمحاولات هذه الفئة ـ التشكيلة الاجتماعية الرئيسية استثمار التناقضات السائدة بين الدول الكبرى والعظمى فى النظام الدولى من جانب والتناقض أو التعاون بين السلطة الحاكمة والقوى الدولية المسيطرة •

ونفترض فى هذا الجزء التطبيقى من الدراسة أن هناك قانونا عاما حكم التطور الاجتماعى فى مصر ، وهو أن تكون التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الرئيسية قد تم فى اطار عملية صراع الاحتلال البريطانى والبرجوازية الأجنبية والسلطة الحاكمة من أسرة محمد على وبعض كبار ملاك الأراضى

والرأسمالية التجارية والمالية المصرية من جانب ، وبين الرأسمالية المصرية الوليدة الممثلة فى تجربة طلعت حرب وبنك مصر والتى تكونت من شرائح الرأسمالية الصناعية وبعض كبار ملاك الأراضى الذين انضموا الى التجربة لمواجهة النفوذ الاقتصادى للأجانب فى مصر • ثم تغيرت ملامح هذه التشكيلة مع ثورة يوليو ١٩٥٢ الى فئة تكنوقراطية بيروقراطية صاعدة قادت تجربة التنمية والتخطيط والتصنيع ، الا أن هذه الملامح تغيرت أيضا فى السبعينات - وما تزال حتى الآن - لتمثل فئة اجتماعية تعتمد على الرأسمالية الانفتاحية الخاصة من أصحاب الوكالات الأجنبية للاستيراد وقوى السوق ودوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس المال الأجنبى وبالشركات متعدية الجنسية ، وترتبط هذه الفئة ببيروقراطية الدولة لاستغلال امكانيات وأجهزة الدولة لخدمة مصالحها وتحالفاتها الخارجية • فى حين أن بعض دوائر الرأسمالية المصرية المحلية من أصحاب المشروعات والشركات غير المرتبطة بالاستثمار العربى أو الأجنبى وجدت نفسها فى تناقض مع رأسمالية الانفتاح ، لأنها لم تستفد من قوانين تشجيع الاستثمار وان حاولت استثمار مناخ الانفتاح فى تعظيم ثرواتها ومكاسبها الاجتماعية والاقتصادية والمالية • ونجد أنها فى حالة تنافس شديد مع رأسمالية الانفتاح من أجل الحصول على أكبر تسهيلات وامتيازات مالية وتجارية وادارية من الدولة والسلطة الحاكمة ، وقد برزت معالم التنافس والتناقض فى عقد الثمانينات وبعد أن كانت رأسمالية الانفتاح مسيطرة تماما منذ منتصف السبعينات •

فى هذا الاطار نجد أن الدولة المصرية تغير سياساتها وتكتيكاتها ازاء هذه التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية من تحالف وتعاون الى صراع وتناقض تبعا لاختلاف الظروف الدولية وضغوط الرأسمالية العالمية ومن ثم وضعية مصر فى النظام العالمى وعلاقة سلطة الدولة بهذا النظام من صراع شديد مع دوائر الرأسمالية العالمية فى الخمسينات والستينات الى تعاون يصل فى بعض الأحيان الى تحالف وعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات حتى الآن •

ويرتبط بالافتراض السابق افتراض آخر مفاده أن التشكيلة الاجتماعية الرئيسية كانت تضع نصب أعينها دائما قوة ونفوذ الدولة من حيث محاولة الاستفادة بأكبر قدر ممكن من حماية وتشجيع الدولة بأجهزتها الادارية والأمنية والتشريعية والاقتصادية في صورة امتيازات وتسهيلات وقروض وائتمان ، حتى أن قوة وانتعاش الدولة مثلت دائما مصدر نمو وتطور لهذه التشكيلة مع اختلاف مكوناتها وملامحها سواء أكانت رأسمالية خاصة وزراعية وعقارية ومن كبار ملاك الأراضى أو تكنوقراطية بيروقراطية تتكون فى اطار قيادة الدولة للتنمية والتوسع الاقتصادى والاجتماعى ٠

وأخيرا فهناك افتراض آخر يدور حول دور القوى الاستعمارية الأجنبية ، فرغم أن الرأسمالية العالمية قد اختلت مصر واخترقتها اعتمادا على جهاز الدولة المصرى وظلت تفضل الارتباط به والتعامل معه ، ولم تتجه الا فى القليل ، وخاصة فى سنوات الانفتاح وفى الثمانينات خاصة ، الى الاتصال مباشرة بالرأسمالية الكمبرادورية أى المرتبطة بالمصالح الأجنبية ، فان هذه الرأسمالية العالمية لم تكن تحبذ أن تقوى سلطة الدولة وتدخلها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اقترنت السيطرة الاستعمارية بتفكيك دولة محمد على واضعاف جيشها وبيروقراطيتها وتقليص التعليم فيها ، وهكذا الحال أيضا فى الوقت الحاضر مع سياسات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى الرامية الى تحجيم دور الدولة فى مصر وتقليص القطاع العام والدعم وتشجيع القطاع الخاص وغيرها ٠

أولا : اندماج مصر فى النظام العالمى ، نظرة تاريخية :

ينبغى التعرض لأهم مظاهر وأشكال اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى والذى بدأت مقدماته ومحاولاته منذ سنوات حكم محمد على ذاته وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويعد ذلك مقدمة ضرورية لدراسة وضع مصر فى النظام الدولى وآثار علاقات التبعية سياسيا واقتصاديا على الدولة والبناء الاجتماعى فى فترة الدراسة ٠

لم تكف محاولات الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى عن التوقف فى العصر الحديث ، وتم ذلك بفعل عوامل عديدة أهمها بالطبع موقع مصر الاستراتيجى الهام فى السياسات الاستعمارية للدول الأوروبية ومواردها وامكانياتها المختلفة ولقد شجع هذه المحاولات ضعف الدولة العثمانية وازدياد قوة مصر فى عهد محمد على وخروجها نهائيا من نطاق السيطرة العثمانية وتحديها الذى ينذر بالخطر للمصالح الاستعمارية الأوروبية . وسوف نتناول باختصار أهم ملامح ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى منذ حكم محمد على وحتى عام ١٩٥٢ .

فقد أدى امتداد الحكم المصرى فى عهد محمد على الى بلدان عربية عديدة وتوسع نفوذ الدولة المصرية الى اقدام بريطانيا على توقيع معاهدة مع الدولة العثمانية فى عام ١٨٣٨ يتم بموجبها معاملة السلع الانجليزية معاملة تفضيلية فى أراضى الدولة العلية ، ويشمل ذلك بالطبع مصر والبلدان التى تسيطر عليها ، كما تنص الاتفاقية على الغاء الحظر المفروض على دخول السلع الأجنبية الى ولايات الدولة ومن بينها مصر ، غير أن محمد على رفض تنفيذ هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع سياسة حماية المنتجات المصرية داخل حدود القطر وخارجه من البلدان التى يسيطر عايها الحكم المصرى(١) .

وفى عهد محمد على أيضا لم تتوقف الدول الأوروبية عن التدخل فى شئون مصر ومحاولة الحاقها بالسوق الرأسمالية الدولية ، فقبل توقيع الاتفاقية سالفة الذكر كان محمد على قد رفض عرضا لشق قناة السويس تقدم به وفد فرنسى من أتباع « سان سيمون » بتكليف من حكومة نابليون، فى عام ١٨٣٢ ، وكان الرفض مبنيا على تخوف محمد على من أن تتحكم بريطانيا فى المواصلات الداخلية فى مصر نفسها (بين القاهرة والسويس على سبيل المثال) كسبيل ضرورى لسيطرتها على الطريق الى الهند(٢) .

غير أن المصالح الاستعمارية الأوروبية نجحت فى ضرب الدولة المصرية

وتقويض نفوذ محمد على باجباره على توقيع معاهدة لندن فى سبتمبر ١٨٤٠ والتي نصت فى أهم بنودها على الغاء احتكار الدولة للتجارة والنشاط المالى والزراعى والعمل على تغلغل رأس المال الأجنبى فى داخل مصر(٣) .

وقد بدأت أبرز محاولات ادماج مصر فى النظام الدولى بمنح الخديو سعيد امتياز حفر قناة السويس فى نوفمبر ١٩٥٤ ، وقد اشتمل هذا الامتياز على شروط تنتقص من سيادة الدولة المصرية مثل اعطاء الشركة العالمية لقناة السويس ملكية الأراضى الواقعة على طول القناة ، ثم اعطائها حق تشغيل من ٢٠ الى ٣٠ ألف رجل كل شهر على سبيل السخرة فى أعمال القناة ، وعندما ثار نزاع بين الدولة المصرية والشركة حول استخدام المصريين فى أعمال السخرة بمنطقة القناة وتم الاحتكام الى نابليون الثالث ، قضى الأخير برد العمالة المصرية مع تغريم الحكومة المصرية ثلاثة ملايين جنيه استرلينى على سبيل التعويض للشركة(٤) .

ومن ناحية أخرى بدأت عملية دفع مصر الى مأزق القروض والاستدانة فى عهد سعيد بتحميل الخزانة المصرية وحدها بـ ٤٤٪ من رأس مال شركة القناة ، رغم أن الشركة مسماة « عالمية » وينبغى لذلك تمويل شق القناة من رؤوس الأموال الحرة فى أوروبا(٥) ، وازداد لجوء مصر فى عهد اسماعيل الى الاقتراض حتى بلغت ديون مصر فى أواخر عهده ٩١ مليون جنيه مصرى كما هو معروف ، وازاء عجز اسماعيل عن السداد ، اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على الاستيلاء على نصيب مصر كله من شركة قناة السويس نظير مبلغ لا يعبر أبدا عن حصتها وهو ٣ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

ومع استمرار عجز مصر عن الوفاء بديونها بدأت عملية التدخل الأجنبى من خلال اشراف البعثات الأجنبية على الاقتصاد المصرى وتوجيه موارد الموازنة المصرية ، وهكذا أنشىء « صندوق الدين » عام ١٨٧٦ ، ليتولى سلطات عليا فى تقرير أمور الاقتصاد والمالية والنقل ، وشارك

وزيران انجليزى وفرنسى للاقتصاد والمالية فى وزارة نوبار الأجنبية فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وبعد عزل اسماعيل فى يناير ١٨٧٩ شكلت « لجنة التصفية » من قبل الدول الأوربية الكبرى التى قررت تخصيص القسم الأعظم من الميزانية المصرية لسداد الديون الموحدة ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد قرر قانون التصفية الصادر فى ١٨٨٠ بيع أراضى الدائرة السنية والدومين لرأس المال الأجنبى (الانجليزى والفرنسى أساسا) ولبعض كبار الملاك ، ومن المهم الاشارة هنا الى قيام بنوك وشركات عقارية أجنبية فى هذه الفترة كأحد مظاهر اختراق رأس المال الأجنبى لاقتصاد مصر ، وتولت هذه البنوك والشركات تمويل عمليات بيع وشراء أراضى الدائرة السنية والدومين أولا ثم بقية الأراضى ، وكذلك عمليات المضاربة والسمسرة على الأرض والمحاصيل ٠ ويحسن هنا الاشارة الى أهمية البنوك الأجنبية التى تكونت بهدف تمويل عمليات بيع وشراء الأراضى(٦) :

- البنك العقارى المصرى والذى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (وأهم المساهمين سوارس الرأسمالى اليهودى) ورؤوس أموال فرنسية وانجليزية وبلجيكية وسويسرية ٠ وقد بلغ نفوذ هذا البنك الى حد أن بلغت مساحة الأراضى المرهونة له ١٠٪ من مجموع الأراضى عام ١٨٩٥ و٢٥٪ فى عام ١٩٠٧ ٠

- الصندوق العقارى المصرى ، أنشىء فى ١٩٠١ برأس مال فرنسى بلجيكى ٠

- بنك الأراضى المصرية ، تأسس فى ١٩٠٢ برأس مال انجليزى فرنسى ٠

وكانت مصر قد شهدت عملية اجبار على تحول اقتصادها الى التخصص فى محصول واحد هو القطن وذلك فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ، مما يؤدى الى تسهيل ادماج مصر فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى

وتحوله الى مزرعة قطنية لمصانع النسيج فى بريطانيا ، وتقلص زراعة محاصيل الغذاء مما حوله الى مستورد لهذه المحاصيل .

ولم تكن عملية ادماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لتتم سوى بالاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وظلت سنوات الحكم البريطانى فى عهد كرومر تعمل على تعميق اندماج مصر فى النظام الدولى من خلال زيادة تصدير القطن الى مصانع « يوركشير » و « لانكشير » وخفض المساحات المزروعة بالحبوب الغذائية ، وتكييف أوضاع الميزانية المصرية ضمانا لسداد الديون واكمال خطة ضرب الصناعة المصرية .

الجدير بالذكر هنا أن مستويات التبعية المصرية أضيفت اليها مستويات أخرى ، فبعد التبعية المالية والزراعية ، جاء نوع آخر هو التبعية المصرفية والمالية ولكن هذه المرة للاستثمارات الأجنبية الخاصة من فرنسية وانجليزية وبلجيكية ، وقد سبقت الاشارة الى دور البنك العقارى المصرى والمكون من رؤوس أموال فرنسية بالأساس ، وتركزت أنشطته فضلا عن عمليات تمويل بيع وشراء الأراضى فى شركة قناة السويس ومشروعات المياه والغاز وتقديم القروض العقارية .

أما الاستثمار الانجليزى فقد اتجه مباشرة الى اخضاع السياسة المالية للبلاد من خلال انشاء البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ ، وقد لعب هذا البنك دور البنك المركزى المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتركزت استثماراته فى الشركات الزراعية والعقارية ومشاريع خطوط الترام والسكك الحديدية ومدينة مصر الجديدة(٧) .

وظهرت أشكال أخرى للاختراق الرأسمالى الأوروبى للاقتصاد المصرى من خلال نشاط التوكيلات التجارية ، حيث تولى عدد من كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال انشاء مكاتب لاستيراد المنتجات الأوروبية .

وفى مواجهة محاولات بعض عناصر الرأسمالية المصرية بناء اقتصاد

وطني مستقل ، وهو الأمر الذى تجلى فى تجربة بنك مصر بقيادة طلعت حرب ، لجأت السلطات البريطانية والعناصر الأجنبية والمصرية المرتبطة بها الى انشاء اتحاد الصناعات فى عام ١٩٢٢ بهدف تجميع الشركات الصناعية فى تنظيم واحد وتحقيق المصالح المشتركة للضغط على محاولات بنك مصر اجتذاب أصحاب رأس المال المصرى للمشاركة فى أنشطته(٨) ٠

وتمثل محاولات المصالح الأجنبية وحلفائها من بعض كبار ملاك الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال المصريين لاجهاض تجربة بنك مصر ، والتى ستتم الاشارة اليها ، احدى حلقات ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى واستمرار سيطرة رأس المال والمصالح الأجنبية على أغلب قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر ٠

ثانيا : الصراع الاجتماعى والنظام العالمى :

(أ) أدى اندماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى عقب انهيار تجربة محمد على الى تعويق أو الحد من التطور الطبيعى والمتمثل فى الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعى الى نمط الانتاج الرأسمالى حسبما ترى بعض الدراسات التى ركزت على الجوانب المادية ـ الطبقية فى التحليل(٩) ، وبناء على ذلك فان كبار ملاك الأراضى لم يقدر لهم التحول الى « طبقة برجوازية » بفعل اندماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية ، والذى أدى بدوره الى ضعف تبلور الطبقات الاجتماعية والى أن لا يتوقف هذا التبلور أساسا على التطور الاقتصادى لقوى وعلاقات الانتاج ، وانما أخضع القوة الاقتصادية فى تطورها لتأثير القوة السياسية ٠

وعلى الرغم من دخول الملكية الخاصة للأراضى بعد انهيار حكم محمد على وتقنينها رسميا فى عام ١٨٩١ ، وما تبعه من تغير فى العلاقات الانتاجية ، الا أن ضآلة حجم التصنيع وضعف التحول الرأسمالى الشامل فرض حدودا على ظهور « طبقة برجوازية » وطبقة عاملة صناعية فى المدن

وأدى بالتالى الى حالة من السيولة فى العلاقات الاجتماعية وغياب جماعات مصلحية قوية بين الدولة والمواطنين(١٠) .

بناء على ذلك ، فقد برز داخل البناء الاجتماعى عدد من مظاهر التفكك والتناقض(١١) . من أهمها التناقض بين التطور الرأسمالى والانساق الثقافية والأبنية السياسية قبل الرأسمالية التى عوقت هذا التطور وتناقض آخر بين العاصمة التى تركز فيها النشاط الاقتصادى وركائز القوة السياسية ، والأقاليم المكونة من قرى وبلدان منعزلة تسيطر عليها العاصمة .

ويلفت اسماعيل صبرى عبد الله النظر الى دور الدولة المصرية الحديثة الذى كان ضعفه من أحد أسباب تعويق النمو الذاتى للبرجوازية ، فقد تخلت عن دورها عقب انهيار تجربة محمد على فى تنمية المصانع اليدوية وادخال الصناعة الآلية على عكس ما حدث فى أوروبا ، وبالنسبة للأرض أيضا فقد تخلت عنها الدولة بالتنازل عن الدومين العام ، ومع دخول رأس المال المصرفى الأوروبى لم تقاوم ، بل شجعت قيام البنوك العقارية الأجنبية وأهمها « البنك العقارى المصرى » الذى استحوذ على حوالى مليون فدان من أجود الأراضى كانت مرهونة لديه ابان الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠ ، كما استطاع الأجانب طرد التجار المصريين من السوق باعتمادهم على البنوك ، لأن المصريين كانوا لا يخافون ايداع نقودهم بالربا فقط ، بل ومن الاقتراض أيضا . وانتقل المركز التجارى للقاهرة من الموسكى الى شارع فؤاد .. الى أيدى البرجوازية الأجنبية المقيمة فى مصر ، وأدت هذه العوامل التى ارتبطت بالسوق الرأسمالية العالمية ، الى اعاقة النمو الذاتى للبرجوازية المصرية(١٢) .

وقد ظهر دور الدولة أيضا فى مرحلة صعود « البرجوازية المصرية » بتأسيس بنك مصر على يد طلعت حرب عام ١٩٢٠ والصناعات التى أقامها حيث حاولت البرجوازية المصرية اجتذاب الدولة من خلال ايداع الأخيرة

الأموال العـامة ـ أموال المجالس المحلية وغيرها ـ فى بنـك مصر ، كما استطاعت أن تجذب اليها كبار ملاك الأراضى الذين تعاملوا فى السوق بالبيع والشراء وكانت تعاملاتهم عن طريق بنك مصر ، ومن ناحية أخيرة ، « اتبعت ـ أى البرجوازية المصرية ـ قصـة تسليف الموظفين عن المرتب ، فأقنعت أعدادا كبيرة من الموظفين بتحويل مرتباتهم على بنك مصر »(١٣) .

وللوقوف على دور الحكومات المصرية المتعاقبة فى تشجيع اقامة بنك مصر كبنك وطنى ودعم أنشطته ومن ثم رعاية انشاء قطاع صناعى حديث فى الاقتصاد المصرى تقوده « البرجوازية الصناعية » الصـاعدة ، وتحليل دورها أيضا فى تقويض تجربة بنك مصر ومجموعة شركاته ، يقتضى الأمر تحليل الظروف السياسية والاقتصادية لميلاد بنك مصر والقوى الاجتماعية التى ضغطت فى سبيل انشائه وكذلك موقف الدولة من ذلك .

فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٠مطالب متصـاعدة من قبل كبار مـلاك الأراضى من المصريين الأصليين ومن الحركة الوطنية المصرية بضرورة انشـاء بنك وطنى يواجه الأنشـطة الاسـتغلالية والربوية لرأس المـال الأجنبى فى مصر ، والذى ازداد نفوذه عقب الاحتلال البريطانى للبلاد ، على اننا نجد أن هذه الدعوات رفعت فى اطار صراع سياسى واجتماعى داخل القوى الاجتماعية المختلفة وخاصة أجنحة « الطبقة العليا » ذاتها ، وعلى سـبيل المثـال فقد بدأ كبار مـلاك الأراضى والتجـار وكبار البيروقراطيين الحـكوميين ممن استثمروا فى الصناعة يمارسون ضغوطا على الحـكومة من أجل اقامة حواجز بغرض تعريفات جمركية حمـائية ولحماية الصناعات المصرية الناشـئة(١٤) . بينما رفض ذلك زراع القطن ممن لم يوجهوا أموالهم الى الاسـتثمار فى الصناعة والتجار المحليون الذين كانت تربطهم صلات وثيقة برأس المال الأجنبى ، وحيث نظروا الى المطالب السابقة بأنها تعوق التجارة الحرة ، أما صغار رجال الأعمال فقد طلبوا من الحـكومة أن تعطيهم قروضا بفوائد منخفضة لتشجيع الصناعة المحلية .

وبالنسـبة لدور الدولة فى تشجيع بنك مصر يمكن النظر الى ذلك من



زاويتين : الزاوية الأولى تتعلق بجوانب وسياسات الدعم التى أولتها الحكومات المصرية للبنك ومجموعة شركاته (بلغت ٢٧ شركة فى الفترة ١٩٢٠/١٩٤١) ، والزاوية الثانية من خلال النفوذ السياسى الذى اكتسبه أنصار ومؤيدو البنك فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

ففيما يتعلق بسياسات الحكومة الداعمة للبنك وبالاضافة الى ما سبق ذكره ، نجد أن البنك لقى مساندة قوية من قبل الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية ، فقد أصدر البرلمان المصرى فى عام ١٩٢٥ قرارا بالغاء قرار سبق أن اتخذته وزارة أحمد زيور فى نفس العام بمنع مجالس المديريات ومجالس المدن والقرى من سحب أموالها من البنك الأهلى المصرى (الذى كان يمثل المصالح الاستعمارية الأوروبية فى هذا الوقت وكان بمثابة البنك المركزى) وايداعها فى بنك مصر ، وبناء على ذلك قررت مجالس المديريات والمدن والقرى سحب حساباتها من البنك الأهلى وايداعها فى بنك مصر(١٥) ، ومن ناحية أخرى فقد استجابت الحكومات المصرية لمطالب البنك - والتى رفعها أيضا اتحاد الصناعات - بفرض تعريفات جمركية حمائية لتشجيع الصناعة الوليدة ، وهو ما تحقق فى أعوام ١٩٣٠ و١٩٣٤ و١٩٣٨ وبصفة خاصة فقد دعمت حكومة اسماعيل صدقى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) هذه المطالب خصوصا مطلب حماية صناعة النسيج الوطنية الناشئة ، فرغم ارتباط صدقى الوثيق بالشركة الأهلية للغزل والنسيج سابقة الانشاء على شركة مصر للغزل والنسيج التى أقامها بنك مصر ، الا أنه وزملاؤه عملوا على التنسيق بينهما من خلال وضع خطط للتسويق المشترك ، هذا فضلا عن أن صدقى استطاع أن يستصدر من البرلمان قانونا يعطى لكل من الشركتين دعما قدره عشرون قرشا عن كل قنطار قطن يتم غزله ونسجه فى مصانعها(١٦) . كما قدمت الدولة أموالا كبيرة للبنك ليقدمها كقروض للصناعات الصغيرة وللتعاونيات الزراعية ولشراء الأقطان لتخزينها حتى تولى البنك شراء الجزء الأكبر من القطن المصرى وتخزينه مؤقتا لحماية المحصول الرئيسى من

مضاربات البنوك والمصالح الأجنبية ، وأعطت حكومة صدقى البنك وحده حقوق انشاء خطوط جوية وطنية (شركة مصر للطيران) ٠

ولقد أتاحت سياسات الدولة الداعمة لبنك مصر طوال الفترة ما بين الحربين أن يمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا بارزا داخل الدوائر الحكومية وشبه الحكومية والبرلمانية ٠ ومن أمثلة ذلك قرار الحكومة فى أوائل العشرينات بانشاء صندوقين لدعم وتطوير التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة ، واختيارها بنك مصر كمؤسسة يتم من خلالها توزيع أموال الصندوقين ٠ كما استطاع البنك أن يدخل أعضاء مجلس ادارته كممثلين له فى « المجلس الاقتصادى المصرى » و « المجلس الأعلى للتعاونيات » اللذين أقيما فى عامى ١٩٢٣ و١٩٢٦ لتقديم المشورة للحكومة فى سياساتها الاقتصادية ، وكان له تمثيل قوى داخل « مكتب التجارة والصناعة » واتحاد الصناعات المصرية ومجلس ادارة البنك العقارى المصرى وفى الغرف التجارية بالقاهرة والمديريات الأخرى(١٧) ٠

وقد استطاع البنك أيضا توسيع نفوذه فى بعض الوزارات الهامة والمتصلة بنشاطه هو ومجموعة شركاته مثل وزارات الزراعة والمالية والمواصلات والتى كانت تتحكم فى قرارات تنظيم أنواع معينة من الشركات المساهمة ، وكانت وسيلة البنك فى ذلك عرض مناصب رفيعة بمرتبات وحوافز مغرية فى مجالس ادارات شركات البنك على الوزراء بعد استقالتهم أو تقاعدهم فى مقابل ضمان التأييد السياسى ابان توليهم مناصبهم الرسمية، وهو ما جعل البنك يتوسع فى أنشطته بشكل كبير خلال الثلاثينات ٠

على أن هناك عوامل عديدة استجدت أو نتجت عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية المصرية فى الداخل والخارج كانت وراء التدهور الاقتصادى فى أحوال البنك ومجموعة شركاته ٠ وأوصلته الى أزمة سيولة حادة كما هو معروف فى عام ١٩٣٩ ، ومن بين أسباب ذلك ما يتعلق بسياسة البنك ذاته وبدخوله كطرف فى المناورات والصراعات الحزبية

والسياسية بين الأحزاب المصرية المختلفة فى ذلك الوقت ، مما كان له أبعد الأثر فى أزمة البنك واستيلاء رأس المال الأجنبى وحلفائه من المصريين عليه · وفى عجالة نشير هنا الى التناقضات الكامنة فى سياسة البنك ومجموعة شركاته ، فقد استمر فى نفس الأساليب التقليدية الخاصة بالارتباط بكبار السياسيين داخل الحكومة والبرلما اجتذابا لتأييدهم ودعمهم له فى الخروج من أزماته المالية فقد اتبع أسلوب تقديم مزيد من القروض ـ وهى فى واقعها رشاوى مقنعة ـ لأعضاء الكثير من الأحزاب ، حتى صار شائعا أن البنك لا يرفض طلبا للحصول على قرض ، الأمر الذى أدى الى السحب المتزايد من ودائعه ، فضلا عن تقديمه مزيدا من رؤوس الأموال لشركاته التى عانت من أزمة الكساد · فى نفس الوقت لم يكن البنك راغبا فى فقدان ثقة المساهمين فى مجموعة شركاته وكان عليه استرضاؤهم بالابقاء على معدلات الأرباح المدفوعة على الأسهم ، وهذا ما جعله يحقق ذلك من خلال اضطراره الى السحب من أصوله الرأسمالية · أكثر من ذلك واجه البنك ـ الذى أسس صندوق توفير البريد عام ١٩٢٧ ـ مطالب صغار المودعين من أصحاب الحسابات فى الصندوق باسترداد نقودهم ، وحيث كانت هذه الحسابات الصغيرة تشكل ٧٥ر٣٪ من اجمالى ودائع البنك ، وازاء نقص السيولة النقدية حاول البنك الحصول على قرض من البنك الأهلى المصرى ذى الادارة البريطانية ولم يكن ذلك ممكنا سوى باشتراط استقالة طلعت حرب من منصبه كمدير للبنك وشركاته ، وهو ما حدث بالفعل(١٨) ·

وازاء الأزمة التى عانى منها بنك مصر لعب عدد من كبار الصناعيين والبيروقراطيين دورا ضاغطا فى انهاء التجربة وكانوا قبل ذلك من أشد أنصارها ، مثال ذلك أن اسماعيل صدقى والذى كان من أشد أنصار الحماية الجمركية عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، هاجم بشدة فرض الزيادة الثالثة المقترحة فى التعريفات الجمركية عام ١٩٣٧ نتيجة احتمال اضرارها بمصالح الشركة الأهلية للغزل وكان من أكبر أصحابها ، ولحساب المشروع المشترك بين مصر وشركة « براد فورد دايرز » البريطانية ، هذا بالاضافة الى معارضته

وآخرون معه لموقف البنك الرافض لنظام الحصص الذى اقترحته الغرفة التجارية في مانشستر عام ١٩٣٤ وبمقتضاه تشترى بريطانيا القسط الأعظم من القطن المصرى فى مقابل موافقة مصر على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية البريطانية .

ومن جانب آخر انضم أشخاص بارزون أمثال أحمد عبود الى حملات الهجوم على بنك مصر وعمدوا الى الدخول في منافسة شديدة مع شركات البنك مثل شركة مصر للملاحة وباعادة تنظيم شركة البوستة الخديوية تحت اسم جديد هو الشركة الفرعونية ذات السيطرة الأجنبية ، فضلا عن هجوم أنصار عبود على شركة مصر للطيران والضغط على الحكومة من أجل عدم تقديم دعم لها بحجة أنها لا تحقق أرباحا .

وقد مارست وزارة على ماهر المشكلة فى أغسطس ١٩٣٩ ضغوطا كبيرة على البنك حتى أجبرت طلعت حرب على الاستقالة من مناصبه على قمة البنك وشركاته في مقابل اعطائه قرضا جديدا من البنك الأهلى المصرى كما سبق القول . وأخذت فى تصفية كل الشركات الخاسرة فى مجموعة البنك مع عدم السماح بانشاء أية شركات جديدة ، وأعطت الحكومة نفسها حقا مطلقا فى الاعتراض على التعيينات فى مجلس ادارة البنك ، وكان لحافظ عفيفى الرئيس الجديد لمجلس الادارة ، وهو من أشد أعداء طلعت حرب دور كبير في انهاء استقلالية البنك وتجربته الوطنية من خلال استبعاد كافة المديرين الذين عملوا مع طلعت حرب . وأدت الارتباطات المصلحية بين هؤلاء الساسة وأصحاب مصانع النسيج البريطانية والرأسماليين الأجانب فضلا عن اقناعهم لكثير من تجار القطن بالضغط من أجل تخفيض التعريفات الجمركية المصرية بما يسمح لبريطانيا بشراء النصيب الأكبر من القطن المصرى ، وفى نفس الوقت أغراق السوق المصرية بالمنسوجات الانجليزية والحد بالتالى من منافسة اليابان وايطاليا وألمانيا ـ أعداء بريطانيا ـ فى السوق المصرية(١٩) .

وهناك وجهة نظر أخرى ركزت أساسا على تطور « الصفوة الرسمية

أو الحاكمة » عقب انهيار نظام محمد على ، وترى أن الاحتلال البريطانى والسيطرة المالية الأوروبية وظهور الملكية الخاصة الذى أدى الى تكون كبار ملاك الأراضى ، توازت معه بداية تبلور « صفوة رسمية ذات مصالح بيروقراطية » .

ويشير أنصار هذه الرؤية الى أن تبلور الصفوة الجديدة حدث بعد تدهور مكانة الصفوة التركية الشركسية ، وترقى المصريين « الأصلاء » داخل أجهزة الدولة ، بجانب توسع البيروقراطية وزيادة تخصصها ووضوح طابعها الرسمى . وسبق ذلك تشكيل الوزارة الأولى على الطابع الأوروبى واتجاه الخديوى اسماعيل الى ادخال اصلاحات على الجهاز الحكومى من خلال تطبيق قواعد شبيهة بما هو مطبق فى أوروبا .

فقد أدى نمو الصفوة البيروقراطية الجديدة بجانب هيمنة المصالح الأوروبية الى توافر قدر من حرية الحركة لهاتين الفئتين ازاء سلطة الدولة . وبرز دور هذه الصفوة فى المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الادارية ، بل استطاعت أن تضغط على الخديوى فى سبيل الحصول على دور متزايد فى ادارة الشئون العامة مستفيدة فى ذلك أحيانا من مساعدة القوى الخارجية لها . بينما دعمت الادارة البريطانية من مكانة كبار ملاك الأراضى اذ اعتبرت أن وجود ارستقراطية زراعية أمرا أساسيا لاستمرار مصالحها فى مصر ، ومن هنا لم تغير هذه الادارة كثيرا من المسار العام للتطور المصرى الحديث بصفة جذرية . بل أبقت على أغلب الأنماط والاتجاهات القائمة(٢٠) .

بعض الدراسات الأخرى حاولت الاقتراب مباشرة من دور الدولة المصرية الحديثة عن طريق تحليل القوى المسيطرة عليها وعلاقة ذلك بتطور البناء الاجتماعى ، فبعد سقوط تجربة محمد على ظلت الدولة محتفظة الى حد ما بقوتها تجاه (الرأسمالية المصرية) الصاعدة ومحاولاتها النفاذ الى جهاز الدولة ومن ثم السيطرة عليه ، ولم تنجح هذه الرأسمالية بعد نهوضها المعروف فى العشرينات فى أن تحقق ذلك ، فالقوى المسيطرة على

الدولة والتى تمثلت فى أسرة محمد على والاحتلال البريطانى جعلت هذه الدولة بعيدة عن ديناميات النسيج الاجتماعى القائم والمصالح الطبقية الجديدة . وتحكمت القوة السياسية فى العلاقة بين التكوين الاجتماعى وسلطة الدولة ، من زاوية كونها الادارة الموصلة الى الثروة الاقتصادية ، وفى هذا الاطار وجدت الرأسمالية المصرية نفسها محاصرة بالمصالح التجارية والمالية الأجنبية من ناحية ، وبالدولة والنظام الحاكم من ناحية أخرى(٢١) .

بيد أن قوة الدولة المصرية على هذا النحو وحسبما يرى البعض ، لم تؤد الى ازدياد تدخلها فى الحياة الاقتصادية حتى بمنطق « الدولة المتدخلة » بتعبير كينز ، أو الى تبنيها سياسات اصلاحية اجتماعية ، فقد انحصر دور الدولة فى جانبين فقط هما : التنظيم المالى والرى(٢٢) . أما الجانب الأول فقد تم تحت الضغوط الأوروبية والبريطانية بصفة خاصة من أجل تجنيب جزء كبير من ايرادات الدولة السيادية للوفاء بأقساط وفوائد الديون المستحقة على مصر . وبالنسبة للرى فقد كان دور الدولة الرئيسى فى تنظيمه استمرارا لسياسة محمد على فى توسيع رقعة الزراعة الصيفية للقطن ، بعبارة أخرى انحصر دور الدولة ـ حسب هذه الرؤية ـ فى جباية الضرائب وتنظيم الماء .

ولكن هذا الرأى يعد مبسطا الى حد كبير ولا يأخذ فى الاعتبار مختلف العوامل الخارجية والداخلية والصراعات والتناقضات الشديدة التى شهدتها مصر منذ انهيار نظام محمد على وبداية اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى ، وبصفة خاصة الصراع بين الحركة الوطنية والاحتلال البريطانى والخديوى من جانب ، وبين الفئة الوسطى الصاعدة من المصريين من الأعيان وبعض كبار ملاك الأراضى وأصحاب الأموال ممن رغبوا فى انشاء اقتصاد وطنى مستقل ، والمصالح الأجنبية والمشرقية واليهودية والمتعاونين معها من بعض الرأسماليين المصريين من جانب آخر .

ولعل تناول السمات العامة للدولة الحديثة فى مصر ، كخلاصة ونقد لما سبق ، يلقى الضوء على ذلك .

فقد أعقب ضرب نظام محمد على اقدام الدول الاستعمارية الأوروبية وبخاصة فرنسا وبريطانيا على الاسراع بادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى من خلال خطوات وخطط محددة كان لها أثرها البعيد على طبيعة الدولة المصرية وأدوارها وعلاقتها بالبناء الاجتماعى . ويمكن القول باختصار أن هذا الادماج بدأ بدخول الآلاف من الأجانب من المغامرين والتجار الى البلاد تحت حماية دولهم وبالعمل على انشاء نظام الامتيازات والمحاكم القنصلية ورغم أن وجود هؤلاء الأجانب شاع فى كافة أرجاء الدولة العثمانية الا أنه بلغ شأنا كبيرا بالنسبة لمصر ، حتى ان الاستقلال الذى تمتعوا به فى مصر ازاء السلطة المحلية كان أبعد مدى من نظيره فى الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية . ومن جانبه فقد أقدم سعيد على اصدار مرسوم من قبل الدولة المصرية فى عام ١٨٥٧ جعل الأجانب لا يخضعون مطلقا لأحكام المحاكم المصرية ، حتى بلغت المحاكم القنصلية ست عشرة محكمة تطبق ستة عشر تشريعا مختلفا(٢٣) .

رغم محاولة اسماعيل الاصلاحية فقد أخفقت بفعل اغراق البلاد فى الديون التى كانت احدى آليات تبعية مصر للنظام الرأسمالى الدولى ، وكذلك لأن ما قام به من اعادة تقوية الجيش المصرى ومواصلة فتوحاته فى السودان والصومال وأوغندا قد تم تحت قيادة أجنبية كما لم يكن الجيش يملك قاعدة صناعية قوية ، فحسب شروط معاهدة لندن عام ١٨٤٠ لم يكن أمام مصر سوى الاعتماد على القروض والزراعة والتجارة وعقب اغلاق مصانع محمد على ، فضلا عن أن القطاع الصناعى الحديث كان فى أيدى الأوروبيين(٢٤) .

وهناك أدوات أخرى أقدمت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى السوق العالمية ، لعل من أهمها وأشدها خطرا دفع الدولة المصرية الى اصدار القوانين والتشريعات التى تعطى الامتيازات الكبيرة للأجانب ولمشروعاتهم فى البلاد ، حيث كان من الضرورى للحكومات الأوروبية تغيير القانون المصرى واعادة صياغته لكى يلائم أوضاع السيطرة الأجنبية الفعلية

على اقتصاد البلاد . وقد تم ذلك عن طريق ما سمى بالاصلاح التشريعى فى عام ١٨٧٦ من خلال احلال قانون موحد (القانون المختلط) تطبقه المحاكم القنصلية ، وتم توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة بحيث لا تقتصر على فض المنازعات بين المصريين والأجانب ، وانما تمتد لتشمل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات المصرية باقرار الاعتراف الدولى بالشخصية المعنوية والقانونية للشركات المصرية . ويتضح مما كشف عنه أنور عبد الملك من وثائق فرنسية وأجنبية أن الحكومة الفرنسية أدركت أنه : « اذا كان القضاء الوطنى مرتبطا بنوع خاص بالتقدم الاجتماعى والمعنوى للبلاد (أى مصر) ، فان « القضاء المختلط » مرتبط بنوع خاص بتقدمها الاقتصادى أى بتشكيل رؤوس الأموال واقامة المشروعات الأجنبية »(٢٥) .

وبالنسبة لطبيعة الدولة الحديثة فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، يمكن القول ، فضلا عما سبق تناوله فى هذا المبحث ، أن هذه الدولة مرت بعدد من الفترات جعلتها تنتقل من مرحلة لأخرى وبما أدى الى اكتسابها سمات مستحدثة مع احتفاظها ببعض السمات القديمة ضمن عوامل الاستمرارية والتغير ، فقد ظلت الدولة المصرية ولاية عثمانية تابعة حتى مجىء الحملة الفرنسية ثم شهدت بعد ذلك ومسنوات قليلة (١٨٠١ - ١٨٠٥) محاولات من قبل أعيان ومشايخ البلاد للحصول على قدر من الاستقلال الذاتى توجهت فى تنصيب محمد على واليا على مصر ، وصارت دولة مستقلة تتحدى سلطة الباب العالى ذاته طوال حكم محمد على الى أن تم تقويضه على يد القوى الأوروبية ، ورغم محاولات اسماعيل فى العمل على استقلال الدولة المصرية ، فان ازدياد النفوذ الأجنبى والمصالح الأوروبية فى البلاد أدى الى وقوع هذه الدولة ، منذ السنوات الأخيرة من حكمه وحتى الحرب العالمية الأولى ، فى قبضة ثلاث قوى هيمنت على الحكم : الاحتلال البريطانى ، والأسرة المالكة والمصالح الأجنبية المتعاونة مع بعض الأعيان وكبار ملاك الأراضى ، وشهدت هذه الفترة صراعا شديدا بين القوى الثلاث والحركة الوطنية بدءا من الثورة العرابية وصعود دعوات الاقتصاد الوطنى المستقل



والتى قادتها فئة وسطى صاعدة من أصحاب رؤوس الأموال وممن تلقوا تعليما أوروبيا حديثا وتضامن معهم بعض أعيان ومشايخ البلاد وبعض كبار ملاك الأراضى ، ومنذ الاحتلال البريطانى للبلاد أصبح الجيش المصرى مبعدا عن ساحة السياسة المصرية والحركة الوطنية ولم يشارع من ثم فى ثورة ١٩١٩ ، اذ كان الجزء الأكبر منه فى السودان ، وظل الحال هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ليعود دوره البارز فى الحركة الوطنية فى السنوات التى أعقبت الحرب وحتى قيامه فى يوليو ١٩٥٢ بالثورة على النظام الملكى •

وتعتبر أفكار صبحى وحيدة فى تصوير تحولات السياسة والمجتمع فى مصر الحديثة من أفضل ما طرح فى هذا المجال ، يقول فى ذلك : « ••• وهذا المجتمع يرث عن ماضيه الفكر العربى وضميره الاسلامى ونظمه المغولية ، فى حالة ثقيلة من الفساد الذى دب اليها جميعا تحت الدولة التركية ، وتخضع لتأثير هذه الحضارة الغربية البراقة ••• وهذا التأثير الغربى يتخذ الى المجتمع المصرى الجديد طريق التغلغل الاقتصادى ••• والنفوذ السياسى •• ثم الغزو الثقافى •• وهو يبدأ فى هذه الميادين جميعا كتيار يهب من الغرب ثم ينقلب جذوة تتقد من الداخل • ويكون فى الحالة الأولى شكلا من أشكال التوسع الأوروبى ، فى حين يصير فى الحالة الثانية عنصرا هاما فى نهضة محلية • ولكنه يبقى فى الحالتين شيئا يفرض على عامة المجتمع ولا يكون ثمرة تنبت من أعماقه ، شيئا يصدر عن ارادة التوسع الخارجية أو ارادة الاصلاح الفردية ولا يصدر من قاع الحياة الاجتماعية المحلية ••• »(٢٦) •

الهـــــوامش

(١) د. محمد دويدار ، الاقتصـــاد المصرى بـين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩) ص ١٥٩ .

(٢) د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) ص ٣٧ ـ ٣٨ .

(٣) د. محمد دويدار ، المصدر اسابق ، ص ١٦٠ .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٦٢ .

(٥) د. أنور عبد الملك ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٦) د. محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ ، جدير بالذكر أن الدولة العثمانية أصـــدرت فرمانا فى عام ١٨٦٧ بحق الأجانب فى تملك الأراضى داخل حدود الامبراطورية التركية ، وهو الامر الذى أدى الى ازدياد امتلاك الأجانب للأراضى فى مصر خاصة واستغلال هؤلاء للامتيازات العديدة فى تعميق ادماج مصر فى النظـــام الرأســـمالى الدولى ، انظر لمزيد من التفاصيل : د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراســة فى الملــكية وعلاقات الانتـــاج (القاهرة : دار الثقافة الجـــديدة ، ١٩٧٣) ص ١٤٤ وما بعدها .

(٧) انظر لمزيد من التفاصيل : د. عـــلى الجريتلى ، « تطور النظام المصرفى فى مصر » ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ ـ ١٩٥٩ ، الجمعيـــة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع (القاهرة : مطبعة الشركة الشرقية للاعلانات ، ١٩٦٠) ص ٢٤٠ ـ ٢٥٧ .

(٨) ولمزيد من التفاصيل راجع :

M. Deeb, "Bank Misr and The Emergence of the Local Bourgeoisie", Middle East Journal, Vol. 12, No. 3, 1976, pp. 70 - 9.

(٩) انظر على سبيل المثال :

Mahmud Hussein, Class Struggle in Egypt, 1946 - 1970 (London : Monthly Review Press, 1973), p. 19.

(١٠) ولمزيد من التفاصيل ، انظر :
أسامة الغزالى حرب ، التخلف والظاهرة الحزبية : تحليل للاطار النظامى لمتغيرات التنمية فى العالم الثالث ، مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٢ ، وما بعدها .

(١١) Hussein, Op. Cit., p. 35.

(١٢) انظر رأيه فى المائدة المستديرة التى عقدتها مجلة قضايا فكرية حول « طبيعة السلطة فى مصر » ، ملف « من الذى يحكم مصر » . (القاهرة) الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .
وحول دور الدولة فى التراكم الرأسمالى فى عهد محمد على ، انظر :
Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1952-1972 (London : Oxford Univ. Press, 1974), pp. 7-25.

(١٣) « طبيعة السلطة فى مصر » ، قضايا فكرية ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(١٤) أما عن موقف الحركة الوطنية المصرية من البنك فقد انتقل من المساندة شبه الكاملة له قبل وبعد ثورة ١٩١٩ الى انقسام حاد خاصة بين حزبى الوفد والأحرار الدستوريين بفعل ميل البنك الى التعاون مع أقطاب الحزب الأخير مما أدى الى تخلى الوفد تدريجيا عنه قبل وبعد وفاة سعد زغلول ، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة الهامة ، أنظر :
- اريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث: تجربة مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامى الرزاز (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥) ص ١٤٨ ، ١٣١ - ١٤٥ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٤٩ ، ١٥٥ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .
أنظر أيضا : د. مصطفى كامل السيد ، « الرأسماليون والدولة فى مصر ، ملاحظات أولية » ، بحث مقدم الى ندوة « التغيرات السياسية الحديثة فى الوطن العربى » ، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨ (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بالقاهرة) ص ٨ .

(١٧) وقد كانت لبنك مصر مجموعة قوية ومؤثرة فى مجلسى الشيوخ والنواب منذ اعادة افتتاح البرلمان عام ١٩٢٤ ، حيث كان أعضاء مجلس

الادارة رؤساء وأعضاء للجان المالية والأشغال العامة والمواصلات والزراعة في المجلسين ، كما فاز علوى الجزار مدير فرع البنك فى شبين الكوم بمنصب وكيل مجلس الشيوخ ، وكذلك عين فؤاد سلطان نائب مدير البنك سكرتيرا للجنة مؤتمر مجلسى الشيوخ والنواب ، ولمزيد من التفاصيل أنظر : دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ١٨٧ – ١٩٥ .

– د. مصطفى كامل السيد ، مصدر سابق ، ص ٩ – ١٠ .

(١٩) دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ ، ١٩٤ – ١٩٦ .

(٢٠) نقلا عن : د. نزيه الأوبى ، « تطور النظام السياسى والادارى فى مصر » فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن ، (١٩٥٢ – ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ٦١–٦٢ .

ولمزيد من التفاصيل راجع :

— Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914 (Princeton : Princeton Univ. Press, 1966), pp. 375 - 95.

(٢١) Waterbury, Op. Cit., p. 232.

(٢٢) Ibid., p. 233.

ويعبر « اريك دافيز » عن رأى مشابه ، انظر :

Eric Davis, "Political Development or Political Economy ? : Political Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World", Review of Middle East Studies, No. 1, 1985, pp. 51 - 6.

(٢٣) د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ٢٧٠ .

(٢٥) نقلا عن : نفس المصدر ، ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٢٦) صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د. ت) ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

الفصل الثالث

الفئات الجديدة وتطور البنية الطبقية

يتعرض هذا الفصل للفئات الاجتماعية الجديدة التى تخلقت حول جهاز الدولة منذ بداية الستينات ونشأت فى اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الداخل وفى ضوء تطور علاقة مصر بالنظام الرأسمالى الدولى • فقد أدت سياسات التحول الاشتراكى فى الستينات الى تكون فئة اجتماعية جديدة متميزة هى « الفئة التكنوقراطية ـ البيروقراطية » من واقع قيادتها لخطى التحول فى مؤسسات وهيئات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى فقد تأثر تركيب هذه الفئة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتعمق التغير مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات ، وظهرت الى جانب الفئة التكنوقراطية البيروقراطية روافد جديدة فى قطاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى والمشترك والمقاولات والاستيراد والتصدير والأنشطة الاستهلاكية •

وقد أثار ظهور شرائح اجتماعية متميزة جديدة فى اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى عقب الاستقلال فى البلدان النامية ، اهتمام عديد من الباحثين فى ضوء أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على بلدان العالم الثالث وانما نشأت قبل ذلك فى عدد من دول المنظومة الاشتراكية •

ويعد الباحث اليوغسلافى « ميلوفان دجيلاس »(*) Djilas من أوائل من اهتم بتحليل هذه الظاهرة والتى أطلق عليها « الطبقة الجديدة » فى كتاب له بنفس العنوان فى أواخر الخمسينات •

وفى حالة البلدان النامية اهتم الباحثون بظاهرة الفئة الجديدة وأطلق عليها عديد من التسميات مثل « البرجوازية البيروقراطية » و « برجوازية الدولة »(**) ٠

« الطبقة الوسطى الجديدة » فى الستينات :

ظهرت دراسات عديدة حول « الطبقة الوسطى الجديدة » فى مصر الناصرية اختلفت فيما بينها نظريا وامبريقيا حول طبيعة هذه « الطبقة » وتوجهاتها السياسية الاجتماعية ودورها فى التنمية ، ونفوذها السياسى وعلاقتها بالسلطة ، كما اختلفت حول توصيف الخلفية والواقع الاجتماعى وهل تشكل « طبقة » حسب الأسس العلمية لمفهوم الطبقة أم فئة أو شريحة اجتماعية متميزة ومسيطرة فى اطار البناء الاجتماعى ككل ٠

تعتبر دراسة « موروبرجر » من الدراسات المبكرة فى هذا الصدد (البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، ١٩٥٧) ، فقد بدأ بما يراه من سعى « النظام العسكرى الجديد » الذى جاء بعد نجاح الثورة الى خلق « طبقة جديدة » يمثل مصالحها(١) ٠ وقد اتجه بالفعل الى تمثيل « الطبقة الوسطى الجديدة » ذات الوظائف المهنية والتى تقوم بادارة وتنظيم المشروعات العامة ، تلك الطبقة التى بدأت ملامحها تتشكل بعد منتصف الخمسينات ٠ ولم يتحمس النظام العسكرى للتعبير عن مصالح « الطبقة الوسطى القديمة » التى ضمت البيروقراطية الحكومية المكتبية والمهن الحرة وصغار التجار ٠

وينطلق « مانفرد هالبرن » Halpren من طبيعة الوظائف التى تقوم بها « الطبقة الوسطى الجديدة » وكذلك ما تتميز به من قدرات تحديثية ، وقد وضع معايير متعددة لتحديد هذه الطبقة منها الوظيفة المرتبطة بدخول ورواتب منتظمة ، وأنها تجد من مصلحتها أن تساند عملية التحديث ودورها فى تغيير الأنماط التقليدية من العلاقات داخل المجتمع الى نمط أكثر استقرارا وانتاجية ورشادة ٠ كما تتسم بحساسية عقلانية تجاه قضية العدل الاجتماعى ، وقد أصبحت « الطبقة الوسطى الجديدة » تشكل المصدر الرئيسى

للقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعى ، وتتميز كذلك بأنها أكثر تنظيما(٢) ٠

ويتشابه تحديد عادل غنيم للطبقة الجديدة مع ما سبق ، اذ تعبر عن الفئة الاجتماعية التى تولت الوظائف العليا فى الدولة وفى القطاع العام (وتألفت من كوادر ادارية وعسكرية وفنية نابعة من أصول « برجوازية صغيرة ومتوسطة ») وتكونت خلال عمليات التصنيع والتحول الاجتماعى منذ منتصف الخمسينات ، وتحصل لنفسها على امتيازات اقتصادية فى صورة مرتبات مرتفعة وبدلات تمثيل ومزايا عينية متنوعة(٣) ٠ غير انها لا تشكل « طبقة اجتماعية » بالمفهوم الماركسى وانما هى « فئة اجتماعية » تحولت الى قوة مؤثرة فى الساحة السياسية ، فهى تتصف بعدم التجانس فى تركيبها الاجتماعى أو فى تكوينها المهنى ، أو فى توجهاتها الأيديولوجية »(٤) ٠

على أن بعض الكتاب ومنهم جمال مجدى حسنين ومحمود حسين وآخرين ينطلقون من « الطبيعة الطبقية » لوصف دور ومكانة « الطبقة الجديدة » ، فقد نشأت بفعل ظاهرتين مترابطتين(٥) :

١ ـ سيطرة الدولة على وسائل الانتاج فى المجتمع ٠

٢ ـ عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسى ، والغاء أى شكل من أشكال التنظيم السياسى المستقل للقوى الشعبية مثل الفلاحين والعمال ٠

ولا يعود وجود هذه « الطبقة » الى ملكيتها الخاصة لوسائل الانتاج وانما الى تحكمها فيها حسب رأى جمال مجدى حسنين ٠ ففى ظل ضعف الطبقات الاجتماعية بمعناها المعروف من برجوازية وبروليتاريا خرجت « البرجوازية البيروقراطية » من داخل « البرجوازية الصغيرة والمتوسطة » ، وتكونت من جناحين هما الجناح العسكرى الذى سيطر على السلطة عقب ثورة يوليو وتحول الى « صفوة سياسية حاكمة » ، وجناح مدنى من الكوادر الوسطى من المهنيين والفنيين وأساتذة الجامعات وبعض العناصر السياسية من أحزاب الأقلية (الحزب الوطنى ـ الحزب السعدى) ، وقد نمت سطوة

هذه « الطبقة » منذ اجراءات التمصير ، غير أن دورها السياسى ظل مع ذلك محدودا خلال الفترة من عام ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ ، وبجانب سيطرتها على وسائل الانتاج العامة فقد أسهم فى تدعيم نفوذها حكم الفرد والأجهزة البوليسية المتضخمة(٦) .

وحسب هـذا الرأى فقد أدت سياسة التصنيع السريع الى تكون قاعدة طبقية خاصة هى « برجوازية الدولة » ليتدعم أملها فى الصعود الاجتماعى ، وقد أيدت تقوية جهاز الدولة فى مواجهة المجتمع وكذلك نمط الانتاج الرأسمالى(٧) ، وفيما يتعلق بموقف الدولة الناصرية من هذه « الطبقة »، ففى الخمسينات تمتعت باستقلالية نسبية فى مواجهتها وذلك لانها اعتمدت داخليا على التناقض بين « البرجوازية الجديدة » و « البرجوازية التقليدية » ، وخارجيا على التناقض الأمريكى ـ السوفيتى ، أما بعد حل هذا التناقض لصالح « الطبقة الجديدة » والارتباط بالاتحاد السوفيتى فلم يبق أمام السلطة الناصرية سوى هامش ضيق للمناورة السياسية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

ومن هنا لم تستطع التخلص منها مثلما سبق لها أن تخلصت من « البرجوازية التقليدية » ولم تجد أمامها من طريق لترويضها والحد من نزعاتها « الموالية للغرب » الا الاعتماد خارجيا على قوة الضغط السياسى الذى يمكن أن يمارسه الاتحاد السوفيتى بالمطالبة بسداد ديونه أو بالامتناع عن شراء القطن المصرى أو بسحب خبرائه اذا ما تعرضت مصالحه للخطر على حد قول محمود حسين(٨) .

ومع أن باحثين آخرين يتحفظون على تسمية «البرجوازية البيروقراطية» بـ « طبقة » محددة ، الا انهم يرون أن سيطرتها على وسائل الانتاج ، بغض النظر عن ملكيتها الخاصة لها ، بجانب المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى حصلت عليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة وموقعها فى السلطة السياسية والتنظيم السياسى ، والأهم من ذلك أن أيديولوجية هـذه الشريحة هى

استمرار لأيديولوجية « البرجوازية » عموما ، كما أن ادارتها للقطاع الاقتصادى المملوك للدولة خضعت لنفس قواعد الادارة الرأسمالية(٩) أو الادارة الخاصة من خلال الدولة ، وحيث لم تكن فى يد « طبقات المنتجين المباشرين » من العمال والفلاحين(١٠) ٠

ومع أن « الطبقة الجديدة » ضمت فى تركيبها الداخلى شرائح متعددة ذات مصالح مختلفة وصلت فى بعض الأحيان الى اثارة العداء فيما بينها ، فقد شكلت « طبقة مسيطرة » حتى هزيمة ١٩٦٧ ، غير أن الخلافات بين شرائحها دارت أساسا حول قضايا فنية لا سياسية من قبيل المفاضلة بين التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة ، وأولويات الاستثمار بالنسبة لمختلف القطاعات ، والتنازع بين أن تكون منتجات المؤسسات الاقتصادية العامة ذات طابع تنافسى أم احتكارى ٠٠٠ الخ ، ومن ناحية موقفها من العمال فقد أظهرت استياء من سياسات النظام لصالح العمال ووقفت ضد مطالب كان قد رفعها الاتحاد الاشتراكى لرفع أجورهم وتحسين أوضاعهم(١١) ٠

وبالنسبة لمستقبل « البرجوازية البيروقراطية » يعتبر بعض الكتاب انها تمثل فى مصر الناصرية كما فى تجارب مماثلة من العالم الثالث ، « مرحلة انتقالية » أو « فئة انتقالية عابرة » ، بحيث تحولت الى « رأسمالية تقليدية » فى اطار الانفتاح وحيث دافعت عن « الرأسمالية الخاصة التقليدية » كطريق للتنمية(١٢) ٠

وفى ختام الحديث عن « البرجوازية البيروقراطية » أو « الطبقة الوسطى الجديدة » يمكن ايراد الملاحظات التالية :

(أ) لعل أهم ملاحظة هنا أن الدراسات السابقة خلطت خلطا شديدا بين المفاهيم التى أوردتها مثل : طبقة ، فئة ، شريحة وغيرها ولم تقدم تعريفا واضحا لأى منها وكيفية التمييز بينها ٠ ويمكننا أن نعتمد هنا على التعريفات التى قدمها « بولانتزاس » لمفاهيم الفئات والأقسام والشرائح وتعتبر لديه مصطلحات تشير الى أجزاء مختلفة من الطبقة ذاتها ٠ ونجد أن

هناك اتفاقا عاما حول الأسس التى وضعها ماركس لتحديد وجود طبقة معينة وللملامح التى تجعلها كذلك اذا ما اكتسبتها ، ثم قام باحثون آخرون بتطوير هذه الأسس وان كان الأمر لم يؤد الى وجود تعريف محدد لكلمة طبقة ٠

وحسب اشارة ماركس الى الطبقات فقد وضع ثلاثة عناصر أساسية(١٣) :

١ ــ الموقف من أدوات الانتاج من ناحية الملكية أو العمل المأجور ٠

٢ ــ وعى الأفراد بمواقعهم ومصالحهم الطبقية ٠

٣ ــ وجود شكل من أشكال التنظيم السياسى الذى يجمع الأفراد المنتمين الى طبقة بعينها لدعم مصالح هذه الطبقة والدفاع عنها فى مواجهة الآخرين من الطبقات الأخرى ٠

وقد طور «بولانتزاس» من هذه الأسس ويمكن تناولها هنا باختصار ، وكان ذلك فى مجالين أساسيين :

أولا : انه يجب النظر الى الطبقات الاجتماعية فى اطار التكوين الاجتماعى العام للمجتمع حيث يتضمن أى تكوين اجتماعى أنماط انتاج متعددة وليس نمط انتاج وحيد ، وذات أبنية نوعية مختلفة (البناء السياسى ، البناء الاقتصادى ، البناء الأيديولوجى) ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الطبقة على أساس نمط الانتاج السائد أو المسيطر فى التكوين الاجتماعى ككل ، فمن الممكن مثلا أن يكون المستوى الاقتصادى هو المستوى الحاكم فى نمط انتاج معين (نمط الانتاج الرأسمالى) ، ومن ثم يكون معيارا لتحديد الطبقات ، وعلى العكس من ذلك قد يكون المستوى الأيديولوجى من ثقافة أو دين وغيرهما هو المستوى السائد ٠٠ وهكذا ٠

ثانيا : أن اجتماع أنماط انتاج متعددة يحدد مسألة عدد الطبقات التى توجد فى مجتمع معين بجانب أن وجود التعدد الطبقى يدل على علاقات الانتاج ووسائله ، غير أن تعايش هذه الأنماط المتعددة للانتاج لا يعنى أن يعبر أو يساوى عدد الطبقات عدد أنماط الانتاج أو تعدد المعايير ، فقد

توحد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) مصالح عدد من الطبقات من أنماط انتاج مختلفة : مثل ارتباط مصالح كبار ملاك الأراضى مع الرأسمالية الصناعية أو التجارية أو المالية ، وهكذا .

وبناء على ذلك يقدم « بولانتزاس » تعريفا للمفاهيم السابقة(١) :

١ ـ الفئات الاجتماعية Categories ويقصد بها الجماعات الاجتماعية التى ترتبط نوعيا بالأبنية غير الاقتصادية أو غير الانتاجية بمعنى عناصر الانتاج ، مثال ذلك البيروقراطية التى ترتبط بالدولة ، والمثقفون الذين يتصل نشاطهم بالمجال الايديولوجى .

٢ ـ أقسام الطبقة Fractions وتشير الى الجماعات التى يمكن أن تشكل قاعدة أو ركيزة لطبقة اجتماعية محتملة ، ونتيجة لارتباط هذه الأقسام بعلاقات الانتاج بصورة واضحة مثل الأقسام التجارية والصناعية والمالية من الرأسمالية ، فمن الممكن لأى منها وحسب الوجود المؤثر لها أن تكون قاعدة لطبقة رأسمالية مستقلة .

٣ ـ الشرائح الاجتماعية Couches ويقصد من هذا المصطلح توضيح ما لتشكيلة أنماط انتاج معينة من انعكاسات ثانوية فى تكوين اجتماعى محدد على طبقاته ذاتها (مثال ذلك نشوء « أرستقراطية العمال » عند لينين داخل الطبقة العاملة بسبب تأثيرات نمط الانتاج الرأسمالى على التكوين الاجتماعى والذى يجعل من هذه الشريحة أداة فى خدمة البرجوازية فى صفوف العمال) وعلى فئاته (مثل قمة البيروقراطية التى تصبح الشريحة المرتبطة مصلحيا بالبرجوازية وتخدم مصالحها وأيضا فى أقسام تلك الطبقات) .

ويوضح « بولانتزاس » انعكاسات دخول المستوى السياسى فى تحديد وتعقد أسس التمييز بين المفاهيم السابقة ، فبينما نجد أن الأقسام الطبقية لا تثير مشكلة بحكم ارتباطها بالأبنية الاقتصادية وبعلاقات الانتاج ،

فان الفئـات الاجتمـاعية تعتبر نتـاجا موضوعيا للأبنية السيـاسية والأيديولوجية مثلما هو الحال في علاقة البيروقراطية بجهاز الدولة كذلك الوضع بالنسبة للتفرقة بين الشرائح وأقسام الطبقة وعلاقتهمـا بالمستوى السياسى أو الايديولوجى أو هما معا ، فبينما يمكن للأقسـام الطبقية أن تصير طبقات اجتماعية اذا ما استقلت وتمتعت بذاتيتها المستقلة ، بينمـا لا يمكن للشرائح الاجتماعية (أرستقراطية العمال أو قمة البيروقراطية) أن تصبح طبقات مستقلة فى ذاتهـا ، مع أنها قد تمـارس وجودا سياسيا مؤثرا(١٥) سواء من خلال التأثير على عملية صنع القرار السياسى الاقتصادى الاجتماعى أو عن طريق عمليات تنفيذه ومتابعة التنفيذ ٠

(ب) بناء على ذلك نلاحظ فضـلا عن غموض مفهوم « البرجـوازية البيروقراطية » أو « برجوازية الدولة » بجناحيها العسكرى والمدنى ، عـدم اهتمام من طبقوه بالأساس الاجتماعى والوظيفى للعناصر والجمـاعات من أصحاب المهن الذين ينضوون تحت هـذا المفهوم ولم يحددوا لنـا بدقة المعايير الملائمة للتصنيف وهـل هى معايير اجتماعية طبقيـة أو وظيفيـة Occupational مهنية أو سياسية ـ ادارية ٠

فاذا اسـتعنا بالتعريفات سـالفة الذكر وجدنا أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطية » لا تعبر عن « طبقة » محددة ولم تستحوذ على المقومات المعروفة التى تؤهلها لأن تصبح « طبقة اجتماعية متميزة » وهى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتوافر الوعى الطبقى ووجود تنظيم سياسى يجسد مصالحها وأفكارها وبرامجها السياسية وخطابها الايديولوجى ٠ واذا كانت قمة « البرجوازية البيروقراطية » من رؤساء ومديرى المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام قد سيطرت بالفعل على هذه المؤسسات والوحدات اعتمادا على قيادتها لخطط التنمية ، الا أن علاقتها بها لم تكن علاقة ملكية خاصة وانما علاقة ادارة وتوجيه ٠ فضلا عن أنها اكتسبت نفوذها السياسى والاقتصادى ومكانتها الاجتمـاعية النافذة من خـلال الرواتب والبـدلات

والحوافز التى تصرف بصفة منتظمة فى ذلك على الربح كمقابل لأداء وظائفها كما هى الحال عند « المنظمين » فى الرأسمالية الغربية ·

ومن هنا نتصور أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطيــة » أو « الطبقة الجديدة » يمكن تحليلها من ناحيتين :

الناحية الأولى :

التشكيل الاجتماعى الواسع للأفراد والجماعات من الاداريين والتكنوقراطيين مهندسين وحقوقيين وتجاريين وأطباء ومحاسبين وأساتذة جامعات واداريين يعد أقرب الى « فئة اجتماعية متميزة » تتوزع بعناصرها المدنية فى أعمالها وحيث اقتضت مهام التنمية وضرورات تنفيذ التحولات الاقتصادية الاجتماعية الواسعة التوسع فى تخريج أعداد ضخمة منها لتحمل أعباء التنمية والتحول ، واذا كانت البيروقراطية المتصلة بالدولة تعبر عن فئة لا ترتبط بعناصر الانتاج وترتبط أساسا بالأبنية غير الاقتصادية ، فان أصحاب المهن السابقين اتصلت وظائفهم بالفعل بالأبنية والهياكل الاقتصادية من صناعة وزراعة وطاقة وكهرباء ورى ··· الخ ، أى بوسائل الانتاج ، ولكن هذا الارتباط لا يجعل هؤلاء مثل العمال الذين يبيعون قوة عملهم مقابل عمل مأجور ولا يملكون سوى قوة عملهم هذه ، فان أصحاب المهن من التكنوقراط وان كانوا يتقاضون دخولا منتظمة مقابل أداء وظائفهم فانهم يتميزون عن العمال بأنهم يمتلكون قدرات ذهنية وثقافية وادارية تجعلهم متحررين بعض الشىء من تحكم صاحب العمل سواء كان الدولة ذاتها أو الرأسمالى مالك وسائل الانتاج ·

الناحية الثانية :

وتتضمن النظر الى قمة الجهاز الادارى والاقتصادى الفنى والمهنى من كبار المسئولين عن قيادته (رؤساء ومديرين عامين ومديرين) وهؤلاء حسب التعريفات سالفة الذكر يشكلون شريحة اجتماعية تتكون بفعل انعكاسات التحولات الهامة والكبيرة فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وفى

تشكيلة أنماط الانتاج المتعددة فى المجتمع على صورة وهيكل التكوين الاجتماعى العام ومفرداته ، وهنا يكون للتحولات السياسية والأيديولوجية دور مؤثر فى اكتساب هذه الشريحة نفوذا بارزا داخل تركيب « الصفوة السياسية » عموما و « الصفوة الحاكمة » خصوصا من جانب ، وفى اطار التدرج الاجتماعى من جانب آخر ، وذلك بسبب علاقتها بالدولة ودورها فى خدمة التوجهات السياسية الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية للسلطة الحاكمة الجديدة .

وفيما يبدو من التحليل السابق فان التكنوقراط والبيروقراطيين الجدد شكلوا ككل فئة اجتماعية متميزة حظيت بمكاسب وامتيازات وظيفية واجتماعية ومالية متعددة فى ظل النظام السياسى الناصرى ، أما كبار موظفى ومسئولى المؤسسات والوحدات الاقتصادية والادارية من قادة هذه الفئة فقد عبروا عن شريحة اجتماعية متميزة ، ورغم ذلك لم يشكلوا « طبقة اجتماعية » أو جزءا من « طبقة مسيطرة » أو « طبقة حاكمة » فى الدولة الناصرية حسبما تذهب التحليلات الماركسية أو أفكار راسمالية الدولة .

(جـ) وهكذا فان نشأة الفئة التكنوقراطية البيروقراطية المتميزة بعناصرها المدنية والعسكرية ، تمتعت عناصرها العسكرية خاصة ببعض النفوذ السياسى وبمكانة اجتماعية جعلتها تشارك فى احتلال قمة البناء الاجتماعى بالمقارنة بالشرائح والفئات الأخرى وبمزايا اقتصادية ومهنية ووظيفية لها امكانات غير يسيرة لتكوين ثروات بالأساليب المشروعة وغير المشروعة ، جاءت هذه النشأة بفعل ضرورات وتداعيات التحولات الثورية الاجتماعية باتجاه الاشتراكية فى السياسات والأفكار والخطط التنموية بقيادة الدولة الناصرية بذاتها ، وهذا الأمر تكرر حدوثه فى كثير من بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية ذاتها . غير أن تصاعد نفوذ ومكانة العناصر العسكرية من الشريحة التكنوقراطية البيروقراطية لم يعتمد فقط على مقتضيات سنوات التحول فى الستينات مثلما هو الحال بالنسبة للعناصر

المدنية ، وانما أتى أساسا من الأوضاع المتميزة للقوات المسلحة والعسكريين في النظام الناصرى .

جرت هذه الأمور فى اطار غياب تنظيم سياسى يقود ويوجه التحولات الثورية بما يجعله قادرا على تخطى سلبيات وتشوهات التجربة ، ولعل ذلك كان سببا رئيسيا فى تصاعد هيمنة هذه الشريحة على عمليات التحول ووصل فى غالب الأحيان الى تعويق اجراء مزيد من التحولات باتجاه الاشتراكية ، وتحجيم أو تقليص المكاسب السياسية وثمار التنمية للقوى الشعبية من عمال وفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة سواء فى الحضر أو فى الريف وفى كافة تشكيلات الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة .

(د) أما عن رأى البعض سالف الذكر بخصوص أنها أدارت الهيئات والمؤسسات والشركات « ادارة رأسمالية » وأن أيديولوجية هذه الشريحة هى « أيديولوجية البرجوازية الخاصة » فهو قول لا يعبر عن حقائق الواقع والتجربة ، فهذه الشريحة ذات التوجهات الفنية غير السياسية أساسا وفى ظل غيبة الكوادر السياسية والأيديولوجية ذات التوجه الاشتراكى ، وفى اطار مرحلة التحول الاشتراكى أو الانتقال الى الاشتراكية فى مصر الناصرية ابان الستينات والتى تتميز بوجود أنماط متعددة ومشوهة وتقليدية وعصرية لا تعبر عن أنماط للانتاج بمعناها المعروف (الاقطاعى والرأسمالى) ، وبحيث تتجاوز هذه الأنماط دون تفاعل عضوى بينها يفرز النمط الرئيسى المسيطر ، وازاء ذلك فان أغلب الباحثين لا يطرحون تصورا نظريا أو امبريقيا محددا لتشخيص وتفسير طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وأنماط الانتاج فى مصر الحديثة وبالتبعية فى مصر الناصرية ، ومن هنا يطلقون مفهوما عاما هو « أنماط الانتاج قبل الرأسمالية » كالخراجية على حد تعبير سمير أمين كمثال ، ثم أنماط الانتاج التابعة للأسمالية العالمية .

من هنا فان غلبة التوجه الفنى الضيق بجانب تأثير الخلفيات التعليمية

والثقافية الغربية جعل هذه الشريحة التكنوقراطية البيروقراطية تدير القطاع العام مثلا ادارة مشوهة وغير رشيدة حتى بالمقاييس الرأسمالية المعروفة ودون أن تعتنق « أيديولوجية برجوازية ليبرالية » حيث لم توجد من الأساس « طبقة برجوازية صناعية » تمتلك أدوات الانتاج وتنشر أيديولوجيتها على غرار البرجوازية الأوروبية ، في التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، بجانب تنافر شرائحها أيديولوجيا ومن حيث الأصول الطبقية ٠

(د) الأهم من ذلك أن « البرجوازية البيروقراطية » المدعاة لم تشكل « طبقة مسيطرة » على السلطة والقرار السياسى الداخلى والخارجى فى ظل الدولة الناصرية ، ويختلف الوضع فى مصر عنه فى بلاد أخرى مثل المكسيك والهند استطاعت الرأسمالية الخاصة أن تحد من استقلالية الدولة وتعارضها معارضة طبقية(١٦) بالاساس ، استنادا الى ملكيتها الكبيرة لوسائل الانتاج وسيطرتها على جزء كبير من مصادر التراكم الرأسمالى وقيامها باستخراج وتعبئة الفائض الاقتصادى لصالحها هى والقوى المحلية الخارجية ٠

ان هذه الفئة الاجتماعية المتميزة لم تشكل تحديا سياسيا لقمة النظام الناصرى داخليا وخارجيا حتى بعد هزيمة ١٩٦٧(١٧) ، ولكنها عوقت أو حدت من اتجاهات التعميق الجذرى للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية ، فقد نجح عبد الناصر فى اغلاق الباب أمام امكانية خلق هذه الشريحة لشبكة روابط عضوية بالخارج(١٨) ، ووضع حدودا عليا على دخولها وحوافزها وبدلات العمل الخاصة بها ، ومن هنا اتجهت الى الباب الخلفى المحظور رسميا وقانونا لتحقيق مزيد من الامتيازات استقلالا لمواقعها الوظيفية العليا ٠

(و) وأخيرا فان الباحث يعتقد أن هذه الفئة تمثل فعلا « فئة انتقالية » تستلزمها ضرورات التحول الاجتماعى فى تجارب التنمية ، وفى اطار التحول الى الاشتراكية فى الستينات كان من الممكن أن تنتهى هذه الفترة الى الاشتراكية ، غير أن ثقل الهزيمة الشديد ودواعى الاستعداد

للمعركة ، بجانب وفاة عبد الناصر ونواقص النظام الذى حدث الهزيمة من امكانات علاجها أدت الى التحول الى انفتاح السبعينات ، وبدلا من أن يتقلص دور وهيمنة القيادات العليا والوسيطة من الفئة التكنوقراطية - البيروقراطية لصالح القوى الشعبية وفعالية التنظيم السياسى ، وجدناها تدافع عن سياسات نظام السادات فى الانفتاح وتفكيك تجربة الستينات وبالتالى تصفية الانجازات الناصرية . ويفضل الباحث تسمية هذه الفئة المتميزة بـ « الفئة الوسطى الجديد » استنادا الى الأسس النظرية والعملية سالفة الذكر .

- ارهاصات التحول المضاد ٦٧ - ١٩٧٤ :

تربط دراسات عديدة ما حدث فى السبعينات بمقدمات « موضوعية » وجدت جذورها عقب هزيمة ١٩٦٧ ، بل وقبل ذلك بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، وربما فى السنة الأخيرة منها ، بفعل « الأزمة الخانقة » للنظام الناصرى نتيجة لطبيعته « الطبقية » أو فلسفته « التوازنية » وفى الخارج بسبب قطع المعونة الأمريكية ومضاعفات حرب اليمن وعجز النقد الأجنبى والميزان التجارى ... الخ . فازاء ذلك اضطر النظام الناصرى الى التخلى عن كثير من سياساته الراديكالية وركز على الاستعداد للحرب ، ومن ثم سهل فرص التحول المضاد الذى حدث بعد تولى السادات بأشهر قليلة بعد مايو ١٩٧١ ، وسوف نركز هنا على هذه القضايا وخاصة بروز دور الشرائح الاجتماعية التى دافعت عن سياسة الانفتاح وشكلت أحد أهم روافد « نخبة الانفتاح » أو التشكيلة الاجتماعية التى سيطرت على الدولة والاقتصاد والمجتمع فى عهد الانفتاح والى الآن .

تختلف الآراء كثيرا حول جذور التحول المضاد فى السبعينات ، ولا يتسع المقام هنا لرصد مجمل الآراء ، وسوف يتم التركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية للتحول مع التعرض باختصار للجانب الاقتصادى .

من هذه الآراء ما يذهب اليه البعض من اعتبار التحول المضاد كامنا أساسا فى طبيعة النظام الناصرى وحدوده التاريخية ،

فقد وصلت سياسة احلال الواردات وما اقتضته من توسع الدولة الى النهاية عام ٦٦ - ١٩٦٧ ، ليس لأسباب تتصل بضغوط مارسها القطاع الخاص أو بالتغير فى التوجهات الأيديولوجية للنظام ، وانما ترجع بالأساس الى عدم كفاءة استراتيجية التنمية المتبعة وعدم كفاءة القطاع العام مما أحدث أزمة فى ميزان المدفوعات فى ١٩٦٦/٦٥ ، كما لا تعود الى ضغوط خارجية (غربية وأمريكية) لزعزعة استقرار النظام الناصرى ، فقد استدعت حاجة النظام الناصرى لتسديد ديون الاتحاد السوفيتى تشجيع القطاع الخاص أن يتخطاها ، وأن التحول المضاد كان سوف يحدث بغض النظر عن هزيمة ومنتجاته من الجلود والأثاث والنسيج والخزف وتصدير هذه المنتجات للسوفيت لسداد الديون(١٩) ٠

وقد أتاح تشجيع منتجات القطاع الخاص بهدف التصدير للاتحاد السوفيتى وفى الداخل أيضا نمو السوق السوداء وأشكال التهريب فى كل من القطاعين العام والخاص استغلالا لظروف الاختناق الاقتصادى وندرة السلع الأساسية فرصة مواتية لنمو مصالح خاصة - حسب هذه الرؤية - مستفيدة من أنشطة الفساد وفى ظل ذلك نشأت بذور الانفتاح ، وفى الريف استطاع متوسطو الملاك تدعيم نفوذهم والاستفادة من الأزمة الاقتصادية بل وفى الدفع الى الانفتاح(٢٠) ٠

ويبدأ البعض من تقييم حجم التغيير الذى أحدثته الدولة الناصرية فى التركيب الاجتماعى - الطبقى والذى لم يكن جذريا ، فقد أدت التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية غير الحاسمة الى استبدال « الحلف الطبقى الحاكم القديم » من كبار ملاك الأراضى ورأس المال الكبير المحلى ورأس المال الأجنبى ، بتحالف طبقى جديد تسيطر عليه الشرائح الوطنية الوسطى من « البرجوازية الحضرية والريفية » ، وجاء تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى اطار الحدود التى فرضتها الحاجة للحفاظ على وحدة « التحالف الطبقى الحاكم الجديد » ٠ ورغم تصفية التحالف القديم ، الا انه

حدث مزيد من التداخل بين الجماعات الجديدة والجماعات التقليدية بطرق مختلفة : فمن جانب أصبح كبار الضباط وكبار الموظفين يملكون الأراضى ويستغلون الأموال العامة فى المضاربة والتجارة فى القطاع الخاص ، ويورد محمود عبد الفضيل احصاءات للتدليل على وجهة نظره : ففى أواخر الستينات كان القطاع الخاص يسيطر على ٤٠٪ من الصناعة ، و٨٦٪ من التجارة الداخلية ، ٤٨٪ من قطاع النقل والمواصلات ، ٧٨٪ من قطاع الخدمات الشخصية ، ٩٢٪ من قطاع السياحة والأنشطة الترفيهية(٢١) .

ويختلف الباحث مع الرأى السابق لأنه يطرح « رؤية طبقية » لم تتحقق بصورتها الشاملة كما يقدمها وبالذات ما يقوله من تكون « تحالف طبقى جديد » بديلا عن التحالف الذى سبق أن قضت عليه ثورة يوليو ، وفى موضع لاحق سوف نقدم رؤية أوسع لهذا الرأى ، وان كنا نقتصر هنا على القول بأن تشكل فئة اجتماعية متميزة من التكنوقراط مدنيين وعسكريين فى ظل تحولات الخطة الخمسية اقتصاديا واجتماعيا لا يعنى أن هذه الفئة تحولت الى « طبقة » متميزة ذات مصالح متجانسة فكريا وسياسيا واجتماعيا ، فرغم ما كان بينها من بعض المصالح المشتركة ومن تمتعها ببعض الامتيازات الكبيرة بحكم قيادتها للتنمية ، الا ان سنوات التحول الاشتراكى وما بعدها حتى وفاة عبد الناصر شهدت نزاعات سياسية واختلافا فى التوجهات بين أعضائها حول أما استمرار تجذر التحولات الاقتصاديه والاجتماعية نحو مزيد من تعميق سيطرة الدولة على أدوات الانتاج . أو الوقوف عندما حدث فقط مع اعطاء فرص التشجيع للقطاع الخاص .

يضاف الى ذلك ان ما قيل عن وجود مصالح مشتركة بين الفئة التكنوقراطية الجديدة والقطاع الخاص فى المدن ومتوسطى الملاك الزراعيين فى الريف لا يشير الى تكون « تحالف طبقى جديد » يمارس نشاطه ويعبر عن مصالحه علنا ، فما حدث أن وجود روابط مصلحية بين بعض كبار مسئولى القطاع العام وأصحاب النشاط الخاص (خاصة فى قطاع تجارة الجملة والمقاولات والتجارة الداخلية ... الخ) قد تحقق بالتحايل على القوانين

وباستخدام أساليب غير مشروعة فى اسناد عمليات المقاولات من الباطن وعقود المشتروات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولم يكن ذلك يعبر عن اتجاه عام يقبله النظام الناصرى • ومن ناحية أخرى لم يعطنا الرأى السابق حالات محددة وأرقام مؤكدة حول قيام كبار الضباط والموظفين باستغلال الأموال العامة فى المضاربة والتجارة فى القطاع الخاص • كذلك الأمر بالنسبة للاحصاءات التى يقدمها فهى احصاءات غير موثقة وهناك مصادر أخرى تقدم احصاءات توجد درجة عامة من الاتفاق عليها • ففيما يتعلق بنصيب القطاعين العام والخاص من الصناعة نجد من ناحية أخرى أن نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى الاستثمار كان ضئيلا خلال الفترة من ٦٩/١٩٧٠ ـ أى أوخر الستينات ـ ٧٣/١٩٧٤ ولم يتعد ١٢٪(٢٢) ، رغم انخفاض الاستثمار الحكومى فى القطاع الصناعى بعد هزيمة ١٩٦٧ بسبب توجيه الجانب الأكبر منه الى المجهود الحربى استعدادا للمعركة (٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى) وقد ظل القطاع العام الصناعى مسئولا عن توليد حوالى ٩٠٪ من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة فى قطاع الصناعة الحديثة حسب بيانات تعداد الانتاج الصناعى لعام ٦٦/١٩٦٧(٢٣) • ويعزى وصول نصيب القطاع العام من القيمة المضافة لكافة الصناعات الى نسبة تقل عن ٦٤٪ ، وهو ما يعبر عنه الرأى السابق ، الى أن منشآت القطاع العام الصناعية تضم الواحدة منها عمالة كبيرة تزيد عن أربعمائة عامل ، ومن هنا فان انخفاض نصيبه من القيمة المضافة الكلية يرجع الى أن المنشآت التى يعمل فيها من عامل الى تسعة عمال كانت مملوكة للقطاع الخاص • ولا يدل ذلك على نمو تغير فى هيكل ملكية القطاع الخاص ، فلم يحدث ذلك حتى عام ١٩٧٥(٢٤) ، مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى •

ويوضح « مابرو » و « رضوان » هيكل الملكية فى الصناعة بين القطاعين العام والخاص بالقول : « ان القطاع الخاص قد استبعد تماما من الأنشطة الهامة ومن الصناعات الجديدة الوسيطة والرأسمالية ، كما استبعد من الصناعات الاستهلاكية القديمة •• وبعد سنة ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ ظهرت

على القطاع الخاص كل مميزات القطاع الثانوى الذى لم يبق له الا المنشـآت الصغيرة التى تعمل فى صناعات بسيطة : « الجلد والأثاث والخشب والملابس الجاهزة والطباعة ، ولا يشكل سوى ١٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعى كله ٠٠ »(٢٥) ٠

أما عن الأرقام التى يوردها الرأى السابق والخاصة بالتجارة الداخلية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات الشخصية وقطاع السياحة والأنشطة الترفيهية ونصيب القطاع الخاص الكبير فيها ، فهى لا تعبر عن مؤشر يظهر سيطرة القطاع الخاص على اقتصاد البلاد فى أواخر الستينات نظرا لأن هذه القطاعات أتاحت الخطة الخمسية الأولى والميثاق للقطاع الخاص دورا هاما فيها لا يخل بسيطرة القطاع العام على الهياكل الأساسية للاقتصاد ٠

غير أن بعض الدارسين يرون أن تداخل القطاع الخاص مع القطاع العام فى بعض المجالات أتاح فرصا للفساد الادارى مثـل دفع العمولات والرشاوى لمسئولى القطاع العام ٠ وفى أنشطة معينة مثـل أذون الاستيراد والمقاولات من الباطن ومناقصات شركات ومؤسسات القطاع العام ، وهكذا وصل النظام الناصرى الى أزمة الاختناق الاقتصـادى عام ١٩٦٥ ، وبعد هزيمـة ١٩٦٧ أضحى النظام الناصرى أكثر عرضة للضغوط الخارجيـة ، فرغم رغبته فى استمرار التنمية الوطنية المستقلة فان الحدود الموضوعة على اطار حركته منعت من احداث تغييرات جذرية جديدة وعلى قدرته على المناورة للحفاظ على مصداقيته داخليا وخارجيا وهو ما تجلى بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠(٢٦) ٠

وحسب رأى هـذا البعض نجد ان سياسات الانفتاح كانت انعكاسا منطقيا لأزمة الناصرية منذ منتصف الستينات وعجلت الهزيمة من سرعتها ، فى هذا الاطار يقدم « ووتربرى » مفهوما مستحدثا للدولة الناصرية وكذلك للدولة فى عهد السادات ، فكلا منهما تعبر عن نموذج « الدولة الرخوة » كما يسميها « جونار ميردال » والذى يشير الى عدم رغبة النظام الحاكم فى هذه الدولة أو عدم قدرته بمعنى أدق على احداث عمليه

استخراج الفائض أو التراكم الرأسمالى من خلال سياسات عامة وأيديولوجيات تنظم وتتحكم بصرامة فى المدخرات وتؤجل مكاسب الاستهلاك لصالح الأجيال القادمة وتدفع فى اتجاه التقشف ، ولم تنجح فى ذلك سوى دول كبيرة كالاتحاد السوفيتى والهند والصين(٢٧) ، عكس الحال فى مصر حيث لم يكن أى من عبد الناصر أو السادات يشعر بضرورة توجيه قطاعات هامة من المواطنين نحو تكوين مدخرات وطنية تسهم فى احداث تنمية مستقلة قدر الامكان • وحسب هذا الرأى أصر النظام الناصرى مثلا على تلبية التطلعات الاستهلاكية للقوى الشعبية والفئات الوسطى فى نفس الوقت فى ظل عدم وجود موارد كافية لاشباع هذه المطالب مجتمعة ، وقبل الهزيمة استطاع النظام تلبية جزء كبير من هذه المطالب بفضل استفادته من ظروف التنافس الأمريكى ـ السوفيتى فى اطار الحرب الباردة وحصوله على المساعدات من كلا المعسكرين بفضل قدرته على المناورة وحرية حركته فى التعامل معهما ، وتم ذلك لتخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة بالداخل وللحد من احتمالات تفجر التوتر الاجتماعى(٢٨) ، على نحو ما ترى وجهة النظر السابقة •

على أن الهزيمة وضعت حدا لقدرة النظام على المناورة كما سبق ، بل وعلى قدرته على تلبية هذه المطالب ، وبدأ الأمريكيون والسوفيت يضغطون على النظام ، فقد طالب الغرب بالتراجع عن السياسات الاقتصادية المتبعة قبل ١٩٦٧ ، وأثارت مطالب السوفيت حفيظة بعض الجماعات داخل السلطة • ورغم تردد عبد الناصر فى تلبية هذه المطالب ، الا أن حرب ١٩٦٧ أدت الى توقف الخطوات الأكثر جدية(٢٩) •

وحسب رأى « ووتربرى » فان الاقتصاد المصرى لم يكف عن التوجه للخارج(٣٠) ، ففى ذات الوقت الذى كانت مصر فيه معتمدة على السوفيت وأسواق أوروبا الشرقية فى اطار اتفاقيات التجارة والدفع ، بل شهدت التبادلات التجارية أنماطا « امبريالية » وعلى أساس أسعار السوق العالمية

وليس بأسعار تفضيلية كما سبق الذكر ، فانها حسب رأى « ووتربرى » لم تستطع الاستغناء عن الاستيراد من الدول الرأسمالية الغربية ، شأنها فى ذلك شأن الدول النامية ، غير أن مشكلة نقص النقد الأجنبى جعلتها تعجز عن دفع ثمن الواردات وخاصة السلع الغذائية الأساسية ، ومن هنا عانت من تبعية للغرب الرأسمالى أيضا(٣١) ، وجاء الانفراج الدولى عام١٩٧٢ كمؤشر على أن الانتعاش الاقتصادى فى العهد الناصرى انما جاء أساسا من استثمار ظروف الحرب الباردة بين العملاقين والتى انخفضت حدتها مع الانفراج(٣٢) • ويحدد « كوبر » أربعة تغيرات أساسية كنتيجة لهزيمة ١٩٦٧ هى (٣٣) :

١ ـ ازدياد التوتر داخل النخبة الحاكمة (بين جناحى يمين ويسار النظام) •

٢ ـ ظهور تحركات شبه مستقلة للجماهير وعنف مضاد للنظام (مظاهرات الطلاب والعمال فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨) •

٣ ـ مطالبة الفئات العليا من الطبقة المتوسطة بمزيد من تشجيع القطاع الخاص وممارست ضغوطا على القيادة السياسية •

٤ ـ حدوث تغير باتجاه التوسع فى الاطار السياسى للنظام ومؤسساته •

ويقدم « مور » فى دراسته عن دور نقابة المهندسين فى السياسة المصرية تحليلا لتنامى المصالح الخاصة بين كبار المهندسين(٣٤) والتى جعلتهم من أبرز المدافعين عن التحول للانفتاح وعلى رأسهم عثمان أحمد عثمان ، الذى استفاد من رئاسته لشركة المقاولين العرب بعد تأميمها من اسناد الانشاءات المكملة للسد العالى عام ١٩٦٤ ، وقد بادر عثمان بتوسيع نفوذه من خلال ضم بعض الأقارب والأصدقاء الى مجلس ادارة الشركة ، مثل صديقه المهندس أحمد محرم وزير الاسكان فى منتصف الستينات وصاحب مكتب هندسى كبير ، اعتمدت الشركة على المكتب فى كثير من مشروعاتها ،

وفى هذه الأثناء صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، حيث دفع محـرم فى اصداره ، ليستثنى شركات المقاولات الكبيرة المؤممة والتى تعمل خارج مصر ـ فى دول الخليج خاصة ـ من نظم ولوائح القطاع العام ، وكانت شركات المقاولون العرب أكبر المستفيدين من ذلك وبالطبع عثمان على رأسها • فقد تحررت أرباحها وأعماله من القيود المفروضة على شركات القطاع العام ، وحولها لصالحه الخاص • واستطاع عثمان بجانب توثيق علاقاته فى الداخل تكوين شبكة مصالح مع الخليجيين الأثرياء ، وقام بتوسيع علاقاته الشخصية مع كبار الضباط من النخبة الحاكمة ببناء فيلات مدعمة لهم الا أن ذلك لم يكن ليسمح له بممارسة نفوذ سياسى(٣٥) ، لكنه كان دافعا أكيدا نحو بروز دوره السياسى فى السبعينات منذ تقربه من السادات ومصاهرته له ، معتمدا فى ذلك بجانب اتصالاته وشبكة علاقاته العربية والمحلية (رسمية وغير رسمية) على الثروات التى كونها من مشروعاته العاملة فى البلاد العربية وخاصة دول الخليج •

وفى ختام هذا الجزء يلاحظ ان أغلب الكتابات حول ارهاصات التحول مالت الى تضخيم دور المتغيرات الاقتصادية كدافع نحو التحول المضاد الذى حدث فى السبعينات حيث تعتبر التغيرات الاقتصادية أحداثا ثانوية الأهمية ، بينما تنكر هذه الآراء الدور الرئيسى للتحول المضاد سياسيا ، فان سياسة النظام الناصرى لم تشهد تراجعا كاملا عن توجهاتها الأيديولوجية واختياراتها الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية وانما كان لهزيمة ١٩٦٧ ودواعى الاستعداد لاسترداد الأرض المحتلة عاملا هاما فى وقف اتخاذ خطوات أكثر جذرية باتجاه تعميق التحول فى السياسات الناصرية • فقد اعتبر عبد الناصر ان المرحلة تستدعى المزج بين الضرورات الوطنية والضرورات الاجتماعية معا لما يقتضيه الاستعداد لتحرير الأرض، وكما أعطى النظام بالفعل بعض الفرص لتشجيع أصحاب النشاط الخاص كما سيأتى فيما بعد ، لم يلجأ الى المساس بمستوى معيشة القطاعات الشعبية العريضة وخاصة مستوى الدخول وفرص التعليم والتوظف والصحة

وغيرها ، وان كانت السياسات الانكماشية قد أثرت على كفاءة القطاع العام وعلى الواردات من مستلزمات الانتاج ٠

ومن ناحية أخرى فان الضغوط الخارجية وان كانت قد أدت الى تأخر النظام الناصرى فى اتخاذ خطوات واجراءات أكثر جذرية فى اتجاه تعميق التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى ، فهى تعد خارج دائرة تحكم القيادة السياسية (مثل وقف معونة القمح الأمريكية) ٠ ولم تمارس تأثيرها على القرار السياسى الخارجى من حيث تلبية المطالب الأمريكية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ٠ فضلا عن أن نمو ظواهر السوق السوداء وأنشطة التهريب وتداخل المصالح الخاصة والعامة بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص (مثل قطاع المقاولات والبناء) كانت فى الاطار غير الشرعى والمحظور ، ولم تكن تعبر عن ظاهرة عامة مقننة رسميا ومسموح بها من قمة السلطة الحاكمة(٣٦) ، وهو الأمر الذى حدث فى سنوات الانفتاح على نحو ما سيأتى فيما بعد ٠

- التشكيلة الانفتاحية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة :

تم التحول المضاد للسياسات الناصرية فى اطار ما سمى بالانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر ، وكان قد سبقه ما حدث بعد ١٩٦٧ من مطالبة عناصر من كبار مسئولى جهاز الدولة البيروقراطى وقيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال الخاصة مثل كبار المهنيين وأصحاب المهن الحرة وفى قطاع المقاولات والتجارة الخارجية بتشجيع القطاع الخاص ، فقد صدرت قرارات فى عام ١٩٦٩ تسمح لشركات القطاع الخاص باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان احتياجات العمل اليومى فى المصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لا يزيد عن ٧٥٠٠ جنيه لكل شركة وبدون تحويل عملة(٣٧) ، مما مكن العاملين فى مجال التجارة والأعمال والمقاولات فى القطاعين العام والخاص وبالاتفاق فيما بينهم ، من نقل العملات القابلة للتحويل بحرية خارج مصر وتم حجزها فى الخارج لحين انتهاز فرصة مواتية جاءت بالفعل مع اعلان سياسة الانفتاح رسميا(٣٨) ٠

وحسب رأى البعض فان هذه الفئات تمكنت من تركيم رأس مال نقدى كبير مستفيدة من ظروف ما بعد ١٩٦٧ وطالبت بازالة القيود التى حركتها ابان النصف الأول من الستينات ، وكانت من أوائل المنادين ببيع القطاع العام وتشجيع النشاط الخاص فى بداية السبعينات(٣٩) ، ومن ناحية أخرى كانت حرب أكتوبر فرصة تاريخية لهذه الفئات لتضاعف من نفوذها وتحركها السياسيين لصالحها لكى تبشر بالرخاء الذى يعقب الانتصار العسكرى ، وبدأت بالترحيب برأس المال العربى للمشاركة فى الانتاج والاستفادة من فوائض الأموال النفطية التى تزايدت بمعدلات كثيرة بعد الحرب(٤٠) ، ومن هنا وجدت قيادات القطاع العام أن هذا القطاع لم يعد قادرا على استيعاب طموحاتها الجديدة ورغباتها فى تركيم الثروات والاتجاه المتزايد الى دعم مصالحها الخاصة ، ووجدت فى دخول رأس المال العربى أولا ثم الأجنبى مع مشاركة القطاع العام فرصة أكيدة لتحقيق مصالحها الخاصة ٠

فى اطار هذه الدعوات الى تقليص سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى جاءت القوانين والبيانات الرسمية لتجسد رسميا رغبات التحالف الجديد بين كبار قيادات القطاع العام والقطاع الخاص فى التحول الى الانفتاح ، مثال ذلك بيان الحكومة فى ابريل ١٩٧٣ ، وقبل الحرب الذى ورد فيه لأول مرة تعبير « الانفتاح الاقتصادى » وقبل ذلك القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧١ بتشجيع رأس المال العربى ثم ورقة أكتوبر ١٩٧٤ بجانب خطب وأحاديث وتصريحات كبار المسئولين بالدولة وعلى رأسهم أنور السادات ٠

غير أن التبرير الرسمى للاتجاه الى سياسة الانفتاح أعطى أسبابا عامة وغامضة لهذا التحول ومنها : فشل التجربة الاشتراكية فى الستينات ، ونتائج سياسات الانفراج الدولى وتشجيع الأموال النفطية الخليجية للاستثمار فى مصر ومواجهة نقص النقد الأجنبى وظلت خطب السادات وأوراق الانفتاح الرسمية وأجهزة الاعلام تؤكد على ان الانفتاح لا يعد تراجعا عن

انجازات ثورة يوليو ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك طوال الأعوام الخمسة اللاحقة لاعلان سياسة الانفتاح رسميا عام ١٩٧٤ ، الى أن أعلن السادات أمام ممثلى الغرف التجارية واتحاد الصناعات أن الرأسمالية لم تعد « جريمة » فى مصر(٤١) ٠

ويلقى « مور » الضوء على قضية هامة تتعلق بدور الدولة الرسمى فى دعم القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق وتحكم قوى العرض والطلب منذ بداية السبعينات ، فقد اتجهت سياسة الدولة الى احداث تغييرات ليس فى نمط الملكية فقط (عودة العقارات والأراضى التى فرضت عليها الحراسة ، وتشجيع تكوين ثروات خاصة من خلال اعادة التوكيلات التجارية للأفراد وغيرها) ، وانما أيضا فى مبدأ توزيع السلع والخدمات حيث تتحكم قوى السوق فى هذا التوزيع بدلا من سياسة التوجيه والتسعير الادارى المحكوم بقبضة الدولة(٤٢) ٠ ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بادارة شركات القطاع العام ومعاملاتها الاقتصادية بطريقة غير مباشرة مع استمرار ملكيتها لمعظم وسائل الانتاج وذلك باطلاق أيدى بعض العناصر والشركات وأبرزها شركة المقاولون العرب وعثمان أحمد عثمان فى قيادة التحول الى منطق آليات السوق ، بحيث تتحرر من اشراف أجهزة التخطيط فى تحديد الثمن وتوزيع السلع المنتجة محليا أو المستوردة ٠ ومما يدل على آثار تلك السياسة أنها دعمت نفوذ أصحاب المصالح الخاصة وادت الى تفكيك السيطرة الاقتصادية للقطاع العام وتشجيع دخول القطاع الخاص كشريك أو منافس له ٠

ومن جانب آخر فقد أدت هذه السياسة عقب عام ١٩٧٤ مباشرة الى انهاء احتكار البنوك التجارية الأربعة المملوكة للقطاع العام لعمليات توزيع الائتمان ولتحكمها فى حصيلة النقد الأجنبى وفى تحديد أسعار الفائدة(٤٣) ، من خلال السماح بانشاء البنوك الخاصة والمشتركة وكفروع للبنوك الأجنبية الغربية تزاحم بنوك القطاع العام فى المجالات سالفة الذكر ٠

على ان انتصار أنصار الدعوة الى تشجيع القطاع الخاص ببيع القطاع

العام أو تقليص سيطرته شبه الاحتكارية على مجالات الانتاج المختلفة وتطبيق معايير ليبرالية اقتصادية من حيث الفعالية فى الادارة والأداء وضرورة المنافسة مع القطاع الخاص المحلى والمشترك والأجنبى اصطدمت منذ الأخذ بسياسة الانفتاح بمصالح صغار المنتجين المتعاملين فى السوق المحلية وأسواق التصدير للدول الاشتراكية ، وكذلك صغار المقاولين ، والتى دعت بدلا من ذلك الى « ترشيد » القطاع العام والحذر من دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة(٤٤) .

- روافد الشرائح الجديدة المسيطرة :

استدعى الأخذ بسياسة الانفتاح تكوين أو اعادة تكوين شرائح اجتماعية متميزة ذات مصلحة حقيقية فى الدفاع عن هذه السياسة وفى قيادتها لتولى مهمة احداث مختلف التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى واكبت سنوات السبعينات ، ورغم أن عناصر « البرجوازية البيروقراطية » ومعها بعض قيادات القطاع الخاص هى التى بادرت بالدعوة الى الأخذ بسياسة الانفتاح فان هذه الشريحة لم تكن تمتلك من الثروات الخاصة ما يكفى للدخول فى النشاط الخاص وخاصة فى الاستيراد والتصدير والتوزيع الداخلى للسلع والخدمات المشاركة مع رأس المال العربى والأجنبى(٤٥) .

وقد دفع ذلك أن تقوم الدولة فى بدء الانفتاح باستدعاء عناصر من الرأسمالية التقليدية التى صفيت قاعدتها الاقتصادية فى السبتينات ، وتم اعطاؤها كافة الامتيازات والضمانات التى منحت لرأس المال العربى والأجنبى من جانب ، وتعويضها من جانب آخر برد ممتلكاتها التى فرضت عليها الحراسات ، فقد تمت تصفية هذه الحراسات نهائيا عام ١٩٧٧ وعاد نحو ٥٠٠ عقار و٢٠٠٠ فدان الى أصحابها ولم يكن قد تم التصرف فيها ، بجانب اعادة الأموال التى خضعت لاشراف الدولة اليهم(٤٦) .

وفى خطوات موازية لاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية الى النشاط الخاص وهى المعروفة بشبكة مصالحها مع المصالح الأجنبية الغربية وخاصة

فى مجالات الاستيراد والتصدير اقتضى الأمر اعادة ربط الاقتصاد المصرى بآليات السوق الرأسمالية العالمية وخضوعه لشروط هذه السوق ، وفى نفس الوقت اعادة ودعم شبكات المصالح بين الرأسمالية القديمة كشريحة اجتماعية محلية متميزة وذات نفوذ سياسى واقتصادى ، والدوائر والمصالح الرأسمالية العالمية .

وحتى ما بعد منتصف السبعينات تمت هذه السياسة فى اطار رعاية ودعم بل وقيادة وتشجيع الدولة ونظام الحكم من خلال استخدام الدولة لأدواتها التشريعية والقانونية والتنفيذية والاعلامية (اصدار قوانين جديدة والغاء قوانين حالية أو تعطيل العمل بها لخلق الأرضية الملائمة للتحول المضاد نحو الارتباط التابع للسوق الرأسمالية العالمية)(٤٧) ، جدير بالذكر ان سياسة الدولة الدافعة لادماج الاقتصاد بآليات النظام الرأسمالى الدولى كانت تتم فى اطار الهجوم على القطاع العام والانهاء التدريجى لسيطرته على معظم أدوات الانتاج ومجالات النشاط الاقتصادى ، فلم يكن ادخال شركاته وبنوكه كشريك لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى قد تم حتى منتصف السبعينات ، وكذلك كان الاقتصار على اجتذاب الرأسماليين القدامى مبررا من جهة ان استدعاء رأس المال المحلى الخاص بجانب ضعفه يعتبر مناقضا لتكتيك سلطة الدولة بالحفاظ الظاهرى على سياسات الستينات وخط الثورة الاجتماعى والاقتصادى وهو ما أكدته مواثيق الانفتاح وخطب المسئولين ، فقد عدت ورقة أكتوبر مثلا امتداد لمواثيق ثورة ٢٣ يوليو وليس نقيضا لها .

ويعتبر السماح للأفراد بالحصول على توكيلات تجارية لتمثيل الشركات الأجنبية والاستيراد منها أبرز خطوة لربط مصالح الشريحة الرأسمالية القديمة المستدعاة بالمصالح الغربية الرأسمالية ، وقد أوضحت ملك زعلوك أن أصحاب التوكيلات انقسموا الى مجموعتين أساسيتين على النحو التالى(٤٨) :

المجموعة الأولى :

وهى الفريق الذى فاز بالنصيب الأكبر من التوكيلات ويمثله أصحاب الوكالات القديمة التى ألغيت عام ١٩٦١ ، غير أن بعض هؤلاء كان قد هرب الى الخارج وحافظ على صلاته وعادوا مع سياسة الانفتاح ، والبعض الآخر استغل عمله السابق فى قطاع التجارة الخارجية للحصول على توكيلات تجارية(٤٩) .

المجموعة الثانية :

وهى أصحاب التوكيلات الجدد الذين استغلوا صلاتهم بالجهاز التنفيذى واعتمدوا على نفوذهم السياسى .

وبالنسبة لمكانة أصحاب الوكالات الأجنبية ونشاطهم فى مجال الاستيراد والتصدير أساسا ، فى اطار تكوينة الانفتاح الاجتماعية المسيطرة ، فانهم يعتبرون من أقوى شرائح هذه التكوينة وأكثرها نفوذا من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وذلك للأسباب التالية :

أولا : انهم يمثلون مصالح الشركات متعدية الجنسية فى مصر ويستخدمون ارتباطاتهم المصلحية بهذه الشركات فى فرض الشروط والضغوط لتحقيق أهدافهم واستمرار نشاطهم وعادة ما تجد هذه الضغوط استجابة من السلطة الحاكمة التى تدافع عن الانفتاح والارتباط بالمصالح الرأسمالية العالمية وبعد عدم الاستجابة أو المساس بنشاط هؤلاء تناقضا مع التزام السلطة باستمرار سياسة الانفتاح .

ثانيا : تقوم الشركات متعدية الجنسية بحماية أصحاب التوكيلات ازاء الحكومة بل وتساعدهم على التهرب من الضرائب ومن قوانين الدولة ، فمن المعروف أن أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير يقومون ببيع الجزء الأكبر من السلع المستوردة الى شركات القطاع العام والباقى الى شركات وأفراد القطاع الخاص مقابل عمولة نقدية يحصلون عليها وفى بعض الأحيان تقوم الشركات متعدية الجنسية بضمان عمولة الوكيل فى ثمن المنتج النهائى

وتضع هذه العمولة فى بنوك أجنبية بالخارج حتى لا يدفع الوكيل المصرى الضرائب المستحقة عليه للحكومة المصرية(٥٠) ٠

ثالثا : تتيح عملية البيع للقطاع العام والتى تتم من خلال مناقصات أو ممارسات عملية لأصحاب المكاتب التجارية استغلال نفوذهم داخل الجهاز التنفيذى ومجالس ادارات وحدات القطاع العام واتصالاتهم بكبار المسئولين سواء داخل هذه الوحدات أو فى السلطة الحاكمة وما يقتضيه ذلك من توظيف آلية الفساد بتقديم الرشاوى والعمولات لارساء العطاءات على النافذين من أصحاب هذه المكاتب ٠ وهو ما اتضح فى أواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ وامتلأت به صفحات الصحف الحكومية والمعارضة من فضائح تورط كبار المسئولين فى تلقى رشاوى من أصحاب الوكالات لاسناد عطاءات عليهم مخالفة للمواصفات وللقانون ٠

ولقد أثبتت ملك زعلوك فى دراستها من واقع بحث ٥٥ حالة من مكاتب الاستيراد والتصدير أن أغلبيتها تعيد استثمار أموالها فى أعمال وأنشطة مرتبطة مباشرة برأس المال الأجنبى أو بالقطاع « المستحدث » من الاقتصاد المصرى الذى يرتبط بدوره برأس المال الأجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة ولا تتعدى هذه الأنشطة المجالات الخدمية والاستهلاكية والتجارية سريعة العائد ، دونما الدخول فى أنشطة استثمارية صناعية(٥١) ٠

وفى هذا الاطار فليس من المتوقع أن تتحول الأنشطة التجارية التى يمارسها أصحاب الوكالات الأجنبية الى أنشطة صناعية أو زراعية منتجة للأسباب التالية (٥٢) :

١ ـ يجمع أصحاب الوكالات الأجنبية الأموال بالتعاون مع الرأسمالية الأجنبية ، وما يفرضه هذا التعاون من ابقاء هؤلاء فى اطار الوساطة (الكمبرادور) التى تحقق عائدا سريعا وكبيرا لا يوفره عادة الاستثمار الصناعى المنتج ٠

٢ - ان عملية التراكم الرأسمالى غير مكتملة فلم تتعد مرحلة التراكم البدائى محورها جمع الأموال النقدية دون تحويلها الى رأسمال انتاجى ، وتستثمر جانبا كبيرا منها فى المجال الاستهلاكى كما سبق ، والباقى تنفقه على مظاهر البذخ والترف ، أو تضعه فى بنوك أجنبية بالخارج ٠

٣ - ولا يتبنى هؤلاء أفكارا فى الاطار الرأسمالى الوطنى المحبذ لتنمية مستقلة عكس نموذج طاعت حرب والرأسمالية الأوروبية ذاتها ٠

وقد شهدت السنوات ما بعد منتصف السبعينات دخول عناصر وفئات معينة مجال النشاط الخاص من خلال مشروعات خاصة أو مشتركة مع القطاع العام ورأس المال العربى والأجنبى ، وذلك على النحو التالى :

(أ) عناصر الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية من العسكريين (بعض أعضاء تنظيم مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار وممن شاركوا فى حرب اليمن واستفادوا منها بجمع الثروات ومن شاركوا فى الوحدة المصرية السورية ، ومن أمثلة هؤلاء (أنور القاضى ومحسن عبد الخالق ووجيه أباظة وحسن ابراهيم ومصطفى كامل مراد وفتحى الديب ومحمد أحمد غانم وغيرهم)٠ ومن المدنيين من تولوا مناصب وزارية وكبار قيادات القطاع العام والجهاز الحكومى وأساتذة الجامعات هؤلاء تعود أصولهم الاجتماعية الى الرأسمالية القديمة وكبار ملاك الأراضى ، والآخر ممن ارتبطوا مباشرة بالثورة والدولة الناصرية منذ بدء سياسة التصنيع والتمصير والتأميم ومن أمثلة هؤلاء(٥٣) : عبد العزيز حجازى ، عثمان أحمد عثمان ، أحمد محرم ، عبد الوهاب البرلسى ، مشهور أحمد مشهور ، سيد مرعى ، محمد عبد الله مرزبان ، حسن عباس زكى ٠٠٠ الخ ٠

(ب) رجال القطاع الخاص ممن استمروا فى الستينات وخاصة فى الصناعات المتوسطة والصغيرة خاصة قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وبعض هؤلاء استمر على حاله ، بينما دخل

الآخر فى أنشطة مشتركة مع القطاع العام أو المال العربى والأجنبى ، أو استغل قوانين الانفتاح لانشاء شركات خاصة تعمل فى اطار الانفتاح .

(ج) وهناك مجموعات من أصحاب المهن الحرة والتكنوقراط والذين كونوا ثروات غير قليلة من عملهم فى بلاد النفط العربية وعادوا للاستثمار فى أنشطة السياحة والفنادق والمستشفيات الاستثمارية والمكاتب الاستشارية وصناعة مواد البناء واحتياجات المعمار وغيرها(٥٤) .

(د) ثم عناصر المهاجرين من الاخوان المسلمين الذين نزحوا الى دول الخليج وخاصة السعودية بعد الصدام مع الحكم الناصرى فى الخمسينات ومنتصف الستينات . ورجع الأثرياء منهم خاصة لاستثمار أموالهم الكبيرة فى شركات توظيف الأموال ومجالات العقار والتجارة وتربية الدواجن وفى الصناعات الخفيفة والمنزلية ومواد البناء واحتياجات المعمار ... الخ .

ومن الجدير بالذكر ان الفئات سالفة الذكر فضلت أغلبيتها الدخول مع رأس المال العربى والأجنبى ورأس المال العام أو الثلاثة معا(٥٥) .

ومع أواخر السبعينات أخذت بعض العناصر من ذوى النشاط الاجرامى فى مجالات التهريب واصدار شيكات بدون رصيد والعاملين فى السوق السوداء وممن تعدوا على أملاك الدولة من أراضى وممتلكات ، وكذلك تجار العملة .. أخذ هؤلاء يغزون السوق المصرية ومجالات التجارة والتوزيع والاستيراد مستخدمين كافة وسائل التلاعب والفساد السياسى والادارى والتحايل على قوانين الانفتاح ذاتها ، وقد أطلق عليهم تعبير العناصر الطفيلية أو أصحاب النشاط الطفيلى . وقد خضع نشاط هؤلاء لجدل كبير فى الكتابات السياسية والاقتصادية ما يزال دائرا حتى الآن سواء حول مدى علمية التسمية ذاتها أى « الطفيلية » - وهل هى صفة تتصل بفئة معينة تصل الى حد أن تكون طبقة متميزة ، أم بنشاط معين ؟ أم ان كل فروع النشاط الاقتصادى الذى يعمل فى اطار قوانين الانفتاح الاستثمارية ؟ وهل تعبر الطفيلية عن بعض قطاعات النشاط الاقتصادى والفئات التى تمارسها ؛

أو ان كافة الشرائح والفئات والعناصر أضحت طفيلية ؟ وظهر جدل من ثم بين قطاعات من اليسار المصرى حول مدى صحة وصم «الرأسمالية المصرية» كلها بأنها « طبقة طفيلية » فى سياقها التاريخى العام أو فى السبعينات تحديدا ، وكذلك حول القول بوجود « رأسمالية طفيلية » فى أنشطة معينة ، بينما توجد « رأسمالية منتجة » فى أنشطة أخرى (٥٦) .

ويمكن القول هنا باختصار أن ما يميز النشاط الطفيلى هو عدم الاكتفاء بالامتيازات والضمانات والاعفاءات التى منحتها قوانين الانفتاح فى اطار الاستثمار والاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى ، وانما يصل الأمر بالعناصر التى تعمل فى هذا النشاط الى استخدام كافة أساليب الاستفادة من ثغرات قوانين الانفتاح من جانب ، واستعمال آلية الفساد السياسى والادارى التى حظيت بحماية سلطة الدولة والاحتماء بمسئولى الدولة وكبار موظفى الحكومة والقطاع العام والجمارك والضرائب والصحة ... الخ . كما سنفصل فيما بعد .

ومن ناحية أخرى فان النشاط الطفيلى يستهدف سرعة تكوين الثروات والسعى الى الربح السريع من خلال التركيز على الأنشطة قصيرة الأمد وباستخدام كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وبجانب حرص العناصر التى تمارس هذا النشاط على الاحتماء بجهاز الدولة فهى تسعى للارتباط بمصالح أجنبية من خلال الاستيراد والتصدير والسمسرة والوساطة(٥٧) .

ومما يلفت النظر هنا أن عددا من الكتاب الماركسيين فى مصر قد انطلق فى تشريح «الطفيلية» كمفهوم وكنشاط وكفئة أو «طبقة» أو شريحة طبقية ذات طابع طفيلى ، من تحليلات نظرية جاهزة وتسلح بها للتطبيق على الواقع المصرى . من ذلك الاعتماد على تفرقة ماركس بين العمل المنتج وغير المنتج(٥٨) أو تحليل لينين لغلبة الطابع الطفيلى على نشاط الرأسمالية الأوروبية فى عصر الاحتكار المالى بالذات وحيث يعيش أصحاب الايرادات والدخول من « قص الكوبونات » من خلال اصدار السندات والأسهم

والمضاربات المالية وأعمال الوساطة فى الداخل وفى الخارج تتحول الدول الأوروبية الاستعمارية الى دول ربعية من خلال الاستثمار الخارجي وتقسيم العمل بينها وبين المستعمرات وحيث تعيش من استغلال عمل هذه المستعمرات(٥٩) . ومن هؤلاء أيضا من اعتمد على تفسير الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أمثال كينز فى وصف الرأسمالية الطفيلية بأنها التى تعوق تطور قوى الانتاج من خلال عدم استخدام ما لديها من رأس مال نقدى فى زيادة الطاقة الانتاجية فى المجتمع(٦٠) .

وفيما يبدو أن الجدل انحصر فى الظروف الداخلية (وأحيانا العربية) لميلاد ونشاط القطاعات المختلفة من « الفئة الانفتاحية المتميزة » ، ولم يعد اهتماما بالارتباطات والشبكات المصلحية لهذه الفئة بكافة شرائحها برأس المال الأجنبى وبالاحتكارات العالمية متعددة الجنسية ، وذلك بهدف متعمد هو اما وصم « الطبقة الرأسمالية المصرية » بأكماها بالطابع الطفيلى أو الريعى ، أو نفى صفة الريعية أو الطفيلية عن القسم الصناعى المنتج من الرأسمالية المصرية . ورغم أن المقام لا يتسع هنا لتقديم تحليل متكامل حول سمات الرأسمالية المصرية فى سياقها التاريخى الحديث أو فى عهد الانفتاح ، فانه يمكن القول أن تحليلات الكتاب السابقين لم تأخذ فى اهتمامها روابط وعلاقات تبعية الرأسمالية الكبيرة للدوائر الرأسمالية الغربية ، وكذلك هيمنة القطاع الكمبرادورى عليها قبل الثورة ومنذ اخفاق تجربة محمد على وفى سنوات الانفتاح . ومن ناحية أخرى فان غلبة الطابع الريعى أو الطفيلى على أنماط السلوك والذوق الاجتماعى والثقافى بالنسبة للفئات والشرائح الاجتماعية العليا وحتى بعض القطاعات الشعبية ، واذا علمنا أن السمة الريعية خاصة قد امتدت الى طبيعة عمل الدولة المصرية ذاتها وأدائها فى سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية على نحو ما سيأتى فيما بعد ، تصير « الطفيلية » مميزا جوهريا لنشاط وسلوك وثقافة بوجه عام وليس خاصا بفئة أو شريحة معينة ، أو سمة عامة لـ « طبقة » .

ان رفض الباحث للتفرقة بين « رأسمالية منتجة » و « رأسمالية

طفيلية » ينبع من الأسس التالية :

(أ) ان التفرقة على هـذا النحو من قبل بعض مثقفى اليسار المصرى هى تفرقة سياسية وتدخل ضمن المعالجات الصحفية للقضية وذلك للايعـاز بوجود قطاع رأسـمالى وطنى منتج من الرأسـمالية المصرية ينبغى الحفاظ عليه وتشجيعه والترحيب به كطرف فى « جبهة سياسية عريضة » تضـم القوى الوطنية والتقدمية ضـد التحالف الحـاكم الذى يدافـع عن التبعية للغرب وعن « الرأسـمالية الطفيلية » ، ومصدر الخطأ هنـا أن هذه التفرقة تتجاهل التناقضـات الرئيسـية للدولة والاقتصـاد فى مصر وأهم هـذه التناقضـات التناقض بين مجموعة متكاملة من السـياسات التى تدافع عن التبعية للغرب الرأسـمالى سياسيا وثقافيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ، وبين برنامج متكامل للخروج أولا من سياسات التبعية للدوائر الرأسـمالية الدولية والعمل على انتهاج تنمية مسـتقلة ، ويستدعى ذلك مواجهة كافة القوى السـياسية الحاكمة والمعارضة والشرائح الاجتمـاعية التى تدافع عن التبعية دون اجهاد الذهن فى التفرقة بين نشاط طفيلى ونشاط منتج ، بينما تركز على الأمور الثانوية وهى الكشف عن الفوارق بين شرائح الرأسمالية .

(ب) يخطىء كل من فرقوا بين رأسـمالية طفيلية ورأسـمالية منتجة ومن طبعوا « الرأسـمالية المصرية » كلها بالطبيعة الطفيلية ، حيث بدا من تحليـلات كلا الفريقين أن هنـاك « طبقة » متبلـورة اجتمـاعيا واقتصاديا وأيديولوجيا تسمى « الرأسـمالية المصرية » ومتجانسة مصلحيا واجتماعيا وأيديولوجيا ، فالتطور التاريخى الحديث والمعاصر لهذه الرأسـمالية يثبت غياب تشكلها على النحو السابق .

(جـ) انه وان كان الباحث يتفق مع ضرورة التفرقة بين أصحاب رأس المـال الخاص المرتبطين بالسوق المحلية (مثـل تجار الموسكى وتجار الأثاث وورش الأخشاب وأصحاب مصانع الغزل والنسيج والأحذية) وبين هؤلاء المرتبطين بالشركات متعدية الجنسية وبرأس المـال الأجنبى(٦١) . الا أن

هـذه التفرقة لا تأخـذ بعين الاعتبـار مدى نفوذ وحجم شرائـح ما يسمى بالرأسـمالية المصرية المعاصرة وكذلك الوزن السـياسى ومدى قدرتها على التأثير فى اتخاذ القرار السـياسى والاقتصـادى داخليا وخارجيا ، وكذلك موقعها من تقسيم العمل الدولى ، اذ يمكن القول ان تقسـيم العمل الدولى الجديد منذ أواخر الستينات له تأثير ملحوظ على الخريطة الاجتمـاعية فى البلدان التابعة من العالم الثالث ، وان لم يكن له الدور الرئيسى أو الأوحد فى تحديد سـمات هذه الخريطة . فمن صالح هذا التقسيم أن تقوم وتتدعم شريحة أو مجموعة شرائح اجتمـاعية تدافع عن الارتبـاط بآليات السوق الرأسـمالية العالمية وأن تستخدم سلطة الدولة فى ذلك .

فقد اقتضت سياسات التحول الى النمو التابع فى السبعينات أن تغير الدولة المصرية من وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية من دولة تسيطر على التراكم الرأسـمالى وتوظفه فى تنمية القوى الانتاجية وتوسيع مجالات الانفاق العـام والعمالة وفى سـياسات التعليم والصحة والمرافق ، الى دولة تستخدم ايراداتها الريعية الكبيرة وقبل ذلك أدواتها التشريعية والقانونية فى خدمة تحالف رأس المـال المحلى الخاص بكافة فئاته وشرائحه مع رأس المـال العربى والأجنبى ، بل وأن تلزم شركات وبنوك القطاع العام بالدخول كشريك رئيسى بالأموال والمعدات والتجهيزات والخبرة لفئات التحالف الجديد(٦٢) .

(د) وأخيرا فبالنسـبة لطبيعة الدولة فى مصر فقد استلزم وضعها الجديد فى التقسيم الرأسـمالى الدولى للعمل أن تتبنى « نموذج النمو غير الصناعى » ، فضلا عن دورها الوسائطى بين رأس المال المحلى الخاص والأجنبى بجانب دورها القائد للتحول المضـاد ، فقد اكتفت الدول الغربية بقيـادة الولايات المتحـدة بتوجيه القروض والمعـونات التيسيرية المشروطة واقـامة علاقات خاصة فى الميدانين السياسى والعسكرى وانتهاج سياسة موجهة لحل المشـكلات الطـارئة والخانقة للحفاظ على بقـاء النظام الاجتماعى القـائم ،

بالاضافة الى فتح السوق المحلية أمام استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية من العالم الرأسمالى المتقدم(٦٣) ٠

بناء على ما سبق ذكره بخصوص الظاهرة الطفيلية فى الاقتصاد المصرى يمكن القول أنه لا يوجد ما يسمى بشريحة « طفيلية » شكلت أحد روافد الفئة الانفتاحية المتميزة ، وان أغلب روافد هـذه الفئة مارست وما تزال أنشـطة واساليب طفيلية من خلال استغلال ثغرات قوانين الانفتاح التى كان لا بد أن تفرز أنشـطة استهلاكية وطفيلية ومضاربية بالضرورة بحـكم أنها صدرت بنـاء على رغبة سـياسية من الحـاكم ومن القوى الداخلية والعربية والمحافظة والغربية الرأسـمالية المتحالفة ، وعن طريق استغلال هذه العناصر لآلية الافساد السياسى والادارى وتداخلها مع تركيبة السلطة الحاكمة وجهاز الدولة وكبار مسـئولى القطاع العـام ٠ فمن استعراض تحقيقـات المدعى الاشتراكى ومحاكمات القيم يتبين مدى صلة أشخاص مثل عصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشـاد عثمان ومحمود عثمـان بقمة السـلطة وبمجلس الشعب كجهاز تشريعى ، وبقيادات القطاع العام والهيئات العامة والجمارك والضرائب ٠٠٠ الخ ٠ كما سنذكر فيما بعد ٠

واذا تم الاتفـاق على ان من أهم السـمات المميزة لـ « الطفيلية » كنشاط الميل الدؤوب الى التكوين السريع للثروات والسعى الى أنشـطة تدر عائدا سريعا وتحتمى باتصـالاتها الداخليـة والخـارجية ، ومخالفة القانون واستخدام أساليب تقديم العمولات والرشاوى ٠٠ وغير ذلك ، نجد ان كثيرا من أوجه نشاط وممارسات العناصر الطفيلية قد لا يختلف كثيرا عما تقوم به عناصر الرأسـمالية القديمة أو كبار التكنوقراط والبيروقراطيين فى ظل الانفتاح الاقتصادى ٠ وعلى سبيل المثـال فان الشركات التى أسهمت فيها هذه العناصر مع العناصر المسـماة بالطفيلية لا توضح فقط ترحيب قمـة السلطة الحاكمة ووحدات القطاع العام بهذه العناصر ، وانما أيضا اشتراك الجميـع فى أنشـطة واحدة ، بل ويمتـد الأمر الى الزج بالقوات المسـلحة وبمؤسساتها الاقتصادية للدخول فى شركات مساهمة مع هؤلاء ، فالشركة

الوطنيـة للأمن الغذائى (تأسست فى ١٩٨٠/٩/١١) سـاهم فيها كـل من(٦٤) :

اهم المسـاهمين	قيمة المساهمة بالألف جنيه
- محمد أنور السادات	١ جنيه واحد
- بنك ناصر الاجتماعى (قطاع عام)	٥٠٠
- بنك مصر (قطاع عام)	٢٥٠
- بنك قنـاة السويس	٢٥٠
- بنك المهندس	١٠٠
- محافظة بور سعيد	٢٥٠
- شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى	٢٥٠
- شركة المهندس للتأمين	١٠٠
- شركة الاسماعيلية للدواجن	٥٠
- شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية (قطاع عام)	٢٥٠
- شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية (قطاع عام)	٢٥٠
- الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة	٢٠٠
- رشـاد عثمان قاسم	١٥٠

ونخلص من ذلك الى أن « الفئة الانفتاحية المتميزة » تنقسم على أساس أصـولها الاجتماعية وروافدها التـاريخية ونشـاطها السابق على نشـاطها « الانفتاحى » الى الأقسام والعناصر التالية :

أولا : عناصر الرأسـمالية الكبيرة والمتوسطة القديمة وخاصـة من مثلوا المصالح الأجنبية ولعبوا دور الكمبرادور قبل ثورة يوليو وبعض العناصر التى مارست نشاطا تجاريا وماليا وصناعيا ولم تكن لها علاقة برأس المـال الأجنبى قبل الثورة غير أنها اشتركت مع الأولى فى الارتباط برأس المـال

العربى والغربى فى عهد الانفتاح ، بجانب كبار ملاك الأراضى قبل الثورة ومتوسطى الملاك ممن كونوا ثروات لا بأس بها فى عهـد الثورة من خلال زراعة المحاصيل النقدية وزراعات البساتين والعطور والموجهة للتصدير •

ثانيا : كبـار التكنوقراط والبيروقراطيين عسـكر ومـدنيين ابـان الستينات والسبعينات وكونوا ثروات من خلال عملهم بالقطاع العام وجهاز الدولة بالطرق المشروعة وغير المشروعة •

ثالثا : عنـاصر من الذين هاجروا من الاخوان المسلمين فى سنوات الخمسينات والستينات وجمعوا ثروات كبيرة من خلال أعمالهم ودعم الحكومات الخليجية المحافظة لهم وسيطرتهم على تجارة العملة فى بلدان الخليج ، وكذلك الأثرياء الجدد من كبار المهنيين وكبار المقاولين وطائفة المعمـار ممن كونوا ثروات كبيرة بان عملهم فى الخليج أيضا •

وتعتبر الدراسات التى تناولت علاقة سلطة الدولة بالفئة الانفتاحيـة المتميزة قليلة نسبيا بالمقارنة بالسلطة الناصرية ويعود ذلك الى حداثة الفترة منذ منتصف السبعينات ، وفى اطار الدراسات التى تناولت هذا الموضوع نجـد خـلافا هاما حول دور « البرجوازية البيروقراطية » فى السـتينات كـ « نخبة استراتيجية » ، فان التحولات الجذرية المضادة فى عهد الانفتاح مارست تأثيرها الملحوظ على وضع ودور الصفوة التكنوقراطية ـ البيروقراطية المرتبطة بالدولة والقطـاع العـام • وقد سبق الحديث عن أوجه التداخـل والتشابك المصلحى والعائلى بين عناصر هذه الصـفوة سواء فى الستينات أو من تولوا مواقع قيـادية فى السـبعينات وبين رأس المـال المحلى الخاص بشرائحه وفئاته ورأس المـال العربى والأجنبى •

وبجانب ما سبق ذكره نلاحـظ أن الدولة قد اتجهت الى تغليب مصالح رأس المـال الخاص فى اطار سياسة الانفتاح وشجعت قيام جمعيات واتحادات لأصحاب المصالح الخاصة وكتعبير عن نفوذ جماعات المصالح الجديدة مثـل جمعية رجال الأعمال واتحاد البنوك واتحاد المصدرين والمستوردين ، بجانب

تشجيع قيام روابط مؤسسية بين هؤلاء ورجال الأعمال الغربيين والأمريكيين خاصة وهو ما تمثل فى تأسيس مجلس الأعمال المصرى ـ الأمريكى أو المجلس المصرى ـ الأمريكى وجمعية الصداقة المصرية ـ الأمريكية ، بجانب انشاء شعب مشتركة داخل اتحاد الغرف التجارية المصرى تضم مصريين وأجانب من دول غربية مثل أمريكا وفرنسا وأسبانيا ... الخ .

فقد نشأ المجلس المصرى ـ الأمريكى والذى عرف باسم اللجنة المصرية ـ الأمريكية كتعبير عن نمط جديد لجماعات المصالح فى مصر فى أغسطس عام ١٩٧٥ لتشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة وخاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمارات الأمريكية فى مصر ، وعلى أثر اتفاق الرئيسين أنور السادات ونيكسون . وقد تدعم دور المجلس بفضل تشجيع السادات لأعضائه حيث اعتاد أن يجتمع بهم سواء فى مصر أو ابان زيارته للولايات المتحدة ، كما استند المجلس الى عدد من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من أصحاب النفوذ والمال . حيث أن رئيس الجانب المصرى منه وعدد من أعضائه هم أعضاء فى جمعية رجال الأعمال المصريين(٦٥) . جدير بالذكر أن المجلس لم يقتصر على الأمور الاقتصادية فى توصياته التى أصدرها وانما تعداها الى القضايا السياسية حيث حذر من استمرار الاعتماد على السادات كشخص دون بناء هياكل مؤسسية تدعم التوجه الغربى فى مصر، كما انتقد قانون الانفتاح الأول (١٩٧٤) لعجزه عن اجتذاب المستثمرين الأمريكيين ، وغير ذلك(٦٦) .

أما جمعية رجال الأعمال فقد تأسست فى فبراير ١٩٧٧ فى اجتماع رأسه عبد الرحمن الشاذلى وزير التموين الأسبق وتتمتع بالاستقلال المالى حيث تحصل اشتراكا كبيرا نسبيا من الأعضاء يبلغ ألف جنيه سنويا ، وتضم فى عضويتها كبار رجال الأعمال فى مصر ، وتستند الى النفوذ السياسى السابق والحالى لأعضائها ممن عملوا أو سبق أن عملوا فى المناصب الوزارية والتنفيذية العليا ومن هؤلاء اثنين من رؤساء الوزارات السابقين.

(عبد العزيز حجازى وعلى لطفى) وعدد من الوزراء فى المجال الاقتصادى خاصة ، كما تمنح عضوية شرفية لكبار موظفى الدولة ممن يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادى(٦٧) ٠

أمـا عن جماعات المصالح القديمة فقد شهد بعضها انتعاشـا ملحوظا وزيادة فى نفوذه وتأثيره ودوره فى السياسة الاقتصادية للدولة ، مثـال ذلك اتحاد الغرف التجارية وخاصة شعب المصـدرين والمستوردين والتجار والذى نجح فى ابطال تنفيذ قرار وزير التموين الأسبق د٠ فـؤاد مرسى والذى قضى بحظر الاتجار فى السلع المستوردة وكان ذلك عام ١٩٧٢ قبل اعلان سياسة الانفتاح رسميا ، وكذلك القرار رقم ١١٩ الذى حدد هامشا للربح لا يتجاوز ٣٠٪ من ثمن السلعة والذى نجح التجار فى تجميده فعليا فى اغسطس ١٩٨٠(٦٨) ٠

على انه يلاحظ من النفوذ المتزايد لجماعات المصالح القديمة والجـديدة أن هذا النفوذ لم يكن نتيجة تطور طبيعى أو نشأة طبيعية من مبادرة القطاع الخاص مثلا وانما جاء فى اطار تشـــجيع ورعاية الدولة وفى اطار المنـاخ السياسى والاقتصادى للانفتاح طوال السبعينات وحتى الآن ، فرغم مخالفات وتجاوزات بعض هذه الجماعات فانها وجدت تغاضيا عنها من قبـل السلطة الحاكمة (مثال ذلك اعتراض اتحـــاد الغرف التجارية على انشـاء جمعية مستقلة لرجال الأعمال وموافقة السادات رغما عن الاتحـاد ، ثم اعتراض مجلس محلى محافظة القاهرة على طريقة ونشاط جمعية رجال الأعمال وحماية السلطة لها بنقل مقر أعمالها الى الجيزة) ٠

ولقد دعا ذلك بالبعض الى القـــول أنه رغم التقلص النسبى لنفوذ ومكانة « البرجوازية البيروقراطية » مع تفشى آثار سياسة الانفتاح وظهور وتدعم نفوذ الفئة الانفتاحية الجديدة ، الا أنهــا ظلت القوة المسيطرة فى الاقتصاد خاصة أو من خلال شبكة روابطها المصلحية مع القطاعين الخـــاص المحلى والأجنبى(٦٩) ، ورغم هذه الروابط لا يمكن القول بوجود « طبقــة

مسيطرة » على النحو المعروف فى المكسيك والأرجنتين والبرازيل والهند كما سلف القول ، وانما هناك احتمال لأن يتحول أصحاب المصالح الخاصة فى المال والتجارة وفى الريف (الرأسماليين الزراعيين) و « رأسماليى الدولة » الى « طبقة مسيطرة » فى حالة دخول الاستثمار الأجنبى بنسبة كبيرة فى مصر ، وشيوع مظاهر الفساد مما يدفع على حد قول «ووتربرى» بالقوى الدينية السلفية لأن تتحالف مع عناصر من القوات المسلحة لقيام انقلاب عسكرى مثلما حدث فى تركيا منذ عام ١٩٨٠ والدخول فى مرحلة جديدة من الدولة البيروقراطية السلطوية(٧٠) ٠ أما اذا توقف الاستثمار الأجنبى عند هذا الحد الضئيل نسبيا ، وظلت الأسواق الغربية مغلقة أمام الصادرات المصرية ومع ازدياد أزمات ميزان المدفوعات فى منتصف الثمانينات ، فان ذلك قد يدفع بسلطة حسنى مبارك الى العودة من جديد لسياسة احلال الواردات والتكامل الاقليمى مع العرب وعودة الدفء الى العلاقات المصرية السوفيتية حسب هذا الرأى ٠

غير أن هناك من يرى ضعف سيطرة « البرجوازية البيروقراطية » فى سنوات الانفتاح للأسباب التالية(٧١) :

١ ـ **العوامل الداخلية** : وتتمثل فى ضعف القاعدة الانتاجية للرأسمالية عامة ولقطاع رسمالية الدولة بصفة خاصة ، وكذلك انسحاب قطاع كبير من شرائح « البرجوازية البيروقراطية » من العمل العام الى توظيف الفوائض المنهوبة فى النشاط الخاص ٠

٢ ـ **العوامل الخارجية** : وتتحدد فى تأثير السوق الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المحلى من خلال النشاط المالى والتجارى وعن طريق الوكلاء التجاريين وعناصر تتولى ادارة فروع الشركات متعدية الجنسية والذين جاءوا أساسا من صفوف « البرجوازية البيروقراطية » بجانب عناصر من الرأسمالية التقليدية والارستقراطية الزراعية ٠

على أن الباحث يختلف مع الرأى القائل بوجود عوامل داخلية

وخارجية وراء ضعف نفـوذ « البرجوازية البيروقراطية » ، فقـد أفادت العناصر البارزة من الفئة العليا من هـذه الصفوة بالتحول الى الانفتاح وبالانقلاب على السياسات الناصرية علنا وصراحة منذ بدء سنوات حكم أنور السادات ودافعت عن تقليص نفوذ القطاع العـام بل وبيع وحداته الخاسرة(٧٢) • فمن خلال محاولة استغلال نتـائج حرب أكتوبر وجذب الفوائض النفطية العربية بل والرغبة فى العمل فى دول الخليج البترولية وفى تشجيع الاستثمار الأجنبى وجدت قيادات هـذه الصفوة فى ا قطاع العام أداة تعوق رغباتهـا الجـديدة فى تدعيم النفوذ السياسى والمكانة الاجتماعية وسرعة تكوين الثروات ، ومن ناحية أخرى فقد استغل بعض كبار المسئولين من هذه الصفوة موقعه فى السبعينات لتكوين ثروات كبيرة ، قد لا يوفرها له العمل الفردى فى النشاط الخـاص ، باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة(٧٣) ، فضـلا عن دخول هؤلاء كمساهمين مـع رأس المـال المحلى العام والخاص مع رأس المـال العربى والأجنبى فى ظل احتفاظهم بمناصبهم القيادية ، بل واقدام بعض غير قليل منهم على ادخال شركات وبنوك القطاع العام فى شراكة رأس المـال الخاص والعربى والأجنبى فى اطار شركات مساهمة تنطبق عليها صفة شركات خاصة لا تخضع للوائح ونظم القطاع العام فى ظل قوانين الانفتاح • بالاضافة الى استغلال بعض من تولوا مناصب عليا فى القطات الأربعة الكبيرة التى شكلت الجانب الأكبر من ايرادات الدولة منذ منتصف السـبعينات وهى البترول وتحـويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحـة لتكوين ثروات تكفل لهم ممارسة نشاط استثمارى انفتاحى •

وقد رأى « ووتربرى » فى سيطرة الدولة على هذه القطاعات الأربعة الكبيرة وما تدره من دخول ريعية كبيرة نسبيا طوال الفترة ٧٥ _ ١٩٨٢ ، دليلا على عدم تراجع الدولة عن سـيطرتها على وسائل الانتاج رغم أن الوسائل الجديدة يغلب عليها الطابع الريعى أى الذى يعتمد على الظروف الخارجية الدولية والعربية وعلى الظروف الطبيعية (البترول) حيث زادت

نسبة المصادر الريعية الأربعة فى اجمالى ايرادات الدولة من ٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٥٪ عام ١٩٨٣ حسب احصاءات البنك الدولى(٧٤) • هذا بالاضافة الى سيطرة الدولة على فائض القطاع العام والبنوك المملوكة للدولة(٧٥) •

وقد كان لأسلوب تعامل رئاسة الدولة مع الصفوة التكنوقراطية البيروقراطية (بورجوازية الدولة) أثر بارز فى استمرار دورها المسيطر فى اطار الانتاج ، فعلى العكس من أسلوب عبد الناصر الذى يتلخص فى تهديد مصالح هذه الصفوة بجانب تصفية الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة فى الستينات والتحكم فى أعضائها بمزيج من الاجبار والاعتماد على المساندة الشعبية لقراراته ، فان السادات سعى الى كسب تأييد غالبية عناصر جناحى بورجوازية الدولة والقطاع الخاص ، وحيث رحبت بسياسات السادات ولم تكن تتوقع تعاملا أفضل لأى حاكم آخر(٧٦) ، ويرجع تأييد هذه الصفوة للسادات الى استيائها من السياسات التدخلية الاشتراكية لجمال عبد الناصر وللجناح اليسارى من الضباط الأحرار من حوله ، ومن هنا أقدم السادات على تخفيف قبضته على النخب المحيطة به والسماح لها بمزيد من العمل باستقلالية فى أماكنهم(٧٧) • فقد استدعت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة أن يتخذ عبد الناصر خطوات تناهض مصالح النخبة ، وكانت سياساته التدخلية وعدم قبوله المشاركة فى السلطة رد فعل على ميل النخبة الى محاولة التملص من تحقيق مطالبه ، بينما تطلبت سياسة السادات فى « السلام » من خلال التفاوض والرفاهية الاقتصادية من طريق المشروع الخاص استعمالا أقل حدة للسلطة السياسية وبعيدا عن تهديد مصالح النخبة بل دعمها(٧٨) • ولكن دون السماح لهذه النخبة بمعارضته سياسيا أو بتكوين اطارات مؤسسية مستقلة ومنظمة تشكل مصدر تهديد لسلطته السياسية ، حتى لا يسمح بتكرار تجربة مجموعة مايو • وهكذا فى ظل الاطار الموضوع لحرية « النخبة الاستراتيجية » فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية توصل السادات الى نوع من « العقد الاجتماعى » بينه وبين هذه النخبة أو النخبة الحاكمة ، وتمتع السادات بسلطات أكبر فى المجال السياسى الداخلى وفى السياسة الخارجية من عبد الناصر(٧٩) •

هوامش الفصل الثالث

* Milovan Djilas, The New Class (London : Thomas and Hudson, 1957).

** انظر فى ذلك :

Issa Shivji, Class Struggles in Tanzania (New York : Monthly Rerview Press, 1976), pp. 30 - 34.

(١) Morroe Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt (Princeton : Princeton Univ. Press, 1957), p. 185.

(٢) Manfred Halpren, "Egypt and the New Middle Class and New Explorations", Comparative Studies in Society and History, Vol. II, No. 1, Jan. 1969, pp. 99 - 107.

(٣) عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر » ، الطليعة ، السنة ٤ ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٤ ـ ٨٦ ·

(٤) نفس المصدر ، ص ٨٧ ـ ٩١ ·

(٥) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ، (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ص ٥٩ ·

(٦) نفس المصدر ، ص ٦٠ وما بعدها ، ص ١٣٠ ·

(٧) يرى محمود حسين أن « برجوازية الدولة » لا تختلف عن « البرجوازية التقليدية » التى سبق أن أيدت سياسة التمصير والتوجه الرأسمالى الجديد للنظام العسكرى طوال السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، بل ان الاثنين تقفان صفا واحدا ضد المبادرات المستقلة للتعبير من قبل الجماهير الشعبية على حد قوله ·

Hussein, Op. Cit., pp. 137, 163, 168.

(٨) Ibid., p. 193.

(٩) د· سعد حافظ « جدلية التطور الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ ·

(١٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مصدر سابق ص ٥١٢ .

(١١) Waterbury, Op. Cit., p. 425.

(١٢) انظر كمثال :

- د. سمير أمين ، « ملاحظات حـول أزمة الرأسمالية فى مصر » ، قضايا فكرية ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٢٨٧ .

- د. توفيق سلوم « البرجوازية والدولة فى البلدان النامية (عرض لبعض الأبحاث السوفيتية) » ، قضـايا فكرية ، ملف « أزمة النظـام الرأسمالى فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

(١٣) Karl Marx, The 18th Brumaire of Lanis Bonaparte (New York : International Publishers, 1969), p. 124.

(١٤) Poulantzas, Political Power and Social Classes, (London : New Left Books, 1974), pp. 97 - 8.

(١٥) Ibid., p. 98

(١٦) Waterbury, Op. Cit., p. 425.

(١٧) Ibid., p. 425.

(١٨) عادل حسين ، نحو فكر عربى جـديد : النـاصرية والتنميـة والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل ، ١٩٨٥) ص ١٨٠ - ١٨١ .

(١٩) Waterbury, Op. Cit., pp. 426 - 7.

وحول أثر سياسة احـلال الواردات على التنمية والصناعة بصـفة خاصة انظر : د. عمرو محيى الدين « تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل » ، فى : د. اسـماعيل صبرى عبـد الله وآخرون (محررون) ، استراتيجية التنمية فى مصر (أبحاث ومناقشـات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصـاديين المصريين ، ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧) (القـاهرة : الهيئـة المصرية العـامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٩٤ - ١٩٨ .

(٢٠) Waterbury, Op. Cit., p. 429.

(٢١) د. فؤاد مرسى « الأبعـاد الاجتمـاعية للشخصـية المصرية الراهنة » ، الفكر المعاصر ، العدد ٥٠ ، ابريل ١٩٦٩ ، ص ٢٨ .

أنظر أيضا : رأى « مور » فى أن هزيمة ١٩٦٧ مكنت « البرجوازية

الادارية الجديدة » من السيطرة على آليات تحويل الموارد العامة الى موارد خاصة بالتواطؤ مع حلفائها فى القطاع الخاص :

Moore, Images of Development : Engineers in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 122.

(٢٢) نقلا عن : عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة .. ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

(٢٣) نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، « الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى » (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) ص ٧٩ .

(٢٤) R. Mabro, S. Radwan, The Industrialization of Egypt : Policy and Performance 1973-1970 (Oxford : Oxford Univ.

(٢٥) Ibid., p. 157.

(٢٦) Ibid., p. 112.

(٢٧) Gunnar Mirdal, The Asian Drama (New York : Panthen Books, 1968), pp. 895-900.

ورد فى مقال لـ « ووتربرى » :

Waterbury, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984", Comparative Politics, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985, pp. 65 - 6.

(٢٨) Cooper, Transformation of Egypt (London : Croom Helm, 1982) p. 39.

(٢٩) Ibid., p. 39.

(٣٠) Waterbury, "The Soft State" ..., Op. Cit., p. 66.

(٣١) Ibid., p. 66.

(٣٢) Ibid., p. 67.

(٣٣) Cooper, Transformation of Egypt, Op. Cit., p. 40.

(٣٤) Moore, Images of Development, Op. Cit., p. 124.

(٣٥) Moore, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian Infitah", The Middle East Journal, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986, pp. 635 - 6.

(٣٦) عادل حسين ، نحو فكر عربى جديد ، مصدر سابق، ص ١٨١ .

(٣٧) ف. آ. لوتسكيفتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، ترجمة د. سلوى أبو سعدة ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ٣٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٠ .

(٣٩) د. محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ٥١٩ .

(٤٠) د. نزيه الأيوبى « النظام السياسى والادارى فى مصر ... ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

ولمزيد من التفاصيل انظر : د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) .

(٤١) Moore, "Money and Power...", Op. Cit., p. 637.

(٤٢) فى هذه النقطة أكدت ورقة أكتوبر على أهمية الاعتماد على جهاز الثمن فى توجيه عوامل الانتاج بدلا من تحديد الأسعار والأجور اداريا ، بحيث تعكس أسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج ندرتها النسبية وتكلفتها الفعلية لكى تتقارب مع الأسعار العالمية ، وتعنى هذه السياسة أيضا لجوء الدولة الى أدوات نقدية ومالية للتأثير فى الطلب بدلا من الاعتماد على القرارات الادارية ، ويعد هذا الأمر أحد مفارقات ورقة أكتوبر ، فقد أكدت فى موضع آخر على ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط ودعم جهاز التخطيط ، اذ يتناقض المبدأ الأخير مع سياسة تقليل اللجوء الى تحديد الأسعار اداريا ، انظر : ورقة أكتوبر (القاهرة : هيئة الاستعلامات ، ١٩٧٤) ص ٣١ – ٣٣ .

(٤٣) Ibid., pp. 637-9.

(٤٤) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., p. 430.

أثبت « مور » فى دراسته عن دور المهندسين المصريين فى تكوين الفئة التكنوقراطية البيروقراطية من خلال تحليل خلفياتهم الاجتماعية والثقافية أن الأسر من الرأسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأراضى دفعوا بأبنائهم الى كليات الهندسة لكى يمثلوا استمرارية لنفوذهم السابق بأن يتولوا المواقع القيادية فى ادارة الشركات المؤممة ويؤدوا من ثم دورا هاما فى التنمية والتوسع العمرانى والانتاجى الذى قامت به الثورة منذ عام

١٩٥٧ ، وفى نفس الوقت حافظت على القيم الثقافية فى أبنائها والتطلع الى تولى المكانة الاجتماعية المتميزة بفعل المزايا الوظيفية والمهنية للتكنوقراط الجدد ، انظر :

Moore, Images of Development, Op. Cit., pp. 118-9.

(٤٥) يذكر د. على الجريتلى أنه حتى بداية الخمسينات لم توجد فئة من أصحاب الأعمال بالمعنى المعروف لها ، وكانت أنشطة القطاع الخاص حتى نهاية الستينات قد تركزت فى مجالات تضمن الكسب السريع ولم تتوجه الى الاستثمار الصناعى ، انظر :

- د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، هامش (١) ، ص ٧٦ .

(٤٧) صدر العديد من القرارات وأبرمت مصر اتفاقيات مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . مثال ذلك : انضمام مصر الى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبى والى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدولة ورعايا الدول الأجنبية الرأسمالية بالطبع حيث التزمت مصر فى القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ بتعويض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم فى الستينات ، واتفاقيات حماية الاستثمارات مع الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا ، وتوالى تعويض رعايا الدول الغربية ودولة عربية هى السعودية ، ولمزيد من التفاصيل انظر : د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص ١٠ وما بعدها .

(٤٨) تذكر ماك زعلوك أيضا دور علاقات النسب والمصاهرة والتشابك المصلحى بين عناصر بيروقراطية الستينات والرأسماليين القدامى فى حصول الأولين على توكيلات تجارية فى بداية السبعينات :

Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt : A Case Study in Development, PH. D. Thesis Sumbitted to the Univ. of Hull (London, 1982), pp. 279 - 82, 290 - 5.

(٤٩) بينت سامية سعيد فى دراستها الهامة عن روافد « نخبة الانفتاح » كيف عاد أصحاب التوكيلات من الرأسماليين القدامى ممن انتهى نشاطهم فعليا عقب القوانين الاشتراكية فى الستينات ، وكذلك بعض هؤلاء ممن استمروا فى الستينات وواتتهم الفرصة فى السبعينات ، وأخيرا عناصر

الصفوة التكنوقراطية البيروقراطية من الضباط والمدنيين ، راجع :

سامية سعيد امام : « الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤ - ١٩٨٠ » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٥ ، الجدول رقم ٣ الخاص بعناصر الرأسمالية التقليدية وشركاتها فى اطار الانفتاح ، ص ٥٥ - ٧٧ ، الجدول رقم ٤ حول العناصر البيروقراطية التكنوقراطية والشركات التى ساهمت فيها ، ص ١١٧ - ١٢٩ . وعن جوانب التحالف فى اطار الشراكة فى ظل الانفتاح الاقتصادى بين الرأسماليين القدامى والبيرو - تكنوقراط فى الستينات والسبعينات انظر : ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥٠) د. ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية » ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ٧٣ ، وتذكر ملك زعلوك أن أرباح هؤلاء وصلت الى أرقام فلكية ، حيث وصل دخل بعضهم من أعمال الوكالة الى أكثر من عشرة ملايين جنيه سنويا ، نفس المصدر ، ص ٧٤ .

(٥١) تمثلت هذه الأنشطة فى التالى :

١ - التصدير . ٢ - الاستيراد . ٣ - الصناعات الخفيفة . ٤ - المقاولات . ٥ - مراكز الصيانة واصلاح الأجهزة المصنعة فى الخارج . ٦ - المكاتب الاستشارية . ٧ - تسهيل انشاء مشروعات استثمارية من خلال استيراد تكنولوجيا حديثة وتقديم دراسات جدوى للمستثمرين . ٨ - مشروعات زراعية سريعة العائد أو بغرض التصدير مثل نباتات العطور والخضروات وتربية الدواجن . ٩ - مشروعات سياحية وفنادق ، ملك زعلوك ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٧٥ .

(٥٣) أثبتت دراسة سامية سعيد حجم التداخل فى النشاط الخاص بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات من جانب ، وبين هؤلاء وعناصر من الرأسمالية القديمة مما عكس غياب الحدود بين جهاز الدولة والقطاع العام ورأس المال الخاص المحلى والمشترك والأجنبى فى سنوات الانفتاح : فنجد التقاء عائلات قديمة مثل عائلات المفتى والبدراوى عاشور وأبو الفتوح والطويل مع عائلات تنتمى الى الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية مثل محسن عبد الخالق وعبد المنعم الطناملى وعبد الغفار البربرى ومحمد حامد محمود ، انظر : نفس المصدر ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥٤) انظر : د. حسام مندور ، « ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية » ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٥٥) أوردت سامية سعيد احصاءات أثبتت ان رأس المال المصرى (عام وخاص) رغم أنه شكل النسبة الكبرى من جملة الاستثمارات فى مصر وحيث كان لرأس المال العربى والأجنبى نسبة ضئيلة ، الا أنه فضل المشاركة معه للاستفادة من مزايا وضمانات قوانين الاستثمار ، ففى الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩ جاء رأس المال المصرى دون أية مشاركة عربية أو أجنبية فى ٣ شركات فقط من بين ٩٨ شركة ، وحيث بلغت نسبة المساهمة المصرية فى الشركات المساهمة فى الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٢ (٧٠٪) ، والمال العربى ١٦ر٣٪ ، و٧ر١٣٪ رأس مال أوروبى غربى وأمريكى ومن بلاد أخرى ، انظر : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ ، وفى الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٢ بلغت نسبة الشركات المساهمة المصرية بنسبة ١٠٠٪ و٢٩٪ من اجمالى عدد الشركات (١٥٨ من ٥٣٤ شركة) ص ١٩٠ .

(٥٦) انظر فى ذلك على سبيل المثال :
ـ د. محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى » ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥١ ـ ٦٠ .
ـ د. محمد عبد الشفيع عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر .. هل هى مفهوم علمى ؟ » ، الطليعة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ ـ ١١٧ .
ـ د. سمير أمين ، « تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر » ، الطليعة ، ابريل ـ يونيو ١٩٨٥ ، ص ٩٦ ـ ١١٨ .
ـ د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مصدر سابق ، ص ٩٤٧ .
ـ د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والريعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، قضايا فكرية ، ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » مصدر سابق ، ص ١٦٥ ـ ١٧١ .
ـ صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية : دراسة نقدية ، (القاهرة : دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ، ص ٤ وما بعدها .
ـ د. محمد دويدار ، « الاتجاه الريعى للدولة فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩١ وما بعدها .

(٥٧) يورد محمود عبد الفضيل أمثلة لأنواع الأنشطة وللفئات الطفيلية ولأنواع الدخول الطفيلية ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ . أما محمد

عبد الشفيع فانه يفرق بين الأنشطة الطفيلية وغير الطفيلية على أساس النشاط ، فبالنسبة للأنشطة الأولى تشمل القائمين بالمضاربة والسمسرة والوساطة وترتبط بالفئات ذات الأنشطة الاجرامية مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة ، وكذلك مع الفئات شبه الريعية أى التى تحقق ريعا من خلال استغلال قدرة مهاراتها من كبار المهنيين (محامين وأطباء ومهندسين استشاريين) ، بينما هناك فئات أخرى تمارس أنشطة تعتمد على ملكية رأس المال فى قطاعات الانتاج السلعى والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكارية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومى مثل رأس المال التجارى والصناعى والعقارى والمالى والريفى : د٠ محمد عبد الشفيع عيسى ، « الاقتصاد المصرى من وأين والى أين ؟ » بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ ، ص ٢ — ٣ ٠

(٥٨) د٠ محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ٥٢ — ٥٣ ٠

(٥٩) يرى محمد عبد الشفيع أن التحليل الماركسى — اللينينى لظاهرة النشاط الطفيلى لا يلائم الواقع الاقتصادى المصرى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر ٠٠ هل هى مفهوم علمى ؟ » مصدر سابق ، ص ١٠٩ — ١١١ ٠

(٦٠) انظر رأى د٠ محمد دويدار فى استخدام الأقسام الواسعة من الرأسمالية المصرية التى غلبت عليها « الصفة الريعية » لأموالها فى أنشطة المضاربة التى تدر عائدا سريعا (مثل تجارة الخشب ، تجارة العملة ، البوتيكات والأكشاك) ، « الطابع الريعى للدولة فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٩١ ، أيضا : صلاح العمروسى ، مصدر سابق ، ص ٦٠ ٠

(٦١) د٠ محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة « الطفيلية » و « الريعية » للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ ٠

(٦٢) أوردت سامية سعيد حجم مساهمات بنوك وشركات القطاع العام مع الشركات المساهمة التى تعمل ضمن قوانين الانفتاح ، حيث وصلت النسبة الى نصف مساهمات رأس المال المحلى بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، انظر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ — ٢٣٣ ، وحول نوعية المساهمات ، انظر ملحق رقم (١) ص ٢٨٦ — ٣١٢ ٠

(٦٣) يذكر محمد عبد الشفيع أن بلادا أخرى من الدول النامية (مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان) حدث

فيها نموذج للنمو الصناعى المتجه للتصدير بينما قام فى دول الخليج العربى نموذج ثان للنمو الصناعى القائم على البترول والغاز الطبيعى ، عكس الحال فى مصر ودول أخرى كما سبق ، مصدر سابق ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٦٤) نقلا عن : سامية سعيد ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

(٦٥) لمزيد من التفاصيل راجع :

أمانى قنديل ، صنع السياسات العامة فى مصر ، مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٧٨-٤٧٩ .

(٦٦) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثانى (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ ، ط ٢) ص ٥٢٧ .

(٦٧) يعد السماح بانتساب كبار رجال البنوك والنشاط الاقتصادى فى الوزارات ووحدات القطاع العام أداة هامة لممارسة التأثير على صانعى السياسة من خلال تنمية شبكة العلاقات الشخصية وحول نشاط أعضاء الجمعية وغالبيته فى التوكيلات التجارية والصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل والغزل والنسيج والأثاث انظر :

أمانى قنديل ، مصدر سابق ، ص ٤٧٢ - ٤٧٥ .

(٦٨) نفس المصدر ، ص ٤٥٢ - ٤٥١ .

هناك أيضا اتحاد المصدرين والمستوردين الذى يرأسه مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار والضابط السابق والرئيس السابق للشركة الشرقية للأقطان ، بجانب اتحاد البنوك الذى يرأسه نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة بنك مصر السابق والذى يتقاسم رجال بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة والمشتركة والأجنبية مقاعد مجلس ادارته ، نفس المصدر ، ص ٤٧٦ .

(٦٩) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, Op. Cit., p. 432.

(٧٠) Ibid., p. 432.

ويتفق محمد أحمد السعيد مع هذا الرأى حيث ان « البرجوازية البيروقراطية » لا تزال بكل المعايير الموضوعية هى الطبقة الحاكمة ، ولكنها تحولت من الشكل المتبلور لوجودها الجماعى الى الشكل المتفسخ والموزع بين المصالح الخاصة لكادراتها ، انظر دراسته : « مساهمة فى نقد تناقضات

البرجوازية البيروقراطية فى مصر » ، ملف « أزمة النظـــام الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ ٠

(٧١) د٠ سعد حافظ ، « جدلية التطور الرأسمالى فى مصر » ، ملف « أزمة النظا مالرأسمالى فى مصر » ، قضـــايا فكرية ، مصـدر سـابق ، ص ٢٨٠ _ ٢٨١ ٠

(٧٢) انظر فى ذلك ولمزيد من التفاصيل :

_ محمد عبد الســلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم ١٩٧٠ (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ص ٨٠ _ ٨٧ ٠

(٧٣) هناك سجل حافل بفضائح تلقى العمولات والرشاوى من خلال استغلال العمل التنفيذى والادارى مثل قضية وستنجهاوس المتهم فيهــا أحمد سلطان وهانى جرانة والسيد عويس ، وقضية البوينج المتهم فيهـا أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان (وقد تمت تبرئتهما بحكم قضــائى فى أوائل ١٩٨٨) والعقيد أحمد المسيرى وكمال أدهم ٠ وصفة الأوتوبيسات الايرانية المتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمــد مرعى وصفقة الحـــديد الأسبانى والمتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون وغيرهما : انظر د٠ محمود القاضى ، (البيوت الزجاجية » (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ص ٢٠٦ وما بعدها ، محمد حسنين هيكل (بيروت : شركة المطبوعات ، ط ٧ ، ١٩٨٣) ص ٣٨٥ _ ٣٨٩ ٠

(٧٤) Waterbury, "The Soft State" ...", Op. Cit., p. 68.

(٧٥) Ibid., p. 69.

(٧٦) R. Hinnebusch, Egyptian Politics Under Sadat : The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State (Cambridge, London, New York : Cambridge Univ. Press, 1985), p. 89.

(٧٧) Ibid., pp. 89 - 90.

(٧٨)

(٧٩) حسب رأى هاينبوش أن عبد الناصر واجـــه تحديا وتهديدا لسلطته من « قلب النخبة » وخاصة القوات المسلحة والصفوة التكنوقراطية البيروقراطية بجناحيها العسكرى والمدنى والتى حدت من جذرية التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، بينما لم يواجه السادات سوى تحدى مجموعـة مايو وعلى رأسها على صبرى ، وبعد ذلك تمتع بسلطات شخصية أكبر من عبد الناصر :

Ibid., p. 86.

الفصل الرابع

الدولة والنخبة وإدارة الصراع السياسى

تبين من تحليل تطور التشكيلة الاجتماعية الرئيسية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ مدى ما تتميز به من تنوع شديد فى توجهاتها وأصولها الاجتماعية ـ الطبقية واختلاف مواقفها وتغيرها مع تغير الشرائح والأجنحة المكونة لها من السلطة السياسية والنخبة الحاكمة ومن قضايا التنمية وتوزيع الثروة ... الخ ، ومن جانب آخر فان التغيرات العاصفة فى النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة فى علاقات المعسكرين الشرقى والغربى والقوتين الأعظم بصفة خاصة وفى اطار اتجاه المراكز الرأسمالية والشركات متعدية الجنسية الى صياغة تقسيم جديد للعمل الدولى يمكن الرأسمالية من تخفيف أزماتها ونقل جزء أساسى منها الى بلدان الأطراف فى العالم الثالث ، هذه التغيرات العاصفة بمراحلها المختلفة بين الخمسينات والستينات من ناحية وبداية السبعينات وحتى الآن من ناحية أخرى تمارس ضغوطا شديدة سياسية واقتصادية وعسكرية على بلدان العالم الثالث من زاوية التأثير على قرارها السياسى الداخلى والخارجى وبحيث تقيد من هوامش المناورة السياسية أمام قيادات هذه البلدان وتحد من حرية حركتها فى مجال محاولة تحقيق تنمية تكفل الاستقلال الاقتصادى أو التحرر نسبيا من شروط التبادل الدولى .

ومن الطبيعى أن تؤثر متغيرات النظام الرأسمالى العالمى على دور الدولة وحرية حركة النخب الحاكمة فى ادارة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالداخل ، وتمارس نفوذها كذلك من زاوية غير مباشرة من خلال طبيعة وتركيب النخبة الحاكمة ، من حيث كونها نخبة تضم عناصر

متحررة الى حد بعيد نسبيا من ضغوط الرأسمالية الخاصة المحلية والشركات الدولية العملاقة ومن ثم تتبنى نهجا مستقلا فى التوجه التنموى ، أم تكون مرتبطة بالمصلحة المشتركة مع رأس المـال المحلى والأجنبى وهذا ما يجعلها تتجه الى تنمية تابعة .

فى هذا الصدد أثارت طبيعة سلطة ثورة يوليو جـدلا واسعا بين الباحثين حول مدى ما أدخلته من تغيير على طبيعة وتركيب الدولة ودورها فى المجتمع المدنى ، وكذا علاقتها بشرائح التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الرئيسية التقليدية والجديدة التى تكونت فى ظل تحولات الثورة الكبرى ، وأيضا مدى تأثيرهـا فى تغيير تركيب النخبة الحاكمة وحجم استيعابهـا للفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة ، وحول هوية الدولة الناصرية ذاتهـا بمؤسساتها وأجهزتها وتنظيماتها .

ولعل القضية الأولى التى استرعت انتباه البـاحثين هى موقف ثورة يوليو من النظام السياسى والحزبى السائد قبل قيامها ومنذ دستور ١٩٢٣ ، وحسب ما يذهب اليه طارق البشرى من أن التغيير الذى تم فى قمة السلطة بالاطاحة بالملك وسيطرة قيادة الجيش عليها لا يعتبر حسما للتغيير السياسى والاجتماعى ، وانما ينظر اليه كتعديل لأوضاع أطراف الصراع . فبينمـا استطاعت الثورة القضاء على السراى والقوى التقليدية فى النظام القديم ، والتى لم تبد مقاومة تذكر لتحدى سلطة النظام الجديد(١) ، نجد أن الأخير واجه بالفعل صيغة جديدة لمعادلة الصراع والقوة ، وكان عليـه أن يتخذ منها موقفا محددا ، فالى جانب تنظيم الضباط الأحرار الذى عد أحد تنظيمات « الطبقة الوسطى » وخاصة شرائحها الصغيرة والمتوسطة ، كان يوجـد تنظيمات سياسية أخرى تعبر عن هذه « الطبقة » التى لم تجد فى النظام القديم منافذ مفتوحة لها وللقوى الاجتماعية التى تمثلها ، وهذه التنظيمات هى : الاخوان المسلمون ، مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، والتنظيمات المـاركسية ، الطليعة الوفدية أو الجناح اليسارى من شباب الوفد ، الحزب الوطنى الجديد .

ودار الصراع فى شكله الجديد بين الضباط الأحرار والقوى السياسية وانتهى كما هو معروف بتصفية الثورة لهذه القوى وحظر نشاطها السياسى ، واعتقال كثير من قادتها وأعضائها ، ولكن كيف نفسر مواقف السلطة الجديدة من القوى والحركات السياسية المناوئة لها ، ولماذا انتهت المواجهة الى حد التصفية السياسية شبه التامة ؟

فيما يلى نستعرض وجهات النظر المتعددة التى تفسر أسباب الصدام :

(أ) فسر البعض اقدام ثورة يوليو على الغاء النظام الحزبى القديم والذى ساد منذ دستور ١٩٢٣ بأن هذا النظام صار مرتبطا فى الواقع بسيطرة القوى التقليدية عليه مما جعله غير ملائم لانطلاق الضباط الأحرار بعد الاستيلاء على السلطة خاصة وأنهم قاموا بالثورة ضد هذه القوى كأحد أعمدة النظام القديم(٢) ، ذلك أن قيادات الأحزاب التقليدية السابقة كانت تنتمى الى الشرائح الاجتماعية العليا وتبادلت فيما بينها الحكم ، وهذا ما جعل من النظام « الحزبى » مرادفا فى الواقع لسيطرة هذه الشرائح العليا وخاصة كبار ملاك الأراضى ، ومن ثم فان رفض تحكمها يعنى فى نفس الوقت رفضا للحكم الحزبى . ومن هنا فان الغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢/١٢/١٠ يعد الغاء للأساس القانونى الذى استند اليه النظام الحزبى .

وكان من الواضح أن الدستور الملغى قد سد المنافذ أمام الشرائح المتوسطة التى وثبت الى السلطة ولم يعد يتناسب معها ، ولم يكن من المنطقى أن تبقى عليه وقد حرمها من فرص تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها(٣) .

(ب) على أن البعض الآخر يركز على أثر الخلفية « الطبقية » للضباط الأحرار فى موقف هؤلاء من الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية منذ قيام الثورة ، ذلك أن الانتماء الطبقى هو الذى يفسر الى حد كبير تخوف القادة العسكريين الجدد من أية مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية(٤) ، يدلل على ذلك المواجهة الحادة من قبل

الثورة لمظاهرات عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢ ، واعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى ، وقد ميز هذا التخوف من أية فرص للتبلور التنظيمى المستقل للطبقة العاملة أو الفلاحين السياسات التالية لقيادة النظام الجديد ، وحيث ارتبط حرصها على تحقيق المزيد من الحقوق للعمال والفلاحين باصرارها الشديد على احتواء أو السيطرة على أية أبنية تنظيمية نقابية أو سياسية للطبقات الشعبية حسب هذه الرؤية .

هذه « الخلفية الطبقية » كانت لها آثارها الهامة أيضا فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية لقادة الثورة ، وفى انحيازاتهم الطبقية ، فقد رأى بعض من تبنوا هذه النظرة أن نسبة غير قليلة من الضباط الأحرار تنحدر من أصول لعائلات تنتمى الى « الطبقة العليا » والشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة ، خاصة وأن أبناء هاتين الطبقتين كانوا القادرين فعلا على دخول الكلية الحربية التى أوصدت أبوابها أمام أبناء « الطبقات الدنيا » من الحرفيين وصغار الموظفين(٥) . ويستند عبد الباسط عبد المعطى الى هذه الرؤية لأسعد عبد الرحمن وغيره ، وقام بتحليل الخلفية الطبقية لعشرين اسما من الضباط الأحرار ممن لعبوا دورا هاما فى الحياة السياسية والاجتماعية(٦) ، فقد كان أربعة منهم من أبناء أغنياء الفلاحين (بنسبة ٢٠٪ من العينة وهى نسبة غير قليلة) تبدأ حيازة والد أحدهم من عشرة أفدنة وتنتهى الى ما يزيد عن مائة فدان ، وأن أربعة آخرين من أبناء ضباط كبار بالجيش ، واثنين لأبوين من الحائزين للأراضى الزراعية أيضا ، وبالنسبة لأبناء العدد الباقى فقد كان آباؤهم من كبار ومتوسطى الموظفين ، ولا تقف انعكاسات الخلفية الطبقية على دور هؤلاء حتى نهاية الستينات ، فما زال بعض منهم يؤثر فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية سواء عن طريق الأعمال الحرة مثل التوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى فى النشاط السياسى الحزبى على حد قول هذا البعض .

(ج) هناك وجهة نظر أخرى تفسر موقف الضباط الأحرار بأنهم

يمثلون موقفا فكريا لشريحة « طبقية » هى « البرجوازية الصغيرة » ويعبرون عن مصالحها . فالسمات الايديولوجية لهذه « البرجوازية الصغيرة » أن موقفها الفكرى يرتبط بخصائصها العامة كطبقة تجمع بين « التوجه الثورى » و « التوجه الرجعى » فى نفس الوقت(٥٧) ، وأن التوجه الثورى يميز تلك « الطبقة » عقب حصول بلدان العالم الثالث على الاستقلال وفى الفترات الأولى من التنمية . غير أنها تتجه بعد ذلك وفى المراحل التالية الى التوجه الأكثر رجعية ازاء ازدياد تحديد « الطبقة العاملة » لمصالحها ومطالبتها بدور أكبر فى ادارة دفة الحكم وفى صنع القرار وفى اتجاهها الى تكوين تنظيمات سياسية ونقابية مستقلة لها ، ولمواجهة تحركات العمال تعمل على محاصرة هذه التحركات ومحاولة استيعابها فى تنظيم سياسى يخضع لسلطة الدولة .

(د) هناك وجهة نظر أخرى ترجع موقف الضباط الأحرار من النظام الحزبى بصيغته السابقة على قيام الثورة الى تأثر غالبية هؤلاء بالأحزاب والجماعات المعادية للديمقراطية بشكلها النيابى التمثيلى الذى ساد عقب ثورة ١٩١٩ وصاغه دستور ١٩٢٣ . وتمثلت هذه الأحزاب والجماعات فى مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) والاخوان أساسا . وقد نشأ الاثنان قادة وأعضاء من خارج « النخبة الحاكمة » التقليدية وجاء ذلك بالأساس كتعبير عن الرفض والاستياء من الصيغة الدستورية والحزبية السائدة ، وحيث رأى شباب الثلاثينات ممن تكونت منهم مصر الفتاة وجماعة الاخوان أن التنظيم الديمقراطى النيابى الحزبى لا يتفق والقيم السياسية الكبرى التى يتبنونها ولا مشروع النهضة الذى طمحوا الى تحقيقه ، بمعنى آخر لم يكن عنصرا مرتبطا بالحتم بعناصر النموذج المنشود أو مكونا أساسيا من مكوناته . وبدلا من ذلك غلبت مفاهيم أخرى مثل مفهوم الزعامة الفردية ، وانخراط الشباب فى التشكيلات شبه الحزبية كالجوالة والقمصان الملونة(٨) . ولا يخفى ما كان لهاتين الجماعتين ، خاصة الاخوان ، من رصيد جماهيرى وانتشار واسع فى الشارع السياسى المصرى منذ منتصف

الأربعينات وحتى قيام الثورة ، كذلك فانهما شكلا قسما كبيرا من الحركات السياسية والشعبية الفاعلة فى ذلك الوقت وبصفة خاصة الجديدة الصاعدة منها وتمتعتا بنفوذ غير منكور بالمقارنة بها .

يدل على عمق تأثر ضباط الثورة بهاتين الحركتين أن لا أحد منهم لم يتصل فكريا أو تنظيميا أو على صعيد العلاقات الشخصية بهما ، فقد تفتح ادراكهم السياسى على جماعتى الاخوان ومصر الفتاة . وقد اتصل بعضهم من بعد بالتنظيمات الماركسية ، ولم يقف انفصال الباقين بشكل أو بآخر عن الاخوان ومصر الفتاة حائلا دون استمرار تأثرهم بفكر ومشروع النهضة للحركتين . وعلى حد قول البعض أن اتفاق كثير من الضباط الأحرار مع جماعة الاخوان فى النفور من النظام الحزبى بصيغته السائدة حتى قبل قيام الثورة جعل الجماعة تؤيد اعلان الثورة الغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢/١٢/١٠ وحل الأحزاب فى ١٩٥٣/١/١٦ ، ومن جانبها استثنت قيادة الثورة جماعة الاخوان من قرار حل الأحزاب(٩) .

واذا كانت وجهات النظر السابقة قدمت تفسيرات متفاوتة لموقف قادة ثورة يوليو من النظام الحزبى بصيغته النيابية ، فان تقويم ونقد ما قدمته ينبغى أن يسبقه تحليل لما دار من صراع داخلى فى تنظيم الثورة ذاته من مجلس القيادة والضباط الأحرار ، وما آلت اليه صورة الصراع فى النهاية حول الوجود الحزبى ذاته ، وحيث لم يكن للصراع السياسى خارج الاطار التنظيمى والسياسى للثورة أن ينحسم ويكتمل سوى بمآل الصراع الداخلى بين قادة النظام العسكرى الثورى الجديد .

هناك اذن ثلاثة مستويات أو ثلاث دوائر للصراع حول شكل النظام السياسى الجديد والمسألة الحزبية والذى دار منذ الأيام الأولى لقيام الثورة وحتى انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ : الصراع مع النظام الملكى وقواه التقليدية والذى حسم بسهولة لحساب القادة الجدد ، ثم الصراع مع الحركات والتنظيمات السياسية الشعبية (الاخوان والشيوعيون أساسا) والذى

تداخل وانعكس على تنظيم الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ذاتهما ، ولم ينته بالسهولة التى تمت فى الحالة الأولى بل استلزم وقتا وجهدا ومصادمات عنيفة ، وان كان انتهى لصالح النظام الجديد ، الا أن ذلك لم يكن ليتم سوى بالتوازى مع حسم صراع على المستوى الثالث : الصراع داخل جسم الثورة نفسه التى قادت الحركة العسكرية · وحتى بدا أن نهاية دائرتى الصراع متقاربة زمنيا للغاية ان لم تكن انتهت فى وقت واحد وهو ما تم عقب أزمة مارس ١٩٥٤ ·

دار الصراع داخل حركة الضباط والنظام الجديد استنادا الى تعدد وتعارض المنابع الفكرية والارتباطات السياسية والتنظيمية من ناحية ، والى تناقضات داخل الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة وفى تنظيم الضباط الأحرار وارتباطاته بهذه الأسلحة · وكان الصراع حول الموقف من المسألة الحزبية والمطالبة بنصيب أكبر من المشاركة فى اتخاذ القرار وجماعة القيادة ، وكذلك حول جهاز الدولة ذاته بعد أن دانت سلطة الدولة للحركة الثورية الجديدة ··· ولا يتسع المقام للوقوف على الصراع بالتفصيل ، وانما نتوقف هنا عند أهم ملامح ومحطات هذا الموقف الصراعى ·

بدأت ملامح الصراع تقريبا عقب خلع الملك مباشرة باجتماع مجلس قيادة الثورة للنظر فى نظام الحكم المقبل ، ووقفت الأغابية ضد النظام النيابى ، بينما مالت الأقلية نحوها وكان منها جمال عبد الناصر الذى تنحى عن حضور جلسات المجلس حتى تراجع المجلس عن قراره ، غير أن هذا الموقف لا يعود بالأساس الى ما فسره البعض من اصرار عبد الناصر على رأيه وشغفه بالانفراد بالقرار(١٠) ، وانما رجع الى ظروف تنظيمية سبقت قيام الثورة ذاتها استدعى تسارع الأحداث أن يتحمل عبد الناصر وحده وفى اطار التشاور فى حلقات ضيقة مع بعض من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار أو من خارجها ، حتى أن اللجنة عقدت آخر اجتماع لها يوم ١٩ يوليو(١١) ، ذلك أن طبيعة تنظيم الضباط الأحرار غير المنظمة على غرار التنظيمات السياسية والحزبية السرية من وجود وثائق أساسية ولائحة

وخطوط تنظيمية واضحة وخريطة محددة بدقة للاتصال داخل تشكيلات التنظيم وطريقة معينة لانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل وبالعكس ، أدت الى الوضع شبه الانفرادى لقيادة عبد الناصر لحركة التنظيم ، فضلا عن صلاته الواسعة بأعضائه وقدراته الذاتية . ومن هنا لا يتوافر أساس موضوعى لوصف عبد اللطيف البغدادى لنزول مجلس قيادة الثورة بأغلبيته على رأى الأقلية ورأى عبد الناصر أساسا بأنه « كان طعنة لمبدأ القيادة الجماعية »(١٢) .

وبعد أشهر قليلة من نجاح الثورة برز تيار معارض لقيادة الثورة داخل سلاح المدفعية ، وعقدت جماعات من الضباط الأحرار أو ممن يرتبطون بهم اجتماعات متوالية وطبعوا منشورات هاجمت انفراد مجلس قيادة الثورة بالقرار وطالبوا بتكوين قيادة جديدة من الضباط عن طريق الانتخاب الحر ، وقد رد المجلس بسرعة باعتقال هؤلاء الضباط فى ١٥ يناير ١٩٥٣(١٣) .

وكانت قد تمت لقاءات بين ضباط المدفعية وزملائهم فى سلاحى الفرسان والمشاة وأبدوا مطالب سياسية تتمثل فى ضرورة اجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة وانشاء جمعية عمومية للضباط الأحرار تنظر فى القرارات المصيرية المتصلة بمستقبل البلاد ، وطالب البعض أيضا بضرورة أن يكون مجلس ادارة نادى الضباط ، الذى كان الملك قد حله ، بمثابة الممثل المنتخب لحركة الضباط ، بل تقدم بعض الضباط الفرسان بطلب الى محمد نجيب القائد العام بهذا المعنى فى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ، وتكونت بالفعل لجان من ممثلى ضباط الأسلحة الثلاثة وسميت باللجان المركزية للأسلحة . قوبلت هذه الطلبات بالرفض فى أغلب الأحوال وتمثل الرد من قبل قيادة الثورة بنقل بعض محركى الأحداث من خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة من ناحية ، وبالقبض على قادة الأحداث وصدور أحكام عسكرية من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى ، وابعاد البعض الآخر من كبار الضباط الأحرار من الجيش الى مواقع مدنية من ناحية ثالثة ،

وأخيرا أعلن رسميا عن حل تنظيم الضباط الأحرار وقيام مجلس قيادة الثورة(١٤) .

وفيما يبدو من تداعيات الصراع الداخلى فى حركة الضباط الأحرار أن مسارات الصراع لم تنحسم بمجرد اقدام مجلس قيادة الثورة على الاجراءات سالفة الذكر مثلما لم تنته مسارات الصراع بين قادة النظام الجديد وقادة الأحزاب والجماعات الشعبية لصدور قرار حل الأحزاب والاعتقالات لقادتها ، ذلك أن موازين القوى كانت لا تزال متأرجحة ولا تشير الى انتصار حاسم لاحدى القوتين وسارت الأمور على هذا النحو حتى انتهت لصالح أغلبية مجلس قيادة الثورة عقب أزمة مارس وحيث أسهمت مصادر جديدة مثل التأييد الشعبى والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فى ميل الكفة لصالح أغلبية مجلس القيادة .

بقيت دائرة أضيق للصراع وان كانت أكثر تأثيرا وحسما وهى دائرة الصراع داخل الجماعة القابضة على مقاليد الحكم أى مجلس قيادة الثورة ، وهذه الدائرة لم تكن بدورها معزولة عن ديناميات الصراع فى دوائره الثلاث سالفة الذكر ، كذلك فان الصراع داخلها لم ينته بسهولة . ويمكن القول باختصار أن ما ورثه تنظيم الضباط الأحرار من تنامى الدور البارز والقائد لجمال عبد الناصر داخله قد انعكس فى مجمل مفردات الصراع حتى أزمة مارس ١٩٥٤ ، حدث ذلك فى عديد من المواجهات التى تمت بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر الذى انضمت اليه أغلبية مجلس قيادة الثورة ، وكذلك فى وقوف الأغلبية مع جمال عبد الناصر فى المواجهة مع الأحزاب والقوى السياسية الشعبية والمسألة الحزبية برمتها حسب الصياغة النيابية التى سادتها (باستثناء خالد محيى الدين ويوسف صديق) . ورغم حل مجلس قيادة الثورة رسميا عام ١٩٥٦ وبعد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، فان الصراع كان ما زال دائرا ولكن على مستويات وقضايا جديدة أبرزها مواقف الأعضاء السابقين فى المجلس والذين انتقلوا الى العمل بالوظائف الوزارية والتنفيذية من التحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وخاصة بعد الانفصال السورى ومع حركة التأميمات الكبرى كما سوف يأتى فيما بعد ٠

غير أن التفسير الذى يقدمه العديد من الباحثين حول انتهاء الصراع بدوائره المختلفة وخاصة الصراع داخل تركيبة جهاز الدولة وحول سلطة الدولة ، الى مجرد تدعيم وتضخيم الرئاسة الفردية والقيادة المنفردة الزعامية لجمال عبد الناصر(١٥) ، يظل تفسيرا شخصيا وقاصرا ، فمع حسبان المواريث التاريخية سياسيا وتنظيميا للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ولبروز دور القيادة الفردية والتى لا شك ورثتها أبنية الدولة المصرية وتفاعلاتها فى عهد عبد الناصر وقد تكون تكرست فى أسلوب ادارته للحكم ، فاننا نجد أن هناك طبيعة ومسارا نوعيا جديدا ومختلفا للصراع داخل التكوينة الحاكمة على تعدد مستوياتها ، وان عدم ظهور تحد حقيقى لزعامة عبد الناصر ووجوده على قمة السلطة لا يعنى اختفاء ملامح الصراع فى مستويات أخرى داخل أبنية وأجهزة ومؤسسات الدولة ٠

ومن ناحية أخرى فان اعتماد البعض على الأصول الاجتماعية أو المواقف الأيديولوجية لشريحة اجتماعية محددة يثير أيضا صعوبات منهجية عديدة ولا يقدم رؤية مدققة قريبة من الواقع المصرى ، يدل على ذلك طبيعة تركيب شرائح « الطبقة الوسطى » المصرية ٠

فقد تميزت بتعدد وتنوع خلفياتها الفكرية وتوجهاتها الأيديولوجية وأصولها ومصالحها الاجتماعية ـ الطبقية قبل قيام الثورة ، وما أدى اليه من تشتت وتوزع شرائح وفئات هذه الطبقة بين أكثر من تنظيم ، وحيث تصل الاختلافات بين مواقفها وتوجهاتها الى حد التناقض التام ٠ وكانت التنظيمات والجماعات التى ينتمى اليها أبناء هذه الطبقة تتوزع بين أقصى اليسار وأقصى اليمين ، رغم الانتماء الى شرائح تتقارب الى حد ما من حيث أسس التصنيف الاجتماعى ومن حيث الموقف من النظام الاقتصادى وعلاقات الانتاج ٠٠ الخ ٠

وهكذا توزع أبناء « الطبقة الوسطى » بين جماعات الاخوان المسلمين

التى تعبر عن اليمين ومصر الفتاة بمواقفها الاجتماعية والفكرية الوسطية ، والجماعات الماركسية كتعبير عن اليسار .

وقد برهنت خبرات مجتمعات العالم الثالث منذ استقلالها على عدم صحة الافتراض الذى يفسر المواقف السياسية والأيديولوجية لأعضاء النخبة الحاكمة بالعودة الى الانتماء الطبقى والأصول الاجتماعية لهم . وانما الأقرب الى الصحة هو بحث المواقف السياسية التى تتخذها والقوى الاجتماعية التى تخدمها فى المراحل المتتابعة للتنمية ، وكذلك مواقفها الوطنية من قضايا التبعية والاعتماد على الذات ، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والحريات .. وغيرها . وقد عبر « جونسون » عما تتميز به هذه « الطبقة » من تفتت فى دراسته لمجتمعات أمريكا اللاتينية ، اذ انها تضم جماعات لا تشكل شريحة اجتماعية متماسكة ولا تملك الشرط الرئيسى للطبقة ، لافتقاد أعضائها الى خلفية مشتركة من الخبرات(١٦) . ويعبر « هالبرن»(١٧) عن نفس المعنى عندما يرى أن الطبقة الوسطى ذات اختيارات مفتوحة سواء تجاه الديمقراطية أو السلطوية أو الشمولية .

وبالنسبة للمجتمع المصرى فقد برزت الفئة الوسطى الصاعدة عقب الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ من زاوية ازدياد نفوذها السياسى ووضعها الاقتصادى والاجتماعى ، وتوزعت شرائحها الاجتماعية بين أجنحة ثلاثة تبلورت تحديدا وعلى هذا النحو عقب الحرب العالمية الثانية وهى متوسطو الملاك الزراعيين والشريحة المتوسطة من « الطبقى الوسطى » فى مجال التجارة والصناعة ، ثم المثقفون ممن ينحدرون من الشريحتين السابقتين ، وكان هذا التبلور عائدا الى أنها لم تجد فى حزب الوفد متسعا لحركها السياسية وطموحاتها الاقتصادية الاجتماعية ، بعد أن كانت هى التى أسسته وقادت حركته ، وبعد أن سيطر على الحزب كبار ملاك الأراضى وأصحاب النفوذ والثروة . بالاضافة الى ما سبق ذكره من رفض النظام الجديد لمطالب هذه الفئات وللتنظيمات السياسية التى عبرت عنها .

غير أن هذه الفئة المتوسطة التى قدمت أعضاء حركات الرفض السياسى والأيديولوجى والاجتماعى من الاخوان والماركسيين ومصر الفتاة والطليعة الوفدية والحزب الوطنى الجديد ، خرج منها أيضا أغلب أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وحيث توزعت الارتباطات السياسية لهم بين هذه التنظيمات وبصفة خاصة الاخوان والماركسيين ومصر الفتاة • بل أن الضباط الأحرار نظروا الى أنفسهم بعد الثورة على أنهم أبرز القوى السياسية الشعبية التى أطاحت بالنظام القديم(١٨) ، والتى يأست من أية محاولات للاصلاح وأغلقت دونها الأبواب •

أدى طموح التنظيمات سالفة الذكر الى مزيد من المشاركة فى الحياة السياسية بعد قيام الثورة بل ومشاركتها فى السلطة ، بجانب اشتراك أعضائها مع الضباط الأحرار فى نفس الروافد الاجتماعية وتقدمها ببرامج سياسية واجتماعية تنافس برامجهم ، بالاضافة الى الكفاح المشترك لكل منهم ضد قوى النظام القديم ، الى اقدام الثورة على تصفية هذه التنظيمات وحدوث الصدام الدموى فى بعض الأحيان مثلما حدث بين الاخوان والثورة مما أدى الى فقدانها لاطاراتها التنظيمية وحرمانها من فرص التبلور فى أبنية حزبية متكاملة •

وهناك نقطة هامة جديرة بالدراسة ، وهى أن أيا من هذه التنظيمات لم يكن يستطيع الادعاء بأنه يعبر فعلا عن مصالح وطموحات القوى الشعبيه من فقراء الفلاحين والمعدمين منهم وعمال الزراعة والعمال الصناعيين فى المدن وفيما عدا التواجد المحدود لبعض التنظيمات الماركسية فى الأوساط العمالية ، فقد دارت الحركة السياسية لتنظيمات الرفض فى اطار الفئات الوسطى وخاصة الشرائح الصغيرة والمتوسطة منها بالأساس • وهكذا ورثت سلطة ثورة يوليو أوضاعا كانت القوى الشعبية مجردة من اطاراتها التنظيمية ، باستثناء بعض النقابات العمالية المحدودة •

ومما يدلل على التفسير السابق لموقف النظام الجديد من الأحزاب أن

وترى هـذه النظرة أن الدولة الناصرية فى مراحلها الأولى (٥٢ ـ ١٩٦١) اتجهت بعد أن ألغت الصراع السياسى والاجتماعى ورفضت التمايز الحزبى والمذهبى ، الى مفهـوم « ادارى » و« تنظيمى » و« فنى » فى ادارة الأمور ٠ وحاولت خلال هذه الفترة ، وحتى الى وفاة جمال عبد الناصر كما يرى البعض ، تنظيم وتجميع قوى الشعب على أساس رفض النظم الليبرالية والماركسية والنازية والفاشية للحـكم ، وهذه السياسة تعبر لدى بعض الباحثين عن مفهوم « لا سياسى » بل مفهوم « ادارى » فى بناء الأمة وتحقيق خطوات التنمية ، يتأسس على النظـر الى الدولة القومية كـ « تنظيـم » Organization بخلاف المفهوم السياسى الذى يقوم على رؤية المصالح فى حالتها الصراعية وكيفية حل الصراعات من خلال التسوية أو التوفيق بين المصالح المختلفة(٢٢) ، وبنفس المنطق يرى نزيه الأيوبى أن نموذج الدولة الناصرية يعبر عن « تعبئة بيروقراطية »(٢٣) لقوى وفئات الشعب بأجمعها ، ولقد اتضح منذ أزمة مارس ١٩٥٤ تحديدا أن من دافعوا عن تغليب الطابع السياسى على النظام الحاكم وسياساته ، وكانوا أنصارا للمجتمع السياسى قد خسروا الحجة فى مواجهة أنصار « التنظيم الفنى » ، وحسم الأمر وأصبحت أمور السياسة منذ هذا التاريخ مقتصرة على قضايا الادارة والتطبيق وحدها ، وأصبح شغل الحـكومة الشاغل هو الحصول على التأييد الشعبى والموظفين للبرامج الحـكومية(٢٤) ، ونتيجة لان صيغة التنظيم السياسى الواحد أغلقت مجال الصراع السياسى فى عملية اتخاذ القرار ، فقد سادت رؤية لا ترى فى السياسة سوى مجموعة من المشكلات الادارية ، وان الخلاف يسمح به فى اطار حل هذه المشكلات وحول رفع كفاءة الأداء ، دون السـماح بمنافشة الاختيارات السياسية والأولويات ذاتها ، وبهذا المعنى فقد تبنت الدولة الناصرية مفهوما « تكامليا » أو « اندماجيا » وليس مفهوما « سياسيا » لعلاقة الدولة بالمجتمع(٢٥) ٠

ان لجوء الدولة الناصرية خلال سنوات الخمسينات الى ما أسماه البعض « استراتيجية تنمية قومية » يفسر كذلك طابعها اللاسياسى والبيروقراطى ،

حيث هدفت باتبـاع هذه الاستراتيجية الى ازالة العقبات أمـام التجانس والتماسك القومى وتشجيع الانتاج وخطوات التصنيع من أجل تدعيم استقلال مصر ومكانتها الدولية(٢٦) ٠

غير أن التفسير الذى يطرحه أحمـد حمروش لطبيعة سلطة ثورة يوليو فى السنوات الأولى يعتبر أقرب للدقة(٢٧) ، ففى المرحلة التكوينية كان الجيش يعمل لحسـاب نفسه كقوة سـياسية فى ذاتها وغير مرتبطة صراحة أو ضمنا بفئة معينة ، ورغم وضوح اتجاه قيـادة الثورة منذ البداية نحو العدالة الاجتماعية من خلال قراراتها واجراءاتها كانت بمثابة تجسيد لتوجه شعبى لدى القيادة الحاكمة وبالذات عند قمة النخبة العسكرية ٠

الدولة « الادماجية » والتعبئة الاجتماعية :

فى اطار الخصاص العامة المميزة للدولة « الادماجية » والصفوة الحاكمة وللسياسات التى تتخذها ، والتى تعرض لها الباحث فى الجزء النظرى ، حاول بعض الباحثين العرب والأجانب تطبيق هذه الخصـائص على الدولة المصرية فى عهد عبد الناصر وخاصة فى سنوات الستينات ، وكان من رأيهم أن النظام السياسى الناصرى عبر عن ملامح الفكرة والسياسة « الادماجية » فى جوانب كثيرة منها طبيعة السلطة وبنيتها التنظيمية سـياسيا وحزبيا والسياسات العامة للدولة اقتصاديا واجتماعيا ، وكذلك الاطار الأيديولوجى والفكرى الذى تبناه النظام ٠

فقـد اعتقد عدد من دارسى النظام السياسى المصرى أن سمات « الدولة الادماجية » تتوافر فيه نظرا لمـا أقدم عليه منذ الثورة من الغاء الحياة الحزبية ورفض التعددية الليبرالية وتنظيم جموع المواطنين فى تنظيم سياسى واحد بأشـكاله الثلاثة (هيئة التحرير ، الاتحـاد القومى ، الاتحـاد الاشتراكى العربى) يستبعد الانقسامات الطبقية والاختلافات المذهبية والفكرية ، مع تركيز القوة السياسية فى يـد الزعامة الفردية ـ وقد استمر الحال فى السـبعينات رغم التعددية السـياسية المحدودة ـ وكذلك هيمنة السـلطة

التنفيذية على السلطة التشريعية ، واللجوء الى أساليب الكبت والقمع الأمنى ضد الخصوم السياسيين ، يضاف الى ذلك عدم التوازن بين السياسه والادارة : فمؤسسات المخرجات (البيروقراطية ، الجيش ، البوليس) ، نمت وتضخمت بسرعة على حساب مؤسسات المدخلات (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح) ، وحيث تغلغلت الحكومة فى معظم الجماعات والتنظيمات الوسيطة من خلال اخضاعها لسيطرتها القانونية وتحكمها المالى(٢٨) ، وذلك ما يبدو فى المستويات التالية :

(أ) فبالنسبة لموقف النظام الناصرى من جماعات المصالح (النقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلاب) يحلل البعض السمات السلطوية للسياسة الادماجية الناصرية من خلال الاستعانة بما قام به « شميتر » من تمييز بين نوعين من الادماجية من ناحية دور الدولة فى خلق أو تشجيع قيام تجمعات مهنية : « الادماجية المجتمعية » Societal والتى تتكون فيها جماعات المصالح أو اتحادات العمال بشكل طبيعى وتنبع من واقع المجتمع وبطريقة مستقلة عن الدولة ، و« ادماجية الدولة » حيث تبادر الدولة الى تكوين جماعات المصالح والاتحادات وبحيث تكون تابعة لها وتقوم الدوله باختراقها(٢٩) ، وبناء على ذلك يقترب موقف الدولة الناصرية حسب هذه الرؤية ، من جماعات المصالح من النوع الثانى وهو « ادماجية الدولة » ، ورغم أن مبدأ العضوية الالزامية لم يكن شاملا فى حالة الدولة الناصرية ، اذ وجد على سبيل المثال فى النقابات المهنية دون العمالية ، بيد أن الدولة تبقى هى التى تحدد مدى انطباق المبدأ من عدمه بالنسبة لكل نقابة أو جمعية أو اتحاد على حدة . كما كانت لها سلطة تحديد ورسم هيكلها التنظيمى واطار تمثيلها الوظيفى ، ورفض المبدأ التنافسى فى نطاق التمثيل الوظيفى ، بجانب دور الدولة الحاسم فى اختيار رؤساء هذه الجماعات وخضوعها للاجراءات الحكومية المعقدة من حيث الترشيح والانتخاب ، بالاضافة الى عدم سماح قوانين النقابات المهنية والعمالية بوجود أكثر من نقابة واحدة للصناعة أو المهنة(٣٠) .

وفى هذا الصدد ذهب البعض الى القول بأن الاطار الوحيد الذى طرحته الدولة الناصرية وقبلته لتعبئة وتصنيف « كل الشعب » تمثل أساسا فى الاطار المهنى أو الفئوى ، وهو ما ظهر فى سياسات الدولة تجاه جماعات المصالح المختلفة ، أو فى تنظيم القوى والشرائح الاجتماعية الطبقية فى اطار الشكل التنظيمى المطروح وهو ما تبلور على وجه التحديد فى تجربة «تحالف قوى الشعب العاملة » فى الاتحاد الاشتراكى ، ويرى « مور » فى حرص النظام الشديد على مد سيطرته الى كافة جماعات المصالح المنظمة وشبه المنظمة على أنه بمثابة اطر أو أساليب لاحتواء « الطبقة المتوسطة الجديدة » عن طريق طرح منافذ للمشاركة المحكومة(٣١) ٠

ونظرت الدولة الناصرية الى هذه الجماعات أيضا على أنها تستطيع أن تكمل أدوار التنظيمات السياسية الثلاثة عبر مراحل الثورة ، ومما يدل على ذلك أنه كان يتم اللجوء فى ظروف اشتداد الأزمة السياسية الداخلية الى النقابات المهنية والعمالية ، مثال ذلك ما حدث ابان أزمة مارس ١٩٥٤ حينما حاول كل من نجيب وعبد الناصر استمالة قادة النقابات لصفهما فى صراعه مع الآخر ٠ كما استخدم عبد الناصر النقابات والهيئات الممثلة للعمال والفلاحين والفئات الأخرى لتمثيل القوى الشعبية للاعداد للميثاق وانشاء الاتحاد الاشتراكى ٠ أما فى حالات الأزمة الدولية فقد كان يتم تعبئة النقابات لمساندة وتأييد الأهداف القومية العامة ، بعبارة أخرى ظلت النقابات هى الأبنية شبه السياسية الوحيدة لتأمين سلامة الثورة ، وتقديم الكوادر المهنية للنظام(٣٢) ، خاصة بعد أن ألغى التمثيل الحزبى والسياسى للقوى الاجتماعية المختلفة ، وجمعها فى الاتحاد الاشتراكى على أساس مهنى ووظيفى « فنى » ٠

(ب) أما عن طرق وأدوات تمثيل القوى والشرائح الاجتماعية فى التنظيمات السياسية فقد عكست الدولة الناصرية الطابع والسياسة الادماجية بل والفكرة ذاتها أيضا ـ حسب هذه الرؤية ـ حيث تم تصنيف وتمثيل القوى الشعبية على أساس المعايير المهنية أو الفئوية ، ونظر الى ممثلى

الشرائح الوظيفية أو الفئوية على أســاس أنهم القيادات « النقابية »(٣٣) . وبقيت الســمة « الادماجية » (اللاسياسية) مسيطرة على التنظيم السياسى منذ هيئة التحرير ، الى الاتحاد الاشتراكى ، ولم يتعد التغيير التفاصيل دون النفاذ الى الجوهر • فبالنسبة لأسس تصنيف أعضاء كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى يلاحــظ غموض وهشاشة هذه الأسس الى حد كبير ، حيث لم يتم تحويل تصنيفات الأعضاء الى كيانات فئوية ومتماسكة وفقا للمفهوم الادماجى ذاته •

غير أن صيغة الاتحــاد الاشتراكى وهو التنظيم الثالث للثورة وأكثرها تبلورا ودواما ، أدخلت تغييرات ملحوظة على الطابع الادماجى لمــا سبقه من تنظيمات وان كانت التشكيلات الأولى لتكوين الاتحاد (أى اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر الوطنى ذاته) لم تخرج عن نظيراتها فى الاتحاد القومى • ومن أهم التغييرات فى الســمة الادماجية للاتحــاد الاشتراكى ضــمان نســبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين داخل تشكيلات الاتحــاد وخارجها من مجالس نيابية ومحلية ، وكانت النسبة الباقية من نصيب الفئات الأخرى التى تم تصنيفها أيضا على أساس الانتماء المهنى •

ورغم نســبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، فان تمثيل العمال مثــلا لم يتم على أســاس النظر اليهــم كطبقة اجتمــاعية ذات مضــمون ســياسى ومصــلحى ، وتقوم على أســاس الوعى بمصــالحها ، وانما ســيطر المفهوم « الطوائفى » ، فقد تبين من دراسة أســامة الغزالى لنخبة التنظيم الحزبى أن زعمــاء النقابات (العمالية والمهنية) أخذوا النصيب الأكبر من العناصر الأكثر استمرارية التى شكلت نخبة التنظيم الحزبى • حيث احتكر قادة العمل النقابى تمثيل العمال داخل الاتحــاد ، بينما قلت كثيرا نسبة العمال الذين يصعدون من خلال التنظيم السياسى مباشرة وليس من خلال التمثيل النقابى(٣٤) ، وينطبق نفس الأمر الى حد كبير على القيادات المهنية من نقباء المهن الزراعية والتعليمية والعلمية والمحامين والمهندسين ، بينما حدث العكس فى حالة قيــادات الفلاحين حيث لم تشأ الدولة الناصرية أن تصبغهم بسماتها

« الطوائفية » ، فبالرغم من انتماء الكثيرين منهم الى الحركة التعاونية ، فقد جاء هؤلاء من عائلات متوسطى الملاك فى الريف ، وكانوا بالفعل مسيطرين على أغلب المناصب فى التنظيم السياسى وخارجه فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف ٠

ومن حيث نمط الأداء السياسى للاتحاد الاشتراكى فقد ارتبطت السمة « الادماجية » لنمط التمثيل داخله بطابعه البيروقراطى وظهوره كأحد الأجهزة الملحقة بالحكومة ، أو جهاز ادارى تابع لأجهزة الدولة ، مما أدى الى تأثر الوظيفة التعبوية له بهذا الطابع البيروقراطى وهو ما سماه نزيه الأيوبى « تعبئة بيروقراطية » وأطلق عليه « جيمس هيفى » Heaphey « النموذج اللاسياسى فى بناء الأمة » كما سبق القول ٠ ففى سعى الدولة الناصرية الى التعبئة القومية لخوض المعارك السياسية ، أو لحشد وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية تجاهلت أو استبعدت المفاهيم السياسية مثل «الأيديولوجيا» و« الطبقة » و« الحزب » ، بما تضمنته من احتمالات الصراع وعدم الاتفاق العام ومن ثم غياب الحسم ، لتحل محلها وحدة الكلمة وعدم الاختلاف والتجمع من أجل انجاز أهداف التنمية المرسومة والمعدة سلفا ، وكما سلف القول فان الدولة الناصرية رفضت قبول منطق الصراع ـ بدعوى أن ضرورات التنمية والوحدة الوطنية لا تتحملها ـ الذى يحيط بعملية تخصيص الموارد النادرة ، وبدلا من ذلك ركزت على « الادارة » و« التنظيم » كأدوات للتضامن والتكامل(٣٥) ، حسب هذه النظرة ٠

ويذكر أحمد حمروش أن تجربة الاتحاد الاشتراكى استلهمت من التجربة اليوغسلافية فى التنظيم السياسى ، ففى أثناء الخطوات الأولى من بناء الاتحاد قررت الأمانة العامة انشاء ادارة للتنظيم ، وينبثق من هذه الادارة قسم للتخطيط والمتابعة ، وكان من أهم وظائف التخطيط والمتابعة : « عمل الدراسات المقارنة عن التنظيمات السياسية فى مختلف البلاد بالخارج ، وتقديم الاقتراحات التطبيقية ، بما يناسب تنظيمنا السياسى فى

الاتحـاد الاشتراكى ، وفى حدود الميثاق »(٣٦) • وهـكذا كان التشـابه بين تجربة الاتحـاد الاشتراكى المصرى والجهاز السياسى أو التنظيم الطليعى و« رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » كتنظيم قائد داخل التحالف الاشتراكى فى يوغوسلافيا ، كما أرسل عبد النـاصر صلاح دسوقى (أحد الضباط الأحرار ومحافظ القـاهرة فيما بعـد) الى هناك لدراسة التنظيمـات السياسية(٣٧) •

ويقـرر « جون ووتربرى » أن عبد النـاصر كان يأمل من الاتحـاد الاشتراكى أن يحقق عدة أهداف ، ولكن كون هذه الأهداف غير متناسقة فقد أدت الى نوع من الشلل فى أداء التنظيم نفسه وفى سلوك عبد الناصر تجاهه ، وذلك على النحو التالى(٣٨) :

١ ـ أن يضم الاتحـاد كافة السكان من البالغين مع وجود تنظيـم طليعى أو جهاز سياسى يقود البناء الضخم •

٢ ـ يعمل على احتواء وتذويب الفوارق الطبقية •

٣ ـ تعبئة القوى الشعبية لعزل القوى الرجعية •

٤ ـ يعمل على موازنة ثقل الجيش •

٥ ـ ينقـل خبرة مصر فى التطبيق الاشـتراكى الى الدول العربية الأخرى ، ولمواجهة حزب البعث فى هذا الصدد •

ويرى « ووتربرى » أن هجوم عبد الناصر على الرأسمالية فى ١٩٦١ بعد اعتقـال الشـيوعيين فى ١٩٥٩ ، يعـد مؤشرا على ادراك عبد النـاصر للتناقضات الطبقية التى كان يمكن أن يستثمرها كل من اليسار واليمين معـا ، ومن هنـا لجأ الى « الصيغة الادماجية » التى بنى عليها الاتحـاد الاشتراكى من حيث اقامة تحالف قوى الشعب العاملة على أن يتم تنظيمها فى تجمعات وظيفية حسب مواقع العمل وأماكن السكن ، مما أدى الى تجميع كل العاملين فى موقع معين بغض النظر عن الدخل أو طبيعة عملهم ، وكان هذا الأسلوب يسرى فى المصانع والمكاتب ، وفى القرى والمناطق الحضرية(٣٩) •

وقد ظهرت الفكرة الادماجية فى التنظيمات السياسية السابقة مثل الاتحاد القومى ، ثم استمرت ، كما يقول « ووتربرى » ، فى صيغة الاتحاد الاشتراكى تميز مواقف وسياسات عبد الناصر حتى فى أوج فترة تطور وعيه بالتناقضات الاجتماعية الطبقية وبازدياد اقترابه من اليسار بين سنوات ٦١ ـ ١٩٦٧ وحتى قبل الهزيمة ، وهو ما تبدى فى توثيق علاقاته مع السوفييت والافراج عن المعتقلين الماركسيين ، وسعيه الى تقوية دور الاتحاد الاشتراكى حتى يكون تنظيما أكثر فعالية وأداء بانشاء التنظيم الطليعى الذى يقود حركة البناء السياسي الفضفاض ، وتعيين على صبرى أمينا عاما للاتحاد بين ١٩٦٥ و١٩٦٧ . وعلى حد قول « ووتربرى » أن الفكرة « الادماجية » سيطرت على تفكير صبرى أيضا ، وتبين ذلك فيما حدده من أهداف للاتحاد(٤٠) :

١ ـ وضع اتحادات العمال والنقابات المهنية تحت اشراف الاتحاد الاشتراكى ودفع العناصر الثورية داخلها .

٢ ـ اشراف الاتحاد على القطاع العام والادارة لنزع سطوة البيروقراطية .

٣ ـ تشكيل لجنة مركزية تكون بمثابة عقل الاتحاد الاشتراكى وللرقابة على الحكومة .

وقد كتب على صبرى سلسلة مقالات فى جريدة الجمهورية تعبر عن التوجهات الجديدة وضرورات التغيير فى علاقة التنظيم السياسى بالقطاع العام والجهاز الادارى ، وأيضا حول اعادة النظر فى أساليب تجنيد القيادات الشعبية ، وكان ذلك فى الفترة من أواخر ١٩٦٦ الى مايو ١٩٦٧ . على أن التنظيم السياسى ظل يعمل كاحدى الادارات الملحقة بالحكومة ، فمن ناحية علاقة الدولة به نجد أن السلطة الفعلية فى الاتحاد الاشتراكى كانت مركزة فى عدد محدود من الشخصيات التى تتنقل بينه وبين الحكومة ، وان كان التنقل من الحكومة الى الاتحاد أكثر شيوعا وليس العكس ، ففى دراسة

« دكمجيان » أوضح أنه من بين ١٣١ وزيرا تولوا وظائفهم فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٨ ، لم يكن هناك سوى اثنين فقط توليا وظائف فى التنظيم السياسى قبل أن يصبحا وزيرين ، بينما كان هناك ما لا يقل عن ٨٣ شخصا شغلوا مناصب فى الاتحاد الاشتراكى ابان عملهم الوزارى أو بعده(٤١) ٠

ومن جانب آخر ، يرى البعض أن تشكيلات الاتحاد الاشتراكى صارت باطراد موضع سيطرة فعلية من جانب «الصفوة البيروقراطية ـ التكنوقراطية» الصاعدة ، وكان من أهم ملامح ذلك تحايل المديرين والتكنوقراط على نسبة الخمسين فى المائة المخصصة للعمال والفلاحين فى أجهزة الاتحاد ، ومن أمثلة ذلك الاحصاءات التى أشارت الى نجاح العمال والفلاحين عام ١٩٦٤ فى الفوز بحوالى ٧٠٪ من مقاعد اللجان الأساسية ، ونحو ٥٣٪ من مقاعد الأمناء ونواب الأمناء ٠ غير أن الواقع أثبت أن كل هؤلاء لم يكونوا عمالا أو فلاحين حقيقيين ، وانما كان كثيرون منهم لا تنطبق عليهم شروط الانتساب الى العامل أو الفلاح ، الا أنهم دخلوا تحت نفس الشريحة ، ومعهم ضباط سابقون ومديرو الشركات وأساتذة الجامعات والصحفيين والتجار وملاك الأراضى(٤٢) ٠٠٠ الخ ٠

ويعلق محمود حسين على دور الاتحاد الاشتراكى وما آل اليه غياب الوجود السياسى الفعلى للقوى الشعبية داخله ، وانتفاء الحركات السياسية المنظمة والمستقلة خارجه بأن ذلك كان ثمنا يدفعه الناس مقابل استجابة الدولة للكثير من أمانيهم وتطلعاتهم ، فقد صور لهم الأمر كما لو كان فقدان حريتهم هو الثمن واجب الدفع لكى يستعيدوا كرامتهم الوطنية ، ومن ثم كان عليهم « أن يقبلوا اغترابهم الأيديولوجى والسياسى باعتباره « ضرورة قومية »(٤٣) على حد تعبيره ٠

ويتفق الباحث مع بعض ما ورد فى الدراسات السابقة غير أنه يختلف حول مدى صحة البعض الآخر ٠ فبالنسبة لما تراه بعض الكتابات الغربية والعربية حو استمرار سمات النموذج « الادماجى » فى علاقة النظام

الناصرى بالتنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى دون خلاف جوهرى عن تجربتى هيئة التحرير والاتحاد القومى ، وكذلك عدم وجود تباين كبير فى علاقة الدولة بالتنظيمات النقابية والمهنية وبالقوى الشعبية كالفلاحين والعمال ، يمكن القول أن الخصائص المعروفة للنموذج « الادماجى » والتى سبق عرضها فى الجزء النظرى من الدراسة ، لا تنطبق الى حد كبير على النظام السياسى الناصرى عقب الانفصال وبداية التحول الاشتراكى فى عام ١٩٦١ . فبالنسبة لسياسات وأفكار الدولة تجاه العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من جانب وبين فئات التحالف الخمس (العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية) من جانب آخر ، لم تستبعد الثورة فى مرحلة التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مفهوم ومنطق الصراع حتى من الناحية النظرية . وان كانت نظرتها الى الصراع تختلف من حيث مستوياته المتعددة ، فهناك صراع بين تحالف القوى المضادة للثورة من الاقطاع والرأسمالية وتحالف قوى الشعب العاملة ، وقد اعتبرت قيادة الثورة هذا الصراع صراعا رئيسيا تم حله كما هو معروف باصدار القرارات الاشتراكية وانشاء قطاع عام يقود التنمية وبعزل من صدرت ضدهم قرارات التأميم والحراسات وقوانين الاصلاح الزراعى سياسيا ، وذلك رغم سيطرة الطابع الادارى على هذه الاجراءات فى ظل ضعف التنظيم السياسى للثورة .

أما عن التناقضات الموجودة بين قوى التحالف فقد أقرت القيادة الناصرية بوجودها وان رأت أن حل هذه التناقضات يتم بالطرق السلمية وفى داخل الاتحاد الاشتراكى من خلال الحوار والوسائل الفكرية والسياسية فى التنظيم السياسى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى فى داخله أى التنظيم الطليعى .

ومن هنا فان أهداف الثورة من اقامة الاتحاد الاشتراكى كما سبق وتعرضنا لها لا تعنى أن الفكرة « الادماجية » سيطرت على تفكير القيادة

الناصرية خاصة وان هذه الفكرة تؤكد على التضامن والتعاضد بين كافة قوى وفئات الشعب نافية بذلك امكانات الصراع والتناقض ٠

فالأهداف الرئيسية من وراء اقامة الاتحاد الاشتراكى ، فى ظل فشل تجربة الاتحاد القومى ، وهى نزع الصفة العسكرية عن الثورة والعمل على اشتغال العسكريين بالعمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى من خلال الاتصال المباشر بالقواعد الشعبية ، وأن يكون هذا التنظيم أداة ثورية لمواجهة الرجعية فى الداخل والخارج لكى يتسق ذلك مع سياسة العداء للاستعمار القديم والجديد ٠٠ هذه الأهداف تدل على عدم رفض الدولة للصراع من حيث المبدأ خاصة فى أعقاب الدروس التى تعلمتها من الانفصال السورى ومن عزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى الخطة الخمسية وتغلغل القوى المضادة للثورة فى التنظيم السياسى السابق (الاتحاد القومى) ٠ ولكن الأمر يختلف بعد ذلك من حيث أن الثورة أدارت الصراع سواء بين قوى التحالف والقوى المضادة أو داخل قوى التحالف ذاته بالمنطق الادارى والذى يغلب النظرة الأمنية لا المنطق الثورى السياسى والعقيدى ٠ واذا كانت قيادة الثورة فى المرحلة الجديدة (٦١ ـ ١٩٦٧) استهدفت اجراء تعبئة ثورية وعقائدية لقوى التحالف ، مما ينفى عنها صفة « الادماجية » فان اخفاقها لا يرجع الى أنها لم تؤمن بالفعل بهذه التعبئة وانما الى أن تنظيمها السياسى واجراءاتها وسياساتها لم تكن ثورية لأسباب متعددة لعل أهمها انشاء الاتحاد الاشتراكى بمبادرة من السلطة ذاتها ، وسيطرة العسكريين الذين غلبوا خبراتهم السابقة فى الجيش على نشاطهم السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات النقابية والمهنية ، وكذلك لغياب الكوادر المؤمنة بالاشتراكية نظرا لوجود الشيوعيين والاشتراكيين فى السجون طوال سنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ ٠

ويختلف الباحث مع التفسير الذى أورده « ووتربرى » لاقدام عبد الناصر على اصدار القرارات الاشتراكية من حيث هجومه على كل من الرأسمالية الكبيرة والشيوعيين حتى لا يستثمر اليسار واليمين معا

التناقضات الطبقية ، ويعتقد الباحث أن المصدر الرئيسى لخلاف عبد الناصر مع الشيوعيين عام ١٩٥٨ واعتقالهم عام ١٩٥٩ كان سياسيا بالأساس ويتعلق بالاتهامات المتبادلة حول العمالة لقوى خارجية وهجوم التنظيمات الشيوعية المصرية على الوحدة مع سوريا ، وحول حجم ومدى التحولات الاجتماعية الاقتصادية تدريجيا أم ثوريا وليس حول التحولات ذاتها ، وهو ما بدا من خطب ومناقشات عبد الناصر بعد ذلك مع اصدار القوانين الاشتراكية ، ولم يكن الخلاف حول الاشتراكية فى ذاتها والأخذ بها من عدمه وهذا ما ظهر واضحا فى مناقشات عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومع قيادات التنظيم الطليعى طوال السنوات التى سبقت هزيمة ١٩٦٧ وبعدها واعترافه أنه يبنى الاشتراكية دون اشتراكيين(٤٤) .

ويتفق الباحث مع ما يذكره أحمد حمروش من أن خطأ الثورة فى هذا الصدد جاء من اقدامها على استبعاد القوى السياسية القديمة بما فيها الاخوان والشيوعيون واقتصارها فى ممارسة العمل السياسى على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الثورة(٤٥) ، ويرى الباحث أن ذلك كان وراء عجز الثورة عن قيادتها بافرز السياسى والاجتماعى والايديولوجى الفعلى لقيادات قوى التحالف وخاصة العمال والفلاحين رغم أنها حددت هذه القوى وذكرت أنها صاحبة المصلحة فى التغيير وفى المستقبل ، ومع أن تطور التجربة بعد الافراج عن الشيوعيين أدى الى تشكيل أمانة جديدة للاتحاد الاشتراكى فى ١٣/١٢/١٩٦٤ من ٢١ عضوا دخل اليها لأول مرة بعض اليساريين مثل خالد محيى الدين وابراهيم سعد الدين بجانب وجود كمال رفعت(٤٦) ، الا أنهم ظلوا أقلية وسط باقى الأعضاء من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أدى التباين الفكرى الشديد بين الأعضاء وكذلك بين أعضاء أمانة التنظيم الطليعى ووحداته الى الحد من انطلاق الاتحاد الاشتراكى واضعاف فعاليته كتنظيم سياسى عام ، ولعل ذلك جعله أداة ضعيفة غير مستخدمة فى صراعات النخبة السياسية كما سنبين فيما بعد .

« الادماجية » والسيطرة الأمنية فى ظل الانفتاح :

تحدثت الكتابات التى اهتمت بتطبيق الصيغة والسمات المميزة للدولة « الادماجية » عن استمرار الملامح العامة لها فى بنية السلطة وشكل الدولة فى مصر السبينات وفى عهد أنور السادات ، وان حدثت بعض التعديلات والتغييرات التى تمس جوهر الفكرة الادماجية ٠

ويمكن القول أن التغييرات التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ فى بنية النخبة ومن أهمها بالطبع سقوط الجناح العسكرى ، منذ وفاة عبد الحكيم عامر ومحاكمات قادة الطيران وقضية انحراف المخابرات ، وما كان يمثله من مركز قوة مسيطرة داخل النخبة السياسية ٠٠ وكذلك عودة شخصيات معروفة بتوجهاتها المحافظة وتصوراتها الفنية أو التكنوقراطية مثل عبد المنعم القيسونى وسيد مرعى واستمرار زكريا محيى الدين عاما آخر بعد الهزيمة ٠ أدت هذه التغييرات الى حدوث تعديل فى تركيبة « النخبة السياسية» ٠وفى معادلة الصراع والذى تحددت ملامحه الجديدة بين جناح معروف بميوله اليسارية يطالب بضرورة الاستمرار فى تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعدم التخلى عنها حتى فى اطار الاستعداد للمعركة ، وجناح آخر محافظ يركز على تهدئة التوتر فى العلاقات الامريكية ـ المصرية وتخفيف قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية واعطاء القطاع الخاص والمبادرة الفردية مزيدا من التشجيع ٠٠٠ الخ ٠ وكما هو معروف استند كل جناح منهما الى قوى اجتماعية وسياسية معينة ومصادر للقوة والنفوذ ، وكذلك مدى توثق العلاقة مع الرئيس جمال عبد الناصر ٠

ويمكن القول أن الصيغة الادماجية تحولت فى عهد السادات وما تزال فى الثمانينات من التعبئة الشعبية الناصرية الى تلك التى تقوم على السيطرة الأمنية دون التزامات اجتماعية وتحول نظام الحكم الى النموذج البيروقراطى السلطوى واستمرار تركز القوة السياسية ، وحجم الجهاز البيروقراطى المتضخم ، وتغير سياسة « الاحتواء » فى علاقة الدولة بالبناء الاجتماعى الى

الجانب الأمنى . وحدث تغير آخر فى الأساليب والأدوات لتتلاءم مع التحولات الهيكلية الشاملة فى اطار الانفتاح الاقتصادى وتوتر العلاقات مع السوفييت والمصالحة مع الأنظمة العربية المحافظة ومع نظام الشاه ، وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وابرام اتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية .. والغاء الاتحاد الاشتراكى وتعدد الأحزاب ... الخ .

ومن أهم التغيرات ما يراه البعض بخصوص دور الرئيس والذى تحول مع السادات الى مفهوم تقليدى فى علاقة الحاكم بالمواطنين ، ومن ذلك تصوير السادات نفسه كـ « أب » و « كبير العائلة المصرية » لاضفاء الاحترام وما يعنيه ذلك من الطاعة لهذا « الأب » من قبل المواطنين تمشيا مع المفهوم . وهو مفهوم غير ليبرالى ويتعارض مع المطالب المشروعة فى اعادة توزيع الثروة والسلطة ورمز للحكم التسلطى المحافظ ، مع انعكاسات مفهوم التمسك بـ « أخلاق القرية »(٤٧) .

ويعتبر مفهوم كبير العائلة ، استمرارا للطابع الأبوى أو الوراثى للحكم الذى ساد لفترات طويلة فى السياق التاريخى المصرى المعاصر ، فى رأى البعض كما أسلفنا ، وان كان يمثل حسب الفكرة الادماجية ذاتها تغييرا ملموسا الى حد كبير نسبيا وبالذات فى علاقة السيد ـ التابع Patron-client حيث أن تصور عبد الناصر لهذه العلاقة ، حسب المفهوم « الادماجى » كان يقوم على أساس من سياسة « الاحتواء » فى علاقة الدولة بالمواطنين يتجه الى استيعاب القوى الشعبية وحركاتها فيما يسمى بـ « الادماجية الاستيعابية » Inclusionary والتى تنصرف الى اعطاء مزايا اقتصادية واجتماعية للقوى الشعبية من العمال وصغار الفلاحين والشرائح الصغيرة من الفئات الوسطى فى المدن ، بينما يميل مفهوم السادات للفكرة « الادماجية » الى اطلاق شعار أبوى يحرص من الناحية الظاهرية على أن يكون رئيس الدولة « أبا » للجميع ، فى حين يتخذ موقفا اجتماعيا واضحا ضد القطاعات العريضة من الشعب ، وهو ما أدى الى عدم

جنى هذه القطاعات ثمار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجـديدة فى اطار الانفتاح وتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى والحصول على المعونات العربية والغربية . ومن هنا اتجه مفهوم السادات الى محاولة السيطرة على القوى الشعبية وحركاتها المنظمة وشبه المنظمة اعتمـادا على أجهزة الأمن وسياسة حصار هذه القوى بالقوانين الاستثنائية . ومن الناحية الاجتماعية يميل الى استبعاد هذه القوى وحرمانها من ثمار السياسات الجديدة ، فيما يسمى بـ « الادماجية الاستبعادية » Exclusionary وفرض مفهوم غامض هو « السلام الاجتماعى » .

أما من ناحية تركيب « النخبة السياسية » فى عهد السادات ، يرى البعض أن السادات بدأ حكمه دون الاستناد الى « نخبة قوة » معينة تابعة له شخصيا داخل « النخبة الحاكمة » أو « قلب النخبة » ، سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ، حيث رفض عقب وفاة عبد الناصر مباشرة ورفض معه أيضا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى مذكرة تقدم بها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين (زكريا محيى الدين، كمال الدين حسين ، وعبد اللطيف بغدادى) ، اقترحوا فيها عودة المجلس ثانية كاطار للقيادة الجماعية ويكون مصدرا للشرعيـة السياسية للنظام . ومن جانب آخر لم يكن للسادات مجموعة معينة مساندة له داخل قيـادة الاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى وكذلك داخل قيادة القوات المسلحة ، أو أجهزة المخابرات والأمن وقيادات المؤسسات الصحفية وأجهزة الاعـلام حسبما يرى البعض(٤٨) .

ويستفاد من ذلك عدم وجـود ما يمكن تسميته بـ « دائرة محورية ضـيقة » Inner core تحيط بالسادات ويستند اليها فى ممارسـة سلطاته وتضم عددا محدودا من الأفراد الأنداد له أو من رفاق الثورة بحيث يضعها فى حسـاباته ، وكان غياب هـذه المجموعة عنصرا مميزا لادارة السادات دفة الحكم طوال السنوات التى تولى فيها السلطة خاصة عقب ١٥ مايو ١٩٧١ . فضلا عن غياب مراكز للقوة مستقلة عنه بعد مايو ١٩٧١ ،

وكان حريصا على اصـدار قراراته دون استشارة أقرب المسئولين اليـه ، وبالفعل فقد آمن هؤلاء بذلك وتعاملوا على أساس منطق الموافقة أكثر من منطق الزملاء والشركاء فى الحكم(٤٩) ٠ وكانت أبرز مظاهر ذلك المنطق فى أخطر قرارات السياسة الخارجية التى اتخذها ٠

ويمكن القول هنا أن الدائرة السرية لتـداول المعلومات ، والتى يتم على أساس توافرها اصدار القرارات السياسية المصيرية داخليا وخارجيا ، أضحت تجمع الرئيس أساسا مع الجهات الخارجية وليس مـع المؤسسات الداخلية ٠ ومن أهم الوقائع الدالة على ذلك ما رواه حسنين هيكل حول اتفاق الرئيس السادات مـع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكيـة الأسبق ابان مفاوضات فك الاشتباك فى ديسمبر ١٩٧٣ على سحب كـل الوحدات الثقيلة من الضفة الشرقية للقناة فيما عدا ثلاثين دبابة وسـتة وثلاثين مدفعا ، دون أن يبلغ وزير الحربيـة آنذاك الفريق أول محمـد عبد الغنى الجمسى أو يستشيره فى الأمر ، مما جعل الأخير يتأثر بوضوح وحسب تعبير هيكل : « ٠٠ انه اقترب من نافذة فندق « كتراكت » (٠٠٠) وأخرج من جيبه منديلا ، وكان واضحا لبقيـة الواقفين أن هـذا الجنـدى المنضبط لم يتمالك دموعه » وأبلغ كيسنجر بقوله : « ٠٠ ما دامت هـذه هى الأوامر فسوف ننفذ ، فبالنسبة لنا فان الأوامر هى الأوامر »(٥٠) ٠

ويذكر الرئيس الامريكى الأسبق « ريتشارد نيكسون » فى مذكراته ما يؤيد ذلك بقـوله : « وكثيرا ما كان يتجـاهل وزراءه ـ أى الرئيس السادات ـ ويتخذ قراراته بنفسه »(٥١) ، كمـا أشار السفير الامريكى الأسبق بالقاهرة « هيرمان ايلتس » الى : « أن السادات لا يظهر التسامح ازاء ابداء مساعديه ووزرائه أية معارضة لأفكاره(٥٢) ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد أورد وزيرا الخارجيـة السابقان اسماعيل فهمى ومحمد ابراهيم كامل فى مذكراتهما حالات عديدة تؤيد ما سبق(٥٣) ٠

ويبدو أن أبرز الحالات الدالة على عدم استشارة الرئيس السـادات

لمساعديه ووزرائه كانت فى مجال اصـدار القرارات السياسية الخارجيـة الهامة والمصيرية ، وفضلا عما سبق ، نورد هنا ما ذكره الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر فى مذكراته « البحث عن الايمان » والتى نشرها فى نوفمبر ١٩٨٢ ، فقد قال : « لقـد لاحظت فى كامب دافيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا ٠ وكان يبدو بشكل أو بآخر غير مستريح اذا كانوا قريبين منا »(٥٤)٠

ويوضح الجدول التـالى مقـارنة بين الوزراء وتخصصاتهم بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٨١ ٠

جدول رقم (١) الوزراء بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٨١ تبعاً للتخصص الدراسي

التخصص	١٩٥٢ – ١٩٧٠		١٩٧٠ – ١٩٨١		فترة ما بعد الانفتاح فقط	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عسكريون وشرطة	٢٧	٨ر٢٠	٢٢	٦ر١٢	٥	٦ر٦
عسكريون تكنو قراط (أ)	١٠	٧ر٧	١٣	٥ر٧	٤	٣ر٥
عسكريون آخرون (ب)	٧	٤ر٥	٨	٦ر٤	١	٣ر١
مهندسون	١٩	٦ر١٤	٣٣	٠ر١٩	١٧	٤ر٢٢
مهندسون زراعيون	٩	٩ر٦	١٣	٥ر٧	٧	٢ر٩
أطباء	٣	٣ر٢	٩	١ر٥	٣	٠ر٤
قانونيون	١٩	٦ر١٤	٣٥	١ر٢٠	١٤	٤ر١٨
اقتصاديون (ج)	١٣	٢ر٩	٢٣	٢ر١٣	١٦	٠ر٢١
دراسات إنسانية	١	٨ر٠	٤	٣ر٢	٢	٦ر٢
علوم إجتماعية	١٥	٥ر١١	٣	٧ر١	١	٣ر١
علوم بحتة	٤	١ر٣	٥	٩ر٢	٣	٠ر٤
دراسات دينية	٣	٣ر٢	٥	٩ر٢	٣	٠ر٤
بدون مؤهل جامعي	١	ر٠	١	٦ر٠	٠	٠ر٠
المجموع	١٣٠	١٠٠	١٧٤	١٠٠	٧٦	١٠٠

المصدر :
Raymond Hinnenbush, op. cit., p. 101.

(أ) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات فنية ، مثل الهندسة .
(ب) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات أخرى غير فنية ، مثل الحقوق والآداب .
(ج) بمن فيهم خريجو التجارة .

يلاحظ على المنـــاصب الوزارية المختلفة من الجـدول السابق تقلص نسبة العسكريين ، فمن بين ١٣١ منصبا وزاريا يمثل اجمـــالى المناصب ، شغل العسكريون ٣٢ منصبا بنسبة تقدر بحوالى ٢٥٪ من مجموع الوزراء ، بينما احتـــل المدنيون باقى المناصب (٩٩ منصبا بنسبة ٧٥٪ تقريبا) . وكان شـــغل المناصب الوزارية فى عهد الرئيس عبد النـــاصر لصـــالح العسكريين الذين شكلوا ما يزيد على الثلث فى المتوسط .

وقد تميزت التشكيلات الوزارية فى عهـــد الرئيس السادات بغلبة العناصر التكنوقراطية من أساتذة الجامعات والمهندسين (٥٢ وزيرا بنسبة ٣٣٪ من الاجمالى ، ٣٤ وزيرا بنسبة ٢٦٪ تقريبا) ، كما زاد عدد المهنيين من الوزراء العسكريين ، فمن بين اجمالى ٣٢ وزيرا بلغ عـــدد المهنيين ١٨ وزيرا .

نقـد الفكرة الادماجية :

يبدو من التحليل السابق للسمات « الادماجية » لنظامى عبد الناصر والسادات انه يعـــالج العمليـــات السياسية والتنظيميـــة التى تمت فى مؤسسات وأجهزة وسلطات النظامين بطريقة غلب عليها التطبيق فى وضع ساكن لا ينظر بعين الاعتبـــار الى ديناميات عمـــل الأجهزة والمؤسسات والسلطات السياسية والتنظيمية وما يدور فى داخلهـــا من تفاعلات شتى مارست تأثيرها ولا شك على آليات وأشكال عمل هذه الأجهزة والمؤسسات والسلطات . ومن جانب آخر فان أغلب البـــاحثين الغربيـــين لم يطرحوا أشكال ومستويات الصراع السياسى والتنظيمى بين كافة أقسام وشرائح ما أسموه « النخبة السياسية » أو بين أجهزة ومؤسسات الدولة (مؤسسة الرئاسة ، الاتحاد الاشتراكى ، مجلس الأمة ، المستويات التنفيذية المدنية ، أجهزة الأمن والمخابرات ... الخ) . حتى ظهر من التطبيق السابق للفكرة الادماجية على الدولة المصرية ١٩٦١ _ ١٩٨١ كما لو أن الصراع وتوازنات القوى بين وداخل تشكيلات السلطة الحاكمة قد انحسمت بمجرد استتباب

الأمور لرئيس الدولة وتدعم سلطته الفردية وانفراده بصياغة أسس النظام السياسى وباتخاذ القرارات المصيرية والهامة فى حياة الوطن .

وفضلا عما سبق من انتقادات وجهت الى نموذجى النظامين «الادماجى» و « البيروقراطى السلطوى » فى الجزء النظرى من الدراسة ، يمكن القول ان تحليل النظام « الادماجى » ينطلق من التأكيد علـى الطبيعة التنظيمية الادارية والملامح الأمنية القمعية للنظام المصرى فى عهـدى عبد النـاصر والسادات دون الاحاطة بآليـات ومسـارات الصراع السياسى والشخصى والتنظيمى والتى أفضت الى اكتساب هذا النظام سماته الادماجية سـواء الاستيعابية أو الاستبعادية ، والقول على سبيل المثـال بطغيان سلطات رئيس الجمهورية ووجوده على رأس النظام حتى أصبح مصدرا لشرعيـة النظام ذاتها ومعبرا عن هيمنة السلطة على المجتمع بأكمله لا يعنى أن هذا الوجود المتفرد قضى بالكامل على ديناميات وتفاعلات الصراع داخل التركيبة الحاكمة نفسها ، وبالنسبة لعبد النـاصر فان ذلك وان كان عنى غيـاب تهديدات فعالة لشخصه أو لاستمراره على قمة الدولة الا أنه لم يفد انتفاء عدد من مظاهر التحدى لسياساته وتوجهاته وفى عـديد من الأحـداث والظروف ، وسوف نقتصر هنا على بعض مظاهر الصراع داخل النظـام الناصرى وأطرافه ونتائجه وخاصة المظاهر الصراعية ذات الدلالة البـالغة بالنسبة لتوجهات وسياسات النظام ، ولعل من أهم صـور الصراع ذلك الذى دار بين أجنحة السلطة الحاكمة ابان الوحدة المصرية السـورية ، من ناحية بين أجهزة الأمن والمخابرات المصرية والسورية من زاوية تضـارب وتداخل اختصاصاتهما سواء فيما بينهما أو فيما بين الأجهزة فى البلدين ومن ناحية أخرى ظهرت التناقضـات داخـل التنظيم السياسى فى ذلك الوقت - الاتحاد القومى - وخاصة فى الاقليم السورى ، ومن ناحية ثالثة داخل مكتب عبد الحكيم عامر فى سوريا حيث أبانت أحداث الانفصال أن قوى وعناصر من داخل أجهزة الأمن والمخابرات والتنظيم السياسى ومسئولى مكتب المشير لعبت دورا رئيسيا فى وقوع الانفصال(٥٥) .

وما يعنينا من نتائج هـذا الصراع ـ والذى انتهت بعض حلقـاته بحدوث الانفصـال ازدياد ادراك عبد الناصر لخطورة الجمـاعة القابضة على القوات المسلحة بقيادة عبد الحـكيم عامر ، وكان قراره بتشـكيل مجلس للرئاسة من قيادة جماعية أساسا لمواجهة جماعة عبد الحكيم عامر فى القوات المسلحة والمخابرات الحربية والمباحث الجنائية العسكرية وللحد من سلطات عامر فى تعيين قادة أفرع وأسلحة الجيش ، غير أن تجربة مجلس الرئاسة لم تفلح فى تقييد صلاحيات عامر الواسعة التى تضاعفت بعد ذلك وخاصة فى لجنة تصفية الاقطـاع ، واستمر الصراع دائرا بـين مؤسسة الرئاسة وقيادة القوات المسلحـة حتى هزيمة ١٩٦٧ ، وان كان الصراع ظل كامنا ويدور تحت السطح فى أغلب الأحوال(٥٦) ٠

كانت هناك تناقضات أخرى تولدت داخل النظام الناصرى ولعل من أبرزها ما يتعلق بدور التنظيم السياسى ـ الاتحاد الاشتراكى ـ ولا يمكن الاقتصار هنـا على ارجاع ضعفه وتبعيته شبه الكاملة للسلطة التنفيذية الى كونه تنظيما أنشىء من قبل السلطة وبقرار سياسى منها ، فهناك أسباب أخرى لعل أهمها غياب الكوادر السياسية المدربة والمؤمنة بتجربة التحول الاشتراكى وبالاشتراكية كفلسفة للنظام وكذلك خضوع قياداته الى رغبة السلطة التنفيذية فى القيام بتشكيل وتسيير التنظيم والتعامل معها على أن التنظيم يشكل بالفعل « وحـدة ملحقة » أو تابعة للسلطة التنفيذية ، مثال ذلك أن أعضاء مؤتمر القوى الشعبية المنعقد عام ١٩٦٢ قبلوا تفويض رئيس الجمهورية فى تعيين مؤسسى الاتحاد الاشتراكى وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة ويتولى هؤلاء الأعضاء وضع القانون الأساسى للاتحاد وتكوينه ، ويعبر عن ذلك عصمت سيف الدولة بقوله : « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب »(٥٧) ٠

ولقد اتضـح ان الاتحاد الاشتراكى لم يمثل مركز قوة مؤثر بين أجهزة ومؤسسات الدولة ومن هنـا لم يستخدم من قبل أى من الأجنحة المتصارعة

والمتنافسة فى صراعاتها المختلفة ، غير أن مراكز القوة الفعلية فى الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات أدت صراعاتها ومزاحماتها الشديدة فى كثير من الأحيان الى عدم رغبة القيادة الناصرية فى حسم الأمور لصالح أى منها ، ويعود ذلك الى التضارب والتداخل بين مهام واختصاصات هذه الأجهزة : المباحث العامة (التى حلت محل البوليس السياسى التابع لوزارة الداخلية وتغير اسمها فى عهد السادات الى مباحث أمن الدولة) ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، والمخابرات العامة ، ويستفاد من مذكرات محمود الجيار أن عبد الناصر اعتقد فى ضرورة توازن الأضداد بين مراكز القوى حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى(٥٨) .

وتعتبر لجنة تصفية الاقطاع من أوضح النماذج على امتزاج العمل السياسى التنفيذى بالممارسة الأمنية ، فالممارسة السياسية لم تندمج فقط فى الأجهزة البيروقراطية المدنية ، ولكنها اكتست صورة الاندماج المباشر مع أنشطة الضبط والتحقيق لأجهزة الأمن ، وما يهمنا فى هذا المجال غلبة العناصر الأمنية والعسكرية فى تشكيل اللجنة وكذلك الدور الهزيل للاتحاد الاشتراكى فى أعمال اللجنة منذ بداية عملها فى مايو ١٩٦٦ ، فقد اقتصر على قيام المكاتب التنفيذية له بتقديم المعلومات جنبا الى جنب مع المعلومات التى تقدمها مديريات الأمن بالمحافظات ، ويبقى الدور الأكبر فى التحقيق والمراقبة والتوجيه للمخابرات العامة والمباحث العسكرية ، مما يعنى هيمنة أجهزة الأمن على التنظيم السياسى حتى بدا واضحا فى ذهن عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة وعدد من أعضائها أن أجهزة الأمن والمخابرات هى التى تمثل « الجهات الثورية » المنوط بها عدة مهام منها كشف أعداء وخصوم النظام - رغم أنها مسألة سياسية بالدرجة الأولى والتحقيق فى أشكال التهرب من قوانين تحديد الملكية بين ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، وكشف ممارسات العناصر الاقطاعية ضد سكان الريف خاصة بعد واقعة مقتل صلاح الدين حسين على أيدى عائلة الفقى ، وفى ذلك أوضح عامر أن « البحث الذى يتعلق

بمن طبقت عليهم قرارات ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث »(٥٩) .

ومما يلفت النظر هنا ان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت آمن فيما يبدو بصيغة وأسلوب عمل اللجنة حتى انه أطلق عليها « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف »(٦٠) .

ولقد دلت ممارسات لجنة تصفية الاقطاع على النفوذ السياسى والأمنى المتزايد للقوات المسلحة بقيادة عامر وشمس بدران وصلاح نصر ، وحيث دلت موازين القوى ومسارات الصراع على استمرار هيمنة قيادة هذه المؤسسة على قطاعات مدنية عديدة خارج الجيش وأجهزة المخابرات العسكرية والعامة وانتقاصا من نفوذ المؤسسات السياسية بقيادة عبد الناصر ، ويكاد يتفق أغلب من أدلوا بشهاداتهم من قيادات الثورة على ذلك الأمر بل وعلى تحول عدم رغبة القيادة السياسية فى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية الى عدم قدرة فعلية على ذلك ، وفيما يبدو أن منطق « التوازن » فى ادارة الصراعات الذى اتبعته القيادة السياسية لم يفلح فى الحد من النفوذ المتزايد للجماعة القابضة على القوات المسلحة وحتى لم يستطع موازنة هذا النفوذ ، وحيث ظهرت المؤسسات السياسية فى الدولة (الاتحاد الاشتراكى ، مجلس الرئاسة ، مجلس الأمة) أدوات ضعيفة بل وغير مرغوب فى استعمالها من قبل القيادة السياسية بفعل هذا الضعف فى ادارة الصراع مع القيادة العسكرية ، ومن جانب آخر لعب ايمان القيادة السياسية بأن القوى الحقيقية تكمن فى الجيش دورا بالغ الأهمية فى عدم اقدامها على توجيه ضربة سياسية وتنظيمية للجماعة المسيطرة عايه لوجود مخاوف قديمة ظلت مستمرة أيضا من تكرار الانقلابات العسكرية بل ومن سهولة القيام بالانقلاب ذاته مثال ذلك عدول عبد الحكيم عامر عن استقالته فى عام ١٩٦٢ .

ومن قراءة شهادة كمال رفعت نلحظ أن القيادة الناصرية : « وقعت بين مطرقة وقوف قادة الأسلحة الثلاث (بتقديم استقالاتهم) وانهيال البرقيات

من الضباط مطالبة ببقاء المشير ومؤازرة صلاح نصر مدير المخابرات العامة لعامر ، وبين سندان ضغوط أعضاء مجلس الثورة السابقين من أجل عزل عامر • ومع أن عبد الناصر لم يختلف معهم فى ذلك الأمر ، الا أنه خشى من حلول هؤلاء محل عامر وجماعته »(٦١) •

ويفسر أمين هويدى انتهاء صدام ١٩٦٢ لصالح الجماعة المهيمنة على الجيش والمخابرات بقيادة عامر بقوله : « وهنا يتساءل كثيرون ـ وأنا معهم ـ لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لعجز فى القدرة بعد اختلال موازين القوى بين القيادتين ، ربما تكون القيادة السياسية قدرت أنه لتصحيح الأوضاع لابد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعدة لهذا الصدام الا على الأرض الملائمة وفى الوقت المناسب •• وربما يرجعها البعض الآخر الى تغلب عامل التوازن بين اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم »(٦٢) • ولم ينحسم هذا الصراع الا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كما نعرف بتصفية مراكز القوى فى القوات المسلحة ونفوذها وامتداداتها فى الحياة المدنية ، وفى المخابرات العامة •

وبالنسبة لنظام السادات نلاحظ أيضا أن الباحثين من طبقوا الصيغة « الادماجية » لم يأخذوا بعين الاعتبار ديناميات الصراع بين أجنحة النظام الحاكم وتناولوا الأمر وكأن الصراع قد حسم نهائيا لصالح الجناح الذى تزعمه السادات عقب ١٥ مايو ١٩٧١ ، وهذا ما يبدو انه غير صحيح فى ضوء المعلومات الجديدة التى أوردتها الكتابات والمذكرات المتوالية لعدد من الساسة والصحفيين ممن عملوا مع نظام السادات • وفيما يلى أقدم تحليلا للقوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية والتى قامت بدور رئيسى فى السلطة وصياغة توجهات النظام •

تفـاعلات السـلطة (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)

توفر المذكرات والـكتابات التى نشرها فى السنوات القليلة الماضية عدد من الساسة والصحفيين المصريين والأجانب كما لا بأس به من المعلومات حول ما كان يدور فى السياسة المصرية خلال فترة حـكم الرئيس السابق أنور السادات ، وتنبع أهمية هذه المذكرات والكتابات من انها تقدم لنـا كمصادر أولية شهادات ومعلومات أوردتها الشخصيات السياسية والصحفية والدبلوماسية صاحبة الكتابات والمذكرات من واقع تعاملها المباشر أو غير المباشر ومن واقع الأحداث مع السلطة الحاكمة فى سنوات السبعينات ومع الرئيس السادات نفسه ٠

وتركز الدراسة هنـا على القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية فى النظام المصرى خلال سنوات حـكم الرئيس السادات ، وكذلك على طبيعة التحالفات الرسـمية وغير الرسـمية سـواء تلك التى عارضت توجهـات وسياسات النظام فى مراحله المختلفة ، أو تلك التى صاغت أو أسهمت فى صـياغة توجهات وسـياسات النظام وكان لها دورها الرئيسى فى اصـدار القرارات المصيرية الداخلية والخارجية التى أقدم عليها رئيس الدولة فى هذه الفترة ٠ وسوف يتبين من دراسة الحالة هذه أبعاد علاقة الرئيس السـادات بوزرائه ومستشاريه وكبار معاونيه ، وأيضا مواقفه من المؤسسات السياسية والدستورية فى البلاد ، وكيفية اصدار القرار السياسى فى الداخل والخارج ودور الأساليب والاجراءات الرسمية وغير الرسمية فى ذلك ، والذى يظهره بطبيعة الحال مدى النفوذ السياسى والشخصى الرسمى وغير الرسمى للقوى الفاعلة فى السـلطة سـواء تمثلت فى شخصـيات ومؤسسات سـياسية ودستورية رسمية أو عناصر وقوى غير رسمية قد لا يظهر دورها عند اعلان قرار معين ولكن الحقيقة أن دورها من خلالها صلاتها الشخصية والسياسية بالسـلطة تجعلها تمارس نفوذها الواضـح ٠ وقد تمثلت هذه القوى فى

شخصيات مصرية وعربية وأجنبية فضلا عن جماعات مصالح وقوى ضاغطة معينة كما سيتضح .

أولا : القنوات الخلفية والقوى الضاغطة (رسمية وغير رسمية) :

لعبت القنوات الخلفية أي غير الرسمية والتي لا تتم عبر الأجهزة والمؤسسات الدستورية دورا رئيسيا في صناعة القرار السياسي داخليا وخارجية وصنع السياسة المصرية في عهد الرئيس السادات ، والذي كان يميل اليها كثيرا في حالات متعددة إذا ما أدرك أن القنوات الرسمية المعروفة بما يمثلها من شخصيات وتجمعات رسمية داخل السلطة لا تتيح له انفاذ توجهاته وسياساته الجديدة والتي تختلف عن سياسات الرئيس عبد الناصر وتوجهاته ، أو تتناقض مع آراء وأفكار وزرائه ومستشاريه الرسميين .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد كانت هناك قوى ضاغطة وجماعات مصالح يتبادل الرئيس السادات معها فتح القنوات الخلفية من أجل تحقيق سياساته وطموحاته وحيث التقت معه في ذلك مصالح قوى فاعلة معينة محددة داخل أو خارج السلطة الحاكمة .

ويمكن القول أن وجود هذه القنوات الخلفية والقوى الفاعلة قد تحقق منذ بداية تولي السادات الرئاسة خلفا لعبد الناصر وقد لجأ اليها الرئيس السادات في عدة أحداث ومناسبات لعل من أهمها فترة صراعه مع أغلب المسئولين في الاتحاد الاشتراكي ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الأمة والذين أطلق عليهم « مراكز القوى » وكذلك بمناسبة بداية اتصالاته السرية مع الولايات المتحدة التي قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية معها بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ولا يتسع المقام هنا لسرد الأحداث الكاملة لأزمة مايو ١٩٧١ ، وسوف نقتصر على ذكر بعض الوقائع الدالة على استخدام القنوات الخلفية من جانب القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية في الصراع الذي دار آنذاك . وفي هذا الصدد يذكر لطفي الخولي ، الذي كان قريبا في هذه الفترة من مواقع

الأحداث بفعل مناصبه الرسمية (كان عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومقرر لجنة الشئون العربية بها ورئيس تحرير مجلة الطليعة فى ذلك الوقت ، وكانت له مناقشات وحوارات مستمرة مع الرئيس السادات كما سيتضح فيما بعد) ، ان الرئيس السادات تمكن من أن يخفى حقيقة علاقاته بما سماه « العديد من الجيوب والقوى الكامنة فى النظام » ، ومن هؤلاء ممدوح سالم محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت وواحد من أبرز رجال الأمن السياسى تحت رئاسة شعراوى جمعة وزير الداخلية ، واللواء محمد صادق رئيس الأركان آنذاك والفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى(٦٣) ، وقد لعب ثلاثتهم دورا بارزا فى ترجيح كفة الرئيس السادات فى الصراع مع مناوئيه فى أحداث مايو ١٩٧١ ·

وخلال أحداث الصراع لجأ السادات الى محاولة اختراق الأجهزة المسئولة عن الأمن من خلال قنوات خلفية ازاء سيطرة معارضيه فى ذلك الوقت على هذه الأجهزة ومن ذلك ما أشار اليه لطفى الخولى أيضا من لجوء المحور الذى كان يساند السادات فى صراعه مع مجموعة ١٥ مايو الى الاستعانة بضابط من ضباط وحدة الأمن الخاصة بالتصنت والتسجيل التابعة لمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية هو « طه زكى » ابن خالة السكرتير الخاص للرئيس « فوزى عبد الحافظ » ، والذى قام بتقديم مجموعة أشرطة سجلت عليها أحاديث تم التقاطها سرا من داخل بيت الرئيس ، استخدمت دليلا لاتهام مجموعة مايو بعد ذلك لانها كما ذكر السادات ، تحوى خطط المجموعة ضده ، وبعد أن قام « طه زكى » بتسليم الأشرطة للسادات أصدر الأخير قراره باقالة شعراوى جمعة من وزارة الداخلية(٦٤) ·

ويذكر الخولى أيضا أن الرئيس السادات أضاف بقلمه فقرة منفصلة وضعها فى جيبه ذكرها بعد انتهاء خطابه وأكد فيها عزمه على ألا يسمح تحت أى ظرف من الظروف بوجود « مراكز قوى » فى النظام ، تحتكر الثورة وتفرض وصايتها ، ولم تكن هذه الكلمات موجودة بالخطاب الذى ألقاه

بمناسبة عيد العمال فى أول مايو ١٩٧١ ، والذى كتبه له محمد حسنين هيكل ، وكان خاليا منها • وقد استخدم السادات المناسبة المذكورة لاعلان الحرب على خصومه علانية فى احتفال جماهيرى لكى يؤثر على هؤلاء الخصوم ويجهض محاولاتهم ضده • وكان الاحتفال قد شهد قيام جموع كبيرة من الحاضرين الناصرين لمجموعة مايو بترديد الشعارات التى تحذر السادات من تنكب طريق عبد النـاصر أو المساس بالاتحاد الاشتراكى وقياداته ، وترفع آلاف الصور لجمال عبد النـاصر فى وجه السـادات • وفى اليوم التالى مباشرة (٢ مايو) قرر السادات اعفاء على صبرى من جميع مناصبه(٦٥) •

ومن الأمثلة الأخرى الدالة على لجوء الرئيس السادات للقنوات الخلفية بالتنسيق مع بعض الشخصيات المؤيدة له ما يذكره أحمد بهاء الدين فى مذكراته « حوارات مع السـادات » فى فترة صراع السـادات مع مجموعة مايو ، وكان فى ذلك الوقت رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصـور • فقد تكونت مجموعة من الصحفيين فى « المصـور » من صالح جودت وابراهيم البعثى وشريف فام كانت لها اتصالات مباشرة مع الرئيس وتنقل اليه ما يدور فى دار الهلال وخاصة ما يقوم به بهـاء الدين من التدخل فى المقالات التى يكتبونها بالحذف ، فقد كانت مليئة بالهجوم على عدد من زملائهم وتصفهم بالشيوعية وكذلك بالهجوم على الاتحاد السوفيتى ، وقد استعان السادات بهؤلاء ابان صراعه مع خصومه ، وعقب التخلص منهم بادر السادات بنقل بهـاء الدين من مؤسسة دار الهلال الى رئاسة مؤسسة روز اليوسف بناءا على ما كان ينقله اليه هؤلاء الصحفيون ، ويعلق بهاء الدين على ذلك بالقول : « لو كان هذا القرار فى ظروف عادية ربمـا ما كنت أعترض ، وعلاقة عاطفية خاصة تربطنى بمجلة روز اليوسف ومجلة صباح الخير وأسرتيهما •••

ولكن القرار بدا لى أنه اتخـذ من منطلق العقـاب ، والاسـتجابة الى الوشايات عند الرئيس أنور السادات دون أن يحاول مرة واحدة أن يسألنى مباشرة »(٦٦) •

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الأمريكية التى كانت مقطوعة فى ذلك الوقت ، فقد بدأ الرئيس السادات بالتعاون مع شخصيات سعودية فى فتح قنوات خلفية لبدء الاتصالات السرية مع ادارة نيكسون آنذاك . وفيما يبدو أن الرئيس السادات أدرك أن القنوات الرسمية والدستورية لا تتيح له امكانيات كبيرة لاعادة الاتصالات الأمريكية - المصرية ولتحقيق توجهاته منذ بداية توليه الرئاسة فى اعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وتنشيط الدور الأمريكى فى تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى واستخدام عودة العلاقات فى حث واشنطن على ممارسة الضغط على تل أبيب .

وكانت أولى وأهم هذه القنوات غير الرسمية هى تلك التى تمت بالتنسيق مع النظام السعودى ، وفى الداخل انفتحت هذه القناة من خلال حافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومى وهيكل وهنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى دون علم وزارتى الخارجية فى البلدين ، وكذلك عن طريق جهازى المخابرات العامة المصرى (بعد أن وضع السادات أحد المقربين اليه وهو أحمد اسماعيل على على قدمته ، وصار بعد ذلك وزيرا للحربية) والمخابرات الأمريكية وكان يتولى ممثلها « يوجين ترون » اجراء الاتصالات مع مدير المخابرات المصرية(٦٧) . ومن ناحية أخرى جاء فتح قناة سرية أخرى مع النظام السعودى من خلال استثمار الصلات المباشرة والحميمة بين أنور السادات وكمال أدهم مدير المخابرات السعودية والمعروف باتصالاته الوثيقة مع المخابرات الأمريكية ، وحيث كان كمال أدهم بتشجيع من الملك فيصل هو واسطة الاتصال بين السادات والأمريكيين(٦٨) .

وما يعنينا فى ذلك عدة وقائع هامة تفسر لنا تفاعلات الصراع ومساراته داخل أجهزة وأبنية الدولة منذ تولى السادات السلطة خلفا لعبد الناصر ، ومن أهم هذه الوقائع قيام وزارة الخارجية المصرية ، ازاء الاتصالات السرية بين السادات والمسئولين الأمريكيين ، بوضع تقييم شامل يعتبر بمثابة احدى أهم الوثائق المتعلقة بالموقف المصرى من الصراع العربى

الاسرائيلي فى ١٣ ابريل ١٩٧١ ، حذرت فيه من مغبة الاعتماد على الولايات المتحدة فى ايجاد تسوية سلمية للصراع نظرا لان أهدافها منذ هزيمة ١٩٦٧ قد انصبت على الانفراد بحل الصراع بحيث يصبح حلا أمريكيا صرفا ويراعى بالأساس المصالح الأمريكية والاسرائيلية من رفض عودة اسرائيل الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على سبيل المثال ، وظل موقف وزير الخارجية محمود رياض على حاله حتى بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكية « ويليام روجرز » بعد ذلك(٦٩) .

ويؤيد محمود رياض هذه الواقعة فى مذكراته عندما ذكر وقائع ما دار بينه وبين « روجرز » ابان لقائهما فى واشنطن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧١ حول تأكيد رياض على رفض مصر عقد اتفاق خاص مؤقت بفتح قناة السويس ، قدمه اليه « روجرز » بناء على مبادرة السادات الشهيرة فى ٤ فبراير ١٩٧١ باعادة فتح قناة السويس بعد قيام اسرائيل بانسحاب جزئى شرق القناة تبدأ بعده مفاوضات التسوية . ووقعت مواجهة بين الوزيرين بسبب قول « روجرز » لرياض فجأة « ان الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئى . ولكنك أنت الذى ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة »(٧٠) .

ويذكر رياض أن ما قاله « روجرز » سبق أن سمعه من « برجس » القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة فى ذلك الوقت(٧١) ، وابان قطع العلاقات مع واشنطن .

ومن الجدير بالذكر أن « برجس » كان أحد مهندسى الاتصالات السرية بين الرئيس السادات وادارة نيكسون ، بجانب الشخصيات التى سبقت الاشارة اليها . ويرى رياض أن ما سمعه أكد له أن الرئيس السادات كان يقول فى حواراته واتصالاته السرية عكس ما يعلنه فى اجتماعاته وخطبه الرسمية(٧٢) .

ويذكر محمد حسنين هيكل واقعة أخرى تدل على أن الرئيس السادات كان يفضل الحديث عن سياساته ورغباته الى بعض أصدقائه العرب من خلال استخدام القنوات الخلفية دون أن يبلغ بها سلفا كبار مسئولى الدولة الرسميين ، فقد تحدث مع كمال أدهم بعد أحداث مايو ١٩٧١ عن رغبته فى طرد الخبراء السوفيت من مصر اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . وفيما يبدو أن هذه النوايا تسربت بشكل أو بآخر الى واشنطن وقام السناتور « هنرى جاكسون » المعروف بتأييده الشديد لاسرائيل باذاعة القصة كلها ، مما سبب حرجا شديدا للرئيس السادات(٧٣) .

وهناك واقعة أخرى حدثت عقب زيارة الملك فيصل وكمال أدهم لمصر فى نهاية مايو ١٩٧١ وكانت بطلب من الرئيس الأمريكى نيكسون لاستيضاح مواقف السادات المتناقضة خاصة عقب ابرامه معاهدة صداقة مع السوفيت فى ٢٧ مايو ١٩٧١ وطمأنة فيصل وأدهم الأمريكيين بأن خطوة السادات ليست الا مناورة على السوفيت لامتصاص غضبهم خاصة عقب القضاء على مجموعة مايو وما يحمله من احتمالات التراجع عن الصداقة المصرية السوفيتية ، ويرى هيكل أنه رفض طلبا لكمال أدهم لفتح قناة اتصال سرية بينهما وفى منزليهما لمواصلة تنمية العلاقات الجديدة بين القاهرة والرياض ، وما حدث بعد ذلك من استعاضة السعوديين عن ذلك بفتح قناة سرية مباشرة من منزل السادات فى الجيزة ومنزل فيصل فى السعودية ، والتى اكتشفتها أجهزة القوات المسلحة التى تمكنت من التقاط اشارات لاسلكية حددت مركز صدورها من مكان ما فى الجيزة(٧٤) (حيث كان منزل السادات) .

وتؤكد رواية عبد السلام الزيات نفس الأسلوب الذى اتبعه السادات فى مجال السياسة الداخلية ، فبينما كان السادات يؤكد رسميا على استمرار خط ثورة يوليو وسياسات عبد الناصر الا أنه لجأ الى فتح قنوات خلفية وعمل اتصالات غير رسمية للانقلاب على خط الثورة وللترويج لتوجهاته

الجديدة فى الداخل خاصة من نقد المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للثورة واجراءاتها التقدمية والتبشير بعهد جديد يشجع القطاع الخاص ويقلص من القطاع العام ويعيد الاعتبار للقوى التى صفتها الثورة . فمن الناحية الرسمية قام السادات عقب أزمة مايو ١٩٧١ باصدار قرار بتشكيل أمانة مؤقتة للاتحاد الاشتراكى العربى من عناصر معروفة بدورها فى قيادة التحولات الجذرية للثورة ، فقد رأسها د. عزيز صدقى بجانب منصبه كنائب لرئيس الوزراء وكوزير للصناعة وتولى أمانتها محمد عبد السلام الزيات الى جانب عمله كمستشار سياسى للسادات ، وكان من بين أعضائها د. فؤاد مرسى أمينا للشئون الاقتصادية والمهندس ابراهيم شكرى أمينا للمهنيين ، وصلاح غريب أمينا للعمال ، وعبد الحكيم موسى أمينا للفلاحين ، ود. . محمد الخفيف أمينا للدعوة والفكر . وحددت مهام الأمانة فى تعبئة المواطنين واعدادهم للمعركة القادمة فيما سماه السادات بعام الحسم ، والاشراف على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة بالانتخاب ، وكذلك الاشراف على اعادة انتخاب التنظيمات النقابية المهنية والعمالية وكان فى قناعة أعضاء الأمانة أن الهدف منها هو الاستمرار فى خط الثورة ودعمه ورغم القاء السادات بيانا مطولا على الشعب فى ١٠ يونيو مؤكدا فيه التصميم على مواصلة التحول الاشتراكى وبناء المجتمع الاشتراكى السليم والاستمرار فى الاستعداد للمعركة القادمة ـ وحيث صيغ البيان بناء على توصيات الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى ـ فقد بدأت فى هذه الأيام قنوات غير رسمية تتشكل ، بهدف تهيئة المسرح للتوجهات الجديدة ، واجتمع أنصار السادات فى منزله للترويج لهذه التوجهات ومن أهم هؤلاء : محمد حامد محمود من كبار ملاك الأراضى قبل الثورة وممن تعاونوا معها فى الستينات ووكيل أعمال الأمير المبارك الصباح ، الصديق الشخصى للسادات ، فى القاهرة ، ومحمود أبو وافية عديل السادات ومن أكبر مناصريه ابان أزمة مايو ١٩٧١ وموسى صبرى الصحفى المعروف بتوجهاته الموالية لأى نظام ، وأخيرا انضم اليهم سيد مرعى(٧٥) ، وقد عمدت هذه

المجموعة الى ترتيب لقاءات مستمرة بين السادات وبعض الصحفيين الأجانب للترويج لسياساته الجديدة وكانت هذه الأحاديث تنقل الى المسئولين الأمريكيين ، ورافق ذلك بداية لحملات صحفية ضد ثورة يوليو والسياسات الناصرية وتحمل أيضا دعوة للتخلص من الشيوعيين الذين سيطروا ـ حسبما ادعت هذه الحملات ـ على الإعلام والاتحاد الاشتراكى ، وكان يقصد من ذلك أساسا كافة العناصر المدافعة عن خط ثورة يوليو ٠

وبالاضافة الى ذلك أقدمت هذه المجموعة المعروفة بصلاتها الشخصية مع الرئيس السادات ، وكان قد انضم اليهم المهندس عثمان أحمد عثمان ٠ كما سيتضح فيما بعد ، على استغلال هذه الصلات فى شن حملات سياسية وصحفية على القوى والشخصيات التى أظهرت تحفظاتها على رغباتها ورغبة الرئيس السادات نفسه فى الاندفاع بسياسة الانفتاح الى الأمام بخطوات بعيدة المدى ، على الرغم من أن هذه القوى والشخصيات أعانت تأييدها لسياسة الانفتاح من حيث المبدأ وكانت تتولى مناصب رسمية عليا فى الدولة ٠

وفى ذلك يذكر أحمد بهاء الدين أن الدكتور عبد العزيز حجازى ذكر له فى لقاء بينهما فى ١٩٧٤/٧/١٣ « أن هناك قوى عاتية تضغط فى هذا الاتجاه (أى اتجاه الانفتاح الاستهلاكى) وبدخول أصناف من الناس الغرباء عن عالم التجارة والمال والاقتصاد ، وبمخاطر هذا التيار الذى يجرف أمامه كل سدود أو قيود أو نظم أو قوانين »(٧٦) ، ويشير بهاء الدين فى هذا الصدد الى أنه لاحظ ثمة حملة واضحة على الدكتور حجازى في الصحف المصرية ، وانه سمع من بعض الأصدقاء أن حجازى بدأ يشكو فى مجالسه الخاصة من تآمر بعض الوزراء عليه وعدم تعاون أجهزة أخرى فى الدولة معه ٠ وكان ذلك بسبب أن حجازى أراد من سياسة الانفتاح تغطية السوق المصرية بمستلزمات الانتاج الوسيطة التى كانت غير موجودة في ذلك الوقت ، أى أنه أراد أن يكون الانفتاح انتاجيا وهذا ما كان يأمل فى تنفيذه من خلال اصدار قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى(٧٧) ٠

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان ميالا الى آراء القوى غير الرسمية فيما يتعلق بالدفاع عن الانفتاح الاستهلاكى ، وأنه كان يستمع اليهم كثيرا فى أحاديثه الخاصة معهم ، بل ويتبنى هذه الآراء فى لقاءاته مع شخصيات أخرى ويذكر فى خطاباته ولقاءاته الصحفية ما يفيد بأن الانفتاح سوف يحمل معه ملايين الدولارات كمعونات وتسهيلات وقروض لمصر وما يجعل الرخاء على الأبواب ، ويقول أحمد بهاء الدين أنه أبلغ الرئيس السادات فى احدى اللقاءات قبل انفجار مظاهرات ١٨ و١٩ يناير بضرورة توجيه المساعدات والقروض التى حصلت عليها مصر عقب حرب أكتوبر الى الأغراض الانتاجية مثلما فعلت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، غير أن الرئيس السادات لم يقبل هذه الفكرة كما يذكر بهاء الدين بقوله : « كنت رأى وقتها أن ردود السادات على تعنى ببساطة أنه شديد التفاؤل وأن المشاكل ستحل ببسهولة أكثر ، وأن دول الغرب ودول النفط ستغرقنا دائما بمزيد من المال . وأنه متسرع فى اقناع الناس بحقيقة الرخاء الذى بدأ يهطل بعد معاناة الحرب والفترة التى سبقتها »(٧٨) .

ومما يدل على أن الرئيس السادات كان ينظر الى مشاكل مصر الاقتصادية فى ذلك الوقت بمنطق مبسط وان حل هذه المشاكل يأتى أيضا بطرق بسيطة ، ما يذكره بهاء الدين من أن السادات أبلغه ، ابان النقاش الدائر وقت ذاك حول انشاء مناطق حرة ثلاث فى مصر على غرار المناطق والمدن الحرة فى العالم مثل البحرين وسنغافورة وهونج كونج وغيرها ، أنه ينتظر الوقت المناسب ليعلن مصر كلها منطقة حرة(٧٩) ، وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان منبهرا بحالة الرواج والانتعاش المالى والتجارى التى تحققت فى بعض المناطق الحرة فى العالم وأراد على هذا الأساس تطبيق التجربة فى مصر دون ادراك الفوارق بين الحالين .

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان متأثرا فى ذلك بآراء عدد من الشخصيات ذات العلاقة الضيقة به رسميا وبشكل غير رسمى ، ويبين ذلك

ما ذكره عثمان أحمد عثمان فى مذكراته « صفحات من تجربتى » ، فبعد أن كلفه السادات بتولى وزارة التعمير فى ١٩٧٤/٤/٢٥ ، ناقش معه رغبته فى أن يجعل من بور سعيد منطقة حرة لكى يعيد اليها حيويتها التى افتقدتها على حد تعبير عثمان(٨٠) . وبادر الأخير بزيارة مناطق حرة فى فرنسا والبحرين وهونج كونج ، وبارسال بعثات الى دول أخرى لديها مدن شبيهة ببور سعيد ، دون الاستعانة بالدراسات والآراء المطروحة ، وظل الحال كذلك لمدة عام تقريبا الى أن سأله السادات عن الرأى الذى انتهى اليه ، فقال للسادات : « أنه بالطريقة التى يريدها الخبراء فلن تتحول بور سعيد الى منطقة حرة قبل مائة عام من الآن ، أما اذا أردنا حلا عمليا وسريعا ، فليس هناك من سبيل سوى أن نغلق الطريق أمام كل هذه الاجتهادات » (يقصد الدراسات والأبحاث التى يقدمها الخبراء) .

ويشرح كيفية تنفيذ الفكرة بقوله « نعلن بأن المدينة قد أصبحت منطقة حرة .. ونقيم بوابات على مداخلها .. على كل بوابة نقطة جمارك .. كل ما يخرج منها لا بد أن يخضع لقانون الجمارك .. وكل ما يدخلها فهو بعيد عن تطبيق هذه القوانين (...) وفعلا تم تنفيذ هذا الرأى .. وأقيمت نقط للجمارك على منافذ المدينة »(٨١) .

وتجدر الاشارة الى أن هناك أكثر من رواية أكدت على وجود قوى فاعلة غير منظورة على سطح الأحداث وغير رسمية تلعب دورا رئيسيا فى صياغة سياسات النظام والدفع باتجاه التحولات الكبيرة التى أدخلها داخليا وخارجيا ، وتؤيد هذه الروايات ما سبق من أن أوضحه أحمد بهاء الدين من تعرض الدكتور حجازى رئيس الوزراء الأسبق بين عامى ١٩٧ ، ١٩٧٥ لضغوط شديدة وحملات صحفية مارستها وغذتها هذه القوى للاندفاع نحو الانفتاح الاستهلاكى ، وهو ما يؤكد أيضا نفوذها ودورها السياسى . ومن ناحية أخرى تشير هذه الروايات الى أن القوى الفاعلة غير الرسمية دفعت بالاضافة الى الانفتاح الاستهلاكى باتجاه اضعاف العلاقات المصرية ـ

السوفيتية وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة وانهاء الحرب والصراع مع اسرائيل ٠

من ذلك ما يشير اليه لطفى الخولى من أن السادات تحدث معه عقب حرب أكتوبر عن ضرورة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والاعتماد على دورها ودبلوماسيتها فى التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلي وأن السادات أبلغه بأن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يلعب دورا بارزا فى ذلك ، ويقول فى هذا الصدد ان السادات أبلغه أن « ٠٠ كيسنجر وأنا تفاهمنا على دور مصر الجديدة بعد حرب أكتوبر ٠٠ حرب أكتوبر هى الخط الفاصل بين مصر ـ هزيمة ١٩٦٧ ، وبين مصر ـ انتصار أكتوبر ٠٠ ومن هنا مشوارى يختلف بالضرورة عن مشوار عبد الناصر الله يرحمه »(٨٢) ٠

ويشير الخولى الى أنه تبين فيما بعد أن السادات يستدعي أيضا عددا من السياسيين والكتاب من مختلف الاتجاهات الى اللقاء معه حيث يطرح اختياراته الجديدة على انها أفكار للمناقشة ٠ وذلك بقصد معرفة ردود الفعل المتوقعة تجاهها ٠ وفى مقابلة أخرى مع السادات فى صيف عام ١٩٧٤ ذكر السادات للخولى ما يلى :

« أنا حاربت اسرائيل ومفروض ورائى الاتحاد السوفيتى ، وحاربتنى اسرائيل ووراها أمريكا ٠٠ ألتفت ورائى مالقيتش الاتحاد السوفيتى (٠٠٠) وبعت يقول لى وقف الحرب وخلينى أتكلم مع الأمريكان علشان أصالحك على اسرائيل ٠ سبحان الله اسرائيل عند الزنقة لقيت أمريكا واقفة معاها زى السبع ٠٠ وبصيت لقيت نفسى فجأة أحارب أمريكا وحتى مش اسرائيل ٠٠ أخرج من التجربة المريرة دى بأيه ؟ جماعة بيفكروا ٠٠ قالوا لى يا ريس بصراحة وما تزعلش قلت الصراحة ما بتزعلنى أبدا ٠٠ قالوا الأمريكانى فى مسألة دعم الأصدقاء والحلفاء رجالة بصحيح ٠ فرق كبير بينهم وبين الروس ٠ لماذا لا نجرب صداقتهم ٠ وقالوا كمان ومتزعلش يا ريس ٠٠ الحرب مع اسرائيل مش حاتجيب نتيجة ولو استمرت مائة

سنة ٠٠ وبعد ما انتقمنا من هزيمتنا لازم من طريقة أخرى غير الحرب ٠٠ ايه هى ؟ قالوا نعلن عليها السلام زى ما أعلنا الحرب ضدها ٠٠ الكلام مش بسيط ٠٠ فيه عقل وحكمة وعمال يدور بدماغى »(٨٣) ٠

وشرح الرئيس السادات له كما سبق أن شرح لأحمد بهاء الدين توجهاته الجديدة فى الانفتاح وتوثيق العلاقات مع السعودية وايران فى عهد الشاه والولايات المتحدة ٠

وتدل مذكرات المهندس عثمان أحمد عثمان وزير التعمير وصهر الرئيس السادات ونائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية ورئيس لجنة التنمية الشعبية فى الحزب الوطنى والمعروف بصلاته الواسعة ونفوذه البارز خلال عهد السادات على مدى ما كان يتمتع به من نفوذ وعلى صدامه وخلافاته المتعددة مع رؤساء الوزارات وزملائه من الوزراء حول أفكاره وآرائه ، فقد بدأ عثمان منذ تكليفه وزيرا للتعمير فى الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية فى مشروعات الوزارة لتعمير مدن القناة ومداخل القاهرة والساحل الشمالى ، وكذلك فى تعاونه مع هيئة المعونة الأمريكية التى قدمت فى احدى المرات مبلغ خمسة عشر مليون دولار كتمويل للعطاءات التى تقدمت بها وزارة التعمير لتخطيط بور سعيد والاسماعيلية والسويس ومداخل القاهرة والساحل الشمالى(٨٤) ٠

وفيما يبدو من رواية عثمان للصدام الذى دار بينه وبين الدكتور محمود القاضى فى مجلس الشعب حول ممارسات وزارته والأوضاع فى شركة « المقاولون العرب » أن بعض زملائه فى الوزارة تضامنوا مع الدكتور القاضى ، بل كانوا على حد قوله ـ « يدبرون تلك الأمور ضدى فى الخفاء للنيل منى ٠٠ بينما كنت أستبعد أن يلعب أى منهم ذلك الدور ٠٠ سواء أكان فى الوزارة أو فى مجلس الوزراء أو فى مجلس الشعب ٠٠ لذلك كنت أذهب اليهم ، أعرض عليهم ما أراه يدور ضدى على إعتبار انهم معى ، فكان يحدث منهم ما هو أكثر غرابة »(٨٥) ٠

ومما يلفت النظر هنــا أن المهندس عثمان أحمد عثمان يشير الى أنه كان دائم الخلاف مع النائب الأول لرئيس الوزراء (د· عبد القادر حاتم) ورئيسى الوزراء الآخرين (د· عبد العزيز حجازى ، ممدوح سالم) ابان توليه وزارتى التعمير والاسكان حول أفكاره وسياسته فى الوزارة ، ويقول أنه ذهب الى آخر رئيس وزراء عمل معه (ممدوح سالم) وسأله : « لماذا تعترض طريقى ولا تساعدنى ، وتقف ضدى ، مع أنه يجب عليك أن تدفع كل وزير فى فريق وزارتك لأن يعمل اذا تراخى فى الوقت الذى يجب عليك ذلك أجد نفسى أستنجد بك وألح عليك ·· لأن تتيح لى الفرصة ولكننى لا أجد الا العكس ·· وهذا ما لم أفهمه »(٨٦) ، غير أنه لم يوضح أسباب الخلاف أو طبيعته وان كان قد ذكر فى نفس المقابلة أن وزير التخطيط فى ذلك الوقت د· محمد محمود الامام يعترض طريقه على حـد قوله ، وان كان قد أوضـح فى موضـع لاحق أنـه اختلف اختـلافا شـديدا مع الدكتور عبد العزيز حجـازى ـ دون أن يذكره بالاسـم ـ حول عرض تقدمت به احدى الشركات الكويتية لشراء قطعة أرض فى القاهرة مقابل ٤٠مليون دولار تستخدم فى بناء مساكن شـعبية ورفض بحـكم منصبه كوزير للاسـكان والتعمير الموافقة على العرض ، ويبدو مما قاله أن الرئيس السادات كان قد أعطى موافقة شفوية على العرض غير أنه رفض بعد ذلك عقب أن تحدث معه عثمـان بشأن ما حدث · وبناء على ذلك أوقف العرض وكانت هذه القصة سببا فى أن يصدر قانون عدم بيع الأراضى للأجانب(٨٧) ·

هذا فضـلا عن اتفاق عثمـان مع الرئيس السادات فى الرأى حول ضرورة الغـاء جهاز الرقابة الادارية المختص بالمراقبة والاشراف على أجهزة الحـكومة وشركات القطاع العام ، وهو ما حدث بالفعل فى عام ١٩٨٠ ، وفى ذلك يقول عثمـان : « ·· وتحول الجهاز الى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلا من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول ضحاياه · وارتبـط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها ، فظهر اللصوص ، وكان لا بد أن يراقب بعضهم البعض ·· لذلك كنت ضد

جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور ، وطالبت بالغائه منذ أن كنت وزيرا للاسكان والتعمير ٠٠ »(٨٨) ٠

وبالاضافة الى ذلك ، فقد جسدت رؤية عثمان أحمد عثمان تصورات ومصالح القوى وجماعات المصالح المؤمنة بسياسة الانفتاح ، والتى استفادت منه ، وكانت رغباتها تجد صدى وتجاوبا عند الرئيس السادات ، ويقدم عثمان فى ذلك أفكاره حول ضرورة الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام مع تطبيق أساليب العمل والاجراءات التى تحكم نشاط القطاع الخاص عليه ، وكذلك حول فعالية الضرائب كوسيلة لاعادة توزيع الدخل بدلا من التأميم الذى اتبعته الثورة ، وكان « أكبر غلطة » على حد قوله ، ويشرح أيضا كيف أقدم على تجربة التنمية الشعبية وتربية الدواجن والأسماك وزراعة الخضروات فى مشروع الصالحية كوسائل رئيسية لتحقيق التنمية بدلا من الصناعة والتصنيع(٨٩) ٠

ومن الأمثلة الأخرى للجوء الرئيس السادات الى أسلوب القنوات الخلفية واستعانته بعناصر وشخصيات غير رسمية معروفة بصلاتها الوثيقة معه واتفاقها مع توجهاته ما قام به حسن التهامى فى الاعداد لزيارة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ولقائه بموشى دايان وزير خارجية اسرائيل الأسبق فى المغرب فى الأسبوع الأول من سبتمبر بترتيب من الملك الحسن الثانى ، وعقب اتصالات قام بها الرئيس الرومانى شاوشيسكو وشاه ايران السابق مع قادة اسرائيل(٩٠) بجانب مصاحبة كل من عثمان أحمد عثمان ومصطفى خليل للسادات فى زيارة القدس ٠

ويذكر محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ابان مفاوضات كامب دافيد والذى قدم استقالته احتجاجا على ما ورد فيها أن الرئيس السادات دعاه الى حضور اجتماع مجلس الأمن القومى عقب تعيينه وزيرا للخارجية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٧ لمناقشة بحث سفر الوفد المصرى فى اللجنة السياسية

برئاسته الى القدس ، ورغم أن مجلس الأمن القومي يتكون من شخصيات تتولى أهم المناصب السياسية والحساسة فى البلاد (رئيس الجمهورية ، نائب رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، رئيس مجلس الشعب ، سكرتير عام الاتحاد الاشتراكى آنذاك ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية ، رئيس المخابرات العامة ، وزير الخارجية) الا أنه وجد السيد حسن التهامى حاضرا الاجتماع رغم عدم وجود صفة رسمية له وعلى حد قول كامل أنه حضر « بصفة لا أعلمها حتى الآن »(٩١) ٠

ويشير كامل الى أن التهامى ظل يمارس دوره غير الرسمى فى أغلب مراحل مفاوضات كامب دافيد وحتى التوقيع عليها فى واشنطن ، ومن ذلك أن التهامى كان مع الرئيس السادات وكامل فى زيارة للنمسا تمت فى يوليو ١٩٧٨ وانه كان قد سبقهما الى النمسا منذ مدة لاعداد زيارة السادات لها وترتيب لقاء بينه وبين شيمون بيريز زعيم المعارضة الاسرائيلى فى ذلك الوقت وان التهامى كان يستعين ذلك برجل أعمال نمساوى يهودى من أصدقاء المستشار « بروفوكرايسكى » يدعى « كارل كاهان »(٩٢) ، ولم يكن وزير الخارجية يعرف حتى ذلك الوقت عن اجتماع التهامى ودايان فى المغرب ، وعندما تحدث التهامى عن دايان وعن مواجهته له عندما قابله فى المغرب أشار اليه الرئيس السادات بعدم الاستمرار فى الحديث ٠ وابان مفاوضات كامب دافيد كان التهامى أحد أبرز أعضاء الوفد المصرى ، بل كانت له اتصالات وجولات غير رسمية وسرية مع أعضاء الوفد الاسرائيلى(٩٣) ٠

وفضلا عن دور الشخصيات السابقة ، هناك الدور الذى لعبه المهندس سيد مرعى صهر الرئيس السادات والمعروف بعلاقته الوثيقة به وأنه كان أحد أبرز عناصر الجماعة أو المحور الذى استند اليه الرئيس فى انفاذ توجهاته وتنفيذ سياساته وطموحاته ، وقد تداخل دوره الرسمى مع نظيره غير الرسمى بشكل ملحوظ ٠ وكان يحضر الاجتماعات والحوارات

الودية وغير الرسمية التى تتم وتدور فى منزل الرئيس السادات وفى استراحاته العديدة • ومن أهم الأمثلة الدالة على دور المهندس سيد مرعى وعلى تدخله فى أمور وقضايا سياسية عديدة قد لا تكون من اختصاصه ، ما يذكره محمد ابراهيم كامل بمناسبة ما حدث لدى زيارة الوفد المصرى برئاسة السادات الى الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٨ ، ففى يوم ٧ فبراير كان فى بليرهاوس وعندما دخل احدى الغرف وجد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب آنذاك وعضو الوفد المصرى مع الدكتور أشرف غربال السفير المصرى فى واشنطن ووجد الأخير منهمكا فى الكتابة ، ولما سأله كامل عما يكتب رد سيد مرعى بأنه يعد مذكرة بما دار بينه وبين « بريجنسكى » مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى وبحضور أشرف غربال ، بشأن وضع أسس الاتفاق على الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى الأسابيع القادمة • ويذكر كامل أنه وجه اللوم للسفير على قبوله المشاركة فى هذا اللقاء دون أخذ رأيه كرئيس مباشر له ، خاصة وأن غربال يعلم أنه ليس شأن المهندس سيد مرعى مناقشة مثل هذه الموضوعات(٩٤) •

ثانيا ـ أسلوب اتخاذ القرار ودور القوى الخارجية :

عبر أسلوب اتخاذ القرار فى سنوات السبعينات عن دور القوى الداخلية والخارجية والوزن النسبى لكل منهما ومدى النفوذ الذى تتمتع به ، وتتيح لنا المذكرات والروايات المنشورة حتى الآن قدرا لا بأس به من المعلومات عن أسلوب النخبة الحاكمة وعلى قمتها الرئيس السادات فى اتخاذ القرارات • وتتضمن دراسة أسلوب اتخاذ القرار عدة نقاط منها هيكل اتخاذ القرار وأنماط المعلومات وأشكالها وأسلوب تداولها أو حجبها ، وطبيعة الأشخاص المحيطين بدائرة المعلومات سواء كانوا أشخاصا فى السلطة أو لهم صفات غير رسمية أو كونهم من الأجانب ، وكذلك علاقة الرئيس بمستشاريه ومساعديه ، وغير ذلك من نقاط ، وان كان الباحث سوف يركز على أهم هذه النقاط •

ويمكن الاشارة هنا الى وجود اتفاق بين بعض الباحثين على أن هناك نوعين من هياكل اتخاذ القرارات : النوع أو النموذج الأول يكون فيه رئيس الدولة أو صانع القرار مسيطرا على عملية اتخاذ القرار ، تساعده فى ذلك دائرة ضيقة من معاونيه . والنوع الثانى يشير الى وجود نظام مؤسسى يتقيد فيه صانع القرار بدور المؤسسات المختلفة المحيطة به(٩٥) .

وفيما يتعلق بهيكل اتخاذ القرارات فى عهد السادات ، فمع أنه يميل نظريا الى النوع الثانى ، حيث توجد مؤسسات مثل مجلس الأمن القومى ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ، الا أنه يتجه عمليا الى النوع الأول ، اذ بدا الرئيس السادات مسيطرا على عملية اصدار القرار دون التقيد بتلك المؤسسات .

ومما يؤيد ذلك ما ذكره منصور حسين وزير الاعلام الأسبق ومحل ثقة السادات ، من أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم دائما على صعيد المستوى الأعلى ، على حين كانت وظيفة المؤسسات السياسية قاصرة على تأييد ما يتخذ من قرارات(٩٦) .

كان الرئيس السادات يميل الى الاقدام على اتصالات مباشرة برؤساء الدول ومسئوليها الآخرين دون أخذ رأى أو مشورة وزارة الخارجية التى تعتبر نظريا الجهاز المختص بوضع سياسة مصر الخارجية وتنفيذها ، ولقد تسبب ذلك فى تقديم أربعة من رجال وزارة الخارجية استقالاتهم منهم اثنان من وزراء الخارجية ، ووزير الدولة للشئون الخارجية ، وسفير شغل من قبل منصب وزير الخارجية (اسماعيل فهمى ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض ، د. مراد غالب) .

فقد حفلت مذكرات محمد كامل بالكثير من الوقائع والأمور التى اتخذ فيها الرئيس السادات قرارات أو أجرى اتصالات معينة دون استشارته كوزير للخارجية أو معاونيه فى الوزارة على تزويد السادات بانتظام بالمعلومات والتطورات والتقارير أولا بأول الا أن الرئيس السادات لم يكن

حريصا على قراءتها ، اذ أن نفاد صبره وتلهفه على النجاح كانا أقوى من أن يحتويهما صدره ، « فراح - من وراء ظهرى - يتلمس طريقا خلفيا عسى أن يختصر الوقت ويحقق المراد »(٩٧) .

أدى هـذا الأسلوب الى اضعاف وزارة الخارجية نفسها ، لانها لم تكن مطلعة على مضمون ما يدور فى الاجتماعات المغلقة بين السادات والمسئولين الأجانب . مثـال ذلك أن محمد كامل اكتشف أن وزارة الخارجية لم يوجد بها ملف واحد عما كان يجرى فى لقاءات السـادات المغلقة والمسـتمرة مع كيسنجر(٩٨) .

وتشير مذكرات محمد ابراهيم كامل ، شأنه فى ذلك شأن محمود رياض كما سبق ، الى قضية هامة أخرى وهى أن الرئيس السادات كان يشكو مرارا للمسئولين الأمريكيين والاسرائيليين من تشـدد معاونيه فى المفاوضـات أو بصفة خاصة من طاقم وزارة الخارجية وعلى رأسه كـامل ، وهذا أسلوب غير معتاد فى علاقة الرئيس بمساعديه وحيث تكون النقاشات بينهم سرية ولا يكشف عنها فى الخارج ، ففى المراحل الأخيرة من اعداد اتفاقيات كامب دافيد وضح اتفاق السادات وكارتر على أمور وقضايا لم يكن يعلم بها وزير خارجيتـه ، بل وتمثـل هذه الأمور خروجا عما كان السـادات يلتزم به سلفا ، يقول كـامل « وفى الحقيقة كنت أصبحت فى نظر السادات ، خاصة خلال الأيام الأخيرة ، العقبة فى التوصـل الى اتفاق ، وكنت قد أصبحت شخصا غير مرغوب فيه لدى الرئيس كارتر وبطبيعة الحال لدى اسرائيـل منذ البداية ، ولعل هذا كان من بين الأسباب التى حدت بالرئيس كارتر الى تولى المفاوضات بنفسه والاتصال بالرئيس السـادات رأسا ، وليس عن طريق الوفد المصرى ، ولم يكن السادات يحيطنى علما بما يدور بينه وبين كارتر أو وايزمان فيما عدا ما يعتقـد أنى لن أعترض عليه ، وانمـا كان أسـامة الباز يخبرنى ببعض التنـازلات التى وافق عليها السادات والتى كان يحاول تداركها الى حد أنه كان يصطدم بالرئيس كارتر بعنف ، وكان

الأخير يقول له هذا ما وافق عليه الرئيس السادات فيرد عليه أسامة ، بل هذه هى تعليماته لى حرفيا وأنا أنفذها »(٩٩) .

ومن ناحية أخرى فقد كان السادات ميالا دائما الى استشارة عدد من الخبراء الاقتصاديين الأجانب بصفة خاصة الأمريكيين فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية دون أخذ رأى مستشاريه ومعاونيه ، ولعل ن اشهر الأمثلة التى تذكر فى هذا الصدد علاقة الرئيس السادات بدافيد روكفلر رئيس مجموعة بنك تشيز مانهاتن ، والتى شهدت تطورا ملحوظا حتى قبل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقبل الاعلان رسميا عن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ .

يذكر أحمد بهاء الدين فى مذكراته « حوارات مع السادات » انه تحدث مع الرئيس السادات فى احدى المرات بعد حرب أكتوبر حول طرق اصلاح الاقتصاد المصرى ومواجهة المشكلات التى عانى منها عقب الحرب . وذكر له أن الاقتصاد المصرى سليم ويتسم بتنوع موارده الزراعية والصناعية ، كما توجد : « طبقة جديدة كاملة من الخبراء والفنيين والعمال المهرة » فجاء رد السادات على النحو التالى : « كلامك ده سمعته بالضبط من دافيد (يقصد دافيد روكفلر) . أصل أنا جبت دافيد مرة من أمريكا وطلبت منه أن يبقى فى مصر مدة و « ينكش » فى كل الاقتصاد المصرى ، وأمرت كل الجهات فى مصر أن تضع تحت ايده أى بيانات يطلبها . وفعلا ، وبعد أسبوعين تقريبا ، جانى دافيد وقال لى « يا ريس اقتصادك سليم وفيه امكانيات هائلة . بس الغربال بتاعك فيه خروم واسعة لازم تتسد »(١٠٠) .

ويبدو من قراءة مذكرات الساسة والصحفيين المصريين ممن تعاملوا مع الرئيس السادات لفترات زمنية متفاوتة انه كانت هناك رغبة متبادلة بين السادات و« روكفلر » فى تشجيع القطاع الخاص و« تحرير » الاقتصاد المصرى من قبضة القطاع العام حتى قبل تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى رسميا ، ووصلت هذه الرغبة المشتركة الى حد انشاء فروع للبنوك الأمريكية

الكبرى مثل - تشيز مانهاتن - فى مصر من جانب ، واقامة بنوك مصرية خاصة متحررة من القيود المفروضة على بنوك القطاع العام وتتسم بضخامة الحجم على غرار البنوك الأمريكية . ويذكر محمد حسنين هيكل فى هذا الصدد أن مؤسسات مالية أمريكية خاصة سارت على نفس رغبة الوكالات الحكومية والدولية الكبرى فى استغلال الظروف السياسية السانحة فى مصر للحصول على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر ، ومن أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيز مانهاتن » فقد تقدم رئيسه « روكفلر » بطلب الى الرئيس السادات لفتح فرع لبنكه فى مصر(١٠١) . الا أن المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى الذى شغل عدة مناصب اقتصادية (نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير المالية) فى عهد عبد الناصر وتولى رئاسة المصرف العربى الدولى منذ عام ١٩٧١ ، كما سيأتى حالا ، أنه فوجىء بما أبلغه به « روكفلر » ابان اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى واشنطن فى خريف عام ١٩٧٤ من أن السادات طلب من روكفلر أن يفتح بنكا أمريكيا فى مصر تابعا لبنك « تشيز مانهاتن » أو فرعا له ، ووعده السادات بمنح جميع المزايا والاعفاءات اللازمة لتيسير مهمته ولنجاح البنك الجديد(١٠٢) .

ويلاحظ من رواية القيسونى أن الرئيس السادات هو الذى طلب من « دافيد روكفلر » افتتاح فرع للبنك الذى يترأسه فى مصر وليس أن الأخير هو الذى طلب ذلك ، ويورد القيسونى أسباب رفضه لعودة البنوك الأجنبية فى مصر مرة أخرى بعد تقدمه بنفسه بمشروع قانون تمصير البنوك فى ديسمبر ١٩٥٦ بالقول انه يعتقد ان التمصير كان من أهم الأعمال التى تمت لخدمة الاقتصاد المصرى ، وانه تقدم بمذكرة الى أحد مستشارى الرئيس السادات لدى عودته من واشنطن حذر فيها من السماح للبنوك الأجنبية بالقيام بانشاء بنوك جديدة فى مصر . ويقول فى هذا الصدد « وقلقى من تعدد هذه البنوك - أجنبية أو مشتركة - لا يرجع فقط الى احتمال انحراف بعضها وتأثيرها على الاقتصاد المصرى ، ولكنه يرجع أيضا الى أنه من المعروف

اقتصاديا أنه كلما تعددت البنوك فى دولة ما وصغر بالتبعية حجمها ، أصبح مركزها غير حصين وتعرضت لاحتمالات الخسارة والافلاس مما يسيىء الى الاقتصاد القومى اساءة بالغة ، بعكس الحال فى الدول التى يقل فيها عدد البنوك ويتسع حجمها وتتنوع عملياتها ، فانها تكتسب قوة ومناعة تحميها من الأخطار التى قد تتعرض بعض نواحى الاقتصاد القومى »(١٠٣) .

وحول رغبة الرئيس السادات فى تشجيع القطاع الخاص فى مصر يذكر القيسونى ان السادات أبلغه برغبته فى « تحرير » الاقتصاد المصرى من التدخل بعد عشرين سنة من الرقابة الشديدة وذلك فى مقابلة معه فى صيف ١٩٧١ وقال له انه يريد أن يبدأ بالبنوك وأنه يفكر فى اقامة بنك كبير مثل البنوك الأمريكية ، بل انه يريد اعفاءه - أى البنك المقترح - من الضرائب ومن رقابة البنك المركزى ومن أى تدخل حكومى . كما يريد أن يمنحه الحق فى السرية التامة فى جميع عملياته حتى يطمئن جميع المتعاملين معه الى عدم اطلاع أحد من الحكومة أو البنك المركزى على ودائعهم ومعاملاتهم، غير أن أعضاء الحكومة رفضوا الفكرة كما قال الرئيس السادات للقيسونى خوفا من أن يسيىء المشرفون على البنك استعمال الحرية المطلقة الممنوحة لهم . وبعد أن كلف السادات الدكتور عبد المنعم القيسونى باعداد مشروع قانون لانشاء البنك ذكر السادات له انه لم يخطر الحكومة بعد ، الا انه اختاره لرئاسة البنك(١٠٤) .

وفى ١٠ اكتوبر ١٩٧١ صدر قانون انشاء البنك تحت اسم « البنك المصرى الدولى للتجارة والتنمية » برأسمال قدره عشرة ملايين جنيه استرلينى اكتتب فيها جميعا البنك المركزى المصرى رغم ان البنك الجديد لا يخضع لرقابته ، وعدل اسمه الى «المصرف العربى الدولى» فى يوليو ١٩٧٤ بعد أن اشتركت دول وشخصيات عربية فى رأسماله(١٠٥) .

ويذكر محمد حسنين هيكل أن رفض الدكتور القيسونى لفكرة انشاء فرع لبنك « تشيز مانهاتن » لم يؤثر على اصرار الرئيس السادات على رأيه

في التعاون مع البنك ، فقد تم التوصل الى صيغة وسط ، تم بمقتضاها تكوين بنك مشترك بين هذا البنك والبنك الأهلي المصرى تحت اسم « بنك تشيس الأهلي » برأسمال قدره مليون دولار بلغت حصة البنك الأهلي ٥١٠ آلاف دولار وكانت مساهمة بنك « تشيز مانهاتن » ٤٩٠ ألف دولار ، ورغم ان البنك الأهلي كان له نصيب الأغلبية (٥١٪) من رأسمال البنك الجديد ، الا أن ادارة البنك الجديد كانت من نصيب بنك « تشيز مانهاتن » وحقق الأخير ربحا كبيرا من جراء ذلك ، بلغ فى السنة الأولى وحدها ٤ ملايين دولار بسبب الامتيازات التى أعطيت له واعفائه من قوانين بنوك القطاع العام في مجالات الادارة والعمالة والأجور والأرباح · وتضخمت ودائع البنك بفعل اقبال عدد من المودعين المصريين عليه وكذلك مساهمة مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية ·

الا ان أغلب استثماراته اتجهت الى المشروعات الخدمية والاستهلاكية دون توجيهها للصناعة أو الزراعة ، كما وجه جزءا كبيرا من الودائع والأرباح للاستثمار فى الخارج(١٠٦) ·

ويؤكد محمد حسنين هيكل رواية أحمد بهاء الدين السابقة حول ما ورد بخصوص « دافيد روكفلر » فى مباحثات الرئيس السادات مع المرحوم الشيخ جابر الصباح رئيس وزراء الكويت ـ وأمير الكويت فيما بعد ـ ويضيف أن السادات أبلغه أنه يفكر فى أن يتولى « روكفلر » مسئولية الاشراف على ادارة « صندوق الخليج » الذى أنشىء بغرض تنظيم المساعدات العربية لمصر فى اطار الاتفاق الذى تم على اعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقاة تحت اسم « صندوق الخليج » ورغم اعتراض رئيس الوزراء الكويتى الا أن الرئيس السادات كلف بنك « تشيز مانهاتن » بالفعل لكى يتولى ادارة صندوق الخليج لاعادة جدولة ديون(١٠٧) ·

ونخلص من دراسة هذا الجزء الخاص بالقوى الفاعلة فى عهد الرئيس

السادات الى أن هناك قوى وعناصر رسمية فى القليل من الأحيان وغير رسمية فى الكثير من الأحيان بدأت تتجمع حول الرئيس السادات على هيئة قوة ضاغطة تدفع باتجاه السياسات الجديدة وتشكل محورا جديدا للقوة يساند الرئيس فى توجهاته وسياساته الجديدة ومن أجل انفاذ مصالحها وتوجهاتها استخدمت أدوات وأساليب متعددة مثل الصحافة وأجهزة الاعلام وعلاقتها بجهاز الدولة وبالدوائر الحكومية وبشركات القطاع العام ٠

ورغم أن هيكل اتخاذ القرارات فى عهد الرئيس السادات تميز بسيطرته المباشرة على عملية اصدار القرار وعدم استشارته وأخذ آراء معاونيه ومساعديه فى أخطر قرارات السياسة الداخلية والخارجية الا أنه كان يظهر قدرا كبيرا من التجاوب مع مطالب وآراء وطموحات القوى غير الرسمية والشخصيات التى جمعتها به روابط عائلية وأسرية وصلات نسب ، وكان من أحد أخطر نتائج ذلك استخدام الطرفين : الرئيس السادات والشخصيات المقربة منه لأجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية فى تحقيق والحصول على مطالب غير رسمية بالضرورة ، ولم يعد هناك فاصل بين العام والخاص حتى ان المسئولين فى أجهزة الدولة كانوا ينفذون مطالب هؤلاء من المقربين للرئيس السادات لمجرد هذه الصفة دون صدور أوامر رسمية أو مكتوبة ٠

هوامش الفصل الرابع

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧) ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، الجزء ٢ ، الجيش فى السلطة (القاهرة : دار الموقف العربى ، د. ت) ، ص ١٠١ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٠١ .

(٤) عطية الصيرفى ، عسكرة الحياة العمالية والثقافية فى مصر (القاهرة : د. ت) ص ٤٣ ـ ٤٧ ، وفى أثر الانتماء الطبقى على مواقف الضباط الأحرار من النظام الحزبى انظر أيضا : د. غالى شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) ص ٦١ .

(٥) د. أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ؟ (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧) ، ص ٢٤ .

(٦) د. عبد الباسط عبد المعطى ، « الثروة والسلطة فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ، غير أنه يجب التحفظ الشديد هنا على هذه العينة ، اذ يظهر منها أنها عينة متحيزة لا تعبر بدقة عن الأصول الاجتماعية لمجموع الضباط الأحرار وانما تخدم وجهة نظر مسبقة لدى الكاتب ، فقد تبين بخلاف ذلك من الضباط الذى أجرى أحمد حمروش لقاءات معهم أن أغلبهم ينتمون الى الشرائح الدنيا والوسيطة من الطبقة المتوسطة ، انظر الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو ، أيضا مذكرات البغدادى ، ج ١ ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧) ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(٧) د. فؤاد مرسى ، « البورجوازية الصغيرة : الوضع الطبقى والموقف الفكرى » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ ، ص ١٥ .
انظر أيضا :

— Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment (London : The Macmillan Ltd. Press, 1979), p. 79.

(٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، ٥٢ .

(٩) نفس المصدر ص ٧٥ .

ـ جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ـ كتاب الهلال رقم ٣٨٨ (القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣) ص ٢٣ ـ ٢٩ ، ٦٧ـ٧٢ .

(١٠) جمال حماد ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(١١) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(١٢) عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ ـ ١٩٧٥ .

(١٣) من حديث محمد أبو الفضل الجيزاوى الى أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ٣٧٠ ـ ٣٧٩ .

(١٤) انظر فى ذلك :

ـ أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، مصر والعسكريون (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ص ٣١٠ ـ ٣١٣ .

ـ حمدى لطفى ، عن ثورة ١٩٥٢ ، ثوار يوليو : الوجه الآخر ـ سلسلة كتب الهلال ، العدد ٣١٩ (القاهرة ، يوليو ١٩٧٧) ص٢٤٤ـ٢٤٩ .

ـ حسنين كروم ، صلاح نصر الأسطورة والمأساة (القاهرة : دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٦) ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

(١٥) انظر فى ذلك : رأى طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

(١٦) John Johnson, Political Change in Latin America : The Emergence of the Middle Sectors (Stanford : Standford Univ. Press, 1958), p. 3.

(١٧) Manfred Halpren, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963), p. 66.

أنظر أيضا :

James Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", Op. Cit., pp. 216-17.

(١٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(١٩) نفس المصدر ، ص ٧٦ .

– حسين شعلان ، « التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٠٦ _ ١٠٧ .

(٢٠) انظر فى ذلك :

– السيد ياسين ، « التوازن الطبقى فى فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

– د. جمال مجدى حسنين ، « ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى » (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ، ص ٩٥ _ ٩٦ .

(٢١) Mark Cooper, Transformation of Egypt, pp. Cit., pp. 22 - 23.

(٢٢) James Heaphey, "The Organization of Egypt : Inadequacies of a Non-Political Model for Nation-Buildring", World Politics, Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966, p. 177.

(٢٣) Nazih Ayubi, Beaucracy and Politics in Contemporary Egypt (London : Ithaca Press, 1980), pp. 145 - 61.

(٢٤) د. نزيه نصيف الأيوبى ، « النظـــام السياسى والادارى فى مصر .. » فى : ســـعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربـــع قرن (١٩٥٢ _ ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ٦٧ .

(٢٥) نفس المصدر ، ص ٦٨ .

(٢٦) د. على الدين هلال ، « تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر »، فى : نفس المصدر ، ص ١٢٩ _ ١٣٠ .

(٢٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٣ ، مصـــدر سابق ، ص ١٣٩ ، انظر أيضا رأى طارق البشرى والذى يذهب الى تولد شـــعور عام لدى قادة النظام الجديد بأن الجيش أصبح هـــو مؤسسة الحـكم ذاتها ، ففضلا عن طبيعته المسيسة أضحى فى نظر الضباط جهازا يقوم بوظيفـة حزبية فى الدولة ، وقد تغذى هذا الشعور بصفة خاصة عقب انهاء التعددية السياسية والحزبية الذى اكتمل بوقوع أزمة مارس ١٩٥٤ ، طارق البشرى، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

(٢٨) انظر فى ذلك :

— P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East (London : Croom Helm, 1982), pp. 185 - 7.
— Ali E. Hilal Dessouki, "The Politics of Income Distribution in Egypt", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), Op. Cit., p. 57.

(٢٩) Philippe C. Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?", in : Fredrick B. Pike and Thomas Stritch (eds.), The New Corporatism, Op. Cit., pp. 124 - 5.

(٣٠) أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المصالح » ، فى : على الدين هلال (محرر) النظام السياسى ـ سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ، (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(٣١) C.H. Moore, Images of Development : Egyptian Engineers in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 47.

ويرى « مور » أيضا أن النظام الناصرى نجح فى احتواء انقـــابات المهنية الأقل اهتماما بالقضايا السياسية والايديولوجية مثل نقابة المهندسين دون حاجة الى السيطرة الكاملة عليها ، بينما كان أكثر حزما وتشددا كلما زاد الطابع السياسى أو الثقافى لنقابة ما عن طابعها الفنى ، مثل نقـــابتى المحامين والصحفيين ، انظر :

Moore, "Professional Syndicats in Contemporary Egypt", Op. Cit., pp. 77 - 8.

(٣٢) Moore, Images of Development.., Op. Cit., p. 48.

(٣٣) أسامة الغزالى ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١ .

أنظر :

— R. Springborg, "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt : Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands", Middle East Studies, No. 15, 1979, pp. 49 - 69.

(٣٤) أسامة الغزالى ، مصدر سابق ، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

— Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat...., Op. Cit., pp. 315-16.

(٣٥) انظر فى ذلك :

— Heaphey, Op. Cit., pp. 187 - 8.

ـ نزيه الأيوبى ، « النظام السياسى والادارى فى مصر .. » ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

(٣٦) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، جـ ٣ ، ص ٢٢٩ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ٢٣٠ .

(٣٨) Waterbury, Op. Cit., p. 314.

وبنفس المعنى يرى « ايليا حريق » أن الاتحاد الاشتراكي ظل منظمة تابعة للحكومة وذات دور ثانوى جدا بالنسبة للنظام السياسى ككل ، على الرغم من تحمس بعض القيادات على المستوى المحلى واقدامها على مبادرات تلقائيا ، حيث « صدقت » الشعارات وأخذت التجربة على محمل الجد ، ولكن لم تعمر جهودها طويلا :

Ilyia Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement; The Case of Egypt", World Politics, Vol. XXV., No. 5, Oct. 1973, p. 97.

(٣٩) Ibid., p. 315.

(٤٠) انظر حوار لطفى الخولى مع علي صبرى فى جريدة الأهرام ، ١٩٦٧/٤/٢٦ .

(٤١) Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics (Albany : State Univ. of New York Press, 1971), p. 269.

(٤٢) رفعت السعيد ، « نظرية التخالف بين الفكر والتطبيق » ، الطليعة ، السنة الرابعة ، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٨ ـ ٢٣ .

(٤٣) Hussein, "Nasserism in Perspective", Op. Cit., pp. 41 - 2.

(٤٤) انظر على سبيل المثال :

ـ محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ، مجلة الطليعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٩ ـ ٢٧ ، ص ١٣ .

ـ لطفى الخولى ، « فى التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسى الثورى » ، الطليعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ٣٩ ـ ٤٩ .

(٤٥) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٤٧) Raymond Hinnebusch, "Egypt Under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", Social Problems, Vol. 28, No. 4, April, 1981, pp. 443 - 4.

(٤٨) ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

ـ أمين هويدى ، مع عبد الناصر (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) ص ١٤١ وما بعدها .

(٤٩) Hinnebusch, Op. Cit., p. 445.

(٥٠) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

(٥١) رتشارد نيكسون ، زعماء عرفتهم ، مجلة المجلة السعودية (لندن) ، العدد ١٣٩ ، ٩ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٢ .

(٥٢) من محاضرة ألقاها « ايلتس » فى الولايات المتحدة بعد عودته الى بلاده نشرتها مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ، ص ١٩٩ .

(٥٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر : اسماعيل فهمى « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥) .

(٥٤) ورد فى : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

(٥٥) انظر فى ذلك :

ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الثانى ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ ـ ١٣٧ .

ـ صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت : دار الوطن العربى ، ١٩٧٦) ، ص ١٩٦ ـ ٢٧١ .

(٥٦) لا يرجع فشل مجلس الرئاسة وحله عمليا الى ما يراه طارق البشرى من هيمنة رئيس الجمهورية عليه ومن تفسيره لعجز أعضاء المجلس عن ممارسة مسئولياتهم بسبب انفراد عبد الناصر بالقرار ، وانما يرجع الى أن المجلس شكل أساسا لتقليص نفوذ عامر وجماعته ولما أخفق فى ذلك انتهى الهدف منه بحكم الواقع ، وحيث لم يكن أعضاؤه ، غير عبدالحكيم عامر ، يملكون من النفوذ والسلطة ما يمكنهم من ترجيح كفة الصراع ، انظر : طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٥٧) د. عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) ص ١١٩ وما بعدها .

(٥٨) ضياء الدين بيبرس ، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ،

كما رواها محمود الجيار للمؤلف (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦) ص ٣٩ وما بعدها • ويذكر صلاح نصر ان عبد الناصر لم يستطع أن يحسم منافسات وصراعات نشبت عن تعدد وتضارب أجهزة المخابرات والأمن ، انظر : حسين كروم ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٦ ، أيضا : محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، ١٩٦٧ ، الحلقات ٩ ، ١٠ ، الأهرام ، ١٩ و ١٩٩٠/٥/٢١ •

(٥٩) انظر أقوال عامر فى كتاب محمد رشاد ، سرى جدا ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ـ كتاب التعاون (القاهرة : دارالتعاون ١٩٧٧) ص ١٠٢ •

(٦٠) نفس المصدر ، ص ١٥٧ •

(٦١) من شهادة كمال رفعت فى الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، ص ٣٢٨ • انظر أيضا : مذكرات عبداللطيف البغدادى ، الجزء الثانى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها ، حيث يقول البغدادى أنه سمع من عبد الناصر أن صلاح نصر كان منضما ابان أزمة استقالة عامر الى الأخير بل وكان يجتمع به يوميا ويعمل لصالحه ، وهذا ربما ضاعف من مخاوف عبد الناصر من نتائج صدامية رهيبة محتملة على النظام فى حالة انضمام المخابرات العامة الى القوات المسلحة •

(٦٢) أمين هويدى ، مع عبد الناصر (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ١٣٤ •

(٦٣) لطفى الخولى ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى ـ كتاب الأهالى رقم ١١ (القاهرة : مطبعة مورافتلى ، نوفمبر ١٩٨٦) ص ٢٤١ •

(٦٤) نفس المصدر ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ • فى حوار أجرته سلوى شعراوى جمعة معه فى ٢٥ يوليو ذكر لها أنه يعتقد ان توقيت اعلان السادات عن اعفاء على صبرى من جميع مناصبه فى ٢ مايو ١٩٧١ ، والذى تم قبل يومين من زيارة وزير الخارجية الأمريكى الأسبق « روجرز » لمصر ، يمكن النظر اليه كاشارة من السادات الى الولايات المتحدة بأنه ينوى التقرب من أمريكا والابتعاد عن روسيا ، أنظر : د• سلو شعراوى جمعة ، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات : دراسة فى موضوع الزعامة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨٨) ص ٥٤ ، لطفى الخولى ، المصدر السابق •

(٦٥) نفس المصدر ، ص ٢٩٠ _ ٢٩٢ .

(٦٦) أحمد بهاء الدين « حوارات مع السادات » الفصل الثاني ، مجلة المصور ، العدد ٣٢٣٤ ، ٣ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٨ _ ٢٩ .

(٦٧) نقلا عن : محمد عبد السلام الزيات ، مذكرات محمد عبد السلام الزيات « السادات : القناع والحقيقة » ، الحلقة ٩ ، جريدة الأهالى ، ١٩٨٧/١١/٤ .

(٦٨) روى حسنين هيكل وقائع هذه الاتصالات فى كتابات كثيرة له نختار منها كتاب خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط ١٩٨٣٧) ص ١١٨ .

(٦٩) مذكرات عبد السلام الزيات ، الحلقة التاسعة ، مصدر سابق ، ويذكر هيكل أن وزير الحربية آنذاك محمد فوزى تقدم الى السادات بمذكرة عنوانها « رأى القوات المسلحة فى مقترحات روجرز » بعد أن استدعاء السادات للحديث عن نفس الموضوع ، ويرى هيكل أن هذا كان تصرفا شخصيا من فوزى وان كان الباحث يرى أنه وان كان ذلك التصرف يعد جزءا من صراع السلطة بين مجموعة مايو والسادات ، الا أنه يدل على تخوف رجال مايو مما كان يدور من لقاءات بين السادات والمسئولين الأمريكيين فى هذه الفترة ولا يعلمون عنها شيئا وان ما قدمه فوزى كان بغرض تحذير السادات من نتائج توجهاته الجديدة الرامية الى جعل واشنطن تنفرد بحل الصراع مع إسرائيل ، خاصة وأن مجموعة مايو فوجئت قبل ذلك بمبادرة السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١ ولم يكن قد استشار أحدا من قبل بخصوصها . قارن هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

(٧٠) محمود رياض ، البحث عن السلام .. والصراع فى الشرق الأوسط ١٩٤٨ _ ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ص ٣٧٢ .

(٧١) نفس المصدر ، ص ٣٧٢ .

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٣٧٣ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

(٧٤) نفس المصدر ، ص ١٢١ _ ١٢٣ .

(٧٥) مذكرات عبد السلام الزيات ، الحلقة ٧ ، الأهالى ، ١٩٨٧/١٠/٢١ ، مصدر سابق ٠

(٧٦) أحمد بهاء الدين ، « حوارات مع السادات » ، الفصل العاشر ، مجلة المصور ، العدد ٣٢٣٨ ، ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥ ، ويذكر عادل حسين أن مجلس الوزراء أصدر قرارا فى ١٠ مايو ١٩٧٤ عن تجارة الاستيراد بدون تحويل عملة وصرح د٠ حجازى بهذه المناسبة أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة « لن يسخر لاستيراد الفستق واللوز ، ولكن لاستيراد السلع التموينية ومستلزمات الانتاج » ، أنظر عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ، ج٢ ، ص ١١٣ (هامش ٧٦) ٠

(٧٧) نفس المصدر ٠

(٧٨) نفس المصدر ، ص ٢٥ ٠

(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢٥ ٠

(٨٠) عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) ص ٥٩٠ ٠

(٨١) نفس المصدر ، ص ٥٩١ ـ ٥٩٢ ٠

(٨٢) لطفى الخولى ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ٠

(٨٣) نفس المصدر ، ص ٢٨ ٠

(٨٤) عثمان أحمد عثمان ، مصدر سابق ، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥ ٠

(٨٥) نفس المصدر ، ص ٤٧٧ ٠

(٨٦) نفس المصدر ، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ٠

(٨٧) نفس المصدر ، ص ٤٩٤ ـ ٥٠٦ ٠

(٨٨) نفس المصدر ، ص ٢٨٣ ـ ٤٨٤ ٠

يذكر محمد حسنين هيكل أن الجهاز المركزى للمحاسبات كان يراقب تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها ويبعث بتقاريره الى مجلس الشعب ، وكانت هذه التقارير تشكل مادة ثرية لأسئلة النواب المستقلين المحرجة ، الا أن قرارا صدر بحقه هو الآخر يقضى بمنع تداول تقاريره ، مصدر سابق ، ص ٤٣٤ ٠

(٨٩) نفس المصدر ، ص ٦٠٥ ـ ٦٢٩ ٠

(٩٠) كان موشى دايان أول من كشف عن هذا اللقاء فى مذكراته بعنوان « الاختراق » وننقله هنا من : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ٠

(٩١) محمد ابراهيل كامل ، السلام الضائع فى اتفاقيات كامب دافيد (لندن وجدة : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢) ص ٨٥ ٠

(٩٢) نفس المصدر ، ص ٣١٣ ـ ٣١٤ ٠

(٩٣) نفس المصدر ، ص ٤٤٣ ، ٥٢٨ ٠

(٩٤) نفس المصدر ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ٠

(٩٥) لمزيد من التفاصيل أنظر :

— M. East, S. Salomer, and Charles Hermann (eds.), Whey Nations Act ? (Beverly Hills, Calif : Sage Publications, 1978), pp. 83 - 91.
— A. George, Presidential Decision-Making in Foreign Policy (Boulder : Westview Press, 1980), pp. 31 - 43.

(٩٦) مقابلة مع منصور حسن فى مجلة المصور ، ٣ فبراير ١٩٨٢ ٠

(٩٧) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ ٠ ويذكر حمدى الطاهرى أحد الدبلوماسيين السابقين أن لجوء السادات الى الاتصال المباشر برؤساء الدول وتجاهله للقنوات الدبلوماسية الطبيعية أو المعتادة والمتمثلة فى وزارة الخارجية ، أدى الى اضعاف دور السفارات المصرية فى الخارج ، حيث لم يكن السفير يدرى شيئا عن فحوى هذه الاتصالات التى تخص البلد المعتمد فيه ، حمدى الطاهرى ، خمس سنين سياسة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢) ص ٢١ ـ ٢٢ ٠

(٩٨) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ ٠

(٩٩) نفس المصدر ، ص ٥٧٧ ٠

(١٠٠) أحمد بهاء الدين « حوارات مع السادات » ، الفصل الرابععشر مجلة المصور ، العدد ٣٢٤٠ ، ١٩٨٦/١١/١٤ ، ص ٢٥ ٠

(١٠١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ ٠

(١٠٢) د٠ عبد المنعم القيسونى ، « القيسوني يتذكر » ، الأخبار ، ١٩٨٧/١/٢٣ ، ص ١٣ ٠

(١٠٣) نفس المصدر ، ص ١٣ ٠

(١٠٤) د٠ عبد المنعم القيسونى ، « القيسونى يتذكر » ، الأخبار ، نفس المصدر ، ص ٣ ٠

(١٠٥) نفس المصدر ، ص ٣ ٠

(١٠٦) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ٠

(١٠٧) نفس المصدر ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ ، ويذكر هيـكل أيضا أن « روكفلر » أبلغه ابان لقاء لهما فى نيويورك سنة ١٩٧٥ أنه يتصور ـ أى « روكفلر » ـ ان سياسة الانفتاح يمكن أن تقوم على أساس تحالف بين المال العربى والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية ، الا ان الصـيغة الجديدة ـ فى رأى هيكل ـ فشلت بالفعل وخلقت « مسخا غريبا جعل الحياة مستحيلة بالنسبة لغالبية المصريين » ، نفس المصدر ، ص ٢١٦ ٠

الفصل الخامس

النظام الطبقى والاقتصادى للدولة

اهتمت بعض الدراسات بما أسمته نماذج النمو فى الاطار الرأسمالى وانعكاس هذه النماذج على طبيعة الدولة والنخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية الجديدة التى تتكون فى رحم هذه النماذج ، وقد سبق تناول هذه النماذج من الناحية النظرية فى الفصل الأول من الدراسة ، وسوف يعالج الباحث هنا أبعاد ونتائج تطبيق هذه النماذج النظرية على الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي وتأثير المتغيرات الخارجية على طبيعة السلطة الحاكمة •

جدير بالذكر أن الفكرة المحورية فى نموذج رأسمالية الدولة كما تم تطبيقه على بلدان العالم الثالث تذهب الى أن هذا النموذج يؤدى الى قيام الدولة بأدوار رئيسية فى تجارب التنمية المختلفة والى نشوء ما يسمى بـ « طبقة جديدة » مسيطرة على جهاز الدولة وعلى موارد البلاد دون أن تكون مالكة لها بمفهوم الملكية الخاصة من النواحى القانونية والادارية على الأقل • ورغم ازدياد تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن تجارب التنمية - حسبما يرى أصحاب النموذج - لم تخرج عن دائرة النمو الرأسمالى •

وفى هذا الصدد تنقسم دراسات نموذج رأسمالية الدولة الى نوعين : الأول يركز على المضمون النظرى والطبقى لرأسمالية الدولة ، بينما يهتم النوع الثانى بالأسس العملية والتجريبية للنموذج •



١ - الأساس النظرى والطبقى لرأسمالية الدولة المصرية :

يركز بعض الباحثين الماركسيين على المضامين النظرية والطبقية لنموذج رأسمالية الدولة عند دراسة التجربة المصرية فى الستينات والسبعينات ، وذلك فى اطار مقارن مع التجارب التاريخية للنمو الرأسمالى فى عدد من البلدان النامية التى سبقت أو تزامنت مع النموذج المصرى ٠ من ذلك دراسة « الن تريمبرجر » Ellen K. Trimberger التى تنطلق من نموذج رأسمالية الدولة الاحتكارية فى اليابان الذى قادته ثورة الميجى فى اليابان منذ عام ١٨٦٨ وتجربة مصطفى كمال أتاتورك فى تركيا منذ عام ١٩٢٤ كمثالين ضروريين لدراسة التجزبة الناصرية وتجربة بيرو فى اواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات واللتين تمثلان نموذج « الثورة من أعلى » ومفهوم رأسمالية الدولة ، وتبدأ بالافتراض القائل أنه رغم اقدام البيروقراطية العسكرية ، بعد توليها السلطة فى كلا البلدين ، على تحطيم « طبقة كبار ملاك الأراضى » فقد حاولت خلق « طبقة » من المستثمرين الرأسماليين لفتح آفاق التطور الرأسمالى وتوفير فرص انطلاقه ٠ غير أن احجام الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية عن المشاركة برؤوس أموالها فى برامج التنمية والتصنيع الرأسمالى جعل ثورة يوليو على سبيل المثال تقوم بالتأميمات الكبيرة عامى ٦١ ، ١٩٦٣ وأن تدفع سلطة الثورة بنفسها التصنيع الرأسمالى الى الأمام ، ولكن دون تعبئة القوى الشعبية فى الاتجاه السياسى والاقتصادى ٠ وهو الأمر الذى قاد الى اخفاق تجربة « الثورة من أعلى » مثلما حدث قبل ذلك فى اليابان وتركيا ، ومن ناحية أخرى فان ازدياد اعتماد التجربة على النظام الرأسمالى العالمى قلص من فرص اندفاع التطور الرأسمالى الوطنى فى الداخل(١)٠

وقد اتجهت البيروقراطية العسكرية فى مصر وبيرو الى تدعيم استقلال سلطتها بالسيطرة على الاقتصاد وتوجيه النمو الرأسمالى من خلال خلق قاعدة اقتصادية لطبقة بورجوازية صاعدة فى المدن ، والعمل على زيادة النفوذ الاقتصادى والاجتماعى لأغنياء الفلاحين أو الرأسمالية الزراعية التى تنتج

للسوق ، ورغم أن هذه الشرائح لم تشكل تحديا لسلطة العسكريين الا أن قوتها الاقتصادية والاجتماعية أدت الى الحد من التوجهات الراديكالية للنظام(٢) ، حيث قاومت التحول باتجاه الاشتراكية وطرحت « البورجوازية الريفية » المتنامية نفسها كخليف قائم لطبقة الرأسمالية الصناعية فى حالة نهوضها ، ومن ناحية أخرى أدت بقيمها وتقاليدها الثقافية المحافظة الى تحجيم الأهداف التحديثية للثورة ، وعلى سبيل المثال فقد استندت اليها الحركات السلفية الدينية فى معارضتها للنظام وفى السبعينات خاصة(٣) .

ارتبطت الاجراءات الاقتصادية الاجتماعية لرأسمالية الدولة فى مصر وبيرو ، باجراءات سياسية مماثلة ، فقد استلزم الغاء تسييس المجتمع خلق أجهزة سياسية جديدة تغلب عليها السمة الادماجية ، كما سبقت الاشارة ، تنظم وتتحكم فى المشاركة السياسية لفئات وشرائح الشعب ووضع حدود مسبقة على تعبئة هذه القوى بحيث تقتصر التعبئة على الترويج لأهداف النظام ، وهذا ما أدى الى اخفاق نموذج « الثورة من أعلى » سواء فى مصر وبيرو أو فى اليابان وتركيا ، فى استيعاب القطاعات الأكثر فقرا وتخلفا . وفى حالة مصر لم تكن جماهير الفلاحين مستوعبة أيديولوجيا أو منظمة فى المجتمع السياسى الحديث ، بل أن نظاما عبد الناصر و«فلاسكو» Velasco فى بيرو (بين ١٩٦٨ و١٩٧٥) دعما ـ بدلا من ذلك ـ الأبنية الريفية التقليدية . وفى نفس الوقت أخفق النظامان فى استيعاب حركة الطبقة الوسطى وعمال الصناعة والزراعة بعد فشل الأبنية السياسية ذات الطابع البيروقراطى والتى حلت محل الأحزاب والجماعات الملغاة(٤) ، وأيضا اتجه النظام فى الحالتين نحو « تأميم » الصراعات الطبقية ـ الاجتماعية وتقنين أساليب حلها من خلال انشاء محاكم عمالية وادارية ، وفوق ذلك كان هناك لجوء منظم للقمع المادى ولسياسة الترهيب . وتتفق « تريمبرجر » مع « كمجيان) فيما رآه من غلبة الممارسات الأبوية على علاقة الدولة بالمواطنين ، وأنه رغم وجود أيديولوجيا تعبوية وراء تنظيمات الثورة الثلاثة (هيئة التحرير ، الاتحاد القومى ، الاتحاد الاشتراكى) ، فقد هدفت جميعا الى منع

المعارضة خارجها ، وحظر انشاء جماعات أو تنظيمات سياسية مستقلة ، وعدم الرغبة فى تسييس الجماهير(٥) ، كذلك فقد التقت مع رأى « حريق » فى أن تصنيف القوى والطبقات الاجتماعية داخل الاتحاد الاشتراكى على أساس النشاط المهنى أو الوظيفى بدلا من المصلحة الطبقية ، أدى الى اخفاق التجربة وابعاد القوى الشعبية صاحبة المصلحة فى التعبير عن المشاركة فى السلطة(٦) .

ويعبر اخفاق رأسـمالية الدولة فى مصر النـاصرية فى دفع التطور الرأسـمالى المستقل والتصنيع الرأسـمالى وبقاء التجربة فى اطار التقسيم الدولى للعمل وقوانين النظام الرأسـمالى العالمى حسب هذه النظرة عن الحدود التاريخية التى كان لا يمكن تجاوزها فى ظل الطبيعة التوازنية للنظام وعدم حسمه اختياراته الأيديولوجية والاقتصاديةالاجتماعية ، وينتهى مآل التجربة تاريخيا الى الرأسمالية « التقليدية » التابعة ، فالطبقة الجديدة أو «بورجوازية الدولة » والتى تكونت فى أحضان رأسـمالية الدولة واستفادت كثيرا من عملها فى القطاع العام والتعاونيات ، نادت فى عهد السادات بدعم سياسة الانفتاح وتحولت الى « بورجوازية خاصة » تسـتثمر الأموال التى حصلتها من مواقعها المسيطرة فى القطاع العام والجهاز الحـكومى ابان الستينات ، فى الأعمال والمشروعات الخاصة والمشتركة مع رأس المـال الأجنبى(٧) .

ويتفق ط . ث . شاكر (ميشيل كامل) مع المقولات السابقة ، من أن الدولة النـاصرية عبرت عن نظام « رأسـمالية الدولة الوطنية » الذى تقوده جماعة حاكمة وقيادات بيروقراطية وفنية تلعب دور البديل المؤقت للرأسـمالية الخاصة ، الا أنها تمثل مصالح البورجوازية عموما دون أن تعبر عن المصالح العضوية المباشرة لأى من أجنحتها المختلفة ، وتمارس نوعا من الوصاية على مجموع مصالح الرأسمالية الوطنية وتحكم لصالحها بهدف الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسـمالى(٨) .

اما محمـود حسين فيرى أنه لم تكن توجد امكانات متاحة أمام رأسمالية

الدولة النــاصرية للانتقال الى الاشتراكية ، وانه لا يوجد فارق جوهرى بين نظام رأســمالية الدولة ونظام الرأســمالية التقليدية حتى فى ظل الدولة النــاصرية ، ويبرر حسين ذلك بما يلى(٩) :

أولا : أن نمو ملــكية الدولة وما تمارسه « بورجوازية الدولة » من سيطرة فعلية على أدوات الانتاج هى ظاهرة عالمية لا ينبغى الخلط بينها وبين الاشتراكية ٠

ثانيا : أن نقل حقوق الملــكية رسميا وقانونيا لا يعنى فى ذاته تغييرا فى علاقات الانتــاج ، اذ أن وســائل الانتــاج المؤممة قد تخــدم اما زيادة الاســتغلال للطبقة العــاملة أو تؤدى الى تحريرها تبعــا للســمات الطبقية للدولة ، وفى حالة مصر فان وسائل الانتاج المؤممة عمدت من خلال سيطرة (البورجوازية البيروقراطية) الى « قهر » الطبقة العاملة ٠

ثالثا : وأخيرا فانه بالنســبة للطبقة العاملة لا يوجد فارق هام بين الاستغلال على يــد الرأســمالية التقليدية أو ذلك الذى تمارسه رأســمالية الدولة ٠

ويتفق « فؤاد عجمى » مع حسين فى أن الدولة النــاصرية تكشف عن معضلات نموذج رأســمالية الدولة الذى ظهر فى بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال ، فقد بدت رأســمالية الدولة منتصرة فى الستينات وأدت وظائف مترابطة : « الاندماج فى الاقتصاد الرأســمالى العالمى » ، استقلال نسبى أكبر للدولة ، توسع العمــالة وسياسات التشــغيل ٠٠٠ الخ ، وتوافرت عوامل غير اقتصادية ساعدت على نجاحها « الظاهرى » ومنها : بروز مبدأ القومية والحماس الوطنى للتطلع الى آفاق التقدم ٠ غير أن رأســمالية الدولة عانت أخيرا من مصاعب رئيســية : ففى الداخل واجهت ظاهرة « الطبقة الجديدة » ، وفى الخارج دخلت فى أشكال جديدة من « التبعية » ، وهو ما أدى الى التحول الى الرأســمالية التابعة(١٠) ٠

وطبقـا لهذه الرؤية فان النظام النـاصرى لم يشـأ فى أوج ازدهاره فى منتصف الستينات أن يتقدم بخطى أكثر عمقا نحو اليسار وما يستلزمه ذلك من ضرب مصالح « الطبقة الجديدة » واطلاق المبادرات المستقلة الشعبية للعمال والفلاحين ، ويفسر ذلك بوجود « حدود موضوعية » للنظام و« الطبيعة الطبقية » له والتى أعطت له ملامح « البونابرتية » حيث توفرت لديه الحرية فعلا للاختيار بين حلفائه من الشرائح والقوى الاجتماعية ، وكذلك قدرة الدولة الناصرية على انتهاج عدد من الخطوات فى نفس الوقت(١١) ، على أن هزيمة سنة ١٩٦٧ حدت من قدرة الدولة ومن اسـتقلالها ازاء القـوى والشرائـح الاجتماعية المختلفة مما أتاح لعناصر « بورجوازية الدولة » أن تستحوذ على سـلطة الدولة التى قدمت من جانبها تنازلات اجتمـاعية تمثلت فى بعض أوجهها فى تقلص بناء المساكن الشعبية من ٣١ر٣٠٠ وحدة سكنية عام ٦٢/١٩٦٣ الى ٢٠ر٥٠٠ وحدة عام ٦٥/١٩٦٦ ، الى أقل من ٣٥٠٠ وحدة فى عام ١٩٦٨(١٢) ٠

ومن بين التنـازلات أيضا الغاء الحراسـات التى فرضتها لجنة تصفية الاقطاع ، عقب الهزيمة بشـهر واحد فقط ، على ٨٨ فردا ممن فرضت عليهم من مجموع ٣٣٤ حالة توالت تصفيتها حتى بقيت ٢٥ حالة فقط عندما تولى السادات الحـكم(١٣) ٠ ويستند (عجمى) الى ما ورد فى مذكرات سيد مرعى من أن السنوات الثلاث اللاحقة للهزيمة شهدت تأرجح الدولة النـاصرية بين مهمتين : « استمرار الثورة » و « ازالة آثار العدوان » ، وقد فضلت الدولة النـاصرية الشعار الثانى الذى عنى التركيز على المسألة الوطنية ، ومن ناحية أخرى تنازع الدولة النـاصرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية اختياران أسـاسيان : استمرار الثورة وما يعنيه من تعميق التحـولات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية ، والاتجاه نحو « الدولة العصرية » كما ورد فى بيـان ٣٠ مارس ومـا يشير اليـه من التركيز على « الادارة العمليـة » و« ترشيد » القطاع العام ، وفى حين كان أنصار الشعار الأول قادرين على احراز بعض الانتصارات الا أن المواجهة حسمت لصالح أنصار الشعار الثانى على حد قول مرعى(١٤) ٠

ويتفق غالى شكرى أيضا مع « الاتجاه الطبقى » فى تحليل رأسمالية الدولة النــاصرية وقد سماها « رأسمالية الدولة الوطنية » ، وانطلاقا من تحليل تناقضـاتها الطبقية ـ الاقتصـادية ، فلا يمكن اعتبارها من قبيل « التحول الاشتراكى » ، ويدلل على ذلك بقوله أن « الميثاق الوطنى فى جوهره دستور رأسـمالية الدولة الوطنية ، كما كان الاتحاد الاشتراكى تنظيمها السياسى »(١٥) .

ومن ناحية أخرى فان الخطـة الخمسـية لم تكن خطـة جذرية للتنمية الشاملة ، « لم تكن قط خطة التحول الاجتماعى الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة رأسـمالية ، ولكنها « رأسـمالية الدولة الوطنية »(١٦) .

ومن الواضـح أن الكتــاب المـاركسيين القائلين برأســمالية الدولة الناصرية لم يحسموا « الطبيعة الطبقية » للدولة النــاصرية وللجماعة التى تحتل قمتها ، ويعود ذلك فى أحد الأسباب الى عدم اهتمامهم بتقديم خريطة اجتماعية مفصلة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى عامة ، ولبنية الســلطة النــاصرية ، ومن ثم تشخيص هوية الشريحة الاجتماعية التى نمت وتصاعد نفوذها فى الســتينات ، وهذا ما أدى الى تضــارب واضــح ، مثــال ذلك ما ذهب اليه محمود عبد الفضيل من التأكيد على أن الشريحة الوسطى من « البرجوازية » هى التى شكلت بالفعل المصدر الرئيسى لسلطة عبد الناصر ، وليس « البرجوازية الصغيرة » اذ أن الشريحة الوسطى من البرجوازية هى التى شكلت قلب النخبة الحاكمة .

ويميز بينها وبين ما يســميه « المورد الاحتياطى » الذى أمـد الجماعة الحاكمة وغيرها بالعناصر التكنوقراطية والبيروقراطية(١٧) .

هنــاك طائفة أخرى من الكتاب الماركسيين رأوا أن الدولة الناصرية تعبر عن « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، ويلاحظ أن مضمون المفهوم من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يختلف عن الفكرة الأساسية

فى مفهوم رأسمالية الدولة والذى يقوم على التحليل الطبقى ، فحسب مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية مثلت ثورة يوليو الحلقة الثالثة من هذه الثورة ، ثورة عرابى (الحلقة الأولى) ، وثورة ١٩١٩ (الحلقة الثانية) ، ومن حيث الأصول الطبقية يذهب أصحاب المفهوم الى أن ثورة يوليو قادتها « البرجوازية الوسطى والصغيرة » ولم تشارك « الطبقة العاملة » وأحزابها الاشتراكية العلمية فى تحقيقها ، واستمر حرمانها من الاشتراك فى السلطة الناصرية حتى بعد التأميمات الكبرى ، وظلت علاقات الانتاج وأسس الملكية ونمط النمو فى الاطار الرأسمالى « الوطنى »(١٨) .

ويتفق أصحاب المفهوم مع مقولات رأسمالية الدولة فى وجود حدود تاريخية للدولة الناصرية انتهت بها الى حد ما حدث فى سنوات السبعينات وحتى الآن ، فقد عجزت عن تصفية الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية الرجعية السابقة عليها تصفية جذرية ، وحاربت الفكر الاشتراكى العلمى وقوى اليسار ، بجانب أنها ظلت أسيرة لعبة التوازن التوفيقية(١٩) .

غير أن عددا آخر من الكتاب الماركسيين وغير الماركسين يختلفون مع مفهومى رأسمالية الدولة والثورة الوطنية الديمقراطية بخصوص الحدود التاريخية للناصرية ومسار آفاقها المستقبلية ، وان اتفقوا مع المضمون الاجتماعى ـ الطبقى والاقتصادى ، فقد رأى هؤلاء امكانية محتملة لانتقال التجربة الناصرية الى الاشتراكية ، ومعنى ذلك أنهم لا يرون ما حدث فى الستينات تجسيدا لتحول اشتراكى ، وانما يضعون شروطا ان تحققت حدث هذا التحول .

فقد انتشر الحديث فى بعض الكتابات السوفيتية وداخل أوساط الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الكتلة الاشتراكية حول « الطريق غير الرأسمالى » للنمو وحول امكانية التحول الى الاشتراكية دون قيادة شيوعية لتجربة التنمية ، فى حالة اعتماد الزعماء الوطنيين لحركات التحرر على « النظام العالمى للاشتراكية »(٢٠) .

ويعبر ابراهيم سعد الدين عن ذلك النوع من « التنمية اللارأسمالية » الذى أخذت به الدولة الناصرية والذى قام على أساس حركة التأمينات الواسعة التى قادت الى انشاء القطاع العام ، وتصفية الرأسمالية الكبيرة ، فضلا عن حرمان « الرأسمالية الخاصة » من مزاولة نشاطها فى أكثر من قطاع من القطاعات القيادية فى الاقتصاد ، غير أن قضية السلطة لم تكن محسومة لصالح تحالف القوى صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى(٢١) .

ويطرح أنور عبد الملك رؤية مماثلة ، فمن رأيه أن بناء رأسمالية الدولة فى مصر كان حلا لأزمة تطور رأسمالى معوق بشدة ، وهى تتشابه فى ذلك مع ثورة الميجى فى اليابان ، ولكن فى حين انتهت الأخيرة الى تسليم الجزء الأساسى من النشاط الانتاجى لرأس المال الخاص ، فان حالة مصر كانت واعدة بمصير مختلف . فقد كانت تجربة رأسمالية الدولة الناصرية كعملية بناء موجهة للتطور القومى تشكل مرتكزا للانطلاق نحو الاشتراكية ، رغم الأعباء المتزايدة لمديرى وموظفى رأسمالية الدولة(٢٢) .

على أن اسماعيل صبرى عبد الله يؤكد أن الدولة الناصرية كانت فى مرحلة انتقال الى الاشتراكية طالما أن السلطة كانت قد انتقلت الى تحالف قوى الشعب العامل(٢٣) .

ويتفق معه عمرو محيى الدين من حيث أن التحولات الاقتصادية التى أحدثتها ثورة يوليو أدت الى اعادة توزيع الثروة على الطبقات الدنيا بهدف حماية وتوسيع حقوقها ، وأتاحت لها امكانات الحراك الاجتماعى لأعلى من خلال فرص تحسين الدخل والتعليم والعمل ، كمؤشرات للوضع الطبقى ، بجانب المكتسبات السياسية للعمال والفلاحين ، وذلك يعنى تحولا الى الاشتراكية أو ما أطلق عليه « اشتراكية الدولة »(٢٤) .

٢ ـ الأساس العملي لرأسمالية الدولة المصرية :

ظهرت دراسات أخرى ركزت على رأسمالية الدولة فى مصر من خلال الاهتمام بالنواحى العملية والتجريبية أكثر من النظرية والطبقية للمفهوم ، ومن ذلك وصف « كوبر » للنظام الناصرى بأنه يعبر عن أربعة ملامح أساسية هى(٢٥) : أنه نظام « شعبوى » ويعبر عن نمط رأسمالية الدولة وعن تكريس قيادة الدولة للنمو الاقتصادى وهيمنتها على حركة التطور الاجتماعى « الدولنة » "Estatism" ، وأخيرا فانه تبنى استراتيجية «تنموية قومية » ٠

ففى مجال الاستهلاك والاستثمار على سبيل المثال أدت الدولة دورا كبيرا حتى أصبحت ليس « الرأسمالى الأكبر » فقط ، وانما صاحب المصدر الأول لرأس المال ٠ ذلك أن حرص الدولة الناصرية على احتواء مطالب ومصالح متناقضة ـ بجانب ضعف التنظيم السياسى الذى أنشأته ـ أدى الى عدم قيام النظام ببناء قاعدة لقوة سياسية مستقلة تستطيع التغلب على انعكاسات اعتماده فقط على السياسة الاقتصادية الاستهلاكية التوزيعية كأداة تعوض ضعف التنظيم السياسى ، حتى هذه السياسة أخفقت فى تحقيق أهداف التنمية بفعل نواقص التجربة الداخلية والضغوط الغربية والأمريكية خاصة مما أوصلها الى أزمة خانقة بعد ١٩٦٥ توجت بهزيمة ١٩٦٧ ، كما حرصت الدولة الناصرية على احتواء واستيعاب الشرائح الصغيرة من الطبقة الوسطى والعليا من الطبقة العاملة بجانب أشباه البروليتاريا من خلال اشباع احتياجاتها الاستهلاكية ، وهكذا تميز البناء الناصرى بثلاثة معالم أساسية منذ بداية الستينات وحتى حرب يونية ١٩٦٧(٢٦) :

أولا : دخل الاقتصاد المصرى فى أزمة حادة عام ١٩٦٥/٦٤ ، حيث واجه فجوة بين المدخرات والاستثمارات وفجوة النقد الأجنبى التى هددت التنمية بالتوقف ، وهذا أوصله الى حالة الركود ٠

ثانيا : أنجزت الثورة المصرية مكاسب اقتصادية واجتماعية شعبية استفادت منها الجماهير مقارنة بتجارب دول أخرى نامية ٠

ثالثا : أظهرت الثورة انحيازا اجتماعيا واضحا لصالح صغار الفلاحين ومتوسطى الملاك فى الريف وحولت الفائض الزراعى الى الدولة ، وفى الصناعة حققت مكاسب لبعض العمال ، وكان هناك توسع ملحوظ فى المستويات العليا والدنيا من البيروقراطية ٠

وهكذا وضعت هزيمة ١٩٦٧ النظام الناصرى أمام أحد خيارين أو توجهين : التوجه الشعبى أو التوجه التنموى ، وانتصر أصحاب التوجه التنموي الفنى من الشريحة الوسطى الجديدة والتكنوقراط ممن أممت ممتلكاتهم وفى هذا الاطار جاء التحول الذى قاده السادات(٢٧) ٠

أما « ووتربرى » فانه ينطلق من فشل سياسة احلال الواردات فى الستينات وما أدى اليه من تنمية تابعة فى السبعينات ، ويركز على أثر المتغيرات الخارجية على الدولة فى عهدى عبد الناصر والسادات ، وعلى حد قوله فقد نشأ فى الستينات « تحالف ثلاثى » مكون من ثلاثة فاعلين أساسيين :

« البرجوازية البيروقراطية » كنخبة استراتيجية ، والعسكريين ، والسوفييت ، وطوال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٢ سادت استراتيجية احلال الواردات وكان هناك اعتماد كبير على الاتحاد السوفيتى فى تصدير القطن والمنتجات الأخرى ، مقابل قروض السلاح وبناء المصانع ، بينما ظلت مصر الناصرية تعتمد على الدول الرأسمالية فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة والسلع المصنعة ، ومن هنا عانت من « ازدواج التبعية » : « تبعية » للسوفييت فى المساعدات الفنية للمشروعات الجديدة وفى خدمة الديون ، و« تبعية » للأسواق الرأسمالية العالمية فى تمويل العجز التجارى الناجم عن نقص حصيلة النقد الأجنبى منذ أواخر الستينات(٢٨) ٠

ومن هنا فان التحول الى الانفتاح الاقتصادى والتنمية التابعة للسوق الرأسمالية العالمية لم يكن ناتجا عن ضغوط خارجية عربية كما يرى « ووتربرى » ، ولا كان بسبب ضغوط جماعات المصالح من الرأسمالية المحلية ، وانما يعتبر الاثنان بمثابة عوامل مسهلة أو مساعدة ، وان الجذور

الحقيقية للتحول كانت كامنة في قلب سياسة احلال الواردات وطبيعة التنمية الناصرية على حد قوله ، وتبدل التحالف الثلاثى للدولة الناصرية بتحالف ثلاثى آخر فى عهد السادات : الولايات المتحدة والشركات متعدية الجنسية كشركاء خارجيين ، ورأسمالية الانفتاح ، وكبار المسئولين من التكنوقراط والبيروقراطيين(٢٩) ٠

وحول « الطبقة » أو « التشكيلة الطبقية » التى سيطرت على السلطة السياسية يرى عبد الباسط عبد المعطى أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ مثلت الظرف التاريخى الذى أتاح للجناح التجارى المالى من « البورجوازية المصرية » حسم الصراع حول السلطة السياسية نهائيا لصالحها ، الأمر الذى فتح الباب واسعا لتأثير العوامل الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية ، كى تعيد صياغة ملامح « البنية الطبقية » للمجتمع(٣٠) ٠ ويعتبر عادل غنيم أن فشل « رأسمالية الدولة الناصرية » أدى بجانب الضغوط الداخلية والعربية والدولية الى تراجع الوظيفة الاقتصادية للدولة فى عهد السادات لتتحول من مؤسسة اجتماعية منتجة الى أكبر مؤسسة استهلاكية فى المجتمع بفعل التوسع الهائل فى الاستهلاك العام المدنى والعسكرى ، وأضحت دولة الانفتاح وسيطا ماليا بين رأس المال المحلى ورأس المال الدولى(٣١) ٠ ومما يدل على تحول الدولة المصرية فى السبعينات وما بعدها الى المستهلك الأكبر أن نسب الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى ارتفعت من ٤٨ر٧٪ عام ١٩٧٦ الى ٦٢ر٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ (بالأسعار الجارية) ، ويدل ذلك على ازدياد موارد الدولة واستخدامها فى مجال اعادة توزيع الدخل القومى لصالح طبقات معينة ٠ كذلك زاد مجموع الإستهلاك العام من حوالى ٣ر٢ مليارات جنيه الى نحو ٥ر٩ مليارات عام ١٩٨١ ، أى أنه ارتفع فى أربع سنوات فقط بنسبة ٨٤٪ تقريبا(٣٢) ٠ وتعود هذه الزيادة الضخمة الى التوسع الكبير فى أجهزة الدولة وبصفة خاصة أجهزة الأمن (الأمن المركزى ومباحث أمن الدولة) والقضاء (انشاء محاكم دائمة لأمن الدولة ومحاكم القيم وتوسع اختصاصات المدعى « الاشتراكى ») ، وفى القوات المسلحة وأجهزة الاعلام ٠

٣ ـ أداء الدولة الاقتصادى الاجتماعى : مؤشرات عامة

سوف يركز الباحث هنا على بعض المؤشرات الاحصائية الكمية الدالة على دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى والتى تعبر عن طبيعة التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنخبة الحاكمة والقوى المسيطرة على جهاز الدولة فى مصر من رسمية وغير رسمية خلال الفترة موضع البحث . فقد أدى اختلاف التوجهات الأيديولوجية والسياسية فى عهد عبد الناصر عن تلك التى سادت فى عهد السادات وبصفة خاصة منذ توطيد سلطته بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وبعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، الى تأثر أدوار ووظائف الدولة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية بالتوجهات سالفة الذكر وبالتغيير والتحول الذى طرأ عليها فى المراحل المختلفة سواء فى الخمسينات والستينات من جهة أو السبعينات ومشارف الثمانينات من جهة أخرى .

وقد تأثرت سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ما سبق ، أى التحولات والتغيرات فى الجوانب الداخلية ، بما طرأ من تغير وتبدل فى السياسة الخارجية لمصر وتحالفاتها الدولية .

ومن هنا سوف يقتصر الباحث على بعض من أهم المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى ، ففى المجال الاجتماعى هناك مؤشرات معدل النمو فى الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وتوزيع الدخل على الشرائح المختلفة من السكان ، ونسب الزيادة فى الدخول النقدية والحقيقية ، أما المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى فمن أهمها معدل السيطرة على التراكم الرأسمالى ، وحجم الانفاق الاستثمارى العام ودور التمويل الأجنبى بالمقارنة بحجم المدخرات القومية ، وما تمثله الديون من دلالة بالنسبة للتبعية والاعتماد على الخارج .

أولا ـ المؤشرات الدالة على دور الدولة الاجتماعى :

يثير دور الدولة فى مجال توزيع الدخل القومى على الفئات والشرائح

الاجتماعية المختلفة قضية العدالة الاجتماعية ومدى تحقيق الدولة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ للأهداف والغايات الأساسية المتعلقة بهذه القضية ، وسوف نقتصر هنـــا على تحليل الدلالات الاجتمـــاعية ، من حيث الآثار التوزيعية لسياسات الدخول واعادة توزيع الثروة القومية من خلال الآليات التى أقدمت عليهــا الدولة خــلال الســـنوات ١٩٦١ ـ ١٩٨١ ، لأرقام واحصاءات توزيع الدخل القومى من جانب ، وان كان التركيز على الفترة محل الدراسة لا يمنع من ايراد احصـــاءات توزيع الدخل فى الخمسينات كأساس للمقارنة من جانب آخر ٠

ويمكن الربط هنـا بين معدلات ازدياد الدخل القومي ونسب زيادة متوسط الدخل الفردى بين ســنوات الخمسينات والستينات والسبعينات ، فقــد ازداد الدخل القومى للبــلاد بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٠ بنسبة ٢٩٪ للفترة ككل أى بمعدل نمو ســـنوى بلغ حوالى ٦٪ تقريبــا ويرجع ذلــك بالأساس الى سياسات الثـــورة فى تمصير المصالح الأجنبية ونقل ملكيتها الى المؤسسة الاقتصادية التى شكلت نواة القطاع العام ، وكذلك الأخذ لأول مرة بمبدأ التخطيط وادخال الخطة الصناعية للسنوات الثـلاث (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) ٠ وبالنسبة لتوزيع هذا الدخل على الأفراد طوال السنوات الخمس (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠) نلاحظ أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد تحسن تحسنا طفيفا الا أنها سجلت نموا ملحوظا رغم ازدياد النمو السكانى الذى بلغ أكثر من ٣٪ سنويا ، فقد ارتفع متوسط الدخل السنوى للأفراد بنسبة ١٥٪ فى السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ أى بنسبة نمو تقدر بـ ٣٪ سنويا(٣٣)٠

أما اذا أردنا التفصيل فى هــذه الاحصاءات فيمكن القـــاء الضوء على تقديرات توزيع الدخل الفردى فى مصر حسب الشرائح الداخلية ، ويمكن الاستعانة هنــا بالأرقام التى أوردتها بعثة التجارة البريطــانية التى زارت مصر فى عام ١٩٥٥ رغم الطابع التقريبى الــذى غلب عليها بشــأن توزيع الدخل الفردى فى مصر طبقــا لمجموعات الدخل المختلفة ، ويوضح الجدول التالى هذه التقديرات ٠

جدول رقم (٢) تقديرات توزيع الدخل الفردي في مصر حسب الشرائح الدخلية (لعام ١٩٥٥)

الشريحة الدخلية (فئة الدخل السنوي بالجنيه المصري)	العدد النسبي لاصحاب الدخول فى كل فئة	النصيب النسبي لكل فئة فى توزيع الدخل القومى
أكثر من ١٥٠٠ جنيه	٪١	٪١١
من ٦٠٠ الي أقل من ١٥٠٠ جنيه	٪٣	٪١٩
من ٢٤٠ الي أقل من ٦٠٠ جنيه	٪١٦	٪٣٦
من ٩٦ الي أقل من ٢٤٠ جنيه	٪٢٠	٪١٦
من ٤٨ الي أقل من ٩٦ جنيه	٪٦٠	٪١٨

المصدر :

U.K. Board of Trade, *Report of U.K. Trade Mission to Egypt, the Sudan and Ethiopia* (London : 1955), p. 51.

وعلى الرغم من الطابع التقريبى وغير الدقيق لهذه التقديرات ، الا أنها تظهر مدى التفاوت الشديد بين فئات الدخل السنوى للأفراد وبالتالى « عدم العدالة » فى توزيع الدخل القومى ، فرغم ضآلة حجم قمة فئات الدخل السنوى فى مصر (١٪ من مجموع الفئات فقط) الا أنها استحوذت على ١١٪ من توزيع الدخل القومى ، فاذا جمعنا هذه الفئة التالية لها لوجدنا أن ٤٪ فقط من مجموع فئات الدخل التى تستأثر بـ ٣٠٪ من اجمالى توزيع الدخل القومى ، على حين أن الغالبية الكبرى من هذه الفئات (٦٠٪) كانت تحصل على أقل من ربع الدخل القومى (١٨٪) وهذا يوضح التفاوت الشديد بين قمة هرم فئات الدخل القومى وقاعدة الهرم .

ورغم الزيادة السنوية فى متوسط الدخل السنوى للأفراد فى السنوات الخمس التالية (١٩٥٥ - ١٩٦٠) والتى سبقت الاشارة اليها ،

فان هذه النسبة لا تعنى تقارب الفوارق بين قمة هرم توزيع الدخل حسب الفئات وقاعدته(٣٤) .

غير أن صورة توزيع الدخل قد تغيرت تغيرا كبيرا بدءا من عام ١٩٦١ الذى شهد التأميمات الكبرى ومجموعة السياسات والقرارات والاجراءات التى هدفت الى احداث تغيير جذرى فى ملامح الصورة الكلية لتوزيع الثروات والدخول فى المجتمع المصرى ، ومن أهم القوانين والاجراءات التى كانت لها آثار توزيعية هامة فى مجال نمط توزيع الثروات والدخول ما يلى(٣٥) :

١ ـ قانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦١ الخاص بتوزيع أرباح الشركات التى توزع على المساهمين والموظفين والعمال ، ويقضى بتخصيص نسبة ٧٥٪ للمساهمين ، ٢٥٪ للعمال والموظفين .

٢ ـ قانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦١ والذى يقضى بسريان التوزيع السابق للأرباح على الشركات المساهمة والتوجيه والضمان ومحدودة المسئولية بالنسب سالفة الذكر فى القانون (١١١) .

٣ ـ قوانين الاصلاح الزراعى فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٩ بتخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية الى مائة فدان ثم خمسين فدانا .

٤ ـ قرار بقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦١ المتعلق بوضع حد أعلى للمرتبات بحيث لا يجوز أن يزيد عن خمسة آلاف جنيه سنويا .

٥ ـ قانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية على الايراد العام ويهدف الى رفع سعر الضريبة فى الشرائح العليا بحيث يصل الى ٩٠٪ من الايراد الكلى الصافى على كل ايراد يزيد عن عشرة آلاف جنيه .

٦ ـ قانون رقم (١٧٧) لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم (١٤٩) شركة تشمل جميع المصارف وشركات التأمين .

٧ ـ قانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ملكية الأفراد

فى (١٥٩) شركة ، بحيث لا يجوز لأى شخص طبيعى ، أو معنوى ، أن يملك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المذكورة فى الجدول المرفق بالقانون ، ما تزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه ، وتؤول ملكية الأسهم الزائدة الى الدولة .

٨ - قانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦١ الخاص باعفاء المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعى من نصف الأقساط والفوائد المستحقة عليهم .

٩٩ - قانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦١ الخاص بفرض ضريبة تصاعدية على العقارات المبنية وتصل هذه الضريبة الى ٤٠٪ من القيمة الايجارية السنوية ، بالنسبة الى المساكن التى تزيد فيها قيمة الايجار الشهرى للحجرة السكنية عن ثلاثة جنيهات بالقانون .

١٠ - قانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل ، بحيث لا يزيد عن (٤٢) ساعة فى الأسبوع .

١١ - قانون تخفيض ايجارات المساكن ، وذلك بالاعفاء من أداء الضريبة العقارية والضريبة الاضافية الأخرى المتعلقة بها ، اذا كان متوسط الايجار الشهرى للحجرة السكنية ، لا يزيد عن ثلاثة جنيهات .

هذا فضلا عن صدور عدد من قرارات فرض الحراسة على منشآت تجارية وصناعية مملوكة للأفراد وعقارات بنية وأراضى زراعية وأموال سائلة وأسهم وسندات ، لم تشملها قوانين التأميم السابق .

أدت السياسات والقوانين والاجراءات سالفة الذكر الى تحولات هامة فى خريطة توزيع الدخل القومى وفى تحسن نصيب الفرد السنوى من الدخل وتقلص النصيب النسبى لشرائح الدخل العليا من الدخل القومى لصالح ازدياد النصيب النسبى لشرائح الدخل المتوسطة والدنيا ، فمن ناحية نجد أن معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد ارتفع من ٢٪ سنويا بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٣ر٦٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى رغم

زيادة السكان(٣٦) . ومع أن هدف مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات لم يتحقق بسبب تعثر خطط التنمية بعد عام ١٩٦٥ ونتيجة الأزمات الاقتصادية التى سبقت الاشارة اليها ، الا أن الزيادة فى دخل الفرد ولو بنسبة قليلة يعد حدثا جديدا فى التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر : « اذ قدرت لجنة التخطيط القومى أن نسبة زيادة الدخل القومى (أسعار عام ١٩٥٤) أى باستبعاد أثر تغير النقود ، لم تتجاوز ٥ر١٪ خلال الفترة ١٩١٣ ـ ١٩٥٧ وهى نسبة تعادل نسبة نمو السكان ، ومن ثم لم يتغير دخل الفرد تغيرا يذكر (فيما عدا فترات ارتفاع ثمن القطن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى والحر بالكورية) »(٣٧) .

وقد شهدت سنوات الستينات زيادة حقيقية فى الأجور ، فبين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٥ ، ارتفعت الأجور النقدية بنسبة ٣١٪ فى المتوسط (٥٪ سنويا) ، والأجور الحقيقية بمعدل ١٩٪ (٣٪ سنويا) ، بينما اقتصرت زيادة الانتاجية على ١٢٪ . وزادت معدلات الأجور فى بعض القطاعات ، ففى قطاع الزراعة زادت الأجور النقدية بنسبة ٤٧٪ فى المتوسط (٨ر٧٪ سنويا) والأجور الحقيقية ٣٣٪ فى نفس الفترة ، (أى بنسبة زيادة ٥٥٪ سنويا)(٣٨) .

ويلاحظ أن احصاءات توزيع الدخل فى مصر فى سنوات الستينات ما تزال تتميز بالطابع التقريبى شأنها فى ذلك شأن احصاءات الخمسينات ، فرغم الزيادة فى الأجور النقدية والحقيقية الا أن نمط توزيع الدخول والثروات شهد بعض التفاوت ، فبالنسبة لسكان الحضر كان نصيب خمس السكان (٢٠٪) حوالى ٥٪ فقط من دخل الحضر ، بينما بلغ نصيب ٢٪ من الشريحة العليا حوالى ٢٢٪ من الدخول الحضرية فى عام ١٩٦٠ ، ومن هنا يرى البعض أن توزيع الدخول على المستوى القومى تميز بأن ٤٠٪ من السكان الأعلى دخلا حصلوا على حوالى ٧٥٪ من الناتج القومى الاجمالى ، فى حين بلغ نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا ٢٥٪ من الناتج القومى

الاجمالى وهذا يعنى نمو دخل السكان الأعلى دخلا (٤٠٪) لم يتأثر بما حدث لدخول النسبة الباقية من السكان (٦٠٪)(٣٩) .

وتقترب احصائية أخرى من الصورة الأخيرة ، فقد ازداد نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا من ١٨٪ من اجمالى الدخل القومى فى بداية الخمسينات الى ٨ر٢٩٪ عام ١٩٧٢ ، بينما انخفض نصيب الـ ٣٠٪ من ذوى الدخول المتوسطة انخفاضا طفيفا من ٥ر٣٨٪ الى ٣٧٪ خلال نفس الفترة على حين تراجع نصيب الشريحة العليا من السكان والتى تشكل ١٠٪ من ٧ر٤٣٪ من الدخل القومى الاجمالى فى بداية الخمسينات الى ٢ر٢٣٪ عام ١٩٧٢(٤٠) .

ورغم ارتفاع معدلات النمو السكانى التى تبتلع أية زيادة فى الناتج القومى ، فقد سبق ذكر أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد سجل زيادة حقيقية خلال سنوات الخطة بحوالى ٢ر٢٠٪ (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، أى بنسبة ٤٪ سنويا فى المتوسط(٤١) .

بيد أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد شهد نموا سالبا فى الأعوام التى تلت الخطة وخاصة فى أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ (٨٠ر٪ ، ٦٠ر٤٪ ، -٥ر١٪ ، ٦ر٤٪) على التوالى ، فى حين شهد ارتفاعا طفيفا بنسبة ٩ر٢٪ فى عام ١٩٧١ و ٦ر١٪ فى عام ١٩٧٣ و ٨ر٪ فى عام ١٩٧٣(٤٢) .

وفضلا عما قامت به الدولة من تدخل للتأثير فى التوزيع الأولى للدخل القومى من خلال اعادة توزيع الثروات وتحديد الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأرباح والمرتبات والمكافآت فانها أقدمت أيضا على اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل من خلال الأدوات المالية المختلفة ، مثال ذلك دور النفقات العامة (فضلا عن الضرائب) فى اعادة توزيع الدخل .

وتنقسم التحويلات التى تقوم بهـا النفقات العـامة الى « تحويلات مباشرة » وهى تلك التى تهدف الى تحويل جزء من القوة الشرائية عن طريق اعطاء المستفيد دخلا نقديا ، والى « تحويلات غير مباشرة » ، وهى تلك التى يحصل المستفيد منهـا على سلعة أو خدمة مجـانية أو بـ « أثمان معانة » بما يقل عن نفقة عوامل الانتـاج . وتسمى الأخيرة بالاعانات السلعية أو الدعم العينى وتهدف الى تحقيق أمرين(٤٣) :

(أ) تخفيف العبء عن الفئات محدودة الدخل .

(ب) عـدم ارتفـاع أسعار بقية السلع فى المجتمع ، بالنظر الى أن مجموع السلع الرئيسية يمثل مؤشرا هاما تقاس عليه بقية الأسعار ، ومن ثم يجرى التأثير فى المستوى العام للأسعار .

وبالاضافة الى ما سبق ، أقدمت الدولة فى الخمسينات والستينات على التدخل لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لحماية حقوق المستأجر ضـد تعسف المالك ، وبما يهدف الى تخفيض ايجارات المسـاكن لتخفيف أعبـاء المعيشة على الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل على نحو ما سلف ذكره ، هذا فضـلا عن دور القطـاع العـام فى مجال انشـاء الوحدات السكنية الجديدة ولا سيما فى مجال الاسكان الاقتصـادى والاسكان الشعبى للأسر محدودة الدخل وزادت نسبة الاسكان الاقتصادى بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بنحو ٧ر١٠٪ ، على حين انخفضت الوحـدات السـكنية من نوع الاسـكان فوق المتوسط بنسبة ٩ر٤٣٪(٤٤) .

وقد أدت سياسات الدولة فى مجـال اقـرار الحقوق والمزايا العينية المقررة للعاملين منـذ عام ١٩٦١ الى رفع مستوى الدخول الحقيقية للعـاملين (ويقصد بالمزايا العينية الاجازات مدفوعة الأجر ، التـأمين ضد الحوادث ، صاحب العمـل فى التأمينـات الاجتماعية والتى ارتفعت من ١ر١٠٪ فى عام ١٩٥٩ الى ٥ر١٣٪ عام ١٩٦١ مقـابل حصة العـامل التى أصبحت ٧٪ من الأجر المدفوع ، ثم رفعت هـذه الحصص مرة أخرى فى مارس ١٩٦٤

لتصير حصة صاحب العمل ٢٣٪ مقابل ١٠٪ للعامل · وتظهر أهمية المزايا العينية بالنسبة للأجور والمرتبات اذا حسبنا النسبة المئوية لها من اجمالى الأجور والمرتبات ، فقد بلغت هذه النسبة فى فروع النشـــاط الاقتصادى الستة (الصـــناعات التمويلية ، التشييد والبنـــاء ، التجـارة والمطـاعم والفنادق ، النقل والتخزين والمواصلات ، التمويل والتـــأمين والعقارات ، خدمات المجتمع العـــامة والخدمات الاجتماعية والشخصية) حوالى ٢٢٪ من اجالى الأجور والمرتبات فى هذه القطاعات فى المتوسط(٤٥) ·

أما عن علاقة سياسات توزيع الدخل بتقدير نسبة السكان تحت خط الفقر ، فقد قام سمير رضوان بدراسة تطور هذه النسب فى الريف المصرى فقط طوال الفترة ١٩٥٩/٥٨ حتى ١٩٧٥/٧٤ ، وطبقا لدراسته فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر عـــام ١٩٥٩/٥٨ ٣٥٪ ، من اجمالى سكان الريف ، نقصت الى ٢٦ر٨٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، غير أنها عادت الى الزيادة مرة أخرى لتبلغ ٤٤٪ عام ١٩٧٥/٧٤ بفعل السياسات المحابية لمصـــالح أغنيـاء الفلاحين والرأسماليين الزراعيين فى الانفتاح ، وقد قدرت النسبة على أساس حســـاب تكلفة الحد الأدنى للمعيشة فى مجال الطعـــام والملبس والمسكن(٤٦) ·

وفيما يتعـلق بتقدير « حد الفقر » ، الـذى يشكل فاصلا بين الحد الأدنى للتمتع بالضروريات وما هو دون ذلـك ، بالنسبة لسكان الحضر ، فقد حدد سعد الدين ابراهيم هذا الحد على أساس مراعاة أن مستوى مراعاة أن مستوى المعيشة الحضرى يتطلب زيادة تقـــدر بـ ٣٠٪ من تكلفة المعيشة عن مثيلتها فى الريف وذلـك لمواجهة احتياجات الحيـــاة فى المـدن وخاصة فى مصروفات الاسكان والانتقال ، وتوصل الى أن نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر تبعا لاحصاءات الأمم المتحدة بلغت ٣٠٪ من اجمالى سكان الحضر فى عام ١٩٥٩/٥٨ لكنها انخفضت الى حوالى ٢٧ر٨٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، وعادت للارتفاع بنسبة ٣٤ر٥٪ فى عام ١٩٧٥/٧٤(٤٧) ·

ويعتمد اقتصاديون آخرون فى تقــدير حجم توزيع الدخل القومى ونسبة فئات وشرائح الدخل منه على بحوث ميزانية الأسرة بالعينة من ناحية نسب النصيب النسبى للانفــاق الأسرى لــكل من قطــاعى الحضر والريف حسب شرائح الدخل ويستدلون من ذلك على حدوث ازدياد فى الفجوة بين سكان الحضر والريف لصالح سكان الحضر الذين ازدادت متوسطات دخولهم بحوالى مرتين بالنسبة لســكان الريف فى مجموعات ثلاث من الســـنوات هى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، ويبين الجدول التالى النسب الآتية :

جدول رقم (٣) توزيع الأنصبه النسبية للانفاق الأسري بين سكان الحضر والريف للسنوات (١٩٥٨/١٩٥٩/١٩٦٤/١٩٦٥ . ٧٤/١٩٧٥)

السنوات الانصبة النسبية لفئات الدخل	١٩٥٨/١٩٥٩		١٩٦٤/١٩٦٥		١٩٧٤/١٩٧٥	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
٤٠٪ الاقل دخلا	١٧ر٦	١٦ر٤	١٩	١٦ر٥	١٨ر٨	١٨ر٣
٦٠٪ الاقل دخلا	٣٤ر٢	٣٠ر٩	٣٥ر٢	٣١ر٢	٣٥ر٥	٣٤ر٤
٣٠٪ الفئة المتوسطة	٣٧ر٧	٣٨ر٧	٣٧ر٢	٢٨	٣٧ر٨	٣٨
١٠٪الاعلي دخلا	٢٨ر٠	٣٠ر٤	٢٧ر٤	٣٠ر٨	٢٦ر٧	٢٧ر٦

المصدر : Issawy, " Interconnections between Income Distribution and economic Growth..." , Op. Cit., p. 106.

غير أن أسلوب الاعتماد على الانفاق الأسرى لتقــدير الأنصبة النسبية لفئــات الدخل المختلفة من الدخل القــومى وتوزيع نصيب سكان الحضر والريف من توزيع الدخل يكتنفه عــدد من الصعوبات لعل من أهمهــا :

أولا : ان انفاق الأسرة يعتبر مؤشرا غير ذى دلالة على الدخل الحقيقى لفئات

الدخل وخاصة أن الانفـاق سواء على السلع الضرورية أو الكمالية ونسبته الى الدخل يختلف بين الأسر الفقيرة والغنية ، هـــذا فضلا عن أن نسب الانفـاق على الضرورى والكمالى لم تظهر فى الجدول السـابق · وثانيا : ان سكان المناطق الحضرية يمكن تقـدير أحجام دخولهم فى ضوء حصولهم على دخول منتظمة · وان كان ذلك ظاهرا فقط بالنسبة لمن يحصلون على رواتب ودخول منتظمة ويعملون فى وظائف محددة الدخل ، ومن هنـــا يصعب الحصول على نصيب الفئات العليا والدنيا من الدخل القومى اعتمادا على مثل هذه الاحصاءات ·

وفى ضوء الانتقادات السابقة لجأ عدد آخر من الاقتصاديين الى تقدير آخر وهو حساب نسب الزيادة فى معدلات نمو النـــاتج القومى الاجمالى بالمقـــارنة بمعـــدلات الزيادة فى متوسط الدخل الســـنوى للأفـــراد وهى اتجاهات عامة وفى سنوات مختارة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فى اطار نقص المعلومات عن السلاسل الاحصـــائية الزمنية طويلة المـدى ، ويبين الجدول التـــالى نسب الزيادة السنوية فى الدخل القومى مقارنة بنسب النمو فى الدخل السنوى للأفراد ·



جدول رقم (٤) نسب النمو فى الدخل القومى (١٩٥٢ - ١٩٧٩) مقارنة بنسب الزيادة فى دخول الافراد (باسعار عام ١٩٥٢/١٩٥٣)

السنة	الدخل القومى بملايين الجنيهات	الزيادة السنويه %	الدخل السنوى للافراد بالجنيه	الزيادة السنوية %
١٩٥٢/١٩٥٣	٨٠٦	-	٣٧ر١	-
١٩٥٥/١٩٥٦	٨٨١	٢ر٣	٣٧ر٧	٠ر٤
١٩٥٩/١٩٦٠	١ر٠٩١	٤ر٦	٤٢ر٦	٢ر٦
١٩٦٤/١٩٦٥	١ر٤٨٠	٥ر٩	٥٠ر٧	٣ر٢
١٩٦٩/١٩٧٠	١ر٧٤٦	٣ر٠	٥٣ر٢	٠ر٨
١٩٧٦	٢ر١٣٧	٣ر٢	٥٨ر٣	١ر٣
١٩٧٩	٢ر٧٤٢	٧ر١	٦٦ر٨	٣ر٦

المصدر :

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat.*, Op. cit., p. 210.

غير أن الأسلوب الاحصائى الأخير لا يعد هو الآخر مؤشرا ذا دلالة على التغير فى توزيع الدخـــل فيما يتعلق بالفترة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينـــات على الأقل والتى شهدت تغيـــيرات اقتصـــادية واجتماعية عديدة مثـــل بدء تحصيل الدولة لايرادات قنـــاة السويس وانتعاش تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية وحصيلة البترول ، ممـــا كان له تأثير كبـــير على نسب توزيع الدخل القومى بين الأفـــراد ، وأحدثت خللا فى مصداقية استخدام مؤشرات ومعـــاملات حســـابية معينة بحيث لا تصلح للقياس ، فعلى سبيل المثال هناك صعوبة فى الاستناد الى مؤشرات نصيب كل من الأجور وعوائد حقوق التمـــلك فى توزيع الدخل القومى لأن جزءا كبيرا من عوائد حقوق التملك يذهب الى الخزانة العـــامة للدولة (مثـــل فائض وحدات القطـــاع العام وحصيلة البترول وقنـــاة

السويس وتحويلات المصريين بالخارج) بجانب أن هذه العوائد تجمع بين أصحاب النشاط الخاص ومالكى رأس المال والذين يحققون أرباحا أو ريوعا من مشروعاتهم وممتلكاتهم الخاصة مع دخل الدولة من ايراداتها السيادية.

ومن هنا لجأ بعض الباحثين الى مؤشرات أخرى منها مقارنة نسب النمو لمعدلات الأجور النقدية بأسعار المستهلكين لمعرفة التغير فى أحوال المعيشة ، وفى هذا الاطار قدم أحمد السمان دراسته عن توزيع الدخل القومى فى مصر وتوصل الى أنه رغم ارتفاع متوسط الأجر النقدى فى الاقتصاد ككل من ١٦٤ جنيها عام ١٩٧٣ الى ٣٨٩ر٧ عام ١٩٨٠ أي بزيادة تقدر بحوالي ١٣٠ر٠٪ للفترة كلها ، وبمعدل نمو سنوى ١٣ر٢٪ فان الرقم القياسى لأسعار المستهلك (على أساس عام ١٩٦٧/٦٦ كسنة أساس) قد ارتفع من ١٢٠ر٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٢٩١ر٩٪ عام ١٩٨٠ . ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بنسبة ١٤٢٪ خلال نفس الفترة وبمعدل تغير سنوى بلغ ١٣ر٥٪ فى المتوسط ، أى بما يفوق قليلا نسبة الزيادة فى الأجور النقدية(٤٨) .

على أن الاعتماد على الأجر النقدى وزيادته السابقة لا يدل دلالة حقيقية على الزيادة فى الأجور الفعلية ، فعلى العكس من الزيادة السابقة فى الأجور النقدية نجد أن متوسط معدل الأجر الحقيقى هبط هبوطا طفيفا من ١٦٤ جنيها (عام ١٩٧٣ كسنة أساس) الى ١٦١ جنيها عام ١٩٨٠ بأسعار عام ١٩٧٣ ، فاذا علمنا أن الناتج المحلى الاجمالى كان ينمو بمعدل سنوى بلغ ٩ر١٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ بأسعار عام ١٩٧٥ ، نجد أن هذا المعدل فاق كثيرا حتى معدل الزيادة فى الأجر النقدى غير ذى الدلالة كما سبق ، ولذلك فانه تفوق كثيرا على معدل نمو العمالة أو الأيدى العاملة التى بلغ معدل نموها السنوى ٣ر٢٪ فقط بين عامى ٧٣ و ١٩٨٠ (أى من ٨ر٨٥٩ر٠٠٠ مليون عامل الى ١١ر٠٥٦ر٠٠٠ مليون) وترجع الزيادة القليلة الى نمط الاستثمار



الانفتاحى الذى يركز على مشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، بجانب تقلص دور الدولة فى خلق فرص عمل جديدة(٤٩) ٠

ويدل ذلك على هبوط نصيب الأجور فى اجمالى الناتج القومى من ٤ر٥٠٪ عام ١٩٧٣ فى مقابل ٦ر٤٩٪ لعوائد حقوق التملك الى حوالى ٣٠٪ فى مقابل ٧٠٪ لكل منهما عام ١٩٨٠(٥٠) ، مع أخذ التحفظ السابق فى الاعتبار على هذا المؤشر ٠

وهناك مؤشر آخر هام وهو نصيب الأسر من اجمالى الدخل العائلى ، وتقديرات الدخل العائلى المتاح على المستوى القومى ، وتدل الأرقام على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح للأسرة على المستوى القومى من ٤٩٨ جنيها عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٧١٨ جنيها عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة تقدر بـ ٢ر٤٤٪ على المستوى القومى ، غير أن هذه الزيادة تعد غير ذات دلالة لأنها تجمع كل الأسر بغض النظر عن التفاوت الحاد فى الدخول العائلية ، فرغم ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح لأفقر ١٠٪ من الأسر من ١٠٢ الى ١٥٧ جنيها بزيادة تبلغ ٩ر٥٣٪ ، الا أن نصيبها النسبى من اجمالى الدخل العائلى يشكل نسبة محددة تزيد بقليل ٢٪ ، وارتفع ارتفاعا طفيفا من ٠٤ر٢٪ الى ١ر٢٪ خلال نفس الفترة(٥١) ٠

أما الأسر التى تشكل ٥٠٪ من المجموع الاجمالى وهى من ذوى الدخول المنخفضة فقد زاد متوسط دخلها الحقيقى المتاح من ٢٢٩ جنيها الى ٣٣٣ جنيها بارتفاع طفيف فى حصتها النسبية من اجمالى الدخل العائلى من ٠٣ر٢٣٪ الى ١٩ر٢٣٪ خلال الفترة ذاتها (٧٥/٧٤ - ١٩٨٢/٨١) ، بينما زاد متوسط الدخل الحقيقى لأغنى ١٠٪ من الأسر من ١٦٥٤ جنيها الى ٢٦٠٤ جنيها ، مما يعنى زيادة نصيبها النسبى فى اجمالى الدخل العائلى المتاح من ٢ر٣٣٪ الى ٢ر٣٦٪ ، الأمر الذى يشير

الى زيادة تركز الدخل فى أيـدى الأسر الغنيـة ٠ أما أغنى ٥٪ من أسر المجتمع فقد زاد متوسط الدخل المتـاح لهـا بنسبة ٦ر٧٧٪ للفترة كلهـا وبالتـالى ارتفع نصيبهـا النسبى من ٥ر٢٢٪ الى ٧ر٢٧٪ بين السـنوات ٧٤/٧٥ ـ ١٩٨٢/٨١ ، وزادت حصتها النسبية فى اجمالى الدخل العائلى المتـاح بأكثر من ٢٣٪ عما كانت عليه فى عـام ١٩٧٥/٧٤ ، وبالنسبة لأغنى ١٪ من الأسر والتى حصلت على ١٧٪ من اجمالى الدخل العائلى المتاح عام ١٩٨٢/٨١ بعد أن كانت نسبتها ٥ر٩٪ فقط عام ١٩٧٥/٧٤ ، وهذا يدل على أن نصيب أغنى ٥٪ من أسر المجتمع صـار يزيد عن نصيب أفقر ٥٠٪ من الأسر بأكثر من ١٩٪ (٧ر٢٧٪ مقابل ١٩ر٢٣٪)(٥٢) ٠

وتعكس البيانات السـابقة دلالات معينة حول نمط توزيع الدخل القـومى فى مصر ونصيب أصحاب الدخـول بفئـاتهم المختلفة ، ويمكن استخلاص هذه الدلالات على النحو التالى :

١ ـ عكس التغير فى توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، فى السـنوات الخمسينات والستينات ، الدور التدخلى للدولة سواء فى تصفية القوى التقليدية مثـل كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الـكبيرة وبعض المتوسطة وكذلك استيلاء الدولة على الشركات والبنـوك والهيئات الأجنبية فيما عرف بالتمصـير ، أو فى خلق فرص عمـل جديدة واعطاء مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للفئات الدنيا والوسطى بجانب تنظيم النشاط الاقتصادى فى مجال الانتاج بخلق قطـاع عام كبير يقود التنمية ويسيطر على وسائل الانتاج الكبيرة أو التوزيع مثل فرض سياسة التسعـير الجبرى على السلع والمنتجات وانتهـاج التخطيط المركزى ، مع تثبيت أسعار السلع والمنتجـات الأساسية وعـدم السماح باطلاق قوى العرض والطلب وما يعنيه من ارتفـاع الأسعار وتركهـا لتحكم آليـات السوق ٠

وهذا ما أدى الى ارتفاع نصيب الفئـات « الأقل دخلا » فى توزيع

الموارد والدخل القومى ، وانخفاض نصيب الفئة « الأعلى دخلا » بنسب كبيرة ، على حين انخفض نصيب الفئات الوسطى توزيع الدخل القومى انخفاضا طفيفا بفعل سياسة الدولة الناصرية فى التحكم فى الحد الأقصى من الدخول والأرباح والحوافز وغيرها ٠

٢ - حدوث تفاوت كبير بين دخول الفئات العليا والدنيا وتدهور مستوى معيشة وانفاق الفئات الدنيا لصالح الزيادة فى دخول الفئات العليا بشرائحها المختلفة من التشكيلة الانفتاحية المتميزة التى هيمنت على الحياة الاقتصادية فى اطار الانفتاح ويعود ذلك الى آليات سياسة الانفتاح مع تفكيك تحكم القطاع العام فى النشاط الاقتصادى الداخلى والخارجى والغاء التسعير الجبرى على السلع والخدمات التى ينتجها أو يستوردها القطاع الخاص المحلى والمشترك والأجنبى ، وعدم اقدام الدولة على احداث التوازن بين الأجور الثابتة خاصة والأسعار عامة ٠

٣ - غير أن ما سبق كان استخلاصا من الأرقام سالفة الذكر والتى استطاع الاقتصاديون الوصول اليها ، بينما هناك ظواهر عديدة حدثت فى سنوات السبعينات وما تزال مستمرة حتى الآن وان قلت حدتها ، ومن أهم هذه الظواهر زيادة دخول وأجور بعض الفئات الدنيا مثل العمال الزراعيين والحرفيين وعمال البناء وخدم المنازل والعاملين فى مجال الخدمات من المشتغلين بالتجارة وأعمال الوساطة بمختلف ألوانها مثل الأنشطة المالية والنقل والاتجار فى السلع المستوردة والتخزين والسياحة والأنشطة غير المشروعة مثل التهريب والاتجار فى العملة والسوق السوداء وغيرها ، كما ترجع الزيادة فى الدخول أيضا الى الهجرة الى الدول النفطية الخليجية ٠

وهنا يمكن ابداء بعض الملاحظات :

(أ) ان ما حدث من ازدياد دخول بعض الفئات الدنيا كان فى مجال

الدخل المطلق ، أى زيادة دخولهـا فى ذاتها فى سنوات السبعينات والثمانينات عن الستينات ، بينما لا يعنى ذلك زيادة فى مركزها النسبى فى سلم توزيع الدخول أو تحسنا فى نسب توزيع الدخل بحيث يؤدى الى تضييق الفجوة بينها وبين دخول الفئات العليا .

(ب) ان التحسن فى مستوى الدخل الحقيقى لفئات الدخل الدنيـا لا يعود أو لا يرتبط بالضرورة بسياسة الانفتـاح الاقتصادى ، ذلك أن ظاهرة الهجـرة الى الدول العربية الغنية ارتبطت أساسا بزيادة أسعار النفط زيادات كبـيرة عقب حرب أكتوبر ومع نهـاية الثمانينات بسبب الحرب بين العراق وايران ، وكان من الممكن للدولة المصرية حتى فى اطار سياسة الانفتـاح تقييد ظاهرة الهجرة ، كما أن انتهاج سياسة تشجيع القطـاع الخاص وتقليص تدخل الدولة فى الاقتصـاد وفى توزيع الموارد لا يعنى بالضرورة تشجيع الهجـرة للعمـل فى الخارج ، وبنفس المنطق لا يمكن الافتراض بأن دولة ما تتبنى سياسة للتخطيط المركـزى والتنمية الموجهة لا تشجع الهجرة الى الخارج .

بعبـارة أخرى فان هجرة المصريين العـاملين فى الدول العـربية لم ترتبط بسياسة الانفتـاح سوى من الناحية الزمنية مثلما الحال بالنسبة لزيادة حصيلة البترول ، ولكن سياسة الانفتاح أدت الى تسهيل التحويلات الى الداخل وبالتالى ارتفاع دخول المهاجرين من خلال المزايا التى قدمتهـا مثل تخفيف القيـود المفروضة فى الستينات على الهجرة وتعـديل سعر الصرف لصالح المهاجرين ، والتوسع فى تطبيق نظـام الاستيراد بدون تحويل عملة(٥٣) .

ومن هنـا فان تحسن دخول فئة المهـاجرين من أصحـاب الدخول الدنيا واستمراره يتوقف أساسا على ظاهرة خارجية هى أساسا واحتمالات استمرارها أو توقفهـا واردة وهو ما حدث بالفعل بعودة أعـداد ليست بالقليلة من العاملين بالدول العـربية ، بسبب انخفاض أسعار البترول

وبسبب تشبع سوق العمل بهذه الدول واستكمال فورة التشييد والبناء بها ٠

ومن ناحية أخرى فان ارتفاع أجور من عملوا بالداخل من الفئات الدنيا ولم يسافروا يرجع فى أحد أسبابه الى قلة عرض العمل من فئات معينة مثل الحرفيين بسبب الهجرة وهو سبب لا يرجع الى سياسة الانفتاح بالضرورة ، ولكن هناك أسبابا أخرى تعود الى هذه السياسة مثل تشجيع أنشطة الخدمات والتجارة فى مجال الاستيراد والتصدير وتشجيع القطاع الخاص عموما(٥٤) ٠

(ج) وأخيرا فان التحسن فى دخول بعض الفئات الدنيا يعود فضلا عن ارتفاع أجورها النقدية الى تثبيت أسعار كثير من السلع الضرورية فى اطار سياسة الدعم ، وهو تحسن مؤقت وظرفى ولا يمكن ضمان استمراره فى ضوء تخلى الدولة تدريجيا عن دعم السلع والمنتجات الأساسية وقبل ذلك اقدامها على الغاء التسعير الجبرى ، مما يعنى ازدياد الفجوة بين دخول الفئات الدنيا المستفيدة ودخول الفئات العليا وحيث سوف يكون يكون الغاء الدعم انقاصا لما تحقق من زيادة فى دخولها ٠

ثانيا ـ المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى :

هناك أدوات وآليات اقتصادية محددة تستطيع الدولة من خلالها السيطرة على مصادر التكوين الرأسمالى ، ويمكن لها توليد الفائض الاقتصادى من عوائد العمل والانتاج وتوجيهها الى مجالات الاستثمار المختلفة لتجديد فنون الانتاج وخلق مجالات انتاجية جديدة والتوسع فى الأنشطة الانتاجية القائمة ٠

وهناك مصادر معروفة لتكوين الثروة القومية وتوليد رؤوس الأموال الثابتة والجارية اللازمة للتنمية ، ومن أهم هذه المصادر الصناعة والزراعة وحركة رأس المال النقدى الموجود فى النظام المصرفى والتجارة

والخدمات ، وتتفاوت هـذه المصـادر من حيث الأهمية ومن حيث حجم ما تولده من انتـاج ومن فائض ، والأهم من حيث مدى سيطرة الدولة عليها وعدم اخضاعها لشروط التبادل الدولى ولآليات السوق الرأسمالية العالمية وعلاقات التبعية ، فمن المعروف أن مصادر الانتاج المادية من زراعة وصـناعة ونتيجة وجود مكوناتها ومقومات تطويرها فى الداخل أو على الأقل توفر امكانية تحكم الدولة فى شروط تشغيلها ، فانها تمكن الدولة من محاولة الاعتماد على الذات فى تشغيل وتطوير هـذه المصادر ، بينما أن مصادر توليد الثروة القومية التى تعتمد على عوامل خارجية أو داخلية ولا تستطيع الدولة التحكم فيها وفى استمرارها ، فانهـا تؤثر على قدرة الدولة فى استغلال هذه الموارد لأغراض التنمية المختلفة .

١ - الدولة والسيطرة على التراكم :

وفى عجالة أستعرض هنـا فى اطار مقارن دور الدولة فى السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية وزيادة التكوين الرأسمالى اللازم للتنمية والتوسع فى الأنشطة الانتـاجية المختلفة بين الستينات والسبعينات ، فقد بلغت نسبة التكوين الرأسمالى أو معـدل نمو التراكم فى سنوات الستينات حوالى ٣٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بينما انخفضت بنسبة كبـيرة فى السبعينات وخاصة منـذ منتصف السبعينات وحتى السـنوات الأولى من الثمانينات الى حوالى ٨ - ٩٪(٥٥) رغم زيادة الدخل القومى من عوائد البتـرول وتحويلات المصريين بالخارج وقناة السويس والسياحة والقروض والمعونات الخارجية .

وقد اعتمدت الدولة النـاصرية فى توليـد التـراكم الداخلى بصفة أساسية على الفوائض المولدة من القطاع العـام المملوك للدولة ، وأخذت اتجاهات التكوين الرأسمالى مسارا يسعى لاعادة تشكيل الهيكل الانتاجى عن طريق التوسع فى قطاعات الانتاج المادى مثل الزراعة والصناعة والنقل

والتجارة والتوزيع ، وتحقيقا لهـذا الغرض اتجهت الدولة الى الاستثمار فى مشروعات صناعية وزراعية ضخمة كالبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم والرى واستصلاح الأراضى والكهرباء ٠٠الخ ٠ وهو ما أدى الى أن تساهم قطاعات الانتاج المادى بالنسبة الكبرى فى توليد الناتج والدخل ، والى أن تتمكن الدولة من السيطرة على اعادة تجديد قوة العمل من خلال اعادة توزيعها بين القطاعات بما يوفر لها فرص عمل ويرفع من طاقتها الانتاجية ٠

غير أن الدولة المصرية فى السبعينات ، بتخليها عن سيطرتها على شروط التراكم الرأسمالى وعن استخدام مصادر الانتاج المادية للاستثمار فى الزراعة والصناعة لتجديد قوى الانتاج ذاتيا ، لم توجه جزءا هاما من دخلها القومى لعملية اعادة انتاج جديدة وقد عاد ذلك الى اعتمادها على مصادر ريعية لتوليد الدخل لا تتحكم فى الأغلب فى ضبطها أو توجيهها (البترول والتحويلات والسياحة وقناة السويس) ، بجانب توجيه الجزء الأكبر منها فى أنماط استثمار تهتم أساسا بقطاع الخدمات وتحسين المرافق الأساسية من طرق وكبارى واتصالات والاسكان الفاخر والادارى والمعيشى بجانب دعم سلع استهلاكية فاخرة عديدة ، وهكذا تم تشويه هيكل الاستثمار من خلال اعادة هيكلته لحساب القطاعات الاستهلاكية الخدمية وخاصة الخدمات غير المنتجة وهى أنشطة تحد من قدرة الاقتصاد على الانتاج ٠

وتوضح الاحصاءات دلالة ما حدث ، فعلى سبيل المثال تراجع الوزن النسبى للاستثمارات فى القطاعات السلعية « زراعية وصناعية منتجة » من ٥٩ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات فى الفترة ١٩٥٩/١٩٧١ الى ٤٥ر٤٪ فى السنوات ٧١ ـ ١٩٨٣ ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى نصيب الزراعة الذى انخفض من ١٩ر٣٪ الى ١٠ر١٪ خلال نفس الفترة ، وكذلك تراجع معدل الاستثمار فى الصناعة من ٢٨٪ الى ٢٢ر٣٪ فى نفس الفترة ٠

وفى داخل هذه القطاعات السلعية نفسها نلاحظ تناقص الأهمية النسبية للصناعات الكماوية والبتروكيماوية والمطاط من ٤ر٤٠٪ من جملة الاستثمارات فى السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ الى ١ر٢٠٪ فى الفترة ١٩٧٩/٧٤ ، وكذلك النصيب النسبى للصناعات المعدنية من ١ر٢٣٪ الى ٥ر١٩٪ فى نفس الفترة(٥٧) ٠

وبالنسبة للتنمية الصناعية أيضا فقد اضطردت بعد عام ١٩٥٢ فى مشروعات مجلس الانتاج وفى خطة التصنيع للسنوات الثلاث ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، ثم أعطت الخطة الخمسية الأولى دفعة كبيرة للانتاج الصناعى الذى زاد خلالها بنسبة ٩٪ كما زادت العمالة الصناعية بمقدار ٥ر٦٪ ونمت الانتاجية بنسبة ٥ر٢٪ سنويا ، وسجل الاستثمار الصناعى زيادة ملحوظة من ٣٤٪ من اجمالى الاستثمار فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ الى ٦ر٤٣٪ فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ رغم معوقات التنمية(٥٨) ، غير أن نصيب الاستثمار الصناعى من مجموع الاستثمار انخفض الى ٣٥٪ فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ ثم الى ٣٢٪ عام ١٩٧٥ ، و ٩ر٣١٪ عام ١٩٧٧ وتوالى انخفاضه بعد ذلك حتى وصل الى ٦ر١٧٪ فى عام ١٩٨٠(٥٩) ٠ غير أن نصيب الصناعة من جملة الانفاق الاستثمارى العام قد سجلت ارتفاعا من جديد فى المتوسط بالنسبة للفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٨ر٣٢٪ ولكن ذلك يعود بصفة أساسية الى اتجاه الدولة الى عمليات الاحلال والتجديد من أجل اعادة بناء القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ، وليس الى انشاء صناعات جديدة(٦٠) ٠

٢ - توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

يقصد بالانفاق الاستثمارى العام حجم الموارد المالية التى تخصصها الوحدات الادارية الحكومية ووحدات القطاع العام لمضاعفة الأصول الانتاجية الثابتة (مثل الانفاق على التشييد والبناء والعدد والآلات ووسائل النقل ٠٠٠ الخ) بغرض تنمية حجم الطاقات الانتاجية(٦١) ، ولهذا يعتبر

الانفاق الاستثمارى العام من أهم أدوات تدخل الدولة المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية وهو يعبر عن جملة المبالغ التى تعتمدها الدولة فى موازنتها العامة بغرض تنمية الاقتصاد القومى ٠

وقد أوضحت الاحصاءات أن الانفاق الاستثمارى العام الذى تقوم به الدولة يشهد ارتفاعا يكاد يكون مستمرا طوال السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ مما يعنى ازدياد هذا الانفاق حتى فى ظل سياسة الانفتاح التى عملت على تشجيع القطاع الخاص والاستثمار العربى والأجنبى ، ومن ناحية أخرى احتل هذا الانفاق نسبة كبيرة من اجمالى الانفاق الاستثمارى القومى (عام وخاص) لم تقل فى المتوسط عن ٩٠٪ حتى فى سنوات السبعينات وان كانت أهدافه والمشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى يتجه اليها قد اختلفت بين سنوات الستينات والسبعينات تبعا لاختلال التوجهات الأيديولوجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية بين العهدين ٠

فقد زاد حجم الانفاق الاستثمارى العام ازديادا ملحوظا من ٤ر١٧١ مليون جنيه فى عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٣ر٢٦٤ مليون فى سنة ٦٤/١٩٦٥ ، ثم الى ٥ر٣٥٥ مليون جنيه فى ٦٩/١٩٧٠ ٠ ووصل الى ٣ر١٨٧٣ مليون فى عام ١٩٧٧ ، وزاد الى ٥ر٦٢٨١ مليون جنيه فى عام ٨١/١٩٨٢(٦٢) ٠ ورغم هذه الزيادات المضطردة ٠ الا أن معدلات النمو السنوى للانفاق الاستثمارى قد تفاوت من فترة زمنية لأخرى ، فبينما بلغ متوسط النمو السنوى له فى الخطة الخمسية الأولى ٢٠ر١٤٪ الا أنه انخفض فى الفترة التالية ٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ الى ٢ر٢٪ بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ وتوقف الأخذ بنظام الخطط الخمسية كما هو معروف ، غير أن المتوسط عاد للارتفاع فى السنوات ٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٧ ليبلغ ٦ر٢٩٪ ، وزاد الى ٦ر٣٣٪ فى الفترة ٧٨ ـ ٨١/١٩٨٢(٦٣) ٠

أما عن البنود الرئيسية للانفاق خلال الفترات السابقة فقد تغيرت

من قطـــاعات لأخرى ، فبينما ركزت الخطة الخمسية الأولى على القطـــاع الصناعى عموما وزادت نصيبه من اجمالى الانفـــاق الاستثمارى العـــام (٢٦ر٩٪) وبلغ نصيب الزراعة (٢٢ر٨٪) ، على حين احتل قطـــاع النقل المواصلات المرتبة الثالثة (بنسبة ١٩ر٦٪) ، واستمر الحال نفس الترتيب فى الفترة ٦٥/٦٦ - ٦٩/١٩٧٠ (الصناعة ٢٩ر١٪ ، الزراعة ١٠ر٤٪ ، النقل والمواصلات ١٥ر٩٪) ، غير أن السنوات ٧٠/٧١ - ١٩٧٧ شهدت تغيرا ملحوظا فى البنود الرئيسية للانفاق الاستثمارى العام اتسمت بغياب الأخذ باطار تخطيطى متوسط أو طويل الأجل وكان من نتيجة ذلـك أن ركزت الدولة فى ظل سياسة الانفتاح على قطاع النقل والمواصلات وزادت نصيبه من جملة الانفاق الاستثمارى العام ، فقد احتل المرتبة الثـــانية (٢٥ر٦٪) بعد القطاع الصناعى (٢٨ر٤٪) على حساب قطاع الزراعة الذى هبط الى المرتبة الثالثة (٨ر٦٪ ، لاحظ أيضـــا هبوط نصيبه عموما من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام ، اذ كان يخصص له ٢٠ر٤٪ خلال الفترة ٦٥/٦٦ - ٦٩/١٩٧٠)(٦٤) ، ورغم أن القطـــاع الصـــناعى ظل محتفظا بمركزه الأول فى الفترة ٧٨ - ٨١/١٩٨٢ وبنسبة ٣٢ر٨٪ من اجمـــالى الانفاق الاستثمارى العام ٠ الا أن ارتفاع نسبته عن السنوات الســـابقة من جانب واستمراره فى المرتبة الأولى يعود بالأساس الى تخصيص هـــذه النسبة الكبيرة لعمليـــات الاحلال والتجديد بغرض اعادة بنـــاء القطاعات الرئيسية فى الاقتصـــاد القومى وليس لاقامة صناعات جديدة أو توسيع المشروعات الصناعية القائمة ، واستمر قطاع النقل والمواصلات فى المرتبة الثـــانية بنسبة ٢٠ر٨٪ ويعـــزى ذلـك الى اتجاه الدولة فى ظل سياسة الانفتاح الى القيام بمشروعات تطوير قنـــاة السويس فى الفترة السابقة (١٩٧٥ وما بعدها) ثم الاهتمام بتطوير البنية الأساسية من خدمات ومرافق لخدمة مقتضيات سياسة الانفتـــاح فى ضرورة توفير القـــاعدة الأســـاسية لتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى ، وأدى الاهتمام بالاسكان أيضـــا خاصة الاسكان الاستثمارى والفاخر الى أن يحتل قطـــاع الاسكان المرتبة

الثالثة (٣ر٩٪) بزيادة قدرها ٨ر٤٪ عن الفترة السابقة ثم تلاه قطاع الكهرباء بنسبة ١ر٧٪ ، ويتراجع القطاع الزراعى الى المركز الخامس بنسبة ٩ر٦٪(٦٥) .

ويمكن من ناحية أخرى ، الاستدلال على فقدان قدرة الدولة فى السيطرة على شروط تجدد الانتاج ذاتيا من خلال فحص النسبة الكبيرة للمصادر الريعية الأربعة أو ما يسمى بـ « الأربعة الكبار » فى الاقتصاد المصرى ، فى الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الأولى من الثمانينات وكنتاج لسياسة السبعينات ، فعوائد البترول الخام شكلت ٢ر٣٨٪ من اجمالى متحصلات الاقتصاد المصرى من عملات أجنبية يستخدمها لتغطية الواردات وخدمة الدين الخارجي ، كما أسهمت تحويلات المصريين من الخارج بحوالى ٦ر٢٨٪ من اجمالى المتحصلات بينما كان نصيب عائد قناة السويس يمثل ٧ر١٢٪ من المتحصلات وبلغ دخل السياحة نحو ٣ر٦٪ ، وذلك حسب احصاءات عام ١٩٨٢(٦٦) .

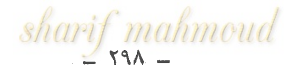
تحولت الدولة المصرية اذن من دولة تسيطر على مصادر التكوين الرأسمالى وتراكم رأس المال وشروط تجدد الانتاج الذاتى على أساس من التنمية المستقلة فى اطار التحول الاشتراكى فى الستينات ، وبحيث لم تمارس الضغوط الخارجية من السوق الرأسمالية العالمية تأثيرا حاسما على توجهات التنمية المستقلة باتجاه تغييرها كاملة ، وان كانت قد أثرت فى مجال المصادر الخارجية للتراكم من نقد أجنبى ومعونات وهو ما حدث من قطع معونة القمح الأمريكية ووقف القروض الغربية الميسرة وامتناع البنك الدولى عن اقراض مصر الناصرية بسبب السياسات التى تبنتها .. تحولت الى دولة ذات طبيعة ريعية « تعتمد على مصادر خارجية أو داخلية لا تستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها ، ولم ترغب فى توجيه عوائدها الى تجديد قوى الانتاج المادى فى مجال القطاعات السلعية المنتجة صناعية أو زراعية أو خدمية واستخدمتها بدلا من ذلك فى مجالات تشجيع

الارتباط التابع للغرب وفى اطار آليات السوق الرأسمالية العالمية مثل قطاعات التصدير والسياحة وتسهيل عمليات الاستثمار العربى والأجنبى ، بتحديث البنية التحتية التى تخدمه • وكذلك لتغطية أعباء الدين الخارجى ومعظمها مستحق لحكومات وهيئات رسمية دولية غربية (مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، اليابان •• الخ) بالاضافة الى بعض البنوك الغربية بصفة عامة والامريكية بصفة خاصة ، فضلا عن استعمالها فى شراء السلع والمنتجات المستوردة من الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة •

٣ ـ التمويل الأجنبى والديون كمؤشر على التبعية :

قدم عدد من الاقتصاديين نماذج قياسية عالجت أثر الاختلال الاقتصادى الخارجى والداخلى فى تقدير مدى تبعية اقتصادات البلدان النامية للنظام الرأسمالى الدولى واعتماد هذه الاقتصادات على القروض الخارجية كمصدر للتمويل الأجنبى للقيام بمشروعات التنمية وعلاج عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، وفى هذا الصدد تحدث هؤلاء عن ما يسمى بـ « نموذج الفجوتين » أى فجوة الموارد المحلية (الاستثمار ـ الادخار) وفجوة الموارد الخارجية (الواردات ـ الصادرات) والشروط الواجب توافرها حتى يمكن الاقتراب من النمو الذاتى أو الاعتماد على النفس ، ويتحاشى مصاعب وآثار التمويل الخارجى ومخاطر الافلاس(٦٧) •

وحسب النتائج التى توصل اليها أصحاب « نموذج الفجوتين » ، فانه اذا اتجه البلد الى الاقتراض الخارجى لكى يسد فجوة الموارد ، للمحلية ، يجب عليه كى يصل الى مرحلة النمو الذاتى ويستطيع أن يسدد أعباء ديونه الخارجية دون مشكلات ، أن يصل الى معدل للنمو يزيد عن متوسط سعر الفائدة الذى يقترض به • والشرط الضرورى هنا هو أن يكون معدل الادخار الحدى أعلى من معدل الاستثمار الذى يتحقق ، حتى



يستطيع البلد أن يتجنب النمو المستمر للديون ومصاعب تسويتها ويتخفف من عبء ديونه الخارجية .

وبتطبيق هـذا النموذج على الاقتصاد المصـرى لقياس تأثير عجز الصادرات عن تغطية الواردات من ناحية وانخفاض معدل الادخار مما يجعل الادخار غير كاف لتمويل مشروعات التنمية والتوسعات المطلوبة وعلاج عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجارى مما يضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج لتعويض نقص المدخرات الوطنية وبالتـالى ازدياد المديونية الخارجية التى تعد احدى الآليات الهامة للتبعية من حيث الخضـوع لشروط الحكومات والهيئات الدولية الدائنة فى الاقتراض والسداد واعادة جدولة الديون ..الخ سوف نجد أولا من من ناحية الميزان التجارى ، الذى يعبر عن الفـرق بين حصيلة الصادرات السلعية ورقم الواردات السلعية أن العجز فيه سـجل ارتفاعا ملحوظا ومستمرا منـذ عام ١٩٧٠ وحتى عـام ١٩٨١ بالنسبة للاقتصاد المصرى ، ففى عام ١٩٧٠ بلغ العجز فى الميزان التجارى المصرى ١٦٢ مليون جنيه فقط ثم ارتفع الى ٦٨٥ مليون جنيه عـام ١٩٩٧٤ وزاد الى مليار جنيه عام ١٩٧٥ ، ثم انخفض الى ٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، غير أنه قفز قفزة كبيرة فى عـام ١٩٧٩ ليصل الى ٣٤١٢ مليون جنيه وزاد فى عام ١٩٨١/٨٠ ليصل الى ٤٧٠٧ مليون جنيه(٦٨) .

وأدى ازدياد رقم الواردات السلعية والخدمية بمعدلات مرتفعة وصلت الى أربعة أمثالها بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ (١١٣٫٢ مليون جنيه ، ٥٣٠٤٫٤ مليون جنيه على التوالى) الى عدم تغطية الصادرات للواردات بنسب ازدادت ارتفاعا رغم ازدياد حصيلة الصادرات السلعية من ٧٠٨٫٩ مليون جنيه الى ٢٦٠٧٫١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، وهكذا فان نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من ٦٤٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ فى عام ١٩٨٠ .

وقد دفع التزايد فى عجز الميزان التجارى الى لجوء الحكومات المصرية المتعاقبة فى السبعينات الى تغطية هذا العجز عن طريق التوسع فى الاقتراض

من الخارج ، بجميع أنواعه طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل وتتمثل الأخيرة فى التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين وهى قروض تتصف بصعوبة سدادها وضخامة أعبائها مثل ارتفاع نسبة الفائدة عليها وضرورة سدادها عى مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوما ، ورغم ازدياد موارد مصر من العملات الأجنبية طوال سنوات السبعينات بفعل اعادة افتتاح قناة السويس وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وموارد السياحة وزيادة صادرات البترول ، مما كان يتوقع معه أن تقل حاجة البلاد الى الاقتراض الخارجى لتمويل عجز العملات الأجنبيه ، فان ما حدث كان عكس ذلك ، حيث زادت المديونية الخارجية بأرقام كبيرة بفعل ارتفاع القروض الخارجية. وسوف يذكر هنا بعض الاحصاءات الدالة على خطورة ازدياد المديونية الخارجية وكذلك عواقب الاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبى لتغطية عجز المدخرات المحلية ، فقد زادت الديون الخارجية طويلة الأجل (أكثر من ٥ سنوات) ، ومتوسطة الأجل (٣ ـ ٥ سنوات) دون حساب الديون قصيرة الأجل أو ديون صندوق النقد الدولى أو الديون العسكرية » من ١٦٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٨٠٨٦ مليون دولار عام ١٩٨١ بمعدل بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٣١٪(٧٠) . وتتضح دلالة خطورة ازدياد رقم المديونية الخارجية على المستحقة على مصر من عدة مؤشرات ، لعل من أهمها مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى والتى زادت من ٢٣ر٧٪ فى عام ١٩٧٠ الى ١٠٢٪ أى زادت عن الناتج المحلى الاجمالى ذاته وبمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ١٧٪ ، ومؤشرا آخر هو معدل خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى التى زادت من ٤ر١٪ عام ١٩٧٠ الى ١٨٪ عام ١٩٨١ بمعدل نمو سنوى فى المتوسط يبلغ ١٨٪ ، وهو الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تلجأ الى طلب اعادة جدولة ديونها والاجتماع مع المجموعة الاستشارية ثم نادى باريس واجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولى بهذا الخصوص منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٧ . والمؤشر الثالث هو معدل جدمة الدين (أقساط + فوائد) كنسبة من اجمالى صادرات

السلع والخدمات وحيث ارتفعت هذه النسبة من ٢٨٫٨٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٣٢٪ فى عام ١٩٨١ أى ما يقرب من ثلث حصيلة الصادرات(٧١) ٠

وهكذا نخلص الى أن انخفاض قيمة الصادرات لمواجهة ارتفاع أرقام الواردات وبالتـــالى العجز عن تغطيتها أدى الى عجز فى ميـزان المدفوعات المصرى وبصفة خاصة الميزان التجارى ، مما جعل الحكومة تتجه لسد فجوة الواردات ـ الصـــادرات باللجوء الى الاقتراض الخارجى المستمر رغم زيادة موارد مصر من العملات الأجنبية وخاصة منذ النصف الثانى من السبعينات وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة الديون الخارجية ٠

ويمثل عدم التناسب بين الادخار والاستثمار الفجوة الثانية ، وذلك أن تعادل الادخار مع الاستثمار يعتبر أحد العناصر الهـامة لتحقيق التوازن الاقتصادى العام ، بينما اذا كانت هناك فجوة بينهما فان الدولة تضطر الى تغطية عجز المدخرات للاستثمارات المطلوبة من خـــلال القـروض الأجنبية والاستثمارات الخارجية والتمويل بالعجـــز ، وفى مصر زادت قيمة عجز الادخار عن تغطيـــة الاستثمار من ٥٫٥٪ فى عـــام ١٩٧٢ الى ٨٫٦٪ فى عام ١٩٧٩ وزادت بعد ذلك عن ١٠٪(٧٢) مع بداية الثمانينات ٠

هوامش الفصل الخامس

(١) Ellen Kay Trimberger, Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru (New York : New Brunswick : Transaction, 1978), pp. 148-50, 163.

(٢) Ibid., pp. 164 - 6.

(٣) Ibid., p. 164

(٤) Perlmutter, Ibid., p. 127.
— Trimberger, pp. 159 - 160.

(٥) Dekmejian, Op. Cit., p. 146.

(٦) Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement", Op. Cit., pp. 90 - 4.

راجع أيضا ما قاله « دافيز » من عدم حدوث تغيير فى «البنية الطبقية» وعلاقات الانتاج ، حيث استبدلت ثورة يوليو المستويات العليا من البرجوازية بالعناصر الأدنى ، بينما بقى العمال والفلاحون على حالهم طبقيا ، ومن ناحية المؤثرات الخارجية ظلت الدولة الناصرية فى اطار تقسيم العمل الدولى السائد آنذاك من حيث الاعتماد شبه الكامل على تصدير القطن ، واستيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة لتحقيق التصنيع باحلال الواردات على حد قوله :

— Davis, Op. Cit., pp. 56-7.

(٧) Trimberger, Op. Cit., p. 167.

(٨) ط · ث · شاكر ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ ـ ١١٢ ·

(٩) Hussein, Class Struggle in Egypt..., Op. Cit., pp. 167-70.

(١٠) Ajami, Op. Cit., p. 484.

(١١) Ibid., p. 476.

(١٢) Ibid., p. 476.

(١٣) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، جـ٢ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨) ، ص ٥٣٠ ـ ٥٣٢ .

(١٤) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، جـ٣ ، نفس المصدر ، ص ١٩ ـ ٢١ .

(١٥) د. غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر (تونس : الدار العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٣) ، ص ٢٠٩ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

أنظر أيضا رأى عادل غنيم فى ذلك والذى يتصور أن الدولة الناصرية عبرت عن اكتمال رأسمالية الدولة الوطنية مع منتصف الستينات ، ثم ما لبثت هزيمة ١٩٦٧ أن أعلنت عن تحللها السريع ، لتتحول الى « رأسمالية الدولة التابعة » فى السبعينات ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(١٧) Mahmoud Abdel-Fadil, The Political Economy of Nasserism : A Study of Employment and Income Distribution Politics in Egypt, 1952 - 1972 (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980), pp. 123 - 4.

(١٨) يعبر عن هذه النظرة كل من :

ـ يفجينى بريماكوف ، ايجور بيليايف ، مترجم ، مصر فى عهد عبد الناصر ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، ص ٢٤٣ وما بعدها .

ـ د. محمد على الشهاوى ، مصدر سابق ، ص ٣٣ ـ ٣٨ ، ٤٢ ـ ٤٣ ، ٥٤ ، ٦١ .

ـ برنامج الحزب الشيوعى المصرى (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥).

(١٩) أنظر أيضا :

محمود أمين العالم ، « المعركة الثقافية فى مصر » ، دراسات عربية (بيروت : دار الطليعة) ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٣٧ .

(٢٠) أنظر فى ذلك ، بجانب ما سبق ذكره فى الجزء النظرى من الدراسة :

— J. Pennar, "The Arabs, Marxism, and Moscow", Middle East Journal, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968, pp. 439 - 46.

— International Meeting of Communist and Workers Parties in Moscow : Peace and Socialism (Prague, 1969), p. 28.

— Elizabeth Valkenier, "New Soviet Views on Economic Aid", Survey, No. 66, 1970, pp. 17 - 29.

(٢١) د٠ ابراهيم سعد الدين ، « التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس ـ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٥١ ٠

(٢٢) A. Abdel-Malek, Egypt : Military Society, Op. Cit., p. 317.

(٢٣) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ورقة مقدمة الى ندوة «ثورة ٢٣ يوليو ٠٠ قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» (القاهرة) ، ٣ ـ ٦ مايو ١٩٨٦ ، ص ٦ ـ ٩ ٠

(٢٤) د٠ عمرو محيى الدين ، د٠ سعد الدين ابراهيم ، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ ٠

(٢٥) M. Cooper, "Egyptian State Capitalism in Crisis : Economic Policies and Political Interests, 1967 - 1971, International Journal of Middle East Studies, No. 1, 1979, pp. 515 - 6.

(٢٦) Ibid., pp. 481 - 2.

(٢٧) Ibid., p. 516.

(٢٨) Waterbury, Op. Cit., pp. 28 - 9.

(٢٩) Ibid., pp. 123 - 31.

(٣٠) د٠ عبد الباسط عبد المعطى ، « التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر » ، ورقة مقدمة الى ندوة الاطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى ، ٢٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ الكويت : المعهد العربى للتخطيط ص ٩٢ ، نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٠٩ ٠

(٣١) عادل غنيم ، مصدر سابق ، ص أ ـ ج من مقدمة الجزء الثانى حول النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة (٧٤ ـ ١٩٨٢) ٠

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٣٣ ٠

(٣٣) Saad Eddin Ibrahim, "Social Mobility...", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Op. Cit., p. 382.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل راجع بيانات مصلحة الضرائب عن توزيع الدخل الخاضع للضريبة العامة على الايراد وتوزيع الثروات والدخول فى قطاع

ملكية العقارات السكنية ودرجة التركز لملكية الأسهم ، وتوضح جميعها مدى التفاوت فى توزيع الدخل القومى ، أنظر : د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى (بيروت : معهد الانماء ، ١٩٨١) ، ص ١٦٥ - ١٦٨ ، د. حسين الغمرى ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك فى ظل التحول الاشتراكى والتنمية الاقتصادية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ١٦٦ .

(٣٥) د. محمود عبد الفضيل ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٧١ .

(٣٦) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ... ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٢١ .

ويورد فتحى عبد الفتاح احصاءات سنوية حول زيادة متوسط الدخل السنوى للأفراد فقطاع الزراعة فقد زاد من ٨ر٧٪ عام ١٩٥٥ الى ٢ر٨٪ عام ١٩٥٧ (بأسعار عام ١٩٣٩) ثم زاد زيادة طفيفة عام ١٩٥٩ (٢ر٨٪) الى أن انخفض الى ٢ر٧٪ فى عام ١٩٦٢ بسبب أزمة نقص محصول القطن ، ثم عاد للارتفاع ليبلغ ٦ر٩٪ عام ١٩٦٤ ، أنظر : فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ، جـ٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥) ص ١١٩ .

(٣٩) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., p. 29.

(٤٠) Ibrahim El-Issawi, "Interconnections between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt Economic Development", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), Op. Cit., p. 101.

(٤١) Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., p. 383.

(٤٢) Ibid., p. 383 (Table 12. 1).

(٤٣) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى ... ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٥ . تقررت الاعانات السلعية على عدد من السلع المسماة بالرئيسية والاستراتيجية مثل رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز وتذكرة المواصلات ثم امتدت لتشمل القمح والدقيق الفاخر والزيوت المستوردة ، والسكر ، والذرة ، والعدس ، والأقمشة الشعبية ، بالاضافة الى

دعم مستلزمات الانتاج الزراعى من مبيدات وأسمدة وبذور ٠

(٤٤) نفس المصدر ، ص ١٨٠ ٠

(٤٥) أنظر جدول (٧ ـ ٧) ، فى نفس المصدر ، ص ١٨٢ ٠

(٤٦) Samir Radwan, The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt (Geneva : ILO, 1977), pp. 37-41, 42.

(٤٧) Ibid., pp. 384-5.

(٤٨) أحمد السمان ، توزيع الدخل الأومى فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٥ ٠

(٤٩) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ٠

(٥٠) نقلا عن :

د٠ رمزى زكى ، « التضخم وأحوال كاسبى الأجور » ، فى : د٠ جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور ٠٠ الحصاد ٠٠ المستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٧٨ ٠

(٥١) أحمد السمان ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨ ٠

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٧ ٠

(٥٣) د٠ جلال أمين ، « المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل فى مصر » ، اليقظة العربية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ ، ص ٩٩ ٠

وأنظر أيضا :

Waterbury, "The Soft State"..., Op. Cit., pp. 67-8.

(٥٤) من المهم الاشارة الى أن توسع أنشطة الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية لا يضمن استمرار التحسن فى دخول الفئات الدنيا من المشتغلين بهذه الأنشطة استنادا الى قلة عائرها وكثرة العاملين بهم وتزاحمهم اليها مما يؤدى الى تخفيض أجورهم وهو ما حدث بالفعل فى منتصف الثمانينات مثل انخفاض حصيلة العملة الصعبة المتاحة للاستيراد والارتفاعات المتوالية فى أسعار السلع الأساسية والكمالية أدى الى غلبة حالة من الركود العام على حركة الأنشطة التجارية والخدمية ، كما ان ما رددته السلطة من احتمالات « تسرب » ثمار الانفتاح الى دخول الفئات الدنيا بما يؤدى الى

تحسنها لم يحدث فى الواقع بسبب ان النشـاط الاستثمارى الانفتاحى لم يؤدى الى خلق فرص عمل كثيرة ، وتوجيه شريحة الانفتاح جزءا هاما من دخلها الى الاستهلاك الترفى والابداع فى البنوك الأجنبية بالخارج ، ولمزيد من التفاصيل أنظر : د. جلال أمين ، المصدر السابق ، ص ١٠١ _ ١٠٢ .

(٥٦) د. سعد حافظ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ _ ٢٦١ .

(٥٧) نفس المصدر ، ص ٢٦١ .

(٥٨) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ... ، مصدر سابق ص ٣٩ _ ٤٠ .

(٥٩) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., p. 165, 194.

(٦٠) د. صلاح الدين فهمى محمود ، أثر الانفاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ _ ٤١٠ ، يوليو _ أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٩٣ _ ٩٤ .

(٦١) د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، مصـدر سابق ، ص ٥٦ .

(٦٢) نقلا عن : د. صلاح الدين فهمى محمود ، مصـدر سابق ، ص ٨٤ .

(٦٣) نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(٦٤) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠ _ ١٩٧٩ .

(٦٥) نقـلا عن : د. صـلاح الدين فهمى محمود ، مصـدر سابق ، ص ٩٤ _ ٩٥ ، ورغم زيادة الانفاق الاستثمارى العام فى سنوات السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ ، الا أن صعوبات معينة حالت دون أن يحقق أقصى نتـائج ممكنة له ومن أهم هذه الصـعوبات ان نقص النقـد الأجنبى الموجه لاستيراد المعدات الاستثمارية حال دون استكمال المشروعات الاستثمارية ، نقص المدخرات المحلية الموجهة الى الانفاق الاسـتثمارى العـام مما أدى الى اللجوء للقروض الخارجية ، موجة التضخم التى رفعت من قيمة هذا الانفاق دون أن تعنى ارتفاعا فعليا فى أرقامه بالمقارنة بأسعار عام ١٩٧٠ مثلا كسنة

أساس ، ولمزيد من التفاصيل أنظر : د٠ رمزى زكى ، مصدر سابق ، ص ٥٧ ـ ٥٨ ٠

(٦٦) نقلا عن : د٠ محمد دويدار ، « الاتجاه الريعى للدولة فى مصر ٠٠ » ، مصدر سابق ، ص ١١٥ ـ ١١٦ ٠

وللدلالة على تزايد نسبة المصادر الأربعة الريعية فى الدخل القومى الاجمالى نجد أنها كانت تشكل ١٥٪ من هذا الدخل عام ١٩٧٥ ثم قفزت الى ٣٨٪ عام ١٩٨٠ ، نقلا عن :

Waterbury, "The Soft State"..., Op. Cit., p. 74.

ورغم زيادة النقد الأجنبى الذى وفرته هذه المصادر فقد نقصت نسبة المدخرات من النقد الأجنبى من ١٣ر٩٪ من الدخل القومى الاجمالى عام ١٩٧٤ الى ٩ر٣٪ فقط عام ٨٠/١٩٨١ : نقلا عن د٠ محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ص ٥١) ٠

(٦٧) لمزيد من التفاصيل أنظر :

ـ د٠ رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ٤٢ ـ ٥٠ ٠

— Edmer L. Bacha, "Growth with Unlimited Supplies of Foreign Exchange : A Reappressal of the two-gap Model", in : M. Syrquim, L. Taylor, and L.W. Westphal (eds.), Economic Structure and Performance : Essays in Honour of Hollis Chenery (New York : Academic Press, 1984).

(٦٩) أنظر لمزيد من التفاصيل :

ـ د٠ على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ٠٠ ، جدول رقم (٥) من الملحق الاحصائى ص ٣٢٠ ٠

ـ د٠ محيا زيتون ، « النمو الاقتصادى ونمطه » ، فى : د٠ جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور ٠٠ والحصاد ٠٠ والمستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ٠

(٧٠) أنظر :

ـ تقرير البنك الدولى عن التنمية الدولية لعام ١٩٧٩ (بيانات عام ١٩٧٠) ٠

ـ د٠ رمزى زكى ، « قضية الديون الخارجية » ، فى : د٠ جودة

عبد الخالق (محرر) الانفتاح ‥ الجذور ‥ والحصاد ‥ والمستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ (جدول رقم ١) ٠

(٧١) د٠ رمزى زكى ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ (جدول رقم ١) ٠

(٧٢) تقرير عن التنمية فى العالم (واشنطن : البنك الدولى ، ١٩٨٣)، ص ١٧١ ـ ١٧٣ ٠

الخـــاتـمـة

حاولت الدراسة الاقتراب من وضعية مصر فى النظام العـــالمى عقب ثورة يوليـو ١٩٥٢ من خـــلال تحليل نشوء وتطور التشكيلة الطبقية ـ الاقتصادية الرئيسية التى تكونت فى خضم التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التى أدخلتها الثورة فى نسيج التكوين الاجتماعى المصرى ، وربما يكون من أصعب الأمور أن نقوم على اعمـــال فروض ومقولات نظرية التبعية فى حقل ديناميات التطور الاجتماعى الداخلى ، فى ضوء أن أغلب دراسات التبعية تركز عادة على دور الآليات والعوامل الخارجية التاريخية والمعـاصرة من ادماج مجتمعات واقتصادات المستعمرات • فالبلدان المستقلة من العالم الثالث فى السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولى ، وهذا ما جعل باحثى التبعية يتجهون الى دراسة شروط التبـــادل بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف من صادرات وواردات وانتقال رؤوس الأموال واستثمارات الشركات العملاقة متعدية الجنسية ودور النظام النقدى الدولى ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى فى تفاقم تبعية الأطراف لدول القلب الرأسمالى ، وكذلك الآثار السياسية للتبعية فى ميدان التعامل الخارجى للبلد التابع •

من هنا تبدو صعوبة دراسة أشكال تغلغل النظام الرأسمالى العـالمى فى الأبنية الاجتماعية والهياكل الاقتصادية والأنساق الثقافية ، خاصة اذا كان الغرض هو معرفة مدى تحول هـــذه الأشكال الى تكوين « مؤسسى » ســـياسى واجتماعى من قبيل وجود أجهزة ومؤسسات سياسية وفئـــات اجتماعية معينة ذات مصـــلحة فى استمرار روابط التبعية ، وقد اتضح من الدراسة أن آليات السيطرة الرأسمالية العالمية لا تمارس تأثيرها فى التكوين

الاجتماعى المحلى من جانب واحد ، أى من دون تفاعل مقاوم أو متجاوب من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة والنخب السياسية الحاكمة • ذلك أن هذه الفئات والنخب قد تجد فى بعض الأحيان أن الظروف ملائمة لمقاومة تأثيرات النظام العالمى وتبنى استراتيجية للتنمية الوطنية والتحرر الوطنى دون الانعزال تماما عن تيارات الصراع والتعاون فى هذا النظام خاصة وأننا نعيش فى عالم تتداخل فيه الظروف الدولية والاقليمية والمحلية بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات والالكترونيات بحيث لا يمكن معها الانعزال ، وهذا ما حدث بالفعل ابان المد القومى الوحدوى بقيادة مصر الناصرية • فى حين قد تجد نفس الفئات الاجتماعية أو الشرائح الجديدة المتولدة عنها وبعض أجنحة النخبة السياسية ومع تغير ملامح الصراع الدولى بين القوتين الأعظم ، وخاصة فى اطار الانفراج مع بداية السبعينات ، أن التغلب على الأزمات التى نتجت عن استراتيجية التنمية والسياسات الخارجية للنظام السياسى الناصرى تقتضى محاولة البحث عن التجاوب والتحالف مع القوى المسيطرة فى النظام الرأسمالى العالمى منطلقة فى ذلك من تصور طالما روجت له دوائر الاعلام الغربية وتقارير صندوق النقد والبنك الدولى ومفاده أن اتباع سياسات ليبرالية اقتصادية تقوم على تخفيف قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص المحلى والمبادرة الفردية والترحيب بقدوم الاستثمار الأجنبى ، قد يؤدى الى تقوية نفوذ وسيطرة الفئة الاجتماعية الجديدة على مراكز صنع القرار وجهاز الدولة فى الداخل مع استبعاد الطبقات الشعبية من التحالف السياسى السابق ، والتخلى عن سياسة التخطيط الشامل والتنمية المستقلة ومواجهة الأزمات الناتجة عنها وكذلك للخروج من أزمة الصراع مع اسرائيل ومعاداة الولايات المتحدة والتى أدت الى هزيمة ١٩٦٧ ومن ثم البحث عن تسوية سلمية للصراع تتفق مع توجهات الارتباط الاقتصادى والمالى التابع التى كانت الفئة الاجتماعية الجديدة قد بدأت فيها فعلا قبل التسوية السياسية •

أوضحت الدراسة أن مدخل الاقتصاد السياسى يعتبر أعلى كفاءة من

الناحية النظرية والتحليلية لتفسير التحول السياسى الاقتصادى والاجتماعى الضخم الذى أدخلته ثورة يوليو فى مصر (دور الدولة فى التحول الى الاشتراكية ، المد القومى الوحدوى ، مناهضة الاستعمار القديم والأحلاف والامبريالية الجديدة والوجود الصهيونى ··الخ) وكذا التحول المضاد الذى تم عقب حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ · اذ لا يمكن تفسير هذا التحول الأخير بمجرد الاستناد الى عوامل خارجية (هزيمة ١٩٦٧ ، المخططات الصهيونية والأمريكية) فقط ، أو انتكاس المد القومى الوحدوى أو كقرار سياسى نتج عن تغير القيادة السياسية من عبد الناصر الى السادات · فقد تفاعل التغير فى النظام العالمى والعلاقات بين القوتين الأعظم من تخفيف حدة المواجهة مؤقتا (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) مع تغير أصيل فى بنية العلاقات العربية من تراجع الثورة لحساب الثروة ، مع بعض تناقضات البنية الناصرية التى أفرزت شريحة اجتماعية كونت ثروات ضاعفتها فى ظل « الانفتاح » ، استطاعت هذه الشريحة (من كبار مسئولى الدولة وقيادات القطاع العام مع أصحاب النشاط الخاص) أن تتغلب على مقاومة شرائح أخرى تضمها نفس الفئة الاجتماعية الجديدة التى تكونت فى رحم الدولة الناصرية وهى الفئة التكنوقراطية البيروقراطية سواء فى قمة الجهاز السياسى والشعبى والتنفيذى أو كبار مسئولى القطاع العام ، وأن تتحالف مع شرائح قديمة من كبار ملاك الأراضى ورأسمالية ما قبل الثورة وجديدة من ذوى النشاط الطفيلى وأصحاب توكيلات الاستيراد وقوى السوق وشركاء الاستثمار الأجنبى · ومن ثم تمكنت من انفاذ توجهاتها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالشركات دولية النشاط والمراكز الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة ·

غير أن ذلك لم يكن يعنى أن الفئة الجديدة ـ وان كانت ملامحها الجنينية قد تكونت بالفعل فى الستينات ـ قد بلغت من النفوذ والقوة السياسية بحيث فرضت بنفسها التحول المضاد فى السبعينات الى الانفتاح والارتباط بالغرب الرأسمالى وانهاء التخطيط والتنمية المستقلة والصلح مع

اسرائيل والعلاقة الخاصة بواشنطن • فهذه الفئة « الانفتاحية » لم تكن بهذه القوة ، حتى ان القوى الممثلة لها مثل جمعية رجال الأعمال والمجلس المصرى ـ الأمريكى لرجال الأعمال واتحادات المصدرين والمستوردين خرجت من رحم السلطة السياسية بل وضمت فى عضويتها كبار المسئولين من وزراء وتنفيذيين وقيادات القطاع العام السابقين وفتحت عضوية منتسبة للوزراء وقيادات القطاع العام الحالية من بنوك وشركات وهيئات ، كى يكون هؤلاء سندا رئيسيا لها وحيث يسهل من خلالهم التعامل مع الدولة ومن ثم الحصول على الامتيازات والحوافز الهامة •

ورغم أن الفئة « الانفتاحية » الجديدة تطابقت رؤيتها مع رؤية النظام الجديد بقيادة السادات ، ، الا أنها لم تكن لتفرض توجهاتها أو تعمل من أجل الاسراع بانفاذها بدون مساندة ودعم من قمة السلطة السياسية التى فتحت أمامها أولا سبل خلق شبكات الاستثمار المشترك والأعمال المشتركة فى الأقطار النفطية العربية وكذلك دوائر الأعمال والمال الغربية وذلك بالغاء القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى والمالى والتجارى والتى كانت تضمن سيطرة القطاع العام على النسبة الكبرى من الانتاج والتوزيع والتصدير والاستيراد • فقد أدت الأداة التشريعية دورا كبيرا فى التحول المضاد • وكان قد سبق ذلك ، من ناحية ثانية ، اقدام السلطة السياسية بقيادة الرئيس السادات على الغاء الحراسات ودفع تعويضات كبيرة لمن أممت ممتلكاتهم ومشروعاتهم أو فرضت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى ، كما تم السماح لعناصر الرأسمالية القديمة باعادة التوكيلات التجارية للشركات الغربية الكبرى التى مارسوها قبل الثورة ، ولقد كانت هذه الاجراءات خطوة ضرورية للغاية لاعادة خلق فئة طبقية جديدة تكون ركيزة اجتماعية للتحول المضاد بل ويكون وجودها مشجعا لقدوم الاستثمارات الأجنبية (الغربية) والتى تشترط عادة أن تتواجد فئة من أصحاب الأعمال الخاصة بالداخل تتعاون معها فى مشروعات واستثمارات مشتركة • ولم يكن لهذه



والنشاط الخاص . وقد طرحت استعدادها للشراء فى حالة تقديم بنوك القطاع العام ذاتها لقروض تمول عملية الشراء ، وظهرت فى الأفق هيئة المعونة الأمريكية معربة عن استعدادها للمساهمة المالية فى هذه العملية .

ولعل اقدام هيئة المعونة الأمريكية على ذلك يفسر ما أبرزته الدراسة من فكرة مثيرة للجدل ، فمع أن الرأسمالية تفضل دائما التعامل مع جهاز الدولة والارتباط به وكذا القطاع العام أو الحكومى كأدوات رئيسية للتغلغل فى المجتمعات التابعة وادماجها فى السوق الرأسمالية العالمية انطلاقا من الامكانيات الكبيرة المتوافرة للدولة والتى تؤهلها لدور رئيسى فى التنمية ، ثم تتجه بعد ذلك الى تشجيع رأس المال المحلى الخاص ، الا أنها تحبذ أن يدخل الأخير فى شراكة تجارية ومالية مع القطاع المملوك للدولة ، مع ذلك .. فان هذه الرأسمالية ممثلة فى الولايات المتحدة (الحكومة الأمريكية وهيئة المعونة) وصندوق النقد الدولى عمدت الى اضعاف دور الدولة والقطاع العام والذى يؤدى الى تقليص التدخل فى النشاط الاقتصادى واعادة توزيع الثروة والدخل والتخفيف من التزامات الدولة ومسئولياتها الاجتماعية (التوظف ، الدعم ، الاسكان ، التعليم ، التأمين الصحى ..الخ) وقد تكرر هذا الأمر من قبل بعد ضرب تجربة محمد على عام ١٨٤٠ ، اذ أن تقوية دور الدولة وقطاعها العام فوق أنه يحملها مسئوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة ، فانه يوفر لها هوامش معقولة للمناورة السياسية ومقاومة شروط الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولى ، وقد يسمح لها بخلق بدائل واختيارات سياسية متعددة تمكنها من الانتقال من حالة التبعية الى حالة تتوسط بينها وبين الاستقلال ، وبما يؤدى الى الانتقال اليه بالفعل .

وهذا يجعل مهام جهاز الدولة المتحالف مع الرأسمالية العالمية تنحصر فى الوساطة بين رأس المال المحلى الخاص والأجنبى وتقديم مختلف أنواع التسهيلات لاختراق الاستثمار الأجنبى للاقتصاد والمجتمع وكذا السيطرة الأمنية والقمعية على المجتمع والحركات السياسية الوطنية المدافعة عن

الاستقلال الاقتصادى وبحيث تضمن النخبة الحاكمة بقاء النظـام الاجتماعى على تناقضاته وتأمينه ضد مظاهر التذمر الاجتماعى ٠

حاولة الدراسة أن تستخلص أيضـا طبيعة الدولة فى مصر وتكوين جهازها (الأمن ، الجيش ، الادارة المدنية ، الجهاز التشريعى ، الجهاز الاعلامى والأيديولوجى ، القضاء ٠٠الخ) وملامح التغير التى طرأت على أدوارها ٠ فرغم ما نادت به سياسة « الانفتـــاح » من ضرورة تخلى الدولة عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن ذلك لم يؤد فى الواقع الى ضعف دورها أو نصيبها من الانفاق والناتج المحلى الاجمالى بفعل توافر موارد مالية « ريعية » كبيرة منـذ منتصف السبعينات فى يد الدولة لم تكن متـاحة لنفس الدولة فى الستينات (القروض الغربية والمعونات العربية ، البترول ، قناة السويس ، السياحة ، تحويلات العاملين بالخارج) ٠ غير أن التغـير الذى حدث كان فى طبيعة دور الدولة ذاته ، فقد استخدمت هـــذه الموارد الكبيرة فى مضاعفة الانفاق على أجهزة الأمن (الأمن المركزى وجهاز مباحث أمن الدولة) والقضاء الاستثنائى (المدعى الاشتراكى ومحاكم أمن الدولة « طوارىء ») وأجهزة التشريع (مجـالس أعلى للاستثمار والمنـــاطق الحرة واضافة مجالس الشـــورى بجانب مجلس الشعب ٠٠الخ) ٠ ويترتب على ذلك التحول نتيجة هامة وهى أن الدولة المصرية فى السبعينات والثمانينات تحولت من دولة متدخلة انتاجية الى أكبر مؤسسة استهلاكية فى البلاد ٠

ومن تحليل نوعية التغــير فى بنية النخبة الحاكمة بين الســـتينات والسبعينات والثمانينات من جهة أخرى ، تبين أن ثمة تعديلا كبيرا لم يحدث فى تركيب هذه النخبة ، اذ يلاحظ أن عنـاصر عديدة من نخبة الستينات وخاصة التشكيلات الوزارية والمحافظين وقيادات التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) والسلطة التشريعية ، شاركت فى مواقع المسئولية فى ذات المناصب فى السبعينات والثمانينات وفى ظل الانتقال من التنظيم السياسى الواحد الى صيغة التعددية الحزبية المقيدة ٠ وهـذا يدل على عدم حساسية هذه النخبة للتغير المضاد الرئيسى فى السياسات والأساليب ٠ ويظهر ذلك

أن أسلوب الحكم السلطوى والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية لم تتغير ، وأن ما تغير هو التحول فى أسلوب الحكم وفى السياسات · أى من نظـــام سلطوى شعبى ادماجى فى عهد عبد الناصر الى نظام أبوى يتسم بالسلطوية البيروقراطية ويعتمد الى حد كبـــير على السـيطرة الأمنية بدلا من التعبئة الشعبية والاحتواء السياسى عن طريق تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للطبقات الشعبية والوسطى ، وما يزال النظـام السياسى المصـــرى فى الثمانينـــات يحمل ذات الملامح البيروقراطية السلطوية مع تعميق السمة الرأسمالية التابعة للتوجه الاقتصادى بتقليص متزايد للدعم الموجه للسلع الأساسية وتطبيق برنامج التثبت أو التكيف بالاتفـــاق مع صندوق النقد الدولى كشرط لإعادة جدولة الديون الخارجية ·

وربما جاز لنـــا الاستنتاج مما سبق حول عدم حدوث تغير أساسى فى تركيب النخبـــة الحاكمة ، سوى فى تقلص نسبة العسـكريين وزيادة نسبة التكنوقراط ، بأن التغير الذى يحدث فى الخريطة الطبقية من قبيل صـــعود شرائح جديدة من داخل أو خارج الفئة الاجتماعية المسيطرة عادة ما لا ينعكس بصورة مباشرة فى تغـير مصاحب فى شكل النخبة الحاكمة ، كأن يكون بعض من أعضائها من رجال الأعمال ومن ذوى النشـــاط الخاص ، ولعل ذلك هو ما جعل الرئيس الســـادات يواجه شبه صراع أو صعوبة فى محاولة انفاذ توجهاته بتشريع الانفتـــاح والتبعية للغرب وبالصلح مع اسرائيل وبخلق علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، ومن هنـــا كان لجوؤه لقنوات خلفية غير رسمية والتعامل مع قوى غير رسمية تتداوب مع توجهاته على نحو ما سلف ، وكذلك الأمر فى الثمانينات ومع مجىء مبارك خلفا له ، حيث بدا فى حالات متعددة نفوذ جمعية رجال الأعمال بأعضائها من الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين ومن ذوى النشاط الخاص المشترك مع الاستثمارات الأجنبية فان الأهم بالطبع نفوذ هيئة المعونة الأمريكية وبعثات صندوق النقد والبنك الدولى فى المطالبة بـ « تحرير » الاقتصاد المصرى من قبضة القطاع العـــام ·

المراجـــــع

أولا : المراجـع العربيـة

كتب :

١ - د٠ ابراهيم العيسوى ، قياس التبعية فى الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحـــدة ، نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٨٩) ٠

٢ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ٠

٣ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ (القاهرة : دار الموقف العربى ، د٠ت) ٠

٤ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٤ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ٠

٥ - أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المصالح » ، فى : د٠ علىالدين هلال (محرر) ، النظام السياسى - سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو (القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ٠

٦ - اريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية الصـــناعية فى العـــالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة ســامى الرزاز (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥) ٠

٧ - د٠ أسعد عبد الرحمن ، الناصرية ، ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ؟ (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧) ٠

٨ - افجينى بريماكون ايجوربيليايف ، مصر فى عهد عبدالناصر ، مترجم (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ٠

٩ - أمين هويدى ، مع عبد الناصر (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) ٠

١٠ - د٠ أنور عبد الملك ، نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) ٠

١١ - جمال حماد ، ٢٣ يوليو : أطول يوم فى تاريخ مصر - كتاب الهلال ، ٣٨٨ (القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣) ٠

١٢ - د٠ جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر (القاهرة : دار الثقافة والطباعة والنشر ، ١٩٨١) ٠

١٣ - د٠ جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ٠

١٤ - د٠ جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور ٠٠ الحصاد ٠٠ المستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ٠

١٥ - حسنين كروم ، صلاح نصر ، الأسطورة والمأساة (القاهرة : دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٦) ٠

١٦ - حمدى الطاهرى ، خمس سنين سياسة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢) ٠

١٧ - حمدى لطفى ، عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثوار يوليو ٠٠ الوجه الآخر كتاب الهلال ، ٣١٩ (القاهرة : دار الهلال ، يوليو ١٩٧٧) ٠

١٨ - د٠ خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٨)

١٩ - د٠ رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ٠

٢٠ - د٠ رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) ٠

٢١ - د٠ سعدالدين ابراهيم (محرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ٠

٢٢ - د. سعدالدين ابراهيم (محرر) ، مصـــر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) .

٢٣ - د. ســلوى شعراوى جمعة ، الدبلوماسية المصــرية فى عقــد السبعينات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العــربية ، فبراير/ شباط ١٩٨٨) .

٢٤ - د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العــربى (القــاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) .

٢٥ - د. سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمى : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسى (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢).

٢٦ - د. سمير أمين ، التطور اللامتكافىء ، ترجمة برهان غليون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠ ، ط ٣) .

٢٧ - سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج ٢ و ٣ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .

٢٨ - صبحى وحيدة ، أصــول المســألة المصرية (القــاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) .

٢٩ - صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية (القــاهرة : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٥) .

٣٠ - صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحــدة (بيروت : دار الوطن العربى ، ١٩٨٦) .

٣١ - ط.ث. شاكر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٧٣) .

٣٢ - طارق البشرى ، الديمقراطية ونظـام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧) .

٣٣ - عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج ٢ (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ ، ط ٢).

٣٤ - عادل حسين ، نحــو فــكر عربى جــديد : النــاصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥) .

٣٥ ـ عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) .

٣٦ ـ عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات ، ج ١ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧) .

٣٧ ـ عبد الله العروى ، مفهوم الدولة (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨١) .

٣٨ ـ عبد الله امام ، انقلاب ١٥ مايو (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٣) .

٣٩ ـ عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) .

٤٠ ـ د. عصام الخفاجى ، الدولة والتطور الرأسمالى فى العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) .

٤١ ـ د. عصمت سيف‌الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) .

٤٢ ـ د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٤٣ ـ د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨٨٣ ـ ١٩١٤ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .

٤٤ ـ د. غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

٤٥ ـ د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة فى المشرق العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .

٤٦ ـ ف.أ. لوتسيكيفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، ترجمة د. سلوى أبوسعدة ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .

٤٧ ـ فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ، ج ٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .

٤٨ ـ د٠ فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) ٠

٥٠ ـ لطفى الخولى ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى ـ كتاب الأهالى (القاهرة : مطبعة مورافتلى ، نوفمبر ١٩٨٦) ٠

٥١ ـ محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع فى كامب دافيد (لندن وجدة : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢) ٠

٥٢ ـ محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ ، ط ٧) ٠

٥٣ ـ د٠ محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ٠

٥٤ ـ محمد رشاد ، سرى جدا ٠٠ من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ـ كتاب التعاون (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٧) ٠

٥٥ ـ د٠ محمد عبد الباقى الهرماسى : المجتمع والدولة فى المغرب العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ٠

٥٦ ـ محمد عبد السلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر فى الدستور الدائم (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ، ط ٢)٠

٥٧ ـ د٠ محمد على الشهاوى ، لماذا انتكست التجربة الناصرية ؟ (عدن : دار الهمدانى للطباعة والنشر ، ١٩٨٣) ٠

٥٨ ـ د٠ محمود القاضى ، البيوت الزجاجية (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ٠

٥٩ ـ محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ٠

٦٠ ـ د٠ محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ٠

٦١ ـ د٠ محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ٠

٦٢ ـ د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .

٦٣ ـ مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات فى الجزائر ، دراسة فى الاستعمار والتغيير الاجتماعى السياسى ، ترجمة سمير كرم (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٠) .

٦٤ ـ د. وضاح شرارة ، حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٠) .

رسائل جامعية :

١ ـ أحمد السمان ، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢ ـ أسامة الغزالى حرب ، التخلف والظاهرة الحزبية : تحليل للاطار النظامى لمتغيرات التنمية فى العالم الثالث مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣ ـ أمانى قنديل ، صنع السياسات فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ .

٤ ـ سامية سعيد امام ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانتاج الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

مؤتمرات وندوات وأبحاث :

١ ـ د. اسماعيل صبرى عبد الله ، « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ، ندوة : ٢٣ يوليو .. قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، القاهرة ٣ ـ ٦ مايو ١٩٨٦ .

٢ ـ د. عبد المنعم سعيد ، مصر والنظام الدولى فى التسعينات ، ورقة

صادرة عن مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٨ يوليو/تموـ ١٩٨٨ ٠

٣ ـ د٠ محمد السيد سعيد ، آفاق النظام الدولى فى التسعينات ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية ، المصدر السابق ، ١٨ أغسطس ـ آب ١٩٨٩ ٠

٤ ـ د٠ محمد عبد الشفيع عيسى ، الاقتصاد المصرى : من أين والى أين ؟ ، بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ ٠

٥ ـ د٠ مصطفى كامل السيد ، الرأسماليون والدولة فى مصر : ملاحظات أولية ، ندوة التغيرات السياسية الحديثة فى الوطن العربى ، القاهرة ، ١٥ ـ ٦٨ يناير ١٩٨٨ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز الوثائق الفرنسى بالقاهرة ٠

٦ ـ د٠ مصطفى كامل السيد ، المنظور الطبقى ودراسة الظاهرة السياسة ، القاهرة ، ١٥ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ٠

دوريات :

١ ـ د٠ ابراهيم سعدالدين ، « التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس ـ أكتوبر ١٩٨٦ ٠

٢ ـ د٠ ابراهيم سعدالدين ، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية » ، الفكر المعاصر ، العدد ٦٩ ، نوفمبر ١٩٧٠ ٠

٣ ـ أحمد بن بلا ، « الاسلام والثورة الجزائرية » ، الحوار (النمسا) ، السنة الأولى ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٦ ٠

٤ ـ د٠ أمانى قنديل ، « من يصنع السياسة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة المنار ، السنة ٣ ، العدد ٣٢ ، أغسطس/آب ١٩٨٧ ٠

٥ ـ ايليا حريق ، « أزمة التحول الاشتراكى والانماء فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : جامعة الكويت) ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ربيع ١٩٨٧ ٠

٦ - ايليا حريق ، « نشوء نظـام الدولة فى الوطن العربى » ، ملف « الدولة العربية : الأصول التاريخية ورؤى الحاضر » ، المستقبل العربى ، السنة العاشرة ، العدد ٩٩ ، مايو/آيار ١٩٨٧ .

٧ - د. بهجت قرنى ، « تناقضات الدولة الفطرية العربية » ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٧ .

٨ - د. توفيق سلوم ، « البرجوازية والدولة فى البلدان النـامية » (عرض لبعض الأبحاث السوفيتية) ، ملف ، أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .

٩ - د. جـلال أمين ، « المطلق والنسبى فى قضـية توزيع الدخل فى مصر » اليقظة العربية ، السنة ١ ، العدد ٣ ، مايو ١٩٨٥ .

١٠ - د. حسام مندور ، « ملاحظات حـول الرأسمالية الصناعية » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، مصدر سابق .

١١ - حسين شعلان ، « التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ .

١٢ - د. خلدون النقيب ، « بنـاء المجتمع العربى » : بعض الفـروض البحثية ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العـدد ٧٩ ، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٥ .

١٣ - رفعت السعيد ، نظرية التحالف بين النظرية والتطبيق ، الطليعة ، السنة ٧ ، العدد ٤ ، فبراير ١٩٧٩ .

١٤ - د. سعد حافظ ، جدلية التطـور الرأسمالى فى مصر ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .

١٥ - د. سمير أمين ، « تأملات حـول طبيعة الرأسمالية فى مصر » ، الطليعة ، ابريل - يونيو ١٩٨٥ .

١٦ - د. سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العـالمى للرأسمالية » ، المستقبل العـربى ، السـنة ٩ ، العـدد ٩٣ ، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٦ .

١٧ - د. سمير أمين ، « ملاحظات حول أزمة القضايا الرأسمالية فى مصر » قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧ .

١٨ - د. صلاح الدين فهمي محمود ، « أثر الإنفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية » ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ و ٤١٠ ، يوليو - أكتوبر ١٩٨٧ .

١٩ - « طبيعة السلطة في مصر » ، المائدة المستديرة لمجلة قضايا فكرية ، ملف « من يحكم مصر ؟ » ، الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ .

٢٠ - عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة في مصر » ، الطليعة ، السنة ٤ فبراير ١٩٦٨ .

٢١ - د. عبد الباسط عبد المعطي ، « الثروة والسلطة في مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

٢٢ - د. عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط » ، المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، مارس /آذار ١٩٨٢ .

٢٣ - د. غسان سلامة ، « قوة الدولة وضعها : بحث في الثقافة السياسية العربية » ، ملف « الدولة العربية : الأصول التاريخية ورؤى الحاضر » ، المستقبل العربي ، مصدر سابق .

٢٤ - فرانسوا دوس ، « لويس التوسير » ، مجلة المنار (باريس) السنة ١ ، العدد ٨ ، أغسطس/آب ١٩٨٥ .

٢٥ - د. فؤاد مرسي ، « البورجوازية الصغيرة : الوضع الطبقي والموقف الفكري ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ .

٢٦ - لطفي الخولي ، « في التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسي الثوري » الطليعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ .

٢٧ - محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسي ، الطليعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ .

٢٨ - محمد أحمد السعيد ، « مساهمة في نقد تناقضات البرجوازية البيروقراطية في مصر » ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر .

٢٩ - د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، الدولة والنظام في المغرب العربي ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٢ ، يونيو/ حزيران ١٩٨٣ .

٣٠ - د· محمد عبد الباقي الهرماسى ، المغرب العربى المعاصر : الخصائص المؤسسية والأيديولوجية للبناء السياسى ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ ·

٣١ - د· محمد عبد الشفيع عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر ·· هل هى مفهوم علمى » ، الطليعة ، أكتوبر ١٩٨٤ ·

٣٢ - د· محمد دويدار ، « الاتجاه الريعى للدولة فى مصر » ، مصر المعاصرة ، السنة ١٩٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ ·

٣٣ - محمد نورالدين ، « تطور رأس المال المصرفى فى مصر » ، قضايا فكرية ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر : من أين ؟ والى أين ؟ ، مصدر سابق ·

٣٤ - محمود أمين العالم ، « المعركة الثقافية فى مصر » ، دراسات عربية ، العدد ٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ ·

٣٥ - د· محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والريعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ·

٣٦ - د· محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى » ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ·

٣٧ - د· ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ·

٣٨ - د· نزيه الأيوبى ، « البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة » ملف الدولة العربية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربى ، مصدر سابق ·

٣٩ - وليم زارتمان ، « المعارضة كدعامة للدولة » ، ملف الدولة العربية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربى ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٨ ، فبراير/شباط ١٩٨٨ ·

ثانيـا : المراجـع الأجنبية

Books :

1 — Abdel-Fadil, Mahmoud, The Political Economy of Nasserism : A Study of Employment and Income Distribution Politics in Urahan Egypt, 1952 - 1972 (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980).

2 — Abdel-Khalek, Gouda and Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt (New York : Holmes & Meier, 1982).

3 — Abdel-Malek, Anwar, Egypt : Military Society (New York : Vintage Books, 1968).

4 — Akhavi, Shahrough, "Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society", in : W. Zartmann et al., Political Elite in Arab North Africa (London : Longman, 1982).

5 — Almond, G. & Coleman, J., (eds.), The Politics of the Developing Areas (Princeton : Princeton Univ. Press, 1960).

6 — Amin, Samir, The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle (London : Zed Press, 1978).

7 — Amin, Samir, Class and Nation : Historically and in the Current Crisis (London : Hienemann, 1982).

8 — Archetti, E. & Cammack, P. & Roberts, B. (eds.), Sociology of "Developing Societies" : Latin America (London : Macmillan Educations 1987).

9 — Ayubi, Nazih, Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt. (London : Ithaca Press, 1980).

10 — Badie, Birnbaum, P., The Sociology of the State, Trans. by Arthur Goldhammer (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1983).

11 — Baer, Gabriel, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800 - 1950 (London : Oxford Univ. Press, 1962).

12 — Baer, Babriel, "Basic Factors Affecting Social Structure : Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in : Nelson (ed.), Society and Political Structure in the Arab World (New York : Humanities Press, 1973).

13 — Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Times (Jerusalem : Israel Oriental Society, 1964).

14 — Baer, Gabriel, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago : Chicago Univ. Press, 1969).

15 — Baran, Paul & Sweezy, Paul, Monopoly Capital (New York : Monthly Review Press, 1966).

16 — Batatu, Hanna, "The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978).

17 — Berger, Morroe, Bureaucracy and Society in Modern Egypt (Princeton : Princeton Univ. Press, 1957).

18 — Binder, Leonard, In A Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1978).

19 — Binder, Leonard, et al., Crises and Sequences in Political Development (Princeton : Princeton Univ. Press, 1971).

20 — Cardoso, F.H. & Faletto, E., Dependency and Development in Latin America (Berkeley : Univ. of California Press, 1979).

21 — Carnoy, Martin, The State and Political Theory (Princeton : Princeton Univ. Press, 1984).

22 — Cooper, Mark, Transformation of Egypt (London : Croom Helm, 1982).

23 — Dekmejian, Hrair, Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics (Albany : State Univ. of New York Press, "971).

24 — Dobb, Maurice, Studies in the Development of Capitalism (London : Routledge & Kegan Paul, 1975).

25 — Dunleavy, P. & O'Leary, B., Theories of the State : The Politics of Liberal Democracy (London : Macmillan Education Ltd., 1987).

26 — Emerson, Rupert, From Empire to Nation (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1960).

27 — Feuchtwanger, E.J. & Nailor, P. (eds.), The Soviet Union and the Third World (London : Macmillan Press Ltd., 1981).

28 — Fiori, Georgio, Antonio Gramsci : Life of a Revolutionary (London : New Left Books, 1970).

29 — Fitzgerald, E.V., et al., The State and Economic Development in Latin America (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1977).

30 — Frank, A.G., Crisis in the Third World (London : Hienemann, 1981).

31 — Frank, A.G., Latin America : Underdevelopment or Revolution (New York : Monthly Press, 1969).

32 — Gouldbourne, Harry (ed.), Politics and State in the Third World (London : The Macmillan Ltd., 1979).

33 — Gramsci, Antonio, Selections from Prison Notebooks (New York : International Publishers, 1971).

34 — Halpren, Manfred, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).

35 — Hansen, B. & Marzouk, G., Development and Economic Policy in the U.A.R. (Amesterdam : North-Holland Publishing Co., 1965).

36 — Harik, Ilyia, "Mobilization Policy and Political Change in Rural Egypt", in : R. Antoun and I. Harik (eds.), Rural Political and Social Change in the Middle East (Bloomington : Indiana Univ. Press, 1972).

37 — Heikal, M. Hassanein, The Road to Ramadan (London : Collins, 1975).

38 — Hinnebusch, Rayamond, Egyptian Politics Under Sadat : The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State (London : Cambridge Univ. Press, 1985).

39 — Hopkins, T. and Wallerstein, (eds.), Processes of the World System (Beverly Hills, London : Sage Publications, 1980).

40 — Huntington, Samuel, Political Order in Changing Societies (New Haven : Yale Univ. Press, 1968).

41 — Huntington, Samuel and Nelson, Joan, No Easy Choice : Political Participation in Developing Countries (Cambridge Mass : Harvard Univ. Press, 1976).

42 — Hussein, Mahmoud, Class Struggle in Egypt, 1946 - 1970 (New York : Monthly Review Press, 1973).

43 — Johnson, John, Political Change in Latin America : The Emergence of the Middle Sectors (Stanford : Stanford Univ. Press, 1958).

44 — Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East (U.S.A. : The Free Press, 1958).

45 — Leys, Colin, Underdevelopment in Kenya (Los Angeles : Univ. of California Press, 1974).

46 — Mabro, Robert, The Egyptian Economy, 1952 - 1972 (London : Oxford Univ. Press, 1974).

47 — Macpherson, C.B., The Life and Times of Liberal Democracy (London : Oxford Univ. Press, 1977).

48 — Mittelman, James H., Underdevelopment and the Transition to Socialism : Mozambique and Tanzania (New York : Academic Press, 1981).

49 — Nabudere, Dan W., Imperialism in East Africa, Vol. 2 : Imperialism and Integration (London : Zed Press Ltd., 1982).

50 — Miliband, Ralph, Marxism and Politics (Oxford : Oxford Univ. Press, 1977).

51 — Moore, C.H., Images of Development : Egyptian Engineers in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980).

52 — O'Donnell, G., "Tensions in the Bureaucratic-Auhoritarian State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.), The New Authoritarianism in Latin America (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979).

53 — O'Donnell, G., "Corporatism and the Question of the State",

in : James Malloy (ed.), Authoritarianism and Corporatism in Latin America (Pittsburg : Univ. of Pittsburg Press, 1977).

54 — Perlmutter, Amos, Egypt : The Praetorian State (New Jersey : Transaction Books, 1974).

55 — Petras, James (ed.), Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World (New York : Monthly Review Press, 1978).

56 — Petras, James, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes" in the Periphery", in : Limqueco & B. McFarlane (eds.), Neo-Marxist Theories of Development (London : Croom Helm, 1983).

57 — Pike, F. & Stritch (eds.), The New Corporatism (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974).

58 — Portes, Alejandro and Walton, John, Labor, Class, and the International System (New York : Academic Press, 1981).

59 — Poulantzas, Nicos, Classes in Contemporary Capitalism (London : New Left Books, 1975).

60 — Poulantzas, Nicos, Political Power and Social Classes (London : New Left Books, 1974).

61 — Poulantzas, Nicos, State, Power, and Socialism (London : New Left Books, 1980).

62 — Poulantzas, Nicos, "The Problem of the Capitalist State", in : Robin Blackburn (ed.), Ideology in the Social Science (New York : Vintage Books, Random House, 1973).

63 — Poulantzas, Nicos, The State in the Capitalist Society (London : Weindenfeld and Nicolson, 1969).

64 — Ragin, Charles and Chirot, Daniel, "The World System of I. Wallerstein : Socialogy and Politics as History", in : Theda Skocpol (ed.), Vision and Method in Historical Sociology (New York and London : Cambridge Univ. Press, 1984).

65 — Rodinson, Maxim, "The Political System", in : P.J. Vatikiotis (ed.), Egypt Since the Revolution (London : George Allen and Unwin, Ltd., 1968).

66 — Ross, Danis, "Soviet Decision-Making for the Middle East", in : S. Wells and M. Bruzonsky (eds.), Security in the Middle East (Boulder : Westview, Press, 1987).

67 — Roxborough, Ian, Theories of Underdevelopment (London : The Macmillan Ltd., Press, 1979).

68 — Shivji, Issa, Class Struggles in Tanzania (New York : Monthly Review Press, 1976).

69 — Sklar, Richard, Nigerian Political Parties (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).

70 — Sklar, Richard, Corporate Power in an African State : The Political Impact of Multinational Mining Companies in Zambia (Berkeley and Los Angeles : Univ. of California Press, 1975).

71 — Skocpol, Theda, States and Social Revolutions : A Comparative Analysis of France, Russia, and China (New York : Cambridge Univ. Press, 1979).

72 — Sprimborg, Robert, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elite", in : George Lenczowski, (ed.), Political Elites in the Middle East (Washington : American Interprise Institute for Public Policy Research, 1975).

73 — Stepan, Alfred (ed.), Authoritarian Brazil : Origins, Politics, and Future (New Haven and London : Yale Univ. Press, 1971).

74 — Stepan, Alfred (ed.), The State and Society : Peru in Comparative Perspective (Princeton : Princeton Univ, Press, 1978).

75 — Sweezy, Paul et al., The Transition from Feudalism to Capitalism (London : New Left Books, 1976).

76 — Tardoff, William, Government and Politics in Africa (London : The Macmillan Ltd. Press, 1984).

77 — Trimberger, Ellen K., Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru (New York : New Brunswick : Transaction, 1978).

78 — Vatikiotis, P.J., Arab and Regional Politics in the Middle East (London : Croom Helm, 1982).



79 — Wallerstein, The Capitalist World Economy (London : Cambridge Univ. Press, 1979).

80 — Wallerstein, The Modern World System (New York : Academic Press, 1974).

81 — Wallerstein, "The Present State of the Debate on World Inequality", in : Wallerstein (ed.), World Inequality : Origins, Perspectives on the World System (Montreal : 1975).

82 — Wallerstein, "Underdevelopment and Phase : Effect of the Seventeenth Century Stagnation on Core and Periphery of the European World-Economy", in : Walter Gold-Frank (ed.), The World System of Capitalism : Past and Present (Beverly (Hills and London : Sage Publications, 1979).

83 — Waterbury-John, The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of the Two Regimes (Princeton : Princeton Univ. Press, 1983).

Periodicals :

1 — Abdel-Malek, Anwar, "The Concept of Specificity in Civilization and Culture", Cultures, Vol. V, No. 2, 1978.

2 — Baegim, Hyug, "The Rise of Bureaucratic-Authoritarianism in South Korea", World Politics, Vol. No. 2, Jan. 1987.

3 — Bechman, Bejorn, "Imperialism and the National Bourgeoisie", Review of African Political Economy, No. 22, Oct. 1981.

4 — Block, Fred, "Beyond Relative Autonomy : State Managers as Historical Subjects", The Socialist Register, 1980.

5 — Bray, Paul Nursery, "Class Formations and Post-Colonial State Theory in Africa", African Quarterly, Vol. 20, No. 3-4, 1980.

6 — Brucan, Silviu, "The State and the World System", Internatinal Social Science Review, Vol. XXXII, No. 4, 1980.

7 — Canak, William, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", Latin American Research, Vol. 19, No. 1, 1984.

8 — Cooper, Mark, "Egyptian Capitalism in Crisis : Economic Poli-

tica and Political Interests, 1967-1971", International Journal of Middle East Studies, No. 1, 1979.

9 — Cooper Mark, "State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World : The Case of Egypt", International Journal of Middle East Studies, No. 15, 1983.

10 — Davis, Eric, "Political Development or Political Economy ? Political Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World", Review of Middle East Studies, No. 1, 1985.

11 — Delacroix, Jaques, "The Distributive State in the World System", Studies in Comparative International Development, Vol. 18, No. 1-2, Spring-Summar 1985.

12 — Dunn, Christopher Chase and Rubinson, Richard, "Toward a Structural Perspective on the World System", Politics and Society, Vol. 7, No. 4, 1977.

13 — Evans, Peter, "Multinationals, State-owned Corporations, and the Transfromation of Imperialism : A Brazilian Case Study", Economic Development and Cultural Change, Vol. 26, No. 1, Oct. 1977.

14 — Freyhold, M. Von, "The Post-Colonial State", Review of African Political Economy, No. 8, Jan.-April 1977.

15 — Fruend, W.M., "Class Conflict, Political Economy, and the Struggle for Socialism in Tanzania", African Affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981.

16 — Hamilton, Nora, "State Autonomy and Dependent Capitalism in Latin America", British Journal of Sociology, Vol. 32, No. 3, Sep. 1981.

17 — Halpren, Manfred, "Egypt and the New Middle Class and New Explorations", Comparative Studies in Society and History, Vol. 11, No. 1, Jan. 1969.

18 — Harik, Ilyia, "The Single Party as a Subordinate Movement", "The Case of Egypt, World Politics, Vol. XXV, No. 5, Oct. 1973.

19 — Heaphy, James, "The Organization of Egypt : Inadequancies of a Non-Political Model for Nation-Building", World Politics, Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966.

20 — Hinnebusch, "Egypt under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", Social Problems, 28, No. 4, April 1981.

21 — Hopkins, T., "Notes on Class Analysis and World System", Review, Vol. 1, No. 1, Summer 1977.

22 — Hopkins, T. and Wallerstein I., "Patterns of Development of the Modern World System", Review, Vol. 1, No. 2, Fall 1977.

23 — Horowitz, IrvingL., Trimberger, Ellenk, "State Power and Military Nationalism in Latin America", Comparative Politics, Vol. 8, No. 2, Jan. 1976.

24 — Hussein, Mahmoud, "Nasserism in Perspective", Monthly Review, Vol. 23, No. 23, Nov. 1971.

25 — Hutchful, Eboe, "Imperialism and Class in Ghana", Review of African Political Economy, No. 14, Jan.-April, 1979.

26 — Korany, Bahgat, "Hierarchy within the South : In Search of Theory", Third World Affairs, No. 2, 1986.

27 — Kovel, Joel, "Class, Power, and the State", Monthly Review, Vol. 37, No. 8, Jan. 1986.

28 — Krasner, Stephen D., "Approaches to the State : Alternatives Conceptions and Historical Dynamics", Comparative Politics, Vol. XVI, No. 2, Jan. 1984.

29 — Miliband, Ralph, "State Power and Class Interests", New Left Review, No. 138, March-April 1985.

30 — Moore, Clement Henry, "Authoritarian Politics in Unicorporated Society : The Case of Nasser's Egypt", Comparative Politics, Vol. 6, No. 2, Jan. 1974.

31 — Moore, Clement Henry, "Professional Syndicats in Egypt", American Journal of Arabic Studies, No. 6, 1975.

32 — Moore, Clement Henry, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian Infitah",The Middle East Journal, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986.

33 — Mueller, Susanne, "Retarded Capitalism in Tanzania", The Socialist Register, 1980.

34 — Navaro, Vicente "The Limits of the World System Theory in Defining Capitalist and Socialist Formations", Science and Society, Vol. XLVI, No. ", Spring 1982.

35 — O'Donnell, Guillermo, "Comparative Historical Formations of the State Apparatus and Socio-Economic Change in the Third World", International Social Science Journal, Vol. XXXII, No. 4, 1980.

36 — Osuba, Segun, "The Deeping Crisis of the Nigerian National Bourgeoisie", Review of African Political Economy, No. 13, May-August, 1978.

37 — Othman, Haroub, "The Tanzanian State", Monthly Review, No. 17, Dec. 1974.

38 — Pennar, J., "The Arabs, Marxism, and Moscow", Middle East Journal, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968.

39 — Petras, James, "Class and Politics in the Periphery and the Transition to Socialism", The Review of Radical Political Economy, Vol. 8, No. 2, Summer 1976.

40 — Poulantzas, Nicos, "Research Note on the State and Society", International Social Science Journal, Vol. XXXII, No. 4, 1980.

41 — Samoff, Joel, "The Bureaucracy and the Bourgeoisie : Decentralization and Class Structure in Tanzania", Comparative Studies in Society and History, No. 21, Jan. 1979.

42 — Samoff, Joel, "Class, Class Conflict, and the State in Africa", Political Science Quartelry, Vol. 97, No. 1, Spring 1982.

43 — Shivji, Issa, "The State in the Dominated Social Formations of Africa : Some Theoretical Issues", International Social Science Journal, Op. Cit.

44 — Sklar, Richard, "The Nature of Class Domination in Africa", The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 4, 1974.

45 — Skocpol, Theda, "Wallerstein's World Capitalist System : A Theoretical and Historical Critique", American Journal of Sociology, Vol. 82, No. 5, March 1977.

46 — Springborg, R., "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt :



Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Sands", Middle East Studies, No. 15, 1979.

47 — Springborg, R., "The President and the Field-Marshal : Civil-Military Relations in Egypt Today", MERIP Report, Vol. 12, No. 4, July-August 1987.

48 — Tardanico, Richard, "State, Dependency, and Nationalism : Revolutionary Mexico : 1924-1928", Comparative Studies in Society and History, Vol. 24, No. 3, July 1982.

49 — Therborn, Goran, "The Travail of Latin American Democracy", New Left Review, No. 113-114, Jan.-April 1979.

50 — Valkenier, Elizabeth, "New Soviet Views on Economic Aid", Survey, No. 66, 1970.

51 — Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", Monthly Review, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975.

52 — Wallerstein, I., "Dependence in an Interdependent World : The Limited Possibilities of Transformation within The Capitalist World Economy", African Studies Review, Vol. 17, No. 1, April 1974.

53 — Wallerstein, Immanuel, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System", Comparative Studies in Society and History, Vol. XVI, 1974.

54 — Wallerstein, Immanuel, "The State in the Institutional Vortex of the Capitalist World Economy", International Social Science Journal, Vol. XXXII, No. 4, 1980.

55 — Wallerstein, Immanuel, "Three Paths of National Development in Sixteenth Century Europe", Studies in Comparative International Development, No. 7, Summer 1972.

56 — Waterbury, John, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberization, 1974-1984", Comparative Politics, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985.

57 — Worsley, Peter, "One World or Three ? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein", The Socialist Register, 1980.

58 — Ziemann, W. and Lanzendorfer, M., "The State in Peripheral Societies", The Socialist Register, 1977.

أعضـــاء مجلس الادارة

وفقا للترتيب الأبجدى

أ٠د٠ أحمد كمال أبو المجد	الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة
أ٠ السيد يسين	مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
أ٠د٠ آمال عثمان	وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيس مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
أ٠د٠ باهر عتلم	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
أ٠د٠ حسين عبد العزيز	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ٠د٠ حورية مجاهد	رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية
لواء أ٠ ح سعيد محمد سامى	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة ممثلا للسيد وزير الدفاع والانتاج الحربى
أ٠د٠ عز الدين فودة	الأستاذ المتفرغ بالكلية
أ٠د٠ على السلمى	نائب رئيس جامعة القاهرة
السفير فوزى الابراشى	مساعد وزير الخارجية
أ٠د٠ ممدوح البلتاجى	رئيس هيئة الاستعلامات
أ٠د٠ نازلى معوض أحمد	أستاذ العلوم السياسية بالكلية

معلومات عن المؤلف

- حاصل على بكالوريوس من كليـــة الاقتصـــاد والعـــلوم السياسية فى عام ١٩٧٩ .

- عين معيدا بقسم العلوم السياسية فى عام ١٩٨٠ ومدرسا مســاعدا فى عام ١٩٨٤ بعـــد حصــوله على ماجستير العــلوم السياسية فى عام ١٩٨٣ .

- حاصل على دكتوراه العلوم السياسية فى ابريل عام ١٩٩٠ .

- يعمل حاليا مدرسا للعــلوم السياسية بـكلية الاقتصاد ـ جامعـــة القاهرة .

- له عدة مؤلفات أهمها : التعددية السياسية فى الوطن العربى (١٩٩٠) ـ فلسطين والانتفاضة : جــدل الوطن والأمة (١٩٩٠) ـ من يمحى عروش الخليج ؟ النفط والتبعية (١٩٩١) ، اضـــافة الى مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة فى عدد من الدوريات والمجلات والصحف المصرية والعربية .

- حاصل على الجائزة الثـانية (مناصفة) من جوائز الايداع الفـكرى بين الشبان العرب التى تنظمها د. ســعاد الصباح عن بحث بعنـــوان « التعددية السياسية فى الوطن العربى ـ بوادر التحول الصعب » فى يناير ١٩٩٠ وصدرت فى كتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والادارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٠

ووفقا للائحته يختص المركز بتشجيع واجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج اليها الجامعات والهيئات الوطنية ، واجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والاحصاءات التى يحتاج اليها البحث السياسى كما ينظم المركز دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية ٠

رئيس مجلس ادارة المركز :

د٠ أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز :

د٠ على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بالكلية

نائب مدير المركز :

د٠ أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية

قائمـــة

كتب المركـــز

مسلسل	عنوان الـكتاب	المؤلف (المحرر)
١	ـ دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢	ـ اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣	ـ تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محرر)
٤	ـ تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥	ـ القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦	ـ النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧	ـ الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨	ـ الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩	ـ التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠	ـ تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١	ـ انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢	ـ الادارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	ـ تقويم السياسات العامة	د. السيد عبدالمطلب غانم (محرر)
١٤	ـ تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	ـ التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	ـ العلاقات المصرية ـ السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	ـ حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨	ـ التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩	ـ مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د. هنـاء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)

قائمـــة
كتب المركــز

مسلسل	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٠	الايديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبدالمنعم مسعد (محرر)
٢٢	البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى : التغير والاستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعـة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣٠	الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء	مجموعة باحثين
٣١	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)

رقم الايداع ١٩٩٢/٣١٨٦

مطبعـة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ ـ القـاهرة